اليسار الجديد

ليكن الوطن محلاً للسعادة المشتركة .. نبنيه بالحرية والعقل والمصنع.

رفاعة الطهطاوي



تصوير بالخيوط الملونة من أعمال : بنات أخميم

« خمسون عاما على ثورة يوليو »

ملف العدد

- هجمة أمريكية على العالم
- الكوكبة والعالم الثالث
- اليسار ومستقبل مصر
- ماذا يجرى فى الصين؟
- اتفاق ماشاكوس

الاصدار الثانى - العددان الثانى والثالث - صيف وخريف ٢٠٠٢

اليسار الجديد

* مجلة فصلية فكرية تصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.
* الادارة والتحرير ١ ش كريم الدولة- ميدان طلعت حرب- القاهرة.

هاتف: ٥٧٩١٦٢٩-٥٧٩١٦٢٨

فاكس ٥٧٨٦٢٩٨-٥٧٨٤٨٦٧..

البريد الالكترونى

elyassar@alahali.com.





الاشتراكات :

فى مصر:

سنويا للأفراد ١٢ جنيها

للمؤسسات ١٥ جنيها

خارج مصر:

للأفراد ١٥ دولار

للمؤسسات ٢٠ دولار

الاعلانات :

يتفق بشأنها مع الإدارة

الآراء الواردة بالمجلة، لا تعبر بالضرورة عن رأى حزب التجمع.



المحتويات

★ فكرة

★ كتب

★ وثائق

هجمة أمريكية على العالم

■ نبيــل زكــى

قبل ١١ سبتمبر على ٢٠٠١ ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتصور نفسها أشبه بقلعة منيعة وحصينة يستحيل اختراقها أو اقتحامها وتعجز أى قوة عن تخطى أسوارها . ومن هنا ، ركزت كل جهودها على العالم الخارجى لكى تقتنص ماتستطيع اقتناصه من موارد وثرواته وتتحكم فى مقدراته ومصيره . ونشرت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها العسكرية فى أركان المعمورة واقامت القواعد وانتزعت التسهيلات فى مختلف بقاع الأرض ، وتولت توزيع " محطات" مخابراتها هنا وهناك.الهدف هو الهيمنة المطلقة المنفردة على العالم بعد أن تلاشت أى قوة منافسة بتفكك وانهيار المعسكر " الاشتراكى".

كما استعانت الولايات المتحدة بعصابات المافيا الايطالية لإعاقة تحركات الحزب الشيوعى الايطالى عقب الحرب العالمية الثانية .. واستخدمت الفاشيين والنازيين السابقين فى صراعها ضد الاتحاد السوفيتى والأحزاب اليسارية فى أوربا..

واستنجدت بكل القوى الرجعية والمحافظة واليمينية المتطرفة لمحاولة كسر نفوذ اليسار فى أماكن مختلفة من العالم ..

وكما اعتمدت على الجنرالات الانقلابيين والفهاررة (فوهرر صغير) الأقزام فى تأمين المصالح الأمريكية عندما تفشل أساليب الحكم العادية فى قمع القوى الديمقراطية والتقدمية واليسارية..

كذلك عثرت الولايات المتحدة على ضالتها فى الحركات الدينية التى تتبنى التطرف الأعمى وتمارس المتاجرة بالدين.

فهذه الحركات جاهزة لكى تكون أدوات لضرب القوى التقدمية والمد اليسارى الصاعد.

وإذا لم تكن مثل هذه الحركات موجودة .. يجرى العمل على تأسيسها وتمويلها واستخدامها فى تحقيق المهمة المطلوبة .

وظهرت نظرية إقامة " الحزام الاسلامى " لاحتواء الاتحاد السوفيتى لصاحبها زيجنيو بريجنسكى ، مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى فى السبعينيات.

وهكذا تم حشد أكبر عدد ممكن من "المجاهدين" للقتال فى الجبهة الجديدة التى فتحها الأمريكيون لكى يصنعوا " فيتنام أخرى" للاتحاد السوفيتى من داخل أفغانستان .

كانت القنصلية الأمريكية فى جدة قد تحولت إلى مركز للتجنيد ، وبوابة لتصدير المقاتلين – وفق شهادة مايكل سبرينجان الموظف الأمريكى السابق فى القنصلية .

ومن هناك يتم شحن " المجاهدين" إلى بيشاور فى باكستان حيث تتلقفهم المخابرات الحربية الباكستانية (التى وضعت نفسها بالكامل فى خدمة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية) وتتولى تدريبهم وتسليحهم ، ووضع كشوف المرتبات لكل فرد منهم ، وتوزيعهم على المواقع القتالية داخل أفغانستان .

كانت التعليمات تنص على قطع الطريق على أى محاولة من جانب السوفييت للانسحاب من أفغانستان بل ومنعه من هذا الانسحاب عن طريق تهديد خطوطه التى يعول عليها فى التقهقر.

فقد كانت واشنطن تريد استنزاف الاتحاد السوفيتى الى أقصى حد ممكن. وقد تأكدت كل هذه المعلومات فى الآونة الأخيرة.

ولم يلتفت " المجاهدون" إلى الساحة الأقرب التى تستغيث وتهيب بكل وطنى أن يساندها ويخفف من معاناتها .. وهى فلسطين . ولم يخطر المسجد الأقصى على بالهم ، رغم محاولات إحراقه ، ولم يزعجهم الزحف الاستيطانى وعمليات التهويد للقدس ومصادرة الأراضى.

ولم يعد " للجهاد" سوى معنى واحد هو أن تضع نفسك تحت تصرف المخابرات الأمريكية وتتحول إلى مخلب قط فى مخطط أمريكى لتهديد الأمن القومى للاتحاد السوفيتى . ولا مانع من زراعة الأفيون لتوفير تمويل إضافى للعمليات العسكرية لتخفيف العبء عن الميزانية الحربية الأمريكية!

وعندما نشر الدبلوماسى الأمريكى السابق

جورج كينان مقاله الشهير عن إستراتجية الاحتواء للاتحاد السوفيتي في مجلة " فورين افيرز" قبل سنوات طويلة تحت توقيع " إكس" ، لم يكن أحد يتوقع أن يتم اعتماد هذه الاستراتيجية ، وأن تنجح في اسقاط الاتحاد السوفيتي.

وفي عام ١٩٨٥ إستقبل الرئيس الأمريكي رونالد ريجان مجموعة من الرجال الملتحين المعممين .. قدمهم إلى الصحفيين بقوله:

« هؤلاء هم المعادلون الأخلاقيون للآباء المؤسسين لأمريكا" ! وهكذا اعتبر ريجان أفراد جماعة أسامة بن لادن في مرتبة جورج واشنطن وتوماس جيفرسون ومندوبو الولايات الأمريكية الذين وقعوا الميثاق الدستوري في فيلادلفيا عام ١٧٨٧.

ويقول المفكر الباكستاني محمد اقبال أن كلمة " الجهاد" لاتعني تماما " الحرب المقدسة" ، كما ترجمت آلاف المرات الى الانجليزية ، ولكنها كلمة عربية تعني الكفاح . وقد يكون الكفاح بالعنف أو بغير وسائل العنف . وهناك نوعان:

جهاد كبير وجهاد صغير . والجهاد الصغير يتضمن عنفاً ، وأما الكبير فانه صراع مع الذات.

ويوضح محمد اقبال " أن الجهاد ، كظاهرة عالمية عنيفة ، اختفى من التاريخ الاسلامي في الأعوام الأربعمائة الأخيرة ، ولكن أعيد إحياؤه فجأة بمساعدة أمريكية في الثمانينيات"

لقد تم استدراج الاتحاد السوفيتي للتدخل في أفغانستان لكي تجد الديكتاتورية العسكرية الباكستانية برئاسة ضياء الحق فرصتها لتوسيع خدماتها الولايات المتحدة ضد "الشيوعية الملحدة" في وقت تصعد فيه واشنطن نشاطها المحموم لتعبئة مليار مسلم ضد ماأسماه ريجان امبراطورية الشر".

ويستعيد الكاتب الباكستاني محمد اقبال – في محاضرة القاها بجامعة كولورادو الأمريكية في ١٢ أكتوبر عام ١٩٨٧ – كل الوقائع يقول :

" بدأت الأموال الأمريكية تتدفق ، وشرع عملاء المخابرات الأمريكية في الذهاب إلى جميع أنحاء العالم الاسلامي لتنظيم الأفراد الذين وجب عليهم القتال في معركة الجهاد الكبرى . وكان أسامة بن لادن واحداً من أفضل المجندين الأوائل . لم يكن عربيا فحسب ، بل سعوديا أيضا . ولم يكن سعوديا فقط بل مليونيرا كبيرا وعلى استعداد لأن يدفع من

ماله الخاص لدعم القضية . وراح بن لادن يجول في المنطقة لتنظيم العناصر من أجل "الجهاد " ضد الشيوعية .)

ويقول محمد اقبال :" التقيت مع بن لادن لأول مرة عام ١٩٨٦ كان قد نصحني بلقائه مسئول أمريكي لأعلم إن كان من رجال المخابرات الأمريكية أم لا . كنت أتحدث مع هذا المسئول ، فقلت : " من هم هؤلاء العرب هنا الذين يثيرون كل هذا الاهتمام ؟" وقصدت بكلمة " هنا " .. أفغانستان وباكستان . أجابني قائلا :" عليك بلقاء أسامة " . وذهبت لرؤية أسامة . ووجدت رجلا غنياً يأتي بالمجندين من الجزائر والسودان ومصر ، مثله مثل الشيخ عمر عبد الرحمن الذي كان خليفا لأمريكا .."

وعندما تحققت الأهداف الأمريكية في أفغانستان وتلقى الاتحاد السوفيتي الضربات القاضية .. فقدت جماعات « المجاهدين » مبرر وجودها وأصبحت عبئا على صانعيها . ولم تجد هذه الجماعات ماتفعله سوى الانحياز إلى طرف ضد آخر في الحرب الأهلية الأفغانية وتصدير عناصرها إلى دول في العالم العربي لقتل رجال الشرطة والسائحين والأقباط (!!) كما حدث في مصر ، أو إبادة السكان الآمنين الأبرياء في قرى بكاملها في الجزائر أو محاولة تحويل السودان إلى قاعدة لنشاطها . ولم ترسل هذه الجماعات أحداً لتعكير صفو الأمن الإسرائيلي ! ولم تقبل جماعة بن لادن بأن تكون مجرد احتياطي في الظل يستعين بها الأمريكيون عند الحاجة . وكان لابد أن تبحث عن قضية تناضل من أجلها . والقضايا كثيرة . أولها هو الوجود العسكري الأمريكي في السعودية ، الذي اتخذ أبعاداً جديدة إبتداء من عام ١٩٩٠، مع حرب الخليج الثانية بحجة مساعدة السعودية ضد العراق ، غير أن القوات الأمريكية « بقيت في أرض الكعبة» رغم انتهاء الحرب . وأضافت جماعة بن لادن موضوع معاناة الشعب العراقي من الحصار .. وأخيراً .. أضافت متأخرة موضوع العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الأشرطة الدعائية المسجلة التي تم توزيعها عقب ١١ سبتمبر.

وكان كافة المحللين السياسيين في العالم العربي وخارجه على حق عندما قالوا أن الارهاب صناعة أمريكية.

فمنذ شجعت المخابرات الأمريكية اللاجئين الكوبيين على اختطاف الطائرات الكوبية في مطلع الستينيات .. والولايات المتحدة سجل

حافل فى مجال ممارسة الارهاب أو تشجيعه.

ومنذ إلقاء قنبلتين نوويتين على مدينتى هيروشيما ونجازاكى اليابانيتين فى أغسطس عام ١٩٤٥ (قبل ٥٧ سنة) – بلا مبرر عسكرى على الإطلاق – والولايات المتحدة تلحق الأذى بالمدنيين الأبرياء.

ومع إستمرار العمليات السرية وتوقيع العقوبات هنا وهناك وفرض الحصار على هذا الشعب أو ذاك .. والضحايا من المدنيين يدفعون الثمن الفادح للسياسات الأمريكية.

وأثبتت كل الانقلابات العسكرية وغير العسكرية التى دبرتها ونفذتها الولايات المتحدة أنها تتحدى إرادة الشعوب فى اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحكامها.

إذن .. فقد كانت الولايات المتحدة تتصور نفسها .. قلعة حصينة يستحيل اختراقها ، قبل ١١ سبتمبر ، بسبب الثقة التى منحتها إياها قوتها العسكرية والمالية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية.

وما أن استطاع عنصر خارجى اقتحام القلعة واختراق أسوارها .. حتى انهار كل شئ فى الداخل . وبدت القلعة فارغة من أية قوة .. بل وعاجزة عن الدفاع عن عقر دارها .

وعاش الأمريكيون يوماً كاملاً – ١١ سبتمبر – بلا سلطة وبلا حكام ، بلا رئيس وبلا حكومة وبلا كونجرس ، وبلا قيادة عسكرية تتخذ القرارات . وشعر الأمريكيون فى ذلك اليوم بأنهم معلقون فى الهواء تحت رحمة قوة خارقة لايستطيعون رؤيتها ولافهمها ولامعرفة كنهها.

وبصرف النظر عن أية تفاصيل أو أى جدل حول الجهة التى قامت باعتداءات ١١ سبتمبر (حيث ظل البعض يصر على تبرئة ساحة جماعة بن لادن حتى بعد اعتراف قائدها نفسه بأنه وراء هذه الاعتداءات !!) فان ما لايحتمل الجدل هو أن هجمات ١١ سبتمبر قدمت أكبر خدمة للدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة.

فكل ماكان يصعب تمريره قبل ١١ سبتمبر أصبح من الممكن ومن الضرورى تمريره بعد ١١ سبتمبر وبحجة ماحدث فى ذلك اليوم . لقد أسفرت تلك الهجمات عن تغيير فى النظام الدولى، وخلقت تحالفات لم تكن محتملة ، وأسفرت عن تنازلات دبلوماسية لم تكن متوقعة . وفى الوقت الذى كان أسامة بن لادن يقسم العالم إلى " فسطاطين ": المؤمنين والكفار ،.. كان جورج بوش الابن يقسم العالم إلى معسكرى " الخير والشر" ، ويعلن لكل سكان الأرض :" إما أن تكونوا معنا أو مع

الارهابيين"!

لقد اندفعت الإدارة الأمريكية ، بكل مالديها من قوة وجبروت ، باتجاه بلد فقير ومدمر لتجهز على كل بقاياه . ومازالت الولايات المتحدة تشن حتى الآن حربها فى أفغانستان دون مؤشر واضح حول نهاية تلوح فى الأفق لهذه الحرب.

ووجد العالم نفسه بازاء تصرفات همجية من طرفين : طرف يضرب هدفا ثابتا قوامه بشر أبرياء بطائرة حمولتها أبرياء آخرين ! وطرف يستخدم كل مايملك من أسلحة متطورة وتكنولوجيا عسكرية لضرب قرى بيوتها من الطين .. وسكانها أبرياء لاذنب لهم ولم يرتكبوا أى جريمة أو مخالفة.

غير أن الانسان ليس حيوانا تقنيا وحسب ، فقد أشار " أرسطو" إلى أننا حيوانات سياسية أيضا ، وأنه يجب علينا العودة إلى السياسة إذا كنا نبحث عن حلول للمشكلات المعقدة . . فان ذلك يعنى العودة إلى المعاهدات التى اعتادت الولايات المتحدة أن تقذف بها مؤخرا فى سلة المهملات ، مثل تلك المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية أو المتعلقة بالاحتباس الحرارى (كيوتو) أو تلك المعاهدة الأكثر خطورة التى تتعلق بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى الأسلحة البيولوجية والكميائية.

غير أن جورج بوش أعلن فى خطابه عن حالة الاتحاد يوم ٣١ يناير عام ٢٠٠٢ أن كلا من إيران والعراق وكوريا الشمالية قد شكلت "محور الشر" وأطلق تهديداته ضدها ثم قام بعد ذلك بتوسيع جبهة الأعداء لكى تشمل سوريا وليبيا والصين .

وأصبح الحديث فى واشنطن يدور حول حرب تمتد حتى نهاية القرن الجديد – وربما أكثر – وتشمل حوالى ستين دولة . وعلمنا أن ساحة العمليات سوف تمتد من أفغانستان لتشمل العراق والصومال واليمن إلى جانب باكستان ودول أخرى لم تعلن أسماؤها بعد . ثم قيل أن سوريا وحزب الله .. من الأهداف المدرجة على القائمة!

وأشارت الدوائر السياسية والعسكرية فى واشنطن إلى أن الولايات المتحدة سوف تستخدم مزيجاً من العمليات العسكرية والنظامية والخاصة والسرية بالإضافة إلى إجراءات عقابية أخرى ، وفقاً لخصوصيات وظروف كل دولة ، دون الرجوع إلى حكومات هذه الدول!.

وقال أحد الأمريكيين فى واحد من

استطلاعات الرأى التى أجريت بعد أحداث ١١ سبتمبر :

«دعونا نقصف كل الدول العربية والاسلامية ونزيلها عن وجه الأرض لتعيش اسرائيل فى سلام "!! وجاءت كل مواقف وتصريحات جورج بوش الابن وجماعته من أمثال نائب الرئيس ديك تشينى ووزير دفاعه دونالد رامسفيلد .. لتقدم مبررات كافية لهذه الدعوة .

كان رئيس بنك انجلترا المركزى " ايدى جورج" يقول: " عندما تعطس الولايات المتحدة ، فان العالم يصاب بالزكام " ومايثير القلق هو أن الولايات المتحدة فى العشر أو العشرين سنة المقبلة لن تكون الولايات المتحدة التى عرفها العالم طوال القرن العشرين .. رغم أن هذا العالم قاسى الكثير من عدوانية وغطرسة أمريكا فى القرن الأخير ورغم أن ويلات الحروب التى شنتها الولايات المتحدة ضد شعوب كثيرة فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وعندما تسقط الدولة العظمى الوحيدة فى حالة من الهذيان ، فان العالم كله يجب أن يشعر بالرعب وأن تستشعر البشرية كلها .. الخطر. ولم تعد تصريحات وبيانات أسامة بن لادن تختلف عن تصريحات وبيانات جورج بوش : أنها الحرب بين الخير والشر ، بين الحق والباطل ، بين الايمان والكفر ، بين الحرية والاستبداد.

وأصبحت الولايات المتحدة هى مملكة الخير المطلق التى تحارب مملكة الشر المطلق . ووسيلة هذه المواجهة الوحيدة هى استخدام أقصى درجات القوة العسكرية ، بما فى ذلك الأسلحة النووية.

لقد تم تعطيل السياسة وقوانينها وأحكامها ومواثيقها .. ومعها كل العلاقات الدولية الصحية.

وهناك من يرى أى هجمات ١١ سبتمبر أدت إلى إخراج أمريكا عن طورها وتأجيج عصبيتها القومية ، غير أنه من الواضح أن شركات انتاج الأسلحة وشركات البترول العملاقة فى الولايات المتحدة تعرف ماتريد وتتصرف بعقل بارد بعيداً عن الانفعالات السطحية ، أما تأجيج المشاعر فهو مجرد وسيلة لتحقيق الأهداف البعيدة المدى.

وهذا هو مايفسر لنا أنه بالنسبة للولايات المتحدة لم يعد هناك فى العالم الآن سوى الارهاب وأسلحة الدمار الشامل التى تختفى أو تتوارى داخل عدد من الدول . ولامجال لأى

نقاش حول أسباب الارهاب ومصادره وجذوره والطرق الأمثل لاقتلاعه . ولامجال لأى نقاش حتى حول تعريف هذا الارهاب..

والولايات المتحدة الأمريكية تدق طبول الحرب منذ ١١ سبتمبر ضد العالم كله ، وهى حرب دائمة .. مساحتها هى الكرة الأرضية ، وتستخدم فيها كل الأسلحة ولاتتقيد بأى شئ وليس أمامها محرمات أو محظورات.

لقد أصبحت الولايات المتحدة تستبيح أى شئ منذ اعتداء الحادى عشر من سبتمبر .. متعطشة للدماء والحروب ولتغيير الأنظمة والحكام عند اللزوم .

وأخذت الولايات المتحدة تعزز وجودها العسكرى فى الفلبين وقطر ودول آسيا الوسطى ، وتراقب المحيط الهندى ، وتفتش السفن فى البحر المتوسط ، وتنشئ قواعد جديدة فى اريتريا بحيث أصبح العالم العربى تحت حصار محكم.

وكما حرص أسامة بن لادن على أن يسلب الإرادة وحق الاختيار أمام " حقائق " منجزة وجاهزة ، وعلى أن يخنق الميل الطبيعى للحياة فى التنوع والتجدد والتعدد .. كذلك فعل بوش.

يقول زيجينو بريجنسكى فى كتابه خارج نطاق السيطرة OUT OF-CONTROL إن الأزمة فى عالم مابعد الشيوعية يمكن أن تتعمق وتؤدى إلى عودة ظهور ديماجوجية ألفية وحروب بين الشمال والجنوب ويمكن أن يقوم عندها تحالف جديد بين الدول الأشد فقراً ، ربما بقيادة الصين ضد الدول الغنية".

لقد لفت نظر المفكرين والمحللين أن هذه الديماجوجية مصدرها الشمال الذى لم يستفد من دروس القرن الماضى.

ولفت نظرهم أيضا أن العقد الأخير من القرن تميز بالفوضى والحروب المدمرة ، وأن مطلع القرن الحالى فاق فيه الرعب كل ماشهدته البشرية فى أفلام السينما . فقد تبين أن " العولمة " تنطوى على أخطار داهمة ناجمة عن افتقادها إلى مؤسسات عالمية تنظم العلاقات الدولية على أساس التكافؤ والعدالة ، وليس على أساس القوة ، فضلاً عن افتقارها إلى مقولات انسانية تنفى المعزوفات الجديدة عن " صراع الحضارات" و" نهاية التاريخ " و"المستقبل الأسود" .

وأول مايلفت الانتباه فى هذه الظاهرة الارتدادية سهولة الأعذار لشن حروب دموية جديدة وتجاوز حق الشعوب فى مقاومة الاحتلال ، وصولاً إلى إسقاط هذا الحق عمليا.

وجرى التمهيد لهذه التحولات عبر نشر

أفكار محبطة فبدلاً من تقسيم العالم إلى رأسمالى واشتراكى ، جرى تقسيمه إلى أغنياء وفقراء . ثم جرى تمويه هذا التقسيم بالحديث عن تقسيم العالم إلى مسلمين ومسيحيين ويهود وهندوس وبوذيين .. الخ.

وهذا التحول الاستراتيجى هو أساس اندلاع الحروب .. وأدى إلى عودة التاريخ إلى عصر الاستعمار الرأسمالى . وقد تجلى ذلك فى عودة الأنظمة السياسية والحكومات والمؤسسات الدولية والشركات الاقتصادية والقطاع الخاص لكى تمثل جميعا مصالح الأغنياء فى العالم ، بالإضافة إلى تحكمها المطلق فى قيادة الجيوش وإدارة أسلحة الدمار الشامل والهيمنة على وسائل الاعلام الكبرى.

ولم يعد يمثل مصالح الفقراء سوى بعض الأحزاب اليسارية وعدد من الجمعيات الأهلية غير الحكومية .. والجمعيات الخيرية!! أما إذا اختارت إحدى الدول أن تنتهج طريقاً مستقلاً وأن تبقى خارج السرب ، فانها سوف تغامر بأن تضع نفسها تحت الحصار الاقتصادى (فى أحسن الأحوال) وعلى قائمة الارهاب (على الأرجح) وأحيانا قد يؤدى ذلك الى ضرب منشآتها الاقتصادية بشكل مباشر.

ولم تعد الأنظمة الليبراليبة فى الغرب الرأسمالى مسالمة ومنفتحة بل تتدخل فى كل شئ وتملك مشاريع أمنية وعسكرية . وأصبح مشهد اقتياد المعتقلين العرب فى الشوارع الأمريكية الى التحقيق ، ثم إلى السجن .. مشهداً روتينياً . وصارت مراقبة المهاجرين من أصول عربية وآسيوية فى مدن دول الاتحاد الأوربى .. تشكل أولوية أمنية.

وتتنامى التيارات الشوفينية وقوى اليمين المتطرف والنازية الجديدة فى أكثر من دولة غربية.

أن محنة العودة إلى الوراء بدأت على الصعيد الاجتماعى بتخلى الدولة عن أى دور فى رعاية القطاعات الدنيا ، وتمثلت على الصعيد السياسى فى المزيد من العسكرة والاستنفار الأمنى والعقائدى.

ألا يلفت نظرنا أنه فى الوقت الذى نشهد فيه انفجاراً فى المعلومات وقفزة فى المعرفة والاعلام لم يسبق لها مثيل فى التاريخ .. أن تفكر حكومة أقوى وأغنى دولة فى العالم فى تأسيس مركز للتضليل الاعلامى.

ألا يصح أن نتوقع – إذن – محاصرة شعوب الجنوب والمزيد من النهب لثرواتها الطبيعية؟

ألا يعنى مبدأ " الضربات الاستباقية" الذى

أصبح يحمل اسم " مبدأ بوش" أن الولايات المتحدة تريد اتخاذ اجراءات وقائية ضد أى خصم " يعتزم" وأكرر كلمة" يعتزم" - القيام بأنشطة لاترضى عنها واشنطن أو تعتبرها "تدميرية"

لقد أصبحنا فى موقف تواجه فيه الولايات المتحدة التى تملك ترسانة صناعية - عسكرية ضخمة فى حاجة دوماً لحرب تبرر وجودها المكلف للغاية فى وقت يرى فيه الصقور الأمريكيون أن الحرب " الدائمة" تجعل هناك طلباً دائماً على خدماتهم.

وتخضع السياسة الأمريكية الآن لقاعدتين رئيسيتين:

* أن تبقى الولايات المتحدة قوة عظمى وحيدة لامنافس لها على امتداد القرن الحالى ، والذى يليه من قرون لو أمكن. ومن هنا ضرورة سد الطريق أمام صعود أى قوة كبرى إلى مستوى المنافسة والتحدى فى مواجهة الولايات المتحدة.

* أن تظل الهيمنة المنفردة والمطلقة على العالم بلا عوائق أو تشويش قد يضعف هذه الهيمنة أو يقلل من سطوتها.

لقد بدأ عصر الامبراطورية الواحدة . والمطلوب من الجميع أن يفسحوا لها الطريق.

وتستطيع الولايات المتحدة أن تفعل ماتشاء وبحصانة تامة

وكان أصحاب النوايا الطيبة فى العالم يتصورون بعد اعتداءات ١١ سبتمبر أنه قد حان الوقت الذى تراجع فيه الولايات المتحدة سياساتها حتى تفهم سبب كراهية العالم لهذه السياسات . وكان البعض يفترض أن الولايات المتحدة ستحاول بجدية لأول مرة ، التعرف على الأسباب الحقيقية للارهاب وتعالجها..

غير أن ماحدث هو العكس تماما.

ولم تعد المشكلة هى الارهاب ، بقدر ماهى استكمال عملية السيطرة الأمريكية على العالم.

ورغم أن الذين نفذوا العمليات الهجومية فى نيويورك وواشنطن كانوا عبر تجربتهم السياسية أقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية بكثير ، منهم إلى قضايا أمتهم العربية ، وفى طليعتها فلسطين . ورغم أن منفذى اعتداءات نيويورك وواشنطن لم يكونوا فى يوم من الأيام فى عداد المناضلين لتحقيق أحلام مواطنيهم فى التحرر أو التقدم أو العدالة أو الديمقراطية .. إلا أن المطلوب الآن من الشعوب العربية أن تدفع الثمن.

ألا يعنى ذلك أن الولايات المتحدة وجدت مجرد ذريعة لتنفيذ مخططات كانت موضوعة

على الرف أو فى أحسن الأحوال – يجرى تنفيذها بحذر وبطء؟

والمخطط الأمريكى الآن فى المنطقة يبدأ بضرب العراق وإقامة نظام عميل لواشنطن فى بغداد ، ثم تهديد سوريا وإيران من قاعدة الانطلاق الجديدة (بغداد) ، والضغط عليهما للاذعان أو البحث عن وسيلة للتخلص من الأنظمة القائمة فيهما.

ويمضى جنب إلى جنب مع هذا المخطط .. تصفية النضال الوطنى الفلسطينى ، بعد أن اعتمدت واشنطن سياسة شارون كسياسة رسمية لها وأصبحت حرب إسرائيل القمعية الدموية ضد الشعب الفلسطينى جزءاً لايتجزأ من الحرب الأمريكية ضد " الارهاب ".

وفى نفس الوقت ، فان مشروع " تغيير الأنظمة" فى العالم العربى مطروح ويتم التلويح به بين وقت وآخر .. ولكن ليس بهدف إقامة أنظمة ديمقراطية تراعى حقوق الانسان – كما تدعى واشنطن – وانما بهدف ادخال تحسينات تجميلية يمكن أن يكون من الأسهل فى ظلها تمرير كل مخططات واشنطن ضد فلسطين والعراق وسوريا وإيران .. إلى جانب تقسيم السودان.

***

أننا محكومون بجنون العظمة والهيمنة وروح الانتقام من حركات التحرر الوطنى التى انفجرت فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

وهم يحلمون بفرض الهيبة الضائعة (فى١١ سبتمبر) دون تبصر بفداحة الثمن.

أنهم يدفعوننا إلى زمن يسود فيه التهور وشهوة السيطرة والغاء الآخر وجشع احتكار خيرات الأرض كلها بدلا من تقاسمها بالعدل .

وأصبحت القوة هى الحق . وهى القوة التى يمتلك فيها انسان العصور الحديثة من أسلحة الفتك والتدمير مالا مجال لمقارنته بأسلحة الفتك والتدمير التافهة، التى كان حيوان الغاب يستخدمها.

وقد أجمع فلاسفة وكتاب وأدباء البشرية فى كل العصور على أن أبشع مايمكن أن يهدد المجتمعات البشرية فى أى مكان وزمان هو سيادة " قانون الغاب".

ولكن .. هل تستطيع الولايات المتحدة أن تفرض ماتريد ؟

وهل يمكن الغاء خبرة وتجارب الشعوب على مدى القرون؟

وهل يمكن – ببساطة – استئصال قيم الحرية والتحرر والاستقلال الوطنى والسيادة.؟

سوف تتفاقم الشرور ، وتتكرر دورة الشر

الف مرة دون نهاية .. كالدوران المجنون فى حلقة مفرغة ، مالم تتوقف البشرية كلها لحظة عاقلة صادقة أمام الحقيقة التى تؤكد أن مصيراً واحداً يحكم الكرة الأرضية أكثر من أى وقت مضى (وكل المشاركون فى قمة الأرض فى جوهانسبرج يدركون ذلك)

ولم تفلح حتى الآن كل جحافل العدو الإسرائيلى فى قمع نضال الشعب الفلسطينى وانتفاضته الباسلة. ولن يكون أى عدوان على العراق مجرد نزهة.

والولايات المتحدة تقف معزولة تماما على الساحة الدولية بعد أن بدأ حلفاؤها يدركون أنها تسوقهم إلى مغامرات غير مأمونة العواقب.

لقد ولّى زمان الاستعمار والإستعباد والقهر والهيمنة والتسلط . وولى زمان بناء رخاء مجتمع على أساس شقاء أو فناء مجتمع آخر ..

ولّى إلى غير رجعة ، وكلما اشتد سعار وحوش الغابة .. كلما احتشد الضحايا ونظموا أنفسهم فى مواجهة البرابرة الجدد.

دراسات

١- الكوكبة: والعالم الثالث.

٢- التنمية الذاتية المتواصلة فى البلدان العربية

٣- مشكلات التعليم وأزمة البطالة.

٤- البناء على الأرض الزراعية.

الكـوكبــة والعــالـم الثــالـث

▫ د. إسماعيل صبري عبد الله

في العدد الأول من اليسار الجديد قدمنا الدراسة الهامة للدكتور اسماعيل صبرى عبد الله بعنوان : الكوكبة: الرأسمالية في مرحلة ما بعد الامبريالية. هنا نستكمل الدراسة التي تتعرض للكوكبة والعالم الثالث.

الفصل الرابع : الثـورة المعـرفيـة

(١) تعدد المجالات

اصطحب ظهور ونمو وسيطرة الشركات متعدية الجنسية اتجاه ايديولوجى يخفى حقيقتها ويتمثل بادعاء أن البشرية دخلت عصرا جديدا كل الجدة لا تجدى فى التعامل معه مفاهيم القومية والاستقلال والسيادة الوطنية والاستغلال الرأسمالى وما تعانيه شعوب العالم الثالث من فقر وجهل وحرمان . بل واختفاء الشمال والجنوب فى كوكب يتحول إلى قرية صغيرة بفضل الثورة العلمية والإيديولوجية . وأولئك هم دعاة الكوكبية globalism . ويسايرهم فريق من مثقفى وخبراء الجنوب الذين يزعمون ألا سبيل للتقدم والرخاء أمام بلادنا إلا باللحاق بقطار الكوكبة السريع ولو تشبثا بمؤخرته . وكل ما عدا ذلك هراء وليس أمام من فاتهم القطار إلا الشقاء المتزايد . وقد عارض كثير من مثقفى الجنوب الكوكبة باسم الحفاظ على حضارات البلاد العريقة وهويتها المتميزة دون خوض فى طابع الظاهرة الاستغلالى فى المقام الأول . وكثيرا ما يبسط بعضهم الأمور بالزعم أن الكوكبة هى سيطرة الإمبريالية الأمريكية ، ويستعملون الكوكبة والأمركة كاسمين لظاهرة واحدة . وسنعود إلى هذا الجدل بعد أن نوضح مفهوم " الثورة التكنولوجية " الذى يشكل العمود الفقرى الذى

تستمد منه كل هذه المزاعم . وفى حقيقة الأمر شهد النصف الثانى من القرن العشرين ثورة معرفية شملت الفلسفة ومناهج البحث . والعلم . والتكنولوجيا .

١- الفلسفة ومناهج البحث

تغيرت القواعد الفكرية التى قام عليها تطور الغرب منذ عصر النهضة إلى منتصف القرن العشرين . فقد حكم ذلك التطور عبر قرون خمسة أنموذج Paradigm يمكن تلخيصه كالآتى : الإنسان قادر على التقدم ليصنع جنة على هذه الأرض دون انتظار جنة الله فى العالم الآخر[1] التى كانت الكنيسة تؤكد أنها ستستقبل فقراء هذه الأرض . وفى هذا الإطار نشأت " الإنسانيات " humanities كعلوم محورها الإنسان وعلمانية الآداب والفنون والتعليم...الخ . وهذا التقدم المطرد يعتمد على القوانين العلمية التى تحكم الطبيعة والبشر ، على مفهوم أن الحقيقة العلمية ثابتة وباقية ولا يملك الإنسان تغييرها أو إبطالها تماما وإنما يساعده التعرف عليها فى استخدامها فيما يحقق الخير له . ويتأكد ذلك بالصياغة الرياضية لتلك القوانين كما فعل نيوتن وداروين ولافوازييه ... الخ . ولا أحسب أن التقدم المطرد أمر موضوعى وأظن مثلا أن اكتشاف الطاقة النووية كان خيرا على البشر . ولكن الأمر الثابت الآن هو ما أثبت محدودية القانون العلمى . ونشير هنا إلى مواضع ثلاثة : اللايقين . التعقد . والشواش . ولن أخوض فى حديث حول اللايقين لأننى لا أملك التكوين الفلسفى اللازم . ويمكن لمن يبحث الأمر أن يقرأ فلاسفة ما بعد الحداثة مثل جاك دريدا . وأكتفى بفهمى للايقين هو أن صدق أى مقولة أو قانون نسبى وليس مطلقا . وأقف قليلا عند التعقد والشواش لأهميتهما الخاصة فى دراسة العلوم الاجتماعية .

أ - التعقد complexity : يصاغ القانون العلمى على درجة عالية من التجريد . ولما كانت الطبيعة وحياة البشر تقوم أساسا على ظواهر معقدة فإن التناول العلمى التقليدى يحلل المعقد إلى أجزاء مبسطة يصوغ لكل جزء مجردا علاقة أو علاقات تشكل قوانين علمية . ويبقى بعد ذلك افتراض أن جمع كل هذه الجزئيات يكفى لفهم الكل المركب منها . وما فعل بريجوجين Prigogine (جائزة نوبل فى الكيمياء) هو إثبات وجود ظواهر معقدة لا يمكن فهم حركتها إلا بمنهج كلى جديد يعالجها ويحصل على فهم أكثر صدقا مما تصل إليه مجموعة قوانين تحكم حركة الأجزاء . والتعقد يبرز الحاجة إلى تعدد العلوم اللازمة لدراسته multidisciplinary والمشترك العلمى interdisciplinary

ب – الشواش chaos[15]: عجزت فيزياء ما دون الذرة عـن تحديـد نمـط معين لحركـة مكوناتها رغم المعجلات الضخمة التى بنيت لهذا الغرض . وبدون مثل هذا النمط يستحيل صياغـة أى قانون علمي . ومن ثم كانت ضرورة وضع أسـاليب رياضيـة جديـدة . وهكـذا ظـهرت رياضيـات الشواش Mathematics of chaos .

٢ – العلـوم

وكان لتطور مناهج البحـث العلمـى أثـره المباشـر علـى الرياضيـات كمـا رأينـا فـى التعقـد والشواش كفروع جديدة فى الرياضة . ونضيف إلى ذلك " نظرية الكارثة " التى تسـتمد أهميتـها مـن الخروج على الخطية linearity إذ أنها تدرس حالة انهيار النسق الرياضى . وهـى تقـترن بأسـم العالم الفرنسي ر. توم[16] . وثمة أمور أقل جذرية فى الرياضة الحديثة وبعض المحاولات فى مجال " الرياضيات الاجتماعية " أى إبداع أدوات رياضية خصيصا لدراسة العلوم الاجتماعية تأسيسا على أن تطور الرياضة السابق كان لخدمة البحث فى العلوم الطبيعية . ومن ثم فإن أدواته قليلة الجدوى فى تحليل شئون المجتمع .

وفى مجال العلوم الطبيعية لابد من التنويه بالنظرية العامة للنسـبية وإثبـات صحتـها مـن الفرع الجديد المسمى " علوم الفضاء " وكذلك فيزياء ما دون الذرة subatomic physics ومـن ناحية أخرى دراسات الجزيئات فى علم الأحياء molecular biology ومـا تلاهـا فـى علـم الوراثة ودراسة المورثات genetics وما ترتب على ذلك من بحوث الهندسة الوراثية .

٣- التكنولوجيـا

١– الثورة الصناعية الثانية : كان جوهر ما تحقق منذ الثورة الصناعية الأولى إحلال الآلة محل الإنسان فى الأعمال اليدوية . وكان الجديد الـذى يسـتحق اسم الثـورة الصناعيـة الثانيـة هـو إحلال الآلة محل الإنسان فى عمليات ذهنية كثيرة ومتنوعة بكفاءة (فى حدود كـل عمليـة) أعلـى عشرات المرات من كفاءة الإنسان المؤهل . وفى تسلسل منطقى بسيط طرح وجود الحاسـب الآلى منـذ البداية ضرورة استخدامه فى معالجـة البيانـات . وهكـذا ظـهر علـم المعلوماتيـة ووضـع البرمجيـات المتطورة لإجراء عمليات تزداد شمولا وتعقدا فى ضوء الممارسة العمليـة ومـا تطرحـه مـن مشـكلات . وكان وجود الحاسوب بجزئيه الصلب والطرى أكبر العوامل التى أسهمت فى تطور علوم الفضاء كلها الذى أنتج وسائل الاتصال الحديثة .

٢- التكنولوجيا الحيوية : كانت دراسة المورثات فاتحة لفصل جديد من التطور التكنولوجى يتمثل فى تجاوز التعرف على الوظائف الحيوية فى أدق مكوناتها إلى تحويل بعض هذه الوظائف . ونستشهد هنا باقتباس من أحد الأخصائيين فى الحقل : " إن هجمة تكنولوجية تعد الآن ستغير تماما اقتصادات الدول المتقدمة والدول النامية . وجوهرها هندسة عمليات الحياة لخدمة أغراض تجارية " (١٧) . ومن أهم ما تحقق فى هذا المجال الأدوية الحيوية التى تبدو أنجع أثرا وأقل ضررا من الأدوية الكيميائية . وأهم ما شغل الرأى العام عالميا محصولات النباتات المعدلة جينيا وعمليات الاستنساخ .

٣- ما يسمى بالإنجليزية **Nanotechnology** وهو دراسات لكائنات بالغة الصغر يصعب أن يراها الإنسان حتى بالمجهر . ومثال واضح لها محاولة إعادة تركيب ذرات الفحم ليكتسب صفات الماس حيث أن الكاربون هو المكون الرئيسى للمعدنين .

(٢) الكوكبة والمعرفة

ينبهر الناس - لاسيما فى العالم الثالث - حين يشاهدون قنوات التليفزيون الفضائية والهاتف المحمول . وهذا ما يساعد الحديث عن الثورة التكنولوجية كما لو كانت من فعل ساحر عظيم . اختص الغرب الأوروبى - الأمريكى بأعماله المعجزة . ويتصدى بعض المثقفين وأهل الرأى من العرب لإنذار العامة بالخطر العظيم الذى يفرض حضارة الغرب المادية وبعض ما يرد فيه من قيم سلوكية على حساب حضارتنا العربية الإسلامية . ويواجههم فريق آخر يمجد التقدم الذى هو ثمرة عقلانية الغرب ويندد بالقيم الحضارية التى كانت سببا لتخلفنا . وإذا كان لدينا من العلميين الذين يحاول كل منهم فهم ومتابعة الجديد فى مجال تخصصه فإن تدخلهم نادر فى الجدل حامى الوطيس بين " أنصار الجديد وأتباع القديم " . ويكاد يغيب من النقاش تماما البحث فى كيف " تحققت الثورة التكنولوجية " ولماذا خلت الفترة بين الحربين العالميتين من إبداع تكنولوجى بعيد الأثر فيما عدا الإذاعة اللاسلكية (الراديو) . فى حين توالت الاختراعات فى نصف القرن الفائت بمعدلات غير مسبوقة فى تاريخ البشرية ؟ . وفى الوقت ذاته لا ينتبه أحد إلى التكلفة الباهظة للبحث والتطوير الذى أوصل إلى كل هذه الاختراعات . ويكفى أن نذكر بأن إنفاق الدول الصناعية السبع الكبرى فى هذا المجال فى سنة واحدة (١٩٩٥) بلغ ٣٥٤ مليار دولار تحملت الدولة نصفها

فى المتوسط والشركات الرأسمالية النصف الآخر . وكان التسليح المجال الأساسى للإنفاق العام . والإنتاج الصناعى سعيا وراء تعظيم الربح المجال الطبيعى للشركات . ومن ثم نكتشف أهداف الإنفاق (الحصول على أسلحة أكثر تدميرا . وتعظيم ربح الرأسمالية) وكل من الهدفين ليسا بالضرورة عقلانيا أو ساعيا للخير العام . ويمكن بحق أن نتساءل هل كان تطويع الطاقة النووية خيرا أم شرا . ومن المعروف أن هذا التقدم كلف البيئة غاليا من حيث استنفاد موارد طبيعية وانتشار التلوث . وفى اعتقادى أن سيادة الاحتكارات القومية قبل الحرب العالمية الثانية كانت محافظة لا تسعى جادة وراء زيادات هامة فى إنتاجية العمل (مصدر الربح) لأن سيطرتها على الأسواق فى إمبراطوريات محمية جمركيا كفلت لمعظمها أرباحا كبيرة وإن لم تحمها من الكساد الأعظم الذى أثر عليها جميعا بالسلب . ولكن ظروف الكساد تشيع الخشية من المغامرة بالجديد فضلا عن قلة الموارد التى يمكن أن تخصص للبحث والتطوير نتيجة لتراجع مستوى الأرباح . أما حين دخلت الرأسمالية على اختلاف مواطنها مرحلة استحالة الحرب لاكتساب أسواق جديدة لم يبق متاحا لزيادة الأرباح إلا الاستثمار فى البحث والتطوير سعيا وراء زيادات ضخمة فى الإنتاجية كان على رأسها حلول الآلة محل الإنسان فى أعمال ذهنية كثيرة وصولا إلى " الروبوت " . ولم يكن من اليسير إدارة شركة لها أكثر من مائة شركة تابعة أو فرع فى عشرات الدول بدون " ثورة المعلومات والاتصالات " . أما بث برامج التليفزيون . واستخدام المحمول فى الاتصالات عبر الكرة الأرضية فإنه يستند إلى توافر الأقمار الصناعية . ومن المعروف أن " غزو الفضاء " وإنتاج الأقمار الصناعية حدث فى إطار حمى التسليح واحتمال الحرب بين " العملاقين " الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . ونضيف أن شبكة " إنترنت " فى الأصل اختراع حربى موله البنتاجون لمواجهة سيناريو لحرب عالمية تدمر فيها واشنطون فى حين تنتشر القوات الأمريكية فى عدد كبير من المواقع حول الكرة الأرضية . وكان من المتعين التوصل إلى شبكة للاتصالات ليس لها مركز ويمكن بالتالى اتصال كل طرف فيها بطرف آخر مباشرة . وكما حدث فى المرحلة التالية للثورة الصناعية الأولى . تؤدى الاختراعات إلى تحقيق أمور تفوق بكثير الهدف الحاكم للاختراع والذى أنفق من أجل تحقيقه .

ومن أهم نتائج ثورة المعلومات والاتصالات استفادة منظمات أهلية (أو غير حكومية كما يقال الآن) فى الاتصال ببعضها البعض للتنسيق والتعاون وتبادل الرأى . ولم يكن ما جرى فى سياتل ضد منظمة التجارة العالمية ممكنا بدون الفاكس والبريد الإلكترونى على سبيل المثال كذلك لا يهون أحد من الفوائد الكبيرة التى يحصل عليها البحث العلمى باستخدام الحاسوب . ولكن يبقى أن أدوات هذه الثورة (من قواعد البيانات إلى البنية الأساسية مرورا بالتكلفة المالية والقدرة على

استخدام المعلومات فى تحسين حالة المواطن الفقير) تجعل الغالبية العظمى لسكان العالم خارج دائرة المستفيدين منها .

الفصل الخامس

الكوكبة والعالم الثالث

(١) التركز والتهميش

من المعروف أن نمط إنتاج الرأسمالية يتجه من خلال آليات السوق الداراوينية إلى تركز الإنتاج والثروة والنفوذ فى أيدى شركات كبرى . فى حين يدفع بالكثيرين إلى قريب من حد الفقر أو حتى أقل منه . فالمجتمع الرأسمالى يتميز باندفاع أصيل نحو الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء . ومن الطبيعى أن يبلغ هذا الاستقطاب فى مرحلة الكوكبة أقصاه على مستوى الكوكب كله . وفيما يلى تدليل على ذلك :

التركز

نشأت ظاهرة الكوكبة وتنامت فى النصف الثانى من القرن العشرين . وهى حاليا فى أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى أو انتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية . أو تنازع شركتين على السيطرة على شركة ثالثة (*) . ومن المعروف أن تعبير التنمية الاقتصادية بمعنى تطوير أوضاع الدولة الفقيرة حتى تلحق بقطار المتفوقين ولو فى مؤخرته ظهرت فى لغة السياسة والاقتصاد بعد الحرب العالمية . وأنشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP فى أوائل الستينات . وعرفت الدول ما يسمى مساعدات التنمية التى تقدمها الحكومات الغنية إلى دول العالم الثالث . وظهرت قروض التنمية من الدول الغنية والمؤسسات متعددة الأطراف وأشهرها البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى وبنك التنمية الآسيوى وبنك التنمية للدول الأمريكية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى... الخ . ومعنى ذلك أننا بصدد ظاهرتين

(*) وأحدث مثال على ذلك الصراع بين شركة Worldcom الأمريكية وBritish Telecom على السيطرة على شركة الاتصالات الهاتفية الكبيرة MCI . وبوسع من يريد المزيد عن هذه العمليات أن يرجع إلى كتاب:

R.L. KUHN (ed.): Mergers. Aquisitions and Leverage Buyout" 1990. Dow Jones-Irwin.

متعاصرتين : الكوكبة فى الشمال والتنمية فى الجنوب .وإذا كانت قضية اللحاق catch-up لم تخدع العقلاء . فإن محاولة تضييق الهوة بين الشمال والجنوب بدت أمرا مأمولا فيه لدى الكثيرين من رجال السياسة ومن أغلبية أهل الفكر . وبوسعنا الآن أن نختبر الأرقام الموثقة فى البنك الدولى وأن نرى حقيقة الأمور . ومن واقع تقارير التنمية التى يصدرها البنك الدولى سنويا منذ أواخر السبعينات يمكن أن نقارن الأرقام الخاصة بالناتج المحلى الإجمالى للعالم ولغالبية دوله خلال ثلاثين عاما بين ١٩٦٥ و ١٩٩٥ . وحتى نتأكد من تصور الاتجاه العام ونصحح ما يمكن أن يرد من خطأ عند مقارنة سنة واحدة بسنة أخرى أخذنا بيانات ١٩٨٨ كسنة متوسطة .

الدول الصناعية السبع الكبرى

وقد وصلنا إلى الجدول التالى الذى يبين من ناحية نصيب الدول الصناعية الكبرى السبع ، ومجموع دول العالم الثالث بما فيها أقطار النفط والنمور الآسيوية ، من ناحية أخرى . والتركيز على الدول السبع (الولايات المتحدة . اليابان . ألمانيا . فرنسا . بريطانيا . إيطاليا . كندا) له ميزة إظهار مفعول قانون التركز حتى داخل الدول الصناعية المتقدمة نفسها . وكدليل على ذلك نذكر أن هذه الدول تضم المقار القانونية home country لعدد ٤٣٠ شركة من الخمسمائة أكبر شركات كوكبية وفقا لما جاء بمجلة فورشن فى عددها الصادر فى يوليو ٢٠٠٠ . أى أن القوى الاقتصادية الفاعلة فى تشكيل الكوكبة ترتبط ولو شكليا بالدول السبع التى يجتمع رؤساؤها مرة كل عام . وهذا ما حمل بعض الكتاب إلى وصف قمة مجموعة السبع G-7 بمجلس إدارة اقتصاد العالم . ومن ناحية أخرى أنفقت تلك الأقطار فى عام ١٩٩٦* على " أعمال البحث والتطوير " أى أبحاث تحويل المعرفة العلمية التطبيقية إلى تقنيات إنتاج . مبلغ ٣٤٥ مليار دولار مقاسمة بين الدولة والقطاع الخاص . وليس من العسير أن يتصور المرء تمتعها بحقوق الملكية الفكرية للأغلبية العظمى من التقنيات الرفيعة high technologies .

وكما شرحنا من قبل نجد أن القطاع المالى يمثل جانبا أساسيا من أنشطة الكوكبة . وهنا أيضا نرى السيطرة فى إطار السبع الكبار . فبين الشركات الكوكبية فى قائمة " فورشن " نجد ٦٤ بنكا كوكبيا منها ٥٨ مقرها الأصلى فى واحدة أو أخرى من تلك المجموعة . بالإضافة لذلك نجد فى القائمة المذكورة خمس شركات كوكبية تشتغل بالأعمال المالية مقارها جميعا فى نفس المجموعة . وفى نشاط التأمين بأنواعه المختلفة تذكر القائمة ٤٧ شركة منها ٣٧ داخل مجموعة السبع . وفى

* المرجع : Oecd in Figures. 1999 وليس فيها رقم عن سنة أحدث ١٩٩١ .

مجال التخصص فى عمليات الاستثمار وأدواته نجد خمس شركات منها أربع فى الولايات المتحدة ومقر الخامسة اليابان . ومعروف أن النشاط المالى يلعب دورا جوهريا فى تجميع المدخرات وتوزيع الاستثمارات وفى أسواق صرف العملات والسوق النقدية العالمية والبورصات الكبرى التى تشكل فى الواقع سوقا واحدة مفتوحة للتعامل طوال الأربع وعشرين ساعة . ونظرا لكثرة الحديث عن ثورة الاتصالات ، تورد قائمة " فورشن " أسماء ٢١ شركة كوكبية منها ١٨ فى دول مجموعة السبع . وفى مجال ثورة المعلومات تتضمن القائمة المذكورة إحدى عشر شركة منتجة للحاسوب وما يلزمه من برمجيات منها ثلاث من اليابان والثمانى الأخرى من الولايات المتحدة . ومن الجلىّ أن ما هو ملحوظ من زيادة نصيب قطاع الخدمات فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى فى الدول الصناعية يرجع إلى الأنشطة التى عرضناها للتو .

توزيع مجموع الناتج المحلى الإجمالى فى العالم

نسب مئوية

	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٩٥
الدول الصناعية السبع الكبرى	٦٩.٧	٦٩,٤	٦٧,٤
دول العالم الثالث	١٥.٥	١٤,٨	١٣,٤
بقية الدول الأوروبية والصين	١٥.٣	١٥,٨	١٩,٢

المصدر : حسبت هذه النسب أساسا من بيانات البنك الدولى فى تقارير التنمية فى العالم مع مراجعة أرقام أخرى منشورة فى مجلة OECD Observer (أعداد مختلفة) .

ولا يحتاج هذا الجدول إلى تعليق من حيث ظاهرة الاستقطاب بين الفقر والثراء فى عصر الكوكبة والتنمية المدعاة . فنصيب العالم الثالث من مجموع الناتج المحلى الإجمالى للعالم فى تراجع منتظم . وهذا لا يتنافى مع واقع النمو الاقتصادى القوى فى عدد محدود من دوله والمتواضع فى معظمها ونمو سالب فى عدد آخر . وعلى أية حال فإن الفجوة بين الشمال والجنوب تزايدت وكان المأمول أن تضيق . والتراجع المحدود فى نصيب السبع الكبار كان لصالح دول صناعية (بقية أوروبا) وكذلك الصين . ومن المفيد هنا أن نشير إلى مكان العرب فى هذا كله . ووفقا لما جاء بالتقرير

الاقتصادى العربى الموحد (١٩٩٦) بلغ مجموع الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ٥٢٨.٧ مليار دولار فى ١٩٩٥ . وهذا الرقم يمثل ١.٩٪ من مجموع العالم . وتضيف لأغراض المقارنة أن الوطن العربى يضم ٤.٠٪ من إجمالى سكان العالم .

وينعكس هذا الاستقطاب المتزايد فى تراجع مكانة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وتصاعد سلطة الثلاثى الذى يهدر قاعدة صوت واحد لكل دولة وبالتالى تخضع لسيطرة الدول السبع الكبار فى إطار أيديولوجية السوق : البنك الدولى ، صندوق النقد الدولى ، منظمة التجارة العالمية . وقد عانت شعوب العالم الثالث كثيرا على يد البنك والصندوق ومازالت تعانى . وساءت سمعتهما بين الشعوب وكثرت الكتابات فى نقدهما . ولكن المولود الجديد أخطر منهما نوعيا . فنحن بصدد قانون يحكم المعاملات الدولية فى السلع والخدمات والأموال (جات ١٩٩٤) . ومن العسير للغاية على أية دولة مهما كبر حجمها أو ثقلها الاقتصادى أن تخرج عليه دون خسارة فادحة . وبالإضافة إلى هذا " الدستور " تعد منظمة التجارة العالمية مشروع قانون دولى للاستثمار الأجنبى ، وتطرح للمناقشة فكرة قانون دولى للعمل . وإلى جانب هذه السلطة التشريعية التى تمارسها المنظمة توجد لها سلطة قضائية للفصل فى المنازعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية جات ١٩٩٤ . وهى تسميها هيئة التحكيم ولكنها تسمى الأفراد الذين يشكلونها " قضاة " كما أنها تحتكر أعمال التحكيم لأنه إجبارى بنص الاتفاقية . وأخيرا لديها شرطة إذ تنص الاتفاقية على لجان فحص الأداء والالتزام بأحكامها تفتش فى شئون كل عضو فى المنظمة مرة كل خمس سنوات . وهكذا تضع الرأسمالية الكوكبية قواعد التعامل الدولى والداخلى التى ترضيها . ولكن " أيديولوجية السوق " هذه أفرزت نشاطا خطيرا هو المضاربة فى البورصات العالمية مع الإفلات من كل أشكال الرقابة .

وهكذا يتبين أن آليات الكوكبة تعمل أساسا لصالح الشركات الكوكبية التى أسميناها بصدق متعدية الجنسية . ولكن هذه الشركات نشأت بالضرورة حيث كانت الرأسمالية مستقرة راسخة الأقدام ، وحيث توافرت البنى التحتية المادية والمالية والاتصالية ، وحيث استفادت من تمويل الدولة الضخم للبحث العلمى والتكنولوجى ، وتوافرت العمالة المؤهلة وبلغت إنتاجية العمل أعلى المستويات . وهكذا وجدنا مقار ٤٣٠ شركة من أكبر الشركات فى العالم تنتسب أو ترتبط بمجموعة السبع الصناعية الكبرى . كما أنه من المعروف أن أكثر من ثلثى تدفقات رأس المال من دولة إلى أخرى تركز خلال أربعة عقود فيما يمكن أن نسميه الاستثمار المتبادل بين الدول السبع المذكورة cross investment. وهذا التركز على مستوى اقتصاد العالم كله كان أساسا لصالح

القوى التي حققته . كما أن له ثمنا كبيرا في داخل مجتمعات تلك الدول يتمثل في نسب بطالة عالية وتزايد عدد من يعيشون تحت حد الفقر وقد تعروا من غطاء التأمينات الاجتماعية . وبدأت تلك الدول تشهد النمو الاقتصادى الذى لا تصاحبه فرص عمل جديدة . ودخلت الشركات الكبرى فيما يسمى إعادة الهيكل restructuring وتصغير حجم أجهزتها الإدارية down sizing والتخلى عن أسلوب المجمعات الصناعية الضخمة ونشر صناعات المكونات components فى شركات تابعة أو بطريق التعاقد من الباطن Sub contracting . فالتركز الشديد فى الملكية والسيطرة يقابله التخصص الضيق في وحدات الإنتاج الصناعى . وهكذا اتسعت الهوة بين أعلى الدخول وأدناها وتكونت فى المجتمعات الصناعية الغنية فئات من الفقراء الجدد يجب أن يشغلنا مصيرها إذ من الوارد أن تغذى التيارات السياسية العنصرية الرجعية المعادية للديمقراطية مما قد يفتح الباب أمام فاشية جديدة . ومن الوارد كذلك أن تنجذب إلى اتجاه أممى ينسق النضال المشترك مع كل فقراء العالم .

الفقر والتبعية والتهميش

والمستودع الكبير لفقراء هذا الكوكب هو العالم الثالث الذى تراجع نصيبه من الناتج المحلى الإجمالى للعالم خلال العقود الثلاث الماضية كما رأينا بالأرقام . وبرغم أيديولوجية السوق وسياسة الليبرالية الجديدة ألزمت ظاهرة استمرار الفقر فى العالم وتزايد أعداد الفقراء بانتظام البنك الدولى بأن يتخلى عن واحد من أهم مسلمات الليبرالية وهو ما يسمى " مفعول التساقط " trickling down effect . ومقتضاه أن تزايد ثراء الأغنياء سيصفى تلقائيا وتدريجيا ظاهرة الفقر لأن الغنى المتزايد يعنى تزايد الاستثمار وخلق أعداد متصاعدة من فرص العمل بحيث تنحصر البطالة وما يترتب عليها من فقر فى الكسالى والمعوقين . وهذا ما يمكن أن يعالج بفعل الخير charity أى ما يتبرع به الأغنياء . وفى هذا الإطار المفهومى ليس للدولة دور يذكر فيما وراء حفظ النظام . وقد تبنى البنك بالتالى ضرورة التصدى المباشر لحل قضية الفقر direct attack on poverty وأن يكون بين مكونات السياسة الاقتصادية لكل دولة إجراءات تخفف من وطأة الفقر على المجتمع poverty alleviation policies . وقد دفع هذا التوجه إدارة البنك إلى محاولة حصر أعداد الفقراء وتصنيف درجات الفقر .

وقد افترض البنك أن المعدم هو من يحصل على دخل يقل عن دولار واحد فى اليوم محسوبا على أساس مقارنة القوة الشرائية للدولار بالقوة الشرائية لما يقابله من سعر صرف العملة

المحلية ، أو ما يسمى تعادل القوة الشرائية للعملتين كل في سوقه ppp . وقدر في ١٩٩٥ أن عدد المعدمين في العالم ١١٨٠ مليون نسمة . ورأى خبراؤه أن ثمانين مليون منهم سيتجاوزون هذا الحد إلى أعلى في حدود عام ٢٠٠٠ . وأضاف أنهم سيكونون من الأسيويين وسكان أمريكا اللاتينية . أما " أفريقيا والشرق الأوسط " فقد توقعوا لهما زيادة ملموسة في أعداد المعدمين . وإذا ارتفعنا عن الدولار الواحد في اليوم إلى ثلاثة دولارات في اليوم (أى ١٠٩٢ دولار متوسط دخل الفرد سنويا) نجد أن متوسط دخل الفرد أقل من ذلك في ٥٧ دولة (وفقا لبيانات تقرير التنمية في العالم ١٩٩٧) وهي تضم ٣٥٧٦.٦ مليون نسمة ، أى ٦٣٪ من إجمالي سكان كوكبنا . وكل هذه الدول في قارات الجنوب فيما عدا ثلاث أوربيات لا يتجاوز إجمالي سكانها ١٠ مليون (مولدوفا ، مقدونيا ، ألبانيا) . ومنها بالطبع دول عربية كثيرة (اليمن ، موريتانيا ، السودان ، مصر ...) . ونظرا لأنماط توزيع الدخل القومي السائدة ليس أفقر من فقراء الدول الفقيرة . وهذا يعني أن الدول التي يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها مبلغ ١٠٩٢ دولار الذى اخترناه عشوائيا ، تضم أعدادا كبيرة من الفقراء . ومن الحقائق المؤلمة والمسلم بها ولو على مرارة ، أن التفاوت في الدخول يقل في الدول الصناعية الغنية عنه في دول العالم الثالث الأقل فقرا . وإذا نظرنا في جدول تحديد نصيب كل فئة من فئات الدخل على فرض أن إجمالي الدخل القومي١٠٠ وكذلك إجمالي دخول المواطنين وأن البحث هو عن نصيب كل عشر من السكان يشكلون فئة من الدخل من الناتج المحلي الإجمالي ، الوارد في تقرير التنمية في العالم المشار إليه للتو نلاحظ أمورا هامة . ففي الدول الصناعية مرتفعة الدخل نجد أن نصيب العشر الحاصلين على أعلى الدخول يتراوح بين ٢٠،٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي (السويد) و٢٩،٩٪ (سويسرا) . وبالمقابل يأخذ الخمس الأقل دخلا نصيبا لا يقل عن نسبة تتراوح بين ٤،٤٪ (استراليا) و٨.٧٪ اليابان . أما في العالم الثالث فإن قائمة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تضم ١٠٧ دولة منها ٨٩ دولة من العالم الثالث (١٨ دولة أوروبية كانت اشتراكية) . ولم يجد البنك أى وسيلة لتقدير توزيع الدخل القومي لأربعين من تلك الدول . ومن ثم اقتصرت بياناته المنشورة على ٤٩ دولة فقط . في عشر دول (منها الهند) تراوح نصيب العشر الأغنى بين ٢٥ و ٢٩،٩٪ من الناتج القومي الإجمالي . وعلى الطرف الآخر تسع دول تجاوز فيها ذلك النصيب ٤٠٪ ومن بينها شيلي التي بلغ متوسط دخل الفرد فيها ٤١٦٠ دولار ولكن العشر الغني استولى على ٤٦،١٪ من الناتج القومي الاجمالي . ومع ذلك يسوقها الليبراليون نموذجا للنجاح الاقتصادي . وفي البرازيل حيث متوسط الدخل ٣٦٤٠ دولار استولى العشر الغني على ٥١.٣٪ . ولا يكفي أن نقارن نصيب العشر الغني بنصيب العشر الفقير لأن الفقر أفدح من ذلك

المحلية ، أو ما يسمى تعادل القوة الشرائية للعملتين كل فى سوقه ppp . وقدر فى ١٩٩٥ أن عدد المعدمين فى العالم ١١٨٠ مليون نسمة . ورأى خبراؤه أن ثمانين مليون منهم سيتجاوزون هذا الحد إلى أعلى فى حدود عام ٢٠٠٠ . وأضاف أنهم سيكونون من الأسيويين وسكان أمريكا اللاتينية . أما " أفريقيا والشرق الأوسط " فقد توقعوا لهما زيادة ملموسة فى أعداد المعدمين . وإذا ارتفعنا عن الدولار الواحد فى اليوم إلى ثلاثة دولارات فى اليوم (أى ١٠٩٢ دولار متوسط دخل الفرد سنويا) نجد أن متوسط دخل الفرد أقل من ذلك فى ٥٧ دولة (وفقا لبيانات تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٧) وهى تضم ٣٥٧٦،٦ مليون نسمة ، أى ٦٣٪ من إجمالى سكان كوكبنا . وكل هذه الدول فى قارات الجنوب فيما عدا ثلاث أوربيات لا يتجاوز إجمالى سكانها ١٠ مليون (مولدوفا ، مقدونيا ، ألبانيا) . ومنها بالطبع دول عربية كثيرة (اليمن ، موريتانيا ، السودان ، مصر ...) . ونظرا لأنماط توزيع الدخل القومى السائدة ليس أفقر من فقراء الدول الفقيرة . وهذا يعنى أن الدول التى يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها مبلغ ١٠٩٢ دولار الذى اخترناه عشوائيا ، تضم أعدادا كبيرة من الفقراء . ومن الحقائق المؤلمة والمسلم بها ولو على مرارة ، أن التفاوت فى الدخول يقل فى الدول الصناعية الغنية عنه فى دول العالم الثالث الأقل فقرا . وإذا نظرنا فى جدول تحديد نصيب كل فئة من فئات الدخل على فرض أن إجمالى الدخل القومى ١٠٠ وكذلك إجمالى دخول المواطنين وأن البحث هو عن نصيب كل عشر من السكان يشكلون فئة من الدخل من الناتج المحلى الإجمالى ، الوارد فى تقرير التنمية فى العالم المشار إليه للتو نلاحظ أمورا هامة . ففى الدول الصناعية مرتفعة الدخل نجد أن نصيب العشر الحاصلين على أعلى الدخول يتراوح بين ٢٠،٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى (السويد) و ٢٩،٩٪ (سويسرا) . وبالمقابل يأخذ الخمس الأقل دخلا نصيبا لا يقل عن نسبة تتراوح بين ٤،٤٪ (استراليا) و٨،٧٪ اليابان . أما فى العالم الثالث فإن قائمة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تضم ١٠٧ دولة منها ٨٩ دولة من العالم الثالث (١٨ دولة أوروبية كانت اشتراكية) . ولم يجد البنك أى وسيلة لتقدير توزيع الدخل القومى لأربعين من تلك الدول . ومن ثم اقتصرت بياناته المنشورة على ٤٩ دولة فقط . فى عشر دول (منها الهند) تراوح نصيب العشر الأغنى بين ٢٥ و ٢٩،٩٪ من الناتج القومى الإجمالى . وعلى الطرف الآخر تسع دول تجاوز فيها ذلك النصيب ٤٠٪ ومن بينها شيلى التى بلغ متوسط دخل الفرد فيها ٤١٦٠ دولار ولكن العشر الغنى استولى على ٤٦،١٪ من الناتج القومى الاجمالى . ومع ذلك يسوقها الليبراليون نموذجا للنجاح الاقتصادى . وفى البرازيل حيث متوسط الدخل ٣٦٤٠ دولار استولى العشر الغنى على ٥١،٣٪ . ولا يكفى أن نقارن نصيب العشر الغنى بنصيب العشر الفقير لأن الفقر أفدح من ذلك

ويشمل فى أقل تقدير الخمس . ونجد أدنى نصيب للخمس ٢،١٪ فى كل من البرازيل وغينيا بيساو . وبالمقابل أعلى نصيب ٩،٥٪ فى رواندا ، وبنجلاديش ولاوس . ! وإذا اخترنا نسبة متواضعة ومعقولة مثل ٥٪ نجد أن نصيب الخمس الفقير فى ٢٠ دولة أقل من ذلك ومنها دول غنية مثل ماليزيا والمكسيك وبالطبع شيلى والبرازيل .. ويضاف إليها روسيا الاتحادية . وتتراوح النسبة فى ١٩ دولة بين ٥٪ و٩٪ .

ولا تهتم الحكومات العربية وأجهزة الإحصاء الرسمية بموضوع نمط توزيع الدخل القومى بين فئات الدخول . وأغلب من هم فى مواقع اتخاذ القرار لا يعرفون شيئا اسمه منحنى لورينز أو معامل جينى . ورغم ارتباط معظم الحكومات العربية باتفاقيات وقروض وشروط مع البنك الدولى لم يجد خبراؤه بيانات تصلح للنشر إلا عن ست دول فحسب هى: موريتانيا ، مصر ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، الأردن . وصورتها لا تخرج عما سبق وصفه من أقطار العالم الثالث . فحصة الخمس الفقير فى موريتانيا ٣،٦٪ وفى مصر ٨،٧٪ وتتدرج الدول الأربع بين هذين الحدين . ومن نافلة القول أن هذه الأقطار لا تضم أغنى الدول العربية (ذات الدخل العالى) ولا أفقرها (مثل الصومال أو اليمن) .

وخلاصة القول أن العرب مثل شعوب العالم الثالث يعيش أغلبهم فى حالة فقر ويسقط عدد كبير منهم فى هوة الحرمان . ولما كان أغلب أقطارنا قد تعود الحصول على تمويل من الدول الغنية فإنه يتعين أن نشير هنا إلى ظاهرة جديدة فى هذا المجال . لقد أدى نجاح الكوكبة وفشل التنمية فى الوقت ذاته إلى توجه لدى " الدول المانحة " نحو تصفية ما يسمى " معونات التنمية الرسمية " أى المنح والقروض الميسرة المقدمة من دولة إلى دولة ويرمز لها بالإنجليزية بحروف O D A . وقد تم تحول كبير فى الرأى العام الأوروبى والأمريكى من الحرص على هذه المساعدات إلى التخلى عنها لأن فساد حكومات العالم الثالث أضاع المليارات الكثيرة فيما لم ينفع الفئات الفقيرة فى شئ . كما أن انتشار البطالة المستقرة وتزايد الفقر بين شعوب الدول المانحة يدعم دعوى أن الأفضل مساعدة الفقراء فى الداخل قبل فقراء الخارج . ولكن الأهم من ذلك هو سلوك الشركات الكوكبية . فقد كان من المعروف أن الجزء الأكبر من المعونات يعود لشركات الدول المانحة . والآن فى إطار تراجع دور الدولة أو استغناء الرأسمالية الكوكبية عن وساطة الحكومات تفضل تلك الشركات التعامل المباشر مع مجتمعاتنا من حكومة إلى قطاع عام إلى قطاع خاص لأنها لا تحتاج إلى مساندة دول المقر لتفتح لها الباب فأهل الجنوب يهرولون لطرق الباب من جهتهم . ومن هنا برز

المفهوم الجديد المسمى الشراكة parternership التى تهتم بتوفير أطر من العلاقات الدولية تيسر عمليات الكوكبة . ومن الإنصاف أن نذكر أن فى المجتمعات الغنية أفرادا وجماعات يؤلمهم ما يرونه على شاشات التليفزيون من محن ومآسى إنسانية . ولهذا يقول صناع القرار أنهم يشجعون " المساعدات الإنسانية " فى حالات الكوارث الطبيعية والبشرية التى تحل ببلدان من العالم الثالث . وإن كان من الوارد أن حسن النية لا يمنع الفساد من أن ينجح فى توريد سلع غذائية أو أدوية انتهت صلاحيتها أو من تسليم أجزاء مهمة من المساعدة الإنسانية إلى مافيا محلية تتخفى وراء ادعاء سياسى أو مسمى اجتماعى . وعلى الجانب الآخر نقرأ ما يكتبه بعض أهل الغرب من أصحاب عقيدة السوق وأساسها الفلسفى الداروينى إن من لا يستطيع تدبير طعامه بجهده لا يستحق أن يعيش . ويضيفون أن تقدم البشرية خلال آلاف السنين كان عبر اختفاء المجتمعات والحضارات الأضعف وبفضل غلبة أهل العزم والقدرة والإبداع . ويذهب بعضهم إلى حد القول إن مساعدة من يعجزون عن تدبير غذائهم تجعلهم عبئا ثقيلا يعطل تقدم القادرين على غزو كواكب مجاورة للأرض .

وهكذا نصل إلى بداية الاستغناء عن دول كثيرة ودفعها إلى الهامشية ، فنهاية الحرب الباردة واستحالة الحرب بين الدول الصناعية المتقدمة أفقد كل بلدان العالم الأهمية الاستراتيجية المرتبطة باحتمالات الحرب . لقد أوصلت المواجهة بين الشرق والغرب خلال العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية أهل الغرب وبصفة خاصة الولايات المتحدة إلى حد الحفاظ على أى نظام حاكم فى العالم الثالث أيا كانت جرائمه مادام يعلن عداءه للشيوعية ولا يحرص حتى على علاقة عادية مع الاتحاد السوفييتى، والمسارعة إلى تقديم مختلف أشكال العون لأى قطر له صلات جيدة مع الاتحاد السوفييتى يريد حكامه أن يستفيدوا من سخاء الغرب . وبذلك بدا سطح الأرض كرقعة الشطرنج لا يكاد مربع فيها يخلو من نفوذ أحد القطبين حتى يسارع الآخر إلى الحلول محله قدر الطاقة ووفقا للخيارات العسكرية قبل الإيديولوجية . أما الآن فالسائد هو أيديولوجية السوق وبالتالى حساب الأرباح والخسائر لكل تحرك سياسى أو التزام عسكرى . وأبواب العالم الثالث كلها مفتوحة ودوله مرحبة بالوجود الاقتصادى الغربى دون أدنى حاجة لوجود عسكرى مكلف . كذلك فقدت المواد الأولية التى تنتجها أقطار الجنوب ما كان لها من دور حاسم أيام بناء الإمبراطوريات الكبرى . فنصيب المادة الأولية اليوم فى ثمن أى سلعة لا يزيد عن ١٠٪ . وتتجه جميع أسعار السلع الأولية اتجاها طويل المدى أو قرنيا secular كما يقال نحو الهبوط عبر تذبذبها فى الأسواق فى الأجل القصير . كما أن التكنولوجيا الحديثة نجحت فى تخليق مواد جديدة تتفوق فى مزايا أساسية عن المواد الأولية ، كما أنها تتسم فى جميع المجالات بالتدنى بمكون الطاقة والمادة الأولية فى قيمة

السلعة أو الخدمة (*) وعلى العرب جميعا أن يتأملوا واقع أننا فى السبعينات (مع حرب ١٩٧٣) كنا نهدد بحظر تصدير البترول لمن يعادينا وأن الأوبك تمكنت من مضاعفة سعر البترول عدة مرات خلال فترة لا تزيد عن سبع سنوات . أما فى التسعينات فالغرب يعاقبنا بحظر استيراد النفط من بعض أقطارنا . وعندئذ ندرك كيف أصبح " الذهب الأسود " سلاحا فاسدا كتلك التى زود بها فاروق جيش مصر فى حرب ١٩٤٨ . وعلينا أيضا أن ندرك حقائق الأمور . فالارتفاع الحالى فى أسعار البترول ثمرة مضاربات لأن العلاقة بين العرض العالمى والطلب العالمى لم تتغير إلى حد يفسره . وإذا أخذنا فى الاعتبار معدل معقول للتضخم نجد أن قيمة ٣٠ دولار الآن لا تزيد عن ١٠ من دولارات ١٩٧٣ ويجب ألا تغشنا الأرقام التى تزفها وسائل الإعلام عن زيادة فى الأسعار (*) . وفى مجال حركة رؤوس الأموال لم ننتظر استقرار البنوك والشركات الأجنبية فى بلادنا بل سارعنا إلى الاستثمار فى الغرب . ولا أتحدث هنا عن دول النفط لأن ظاهرة الاستثمار فى الخارج واضحة فى كل أقطار العرب وفى أفقرها . وأعرف أن استثمارات المصريين فى الغرب أكبر من استثمارات أهل الغرب فى مصر ، وأحسب أن أكثر من قطر عربى آخر فى نفس الوضع أو قريب منه . ولا حاجة فى الغرب لعمالة من العالم الثالث والدليل الواضح هنا هو " حائط الصين العظيم " الذى يبنيه الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ضد الهجرة من الجنوب إلى الشمال . ولكنه يلتقط من عندنا أصحاب الكفاءات العالية (فى الجامعات الأمريكية والكندية بصفة خاصة) أو الخبرات الرفيعة المنتقاة (الشركات متعدية الجنسية) ، وبالطبع من يملكون ثروة فى البلد الذى يهاجرون إليه .

وبقدر هذا الاستغناء المتزايد ، ذبل اهتمام الدول الغربية بمساندة نظم الحكم فى العالم الثالث التى تمكنت بمساندة المال والسلاح الغربيين من أن تسوم شعوبها عذاب الفقر والجهل والذل

(*) وهذا نتيجة لسياسة فى البحث التكنولوجى تهدف لذلك أى لابداع
Energy and material saving technologies.
ويؤكد هذا الاتجاه الوعى البيئى الذى يطالب بالتكنولوجيا غير الملوثة للبيئة clean technologies

(*) بدأ الدولار يفقد من قوته الشرائية ومن سعر صرفه فى مواجهة العملات الأخرى فى ١٩٦٩ حين خفضت الحكومة الأمريكية محتواه من الذهب ، وفى ١٩٧١ فصلت الولايات المتحدة الدولار عن الذهب تماما وأرغمت العالم كله على استبعاد الذهب من العملات جميعا ، وأصبحت كلها عائمة . وانتهى بذلك الدور الوحيد الذى أنشئ من أجله صندوق النقد الدولى وهو تثبيت أسعار صرف العملات بين الدول الأعضاء . وثمة اتجاه قوى لهبوط القوة الشرائية لكل العملات لأسباب بنيوية فى الرأسمالية العالمية المعاصرة ، أنظر فى ذلك: I.S. ABDALLA· Monnaie et structure Economique: Paris 1951.

والمهانة ورتعت فى موارد البلاد الطبيعية والمعونات الأجنبية والدولية وأموال الفساد والنـهب فكون أفرادها ثروات خرافية . وكان اختفاء السند الأجنبى الفاعل إيذانا بانهيار" الدولـة ذات السيادة " وليس حلول حكم عادل محل حكم ظالم . وكان من الطبيعى إزاء انهيار الدولـة الفاسـدة الظالمـة أن يرتد الناس من الوطنية إلى القبلية وأن تكتسـب المنازعـات طـابع العنـف وتنتشـر الحـروب الأهليـة وحروب الحدود . وليس هذا الحديث توقعا لمستقبل نخشاه ، ولكنه حاضر نعيشه . فأين الدولة فى الصومال ورواندا بوروندى والكونغو برازافيل والكونجو (زائير سابقا) وسيراليون وليبريا وأفغانستان ؟ . ولماذا نذهب بعيدا . ألم تستمر الحرب الأهلية فى لبنان ١٥ عامـا اختفـت فيـها سـلطة الدولـة ويعد الكثيرون نهايتها وعودة الدولة إلى الوجود نوعا من المعجزات ؟ ومن يملك التنبؤ بنهايـة قريبـة للحرب الأهلية فى السودان دون أن يتجزأ إلى عدة دول ، أو عدم تجدد الحرب الأهلية فى اليمن ؟ . ولا أريد قول المزيد فى هذا الباب حتى لا أنكأ جروحا مازالت دامية . ولكن الأحداث – لأسفى الشديد – أثبتت صحة ما قلته قبل حرب الخليج الثانية مـن أن عـدم توجـه العـرب نحـو التكـامل والوحدة ينذر بمزيد من التجزئة داخل عدد من أقطارنا . لقد قلنا الكثير ضد التبعية ومسئولية حكام دول العالم الثالث ونحن الآن فى وضع أسوأ إذ ضاعت الدولة أصلا . والمستفيد الأول والأخـير مـن هذه الحروب هم تجار السلاح . ويبقى دائما سؤال يحتاج إلى مزيد من البحـث هـو مـن يمـول هـذه الحروب وقد استمر بعضها أكثر من ربع قرن كحرب أنجولا التى لم تصف تماما حتى الآن ؟ هنـاك عناصر للإجابة تتمثل فى بعض حالات ظاهرة ، فقادة " المجـاهدين " المتحـاربين فـي أفغانسـتان يشجعون زراعة الأفيون ويبيعونه بثمن بخس (أقل مما يدفع فى شراء أفيون المثلث الذهبى) . كما يبيع قادة حركة يونيتا الانفصالية فى أنجولا الماس للشركات متعدية الجنسية بأقل من نصف الثمـن الذى تحصل عليه جنوب أفريقيا . ومسارعة شركة أمريكية لعقد اتفـاق مـع كـابيلا قبـل أن يطـرد موبوتو ويدخل العاصمة كينشاسا يرجع لأن جيشه كان قد سيطر فعلا على إقليم كاتنجا أكبر مصـدر للماس فى أفريقيا وربما فى العالم . والقضية تستحق الاهتمـام والبحـث ، فالمـال عصـب الحـرب ، وكل حرب تستمر عدة سنوات لابد أن يكون لها جهة أو جهات ممولة . وهكذا على أية حال تدمر المجتمعات نفسها بدل أن تنميها [*] .

---

[*] إنظر :

Luc Van de Goor, Kumar Rupesinghe and Paul Sciarone (ed ” (.Between Development and Destruction.

(٢)

التنمية المستقلة فى زمن الكوكبة

يتوهم البعض من دعاة الكوكبية globalism أن الكوكبة قد محت الحدود السياسية وأهدرت قيم الوطنية والقومية ، وأن الحضارة الغربية فى طريقها إلى العالمية على أساس دفع الحضارات الأخرى إلى عالم المتاحف والذكريات الحلوة أو المرة على حسب هوى المتذكر . وأن هذا [illegible]

الكبار ربحا أعلى من متوسط الأرباح جزء منه، يسمونه" الريع " rent مرتبط بكبر حجم الشركة . وما يعنينا هنا أن اقتصاديات السوق تؤكد أن المنتج الحدى يفلس إذا انخفض سعر السوق لأن عائده يقل عندئذ عن تكلفة إنتاجه . وهذا الأمر فى نظر الليبراليين محمود لأنه إعمال لقانون البقاء للأصلح الذى هو وحده سبيل التقدم المستمر ، ومن ثم فإن التهميش يهدد كثيرا من أقطار العالم الثالث . وبالتالى لابد لبلادنا أن تتجاوز الوضع الحدى بمسافات كبيرة .

ومن ناحية أخرى لابد أن نأخذ فى الحسبان ظاهرة استغناء الشركات الكوكبية عن الدولة بمفهومها التقليدى . فهى توظف الدولة فى فتح أسواق جديدة وواسعة . ونرى الآن أمثلة لرؤساء دول أو حكومات يزورون رسميا دولا أخرى وفى رفقتهم " رجال أعمال " وفى حقائبهم مشروعات عقود كبيرة . وأصبح نجاح أو إخفاق الزيارة الرسمية مرتبطا بحجم ما تم التعاقد عليه . وهو ما يبدو عبر وسائل الأعلام كعملية تنشيط ودعم لشركات من جنسية الزائر يؤدى بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة . ولكن الشركات الكوكبية التى تستفيد من العقود لها مصانع فى أقطار متعددة ويمكن أن تورد منها ما يعادل نسبة عالية من قيمة العقد الذى فاز به الرئيس الزائر . ومن ناحية أخرى كشفت التحقيقات الجنائية فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على سبيل المثال أن معظم الأحزاب السياسية الكبيرة تتلقى دعما ماليا كبيرا من الشركات المعنية ، وثبت أن بعضها يمول حزبين متنافسين حتى لا تأتى نتيجة الانتخابات بأى شئ سلبى يمكن أن يضايقهم . وهكذا تحول رجال الدولة من statesmen إلى بياعين salesmen وظهرت فى أمريكا دعوة قيادات الشركات الكبرى corporate leaders لأن يتحلوا ببعض صفات رجال الدولة ، أى أن يراعوا الجوانب السياسية والاجتماعية وضرورات الاستقرار إلى جانب اهتمامهم الأصيل بتعظيم الربح . لكن قادة الشركات الكوكبية لهم حسابات تختلف عن حسابات السياسيين فى أحيان كثيرة . وهنا يضغطون فى أحوال معينة على الحكومة لتغيير سياستها . وأكبر مثل على ذلك تخلى الولايات

المتحدة عن تسوية قضية الأسرى والمفقودين من الجنود الأمريكيين كشرط حاسم لعودة العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام . فقد أعيدت تلك العلاقات لتأخذ الشركات الأمريكية نصيبا من سوق انفتحت على التعامل الخارجي وتسابقت الشركات متعدية الجنسية إلى أرضها . وترك موضوع الأسرى والمفقودين للتفاوض الهادئ والإجراءات المتدرجة التى لا يعلن عنها . وفى مثال آخر يطالب قادة الشركات الكبرى التى مقرها الولايات المتحدة برفع الحصار الذى تفرضه واشنطون على كوبا ، وبشكل خاص إلغاء التشريع الذى يحظر على الشركات الأمريكية التعامل مع هذا البلد . ولكنهم يلقون مقاومة شديدة من " مافيا المخدرات " الكوبية المستقرة فى فلوريدا أساسا والتى تشترى ذمم عدد كبير من أعضاء مجلسى الكونجرس . ومهما يكن من أمر هذا الصراع سارعت شبكة CNN إلى افتتاح مكتب لها فى هافانا منذ عامين ، ولم تتخذ الإدارة الأمريكية أى إجراء قانونى ضدها حتى هذه اللحظة . وقد أصدر الكونجرس الأمريكى منذ أكثر من سنتين قانونا بمعاقبة الشركات غير الأمريكية التى تتعامل مع إيران ، والعقاب هنا يكون بحظر نشاطها فى الولايات المتحدة أساسا . وفجأة أعلن أن شركة توتال الفرنسية المقر قد وقعت مع إيران عقدا فى صناعة البترول قيمته ثلاثة مليارات من الدولارات . ولم يثر هذا الأمر أى نزاع بين واشنطون وباريس ، ولا سمعنا عن معارضة شركات بترول أمريكية لانفراد شركة فرنسية بهذا العقد الدسم . والسبب عندى يرجع إلى أسلوب عمل الشركات الكوكبية القائم على استخدام شركات تابعة لها أو التعاقد من الباطن مع شركات أمريكية أو شركات تابعة لتلك الشركات .

وأسوق هذا الحديث لإبراز واقع جديد على حكامنا وهو أننا سنتعامل أكثر فأكثر مع شركات متعدية الجنسية وأن مكانة العلاقات بين الحكومات تتراجع أكثر فأكثر فى إطار ما يسمى الشراكة أو إقامة منطقة حرة .. الخ . وترجع أهمية هذا الوضع الجديد إلى ضرورة تعزيز قدرتنا التفاوضية مع هذه الشركات . ومن ثم يتعين البحث عن عناصر القوة التفاوضية التى تحترمها هذه الشركات بعيدا عن الإيديولوجيات والعبارات الإنسانية والصيغ السياسية المعدة للاستهلاك العام . وفيما يلى أقدم ما توصلت إلى أنه عناصر قوة لأى قطر من العالم الثالث .

١- حجم السوق الحالية أو الاحتمالية

من نافلة القول تأكيد أن الشركة الرأسمالية تسعى دائما إلى أسواق متنامية لتصريف ما تقدمه من سلع أو خدمات . ويسعدها انسياب منتجاتها بين عشرات الملايين وعبر مساحات شاسعة دون إجراءات تصدير أو استيراد أو مرور بالجمارك أو ضرورة جواز سفر عليه تأشيرة دخول ... الخ

. ومن هنا يأتي إهمالها الكامل للأقطار الصغيرة الفقيرة التي تشهد الانقلابات العسكرية أو أعمال عنف سياسية أو حرب أهلية . وهذا الإهمال قد انعكس في حرص الرأى العام الأمريكي على رفض أن يموت جنود أمريكيون في معارك من أجل فض قتال في أفغانستان أو محاولة إقامة دولة في الصومال . حتى مأساة البوسنة (وهي بلد أوروبي) تدخلت الولايات المتحدة في إطار حلف الأطلسي وبأسلوب يضمن حياة جنودها إلى أقصى حد ممكن . وعلى العكس مارست الشركات الكوكبية كل صنوف الضغط لدعم العلاقات التجارية مع الصين رغم كل ما قيل عن عدم احترام حكومتها لحقوق الإنسان . وبرغم انفراد الحزب الشيوعي بالسلطة فيها . هذا مع العلم بأن الصين لا تقدم أي إعفاءات ضريبية للمستثمرين . وكمؤشر جزئي على أهمية حجم السوق نذكر بأن الهند في السنوات الأربع الأخيرة تلقت أكبر حجم من الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان العالم الثالث . وفي تفسير هذا الإقبال الكبير نجد حقيقة ذكرها رئيس وزراء الهند عند لقائه بمثقفين مصريين أثناء زيارته لمصر في أكتوبر ١٩٩٧ من أن ثلث الهنود حاليا طبقة وسطى . أي حوالي ٣٠٠ مليون لهم تطلعاتهم الاستهلاكية المشروعة ويمكنهم دخلهم من شراء ما يرضونه . ولما كانت تعاملات الشركات الكوكبية محكومة بما يسمى " التخطيط الاستراتيجي " وهو دراسة لاحتمالات المستقبل في مجالات نشاط الشركة في المدى المتوسط . كان من الطبيعي أن تأخذ في الحسبان إمكان تحول فئات جديدة من الناس إلى طبقة وسطى في السنوات الخمس القادمة مثلا . وهو ما أسميه السوق الاحتمالية .

٢- معدلا ت نمو اقتصادى عالية ومطردة

وبديهى أن تحول السوق الاحتمالية إلى سوق فعلية يتوقف قبل أى شئ على الزيادة في الدخل القومي واتساع قاعدة من يستفيدون من تلك الزيادة . ولا يعني في هذا المقام ضرورة تحقيق معدلات نمو استثنائية تقترب أو تتجاوز ١٠٪ سنويا . بل يكفي معدل ثلاثة أضعاف معدل زيادة السكان السنوية . حوالي ٦٪ . وذلك لأن الأهم هو اطراد النمو عبر عشر أو خمس عشر سنة . والارتفاع الكبير يمكن أن يكون استثناء ولفترة محدودة . كما يمكن إذا كان الارتفاع بسبب حدث معين (كشف بترولي مثلا) أن يليه انخفاض حاد . وعلى العكس من ذلك يعني اطراد معدل نمو مرتفع أن الاقتصاد القومي يسير بخطى ثابتة وبطريقة مأمونة يمكن أن تكون أساسا يعتمد عليه الأطراف الخارجية في تخطيطهم الاستراتيجي . ونعود لحالة الهند لاختبار صحة ما نقول . لقد كان متوسط معدل النمو الاقتصادى ٥.٨٪ خلال السنوات العشر ١٩٨٠ - ١٩٩٠ . وفي النصف الأول من التسعينات الذى شهد تراجعا عاما في معدلات النمو وخاصة في جنوب شرقي آسيا كان

متوسط معدل النمو السنوى ٤.٠٦٪ . ونجد وراء هذا الأداء زيادة معدل الادخار المحلى (فى هذا البلد الفقير) فقد ارتفع من ١٧٪ فى ١٩٨٠ إلى ٢٢٪ فى ١٩٩٥ . كذلك ارتفع معدل الاستثمار المحلى من ٢١٪ إلى٢٤٪ . وفى مجال توسيع السوق المحلية يلعب نمط توزيع الدخل القومى دورا أساسيا . فتركز الدخل في يد العشر الأكثر دخلا يخلق طلبا على السلع الترفيهية ولكنه طلب محدود بقلة عدد الأغنياء فى حين يقف الفقراء وراء أسوار السوق لأنهم محرومون من القوة الشرائية اللازمة لدخولها . وكلما كان التوزيع أكثر عدلا اتسعت السوق أساسا باتساع قاعدة الطبقات الوسطى . ومن ثم تكون عدالة التوزيع عامل قوة اقتصادية فى التفاوض وليست مجرد إرضاء الرغبة المشروعة فى توفير قدر من العدل الاجتماعى ، ناهيك عن التخفيف المستمر لوطأة الفقر الذى يدعو إليه البنك الدولى

٣- القدرة العلمية والتكنولوجية

لم نكف نحن العرب عن ترديد مقولة " عصر العلم والتكنولوجيا " الذى يجب أن ندخله طيلة العقود الثلاثة الماضية . ومع ذلك لا أعتقد أن أوضاعنا قد تحسنت كثيرا عن الصورة التى قدمتها دراسة أنطوان زحلان فى أواسط السبعينات ، فى حين تقدم غيرنا فى العالم الثالث فى نواحى كثيرة . ونكتفى هنا بالإشارة إلى جانبين هامين فى هذا الشأن . وأولهما أن الإنتاج الحديث للسلع والخدمات لا مكان فيه لعامل غير مؤهل علميا . وما لا نمتلكه من المعارف والمهارات ننجح أحيانا فى شرائه بثمن باهظ أبرز أمثلته أجور العمالة الأجنبية من ناحية وحقوق الملكية الفكرية من ناحية أخرى . وليس لنقل بعض التقنيات الجديدة فى مواقع محدودة مفعول مضاعف ينشر بذاته المعرفة التقنية فى جنبات المجتمع . كما أن اقتناء الأدوات الحديثة لا يأتى معه بالقدرة على الاستفادة منها إلى أبعد حد . والمثل الذى يقلقنى شخصيا هو عدد أجهزة الحاسوب التى انتشرت فى مكاتب وبيوت كثيرة فى مصر والتى أعتقد أننا لا نستخدم من طاقاتها الكاملة إلا فى حدود ١٠٪ . ومازالت صناعة البرمجيات Software فى الوطن العربى تحبو خطواتها الأولى . فى حين أن الهند مثلا ثانى مصدر للبرمجيات فى العالم بعد الولايات المتحدة . فالآلة الأكثر تقدما لا تعطى كل قدرتها إلا إذا تعامل معها أفراد مؤهلون يتقنون التكنولوجيا المستعملة فيها ولديهم طلب اجتماعى يقتضى استخدامها . وإذا كان كلينتون فى خطاب افتتاح مدة رئاسته الثانية قد نادى بإتاحة التعليم العالى للجميع ، فإنه لم يكن يصدر عن شعور عميق بالتضامن مع الفقراء أو اقتناع حميم بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، وإنما دفعه إلى هذا ما تتطلبه الشركات الأمريكية من

عمالة حاصلة على هذا المستوى من التأهيل . فإذا أردنا أن ننافس المتقدمين وأن نحسن موقعنا على نحو ملموس ومتزايد فى اقتصاد العالم فلا سبيل لذلك إلا بالتعليم والتأهيل والتدريب وإعادة التأهيل وتكرار التدريب وبث التطلع إلى المزيد من المعرفة لدى أجيالنا الشابة وإعلاء قيمة الإتقان فى العمل . والأمر الثانى هو بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية قادرة على تطويع المستورد من التقنيات وتحديث ما هو قديم عندنا وإبداع حلول تكنولوجية جديدة . وفى حدود دراستى للأوضاع فى مصر وجدت أن المشكلة الأساسية هى ندرة الطلب الاجتماعى على منتجات البحث العلمى والتكنولوجى . لقد أنشأت مصر - لاسيما بعد ثورة ١٩٥٢ - عشرات من مراكز البحث العلمى والتكنولوجى المتخصصة بالإضافة لما أنشأته من جامعات . وتضم هذه الوحدات العلمية الألوف المؤلفة من حملة الدكتوراه . ولكنها تبقى طاقة عاطلة يعلوها صدأ القدم والإهمال . فما دام أصحاب القرار فى الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص لا يدركون تماما أهمية البحث العلمى والتكنولوجى المحلى وضرورة تنشيطه والارتفاع بمستواه والاستفادة من منتجاته ويعنون بشراء " الجاهز " من الخارج لن تتكون عندنا القاعدة المنشودة . وللدولة دور أساسى فى بناء تلك القاعدة . فعليها يقع عبء تمويل البحث العلمى فى مجالات الرياضيات والعلوم الطبيعية وعلوم الحياة التى توفر البنية الأساسية لكل بحث تطبيقى وتكنولوجى . ومن جهة أخرى لابد أن يشارك قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص فى تمويل البحث التكنولوجى وبخاصة فى مرحلة التعرف على التكنولوجيات المستوردة وتطويعها للظروف المحلية وتحسينها وثانيا فى تبنى مشروعات البحث والتطوير . وعلينا أن نعرف بالدقة التكلفة السنوية لاستيراد التكنولوجيا حتى ندرك بضرورة " الإحلال محل الواردات " كما كان يقال . أو على الأقل الطموح لإنتاج خدمات تقنية يمكن تصديرها . ونجد فى البيانات الإحصائية لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ميزان مدفوعات للتكنولوجيا يقارن فى كل دولة ما تصدره وما تستورده . وبقراءة بيانات ١٩٩٦ نجد هذا الميزان حقق فائضا كبيرا لصالح كل من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وهولندا والسويد . فى حين حقق عجزا فى ألمانيا وفرنسا . كما نجد أن الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى الدول السبع الصناعية يتراوح ما بين ١.١٦٪ فى إيطاليا و٢.٨٤٪ فى اليابان . وهذا ما يفسر جزئيا واقع أن أعلى نسبة زيادة سنوية فى إنتاجية العمل تحققها اليابان . ولتفادى اللبس نوضح أننا بصدد عمليات البحث والتطوير فقط وبالتالى لا تدخل البحوث العلمية ولا التعليم العالى بمرحلتيه فى هذه الأرقام التى ذكرناها بالرغم من أهميتها لعمليات البحث والتطوير . هل يعرف أحد تكلفة البحث والتطوير فى أقطار العرب الغنية

أو الفقيرة أو متوسطة الحال ؟ وحيث يوجد إنفاق على مراكز بحوث هل يتجاوز إجمالى مرتبات العاملين ويسمح باقتناء المراجع وأدوات البحث العلمى الحديثة؟ .

٤- الاستقرار السياســى

ولا يعنى هذا التعبير تجميد الأوضاع القائمة والحفاظ على بقائها لأن هذا هدف مستحيل فى المدى الطويل ، ويمكن أن يكون فى الأجل المتوسط سببا لقلاقل اجتماعية وهزات سياسية وأعمال عنف وتدمير . وإنما يتحقق الاستقرار بوجود آليات سلمية لتداول السلطة بين قوى سياسية (وليس مجرد أشخاص) نشيطة فى المجتمع . وهذا لا يتصور إلا ملاصقا للتعددية السياسية وحرية العمل السياسى وتكوين الأحزاب وحرية حركتها ، ولا تزدهر التعددية ولا يتحقق التداول السلمى للسلطة إلا بالانتخابات المباشرة بين مرشحين متعددين يصدق عليها وصف النظافة والنزاهة كما يقول رجال القانون وكذلك الإعلام الغربى . ومثل هذا التغيير من طبيعة الأمور فلا شئ فى الكون يبقى على حاله . ولكل مجتمع تناقضاته الداخلية وبه مصالح متعارضة ووجهات نظر بل وفلسفات متنوعة . وميزة الديموقراطية هى أنها تنظم قواعد الصراع الاجتماعى وتفتح باب انتقال السلطة من حزب (أو أحزاب مؤتلفة) إلى حزب آخر (أو مجموعة أخرى من الأحزاب) . ولكل حزب سياسته المعلنة وبرامجه التى يروج لها بحيث لا يفاجأ المجتمع بحكام لا يعرف عنهم شيئا كثيرا يطبقون سياسات لم تكن منتظرة . وكان نمو الديموقراطية الغربية الديموقراطى الذى تحقق أساسا بسبب نضال الجماهير ودفاعها عن حقوقها المشروعة واقتحام ممثليها مواقع صنع القرار ، فرصة للرأسمالية للبقاء بقبول تداول السلطة فى إطار مجتمع رأسمالى دون تهديد حال بالإطاحة بالرأسمالية كطبقة حاكمة . ومن ثم ظهرت الدعوة إلى المشاركة الشعبية المباشرة فى صنع القرار ..ومن وسائل هذه المشاركة تمتع الحكم المحلى القائم على الانتخاب الحر والمسئولية أمام ناخبيه بسلطات حقيقية تنتزع من جهاز الدولة المركزى . ومن أشكاله أيضا مشاركة العاملين فى إدارة الشركات فى القطاع الخاص (وهذا مطبق فى ألمانيا منذ الستينات) ومشاركة المنتفعين فى إدارة الخدمات : المدارس ، المستشفيات .. الخ . وفى تقديرى أن انتقال المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية يكون بالطرق السلمية ، أى حين تقتنع أغلبية المواطنين الواضحة (وليس المطلقة فقط) بعناصر نمط الإنتاج الاشتراكى المحدد النابع أصلا منها والمطروح عليها . ولا يجوز أن يكون الانفراد بالسلطة السياسية وحرمان المجتمع من تداولها السلمى ثمنا للحصول على العدالة الاجتماعية . فأنبل ما فى

الاشتراكية هو النزعة الإنسانية العميقة التى تدفع إلى النضال من أجل أن يتحرر المواطـن مـن القـهر السياسى والظلم الاجتماعى معا .

وقد تنبه المفكرون ونحن نقترب من نهاية القرن العشرين إلى انتشار ظاهرة الفساد المرتبط بالحكم والسياسيين على نطاق لم يكن معروفا من قبل ، وتوفر الديموقراطية إلى حد كبير وسائل الكشف عن الفساد ومحاكمة الفاسدين [19] . وأعتقد أن حجم الفساد السياسى فى الدول الديموقراطية الغنية مرتبط بتراجع دور الدولة وهيبة كبار المسئولين فيها أمام ما تملكه الشركات الكوكبية من نفوذ وسلطان وأموال تتزايد باستمرار . وفى ظل الكوكبة أصبحت مراكز القيادة فى الشركات الكبرى أهم فى نظر الكثيرين من مناصب الوزارة ، وأصبحت مناصب الدولة وسيلة للإثراء حتى لو أدى الحصول على الأموال إلى فقدان المنصب السياسى . ولكن أثر الفساد فى أقطار العالم الثالث أعظم بكثير ، فهو فساد مصحوب بجهل وانعدام كفاءة يعود بأضرار بالغة على جهود التنمية . فالمسئول السياسى الذى يقبل رشوة من شركة يتعاقد معها يقبل أن تدفع بلده ثمنا أعلى من المتاح فى الأسواق أو تقبل سلعا أو خدمات من مستوى أدنى بكثير من المتاح . وقد كتبت قبل ١٥ عاما " إن الفضيلة فى مجتمع فقير قيمة اقتصادية وليست قيمة أخلاقية فقط " وأكرر أن مجتمعا لا يميز بين الحلال والحرام أيا كان مقياس ذلك يسير بالضرورة إلى الهاوية . وعلى أية حال فإن أحدث صيحة ظهرت بعد أن فجر الرئيس الحالى للبنك الدولى خطر الفساد فى شعار " الحكم الجيد " وهذه ترجمة غير دقيقة للمصطلح الانجليزى good governance .

٤- ضرورة التكامل الإقليمى

قلنا أعلاه إن الاعتماد الجماعى على النفس مكمل أساسى للتنمية المستقلة فى أى قطر . ونضيف هناأن أى قطر صغير أو متوسط الحجم سيلاقى مصاعب جمة فى إعمال تنمية مستقلة فى الظروف العالمية التى أوجدتها الكوكبة . ويترتب على ذلك أنه من الضرورى لبلدان العالم الثالث أن تشكل تجمعات إقليمية كبيرة يكون لكل منها وزن بحيث يعجز الاقتصاد الكوكبى عن تهميشها . وتعدد هذه التجمعات الإقليمية هو السبيل لفرض نوع من التوازن داخل النسق العالمى ولتوفير قدرات تنافسية لا يملك أحد إهمالها . والاتحاد الأوروبى ضرورة لتكون أوروبا على مستوى تكافؤ من الفعالية مع الولايات المتحدة واليابان . فحجم السوق عنصر جوهرى فى التعامل مع الشركات متعدية الجنسية . وقد تأكد هذا من خلال مشروع بحثى كبير أجرته " منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " OECD فى ١٩٩٥ وأسمته " الاعتماد المتبادل " interdependence . وكان أمده الزمنى ١٩٩٥ - ٢٠٢٠ .

أ – اقتصاديات الحجم : تمت الدراسة عن طريق إعداد نموذج تـوازن عـام [*] صمم على أساس معطيات ثابتة عن السكان والموارد الأولية (أى متغيرة فى حدود معروفـة وواحـدة أيا كـان سيناريو التطور) وبنت اعتمادا على هذا النموذج سيناريو أول يفـترض نمـو اقتصـاد أعضـاء المنظمـة بمعدل ثابت ٣٪ سنويا طول الفترة ، ومعدل نمو الدول غير الأعضاء يبلغ ٦،٧٪ . ويستند تقدير هذه المعدلات على نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التى توفر الحرية الكاملـة لحركـة المبـادلات والاستثمار بين كل الدول ، لأنها ترى أن تلك الحرية تدفع إلى زيادة كبيرة ومتسارعة فى الإنتاجية . أما السيناريو الثانى فإنه يتعلق بالتطور الـذى يخفض معدلـه تـأخر عـدد مـن الـدول عـن إجـراء التحرير الكامل للتجارة الدولية والاستثمار الدولى . والمقدر أن يكون عندئذ معدل النمـو ٣٪ فـى دول المنظمة و٤،٥٪ فى الدول الأخرى . وما يعنينا هنا هو مـا وصلـت إليـه الدراسـة من أن خمـس دول ستصبح فى ٢٠٢٠ من الدول الكبرى التى تأخذ نصيبا وافرا من مجموع الناتج المحلـى لـدول العـالم وكذلك من إجمالى التجارة الدولية . وهذه الدول الخمس الكبرى الجديدة هـى : روسـيا ، الصـين ، الهند ، البرازيل ، إندونيسيا . وذلك على النحو التالى :

الناتج المحلى الإجمالى للعالم وتوزيعه

	١٩٩٥	٢٠٢٠ ب	٢٠٢٠ أ
العالم (تريليون دولار)	٣٠.٨	٦٦	١٠١
دول المنظمة (٪ من المجموع)	٦١	٤٩	٣٨
الخمس الكبار الجدد	٢١	٣١	٣٧
بقية دول العالم	١٨	٢٠	٢٥

(المرجع السابق : أ – السيناريو المتفائل ، ب السيناريو المتحفظ)

وأول ما يلفت النظر فى هذه النتائج هو تراجـع نصيـب الـدول الأعضـاء فـى المنظمـة فـى جميع الأحوال (وإن بنسب مختلفة وبفروق بينها كبيرة) . كما نلاحظ أن الدول غير الأعضـاء فـى مجموعها تحسن وضعها وإن كان الفائز الأكبر هو الدول الخمس الكبرى الجديدة التى يرتفع نصيبها

---

[*] General Equilibrium Model

OECD: L'Observateur de l'OCDE, No. 207 Août - Septembre 1997.

بعشر نقاط مئوية فى السيناريو المتحفظ و١٧ نقطة فى السيناريو المتفائل . فى حين أن بقية دول العالم تحقق تحسنا متواضعا للغاية (٢ نقطة مئوية بعد ٢٥ سنة) فى السيناريو المتحفظ ، أما فى السيناريو المتفائل فتحقق ٧ نقاط . ومن ثم يبدو تراجع دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتناسب بالذات مع تقدم تلك الدول الخمس .

وتعطى أرقام التجارة الدولية المتوقعة انطباعا مماثلا مع شئ من الاختلاف فى النسب .

حجم التجارة الدولية وتوزيعه

	١٩٩٥	٢٠٢٠ ب	٢٠٢٠ أ
العالم (تريليون دولار)	٧.٦	١٧	٢٨
دول المنظمة (٪)	٦١	٥٩	٤٩
الخمس الكبار الجدد (٪)	١٠	١٤	٢١
بقية العالم	٢٣	٢٧	٣٠

وواضح فى الجدول التراجع الملموس لنصيب دول منظمة التعاون والتنمية فى التجارة الدولية بصفة خاصة فى السيناريو المتفائل . ولكن ما يلفت النظر هو التواضع النسبى للزيادة فى نصيب الخمس الكبار الجدد . ويفسر ذلك الاتساع المتوقع للأسواق الداخلية فى هذه الدول كثيفة السكان تحت التأثير المزدوج لزيادة السكان والارتفاع المطرد فى الدخول .

وإذا تركنا جانبا كلا من روسيا والصين على أساس أنهما فى جميع الأحوال من الدول الكبرى ذات الأسواق الواسعة ، ونحن فى العادة لا نعد الصين من دول العالم الثالث . وهى ليست فى مجموعة السبع والسبعين فى الأمم المتحدة ولا فى حركة عدم الانحياز . ويتعين علينا النظر فى الدول الثلاث التى لاشك فى أنها من دول الجنوب وأن ليس بينها دولة غنية بمقياس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى . وبالرجوع إلى أساس اختيار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للدول الخمس نجد أنها تركزت فى أمرين عدد سكان لا يقل عن مائة وخمسين مليون نسمة وناتج محلى إجمالى لا يقل عن مائة وخمسين مليار دولار وفيما يلى أرقام الدول الثلاث فى ١٩٩٥ .

	عدد السكان (بالمليون)	الناتج المحلى الإجمالى (مليار دولار)
الهند	٩٢٩.٣	٣٢٤.١
إندونيسيا	١٥٩.٢	١٩٨.١
البرازيل	١٥٩.٢	٦٨٨.١
(المصدر : البنك الدولى – تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٧)		
مجموع الدول العربية	٢٥٢.٨	٥٢٨.٧

(المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، سبتمبر ١٩٩٦ . ويلاحظ أن النفط والغاز الطبيعى يمثلان خمس هذا الرقم) .

ب – أوضاع العرب : وفى ضوء هذا التحليل تتضح ضرورة أن تشكل الدول النامية تجمعات تتوافر فى كل منها العناصر المتوافرة فى الدول الخمس الكبرى فى ٢٠٢٠ . وأعتقد أن الأقطار العربية مجتمعة توفر هذه الشروط . كما أن وحدة اللغة والخلفية الثقافية من شأنها أن تيسر التكامل وإن كانت اليوم بعيدة عنه .

وفى ضوء ما تثبته التجارب الناجحة ومقارنتها بما يجرى فى معظم الدول الأفريقية يتضح بجلاء أن وحدة العرب الاقتصادية هى طوق النجاة من الأخطار التى تهدد مجمل الدول العربية مستقبلا والتى لمسنا بعض مظاهرها المدمرة والدموية فى ربع القرن الفائت : غزو الكويت ، حرب الخليج الأولى والثانية وضياع فرصة التنمية المتسارعة فى العراق أغنى أقطار العرب فى المياه والطاقة الأحفورية ومساحة الأرض القابلة للاستصلاح والزراعة مقارنة بعدد السكان . الخمس عشرة سنة التى ضاعت من عمر لبنان . الحرب الأهلية فى اليمن . أوضاع الصومال المنهارة ، محنة الجزائر ، الحرب الأهلية فى السودان .. الخ . وعلينا أن نواجه الواقع بصراحة وجسارة : لقد أخذت مظاهر التبعية ، وبدايات التهميش ، والتدمير بديلا عن التنمية تعمل عبر كل الوطن العربى . ووصلت العلاقات العربية – العربية إلى أدنى وضع عرفناه فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، كما أن مكانتنا الدولية قد تراجعت كثيرا حاليا . كذلك أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية أبعد ما يكون عن ما يمكن أن تكون لو أخذنا بأسباب التقدم والنمو الاقتصادى والعدل الاجتماعى والديموقراطية .

ويجب أن نتذكر أننا أمة فقيرة بالمقاييس الاقتصادية المتعارف عليها . فمتوسط دخل المواطن العربى حاليا لا يتجاوز ٢٠٩١ دولار فى السنة . وإذا أخذنا فى الاعتبار التفاوت الشديد فى الدخل بين دول عربية محدودة السكان والدول العربية كثيرة السكان من ناحية ، وسوء توزيع الدخل القومى داخل كل قطر عربى يتضح لنا أن ثلث الأمة العربية على الأقل يعيش عند حد الفقر أو دونه . كما أن نسب الأمية مرتفعة فى عصر لا تكفى فيه معرفة القراءة والكتابة ولا حتى اجتياز مرحلة التعليم الأساسى بنجاح . ومنذ الآن فرضت التكنولوجيا المتقدمة ضرورة إكمال المرحلة الجامعية ليصبح الإنسان عاملا منتجا . ومازالت المرأة العربية كقاعدة عامة مقيدة الحرية ومتدنية المكانة ، محرومة فى كثير من الأحوال من فرص العمل ومن المشاركة السياسية . وتراجعت مكانة العقلانية فى خطابنا السياسى والإعلامى بل والتعليمى مفسحة المجال للعنف السياسى والتطرف الأعمى والاستجابة لأعمال الشعوذة وأحاديث الخرافات . وليس من المبالغة القول بأننا أهدرنا تراث النهضة العربية فى هذا المجال . ومن ناحية أخرى لابد من التخلص من أوهام ثراء مواردنا الطبيعية ، فمعظم أرض الوطن العربى صحراء ، وفيما عدا العراق نعيش جميعا فى حالة شح مائى نسبى أو مطلق . كما يتعين علينا أن ندرك بصفة عامة أن الاعتماد على الصناعة الاستخراجية وحدها لم يخلق مطلقا ثراء متجددا وارتفاعا مطردا فى مستوى المعيشة وتقدما علميا وتكنولوجيا مرموقا فى أى بلد فى تاريخ البشرية الحديث . وخير مثال هنا هو الكونغو (زائير) فهى من أغنى بلاد العالم فى الموارد الطبيعية الثمينة والمتنوعة وشعبها من أفقر شعوب الأرض . وإنما تحقق كل ذلك فى الأقطار التى استخدمت ما يستخرج من جوف الأرض كمادة أولية أو مدخل أولى فى صناعات وخدمات متطورة ومتنوعة .

وعلينا أن نعى أن " الثراء المفاجئ " الذى عرفته الأقطار المصدرة للبترول فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٢ كان ظاهرة استثنائية ، وأن النفط شأنه فى ذلك شأن كل المواد الأولية يباع فى سوق يسيطر عليها المشترون لا المنتجون . وقد سبق أن أشرنا إلى الاتجاه طويل الأمد نحو هبوط أسعار المواد الأولية . ونعود مرة أخرى لدراسة مشروع " الاعتماد المتبادل " حيث نجد النص التالى " بالرغم من الزيادة المتوقعة فى الطلب على الطاقة ... سيكون الإنتاج العالمى للطاقة كافيا ، ولن يرتفع سعر الطاقة الأحفورية (حتى ٢٠٢٠) إلا بنسبة متواضعة وستبقى أسعار البترول أقل من الأرقام القياسية التى وصلت إليها فى فترة سابقة "[*] .

---

[*] المرجع السابق ، ص ١١

ونضيف هنا أن عدد سكان الأقطار العربية فى الأقطار المصدرة للنفط والغاز سترتفع فى هذه الفترة بمعدل سنوى ٢,٥٪ وعلى مستوى الوطن العربى كله بمعدل ٢٪ .

وبإيجاز نزعم أننا لا نملك خيارا فى مواجهة كل قضايانا المعقدة وأخطار التبعية والفقر والتهميش إلا ببناء كيان اقتصادى قومى يتجاوز الأطر القطرية دون إهمال لخصائص وظروف كل قطر . وهذه الخلاصة مؤسسة لا على أمجاد الماضى ولا أحلام القوميين العرب بمختلف اتجاهاتهم وأحزابهم ولكن على ضرورة البقاء فى حلبة الأمم التى ستشكل عالم القرن الجديد . وعلينا أن نحول هذه المقولة المستقبلية إلى واقع شعبى . بمعنى أن تقتنع غالبية المواطنين العرب بأن التكامل الاقتصادى ثم الوحدة هى وحدها الإطار الذى يمكن أن يخرجهم من البطالة إلى العمل المنتج ، ومن الفقر إلى مستوى معيشة لائق ، ومن الإجحاف بالفقراء إلى عدالة اجتماعية فى توزيع الدخل ، ومن الاستبداد السياسى والعنف والعنف المضاد إلى حياة ديموقراطية حقيقية وليست مجرد أشكال يتخفى وراءها حكم الفرد أو الحزب الواحد . كذلك لابد من أن تدرك الرأسمالية العربية فى مختلف الأقطار أن النجاح والثراء أيسر فى سوق حجمها يقارب (فى ٢٠٢٠ مثلا) ثلاثمائة مليون منه فى سوق قطرية محدودة من حيث عدد السكان ومن حيث عدد أصحاب القدرة على تشكيل طلب متزايد .

جـ - التنمية التكاملية : لن تتحقق الوحدة الاقتصادية العربية بمعاهدة يوقعها الملوك والرؤساء . وليس ذلك لكونهم قاصرين عن تحقيق الإجماع المنشود ولكن لأن مثل هذه المعاهدة الآن لن تغير من الواقع شيئا أكثر مما حققته اتفاقية الخمسينات التى أنشأت مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .. أى لا شئ تقريبا. والسبب الموضوعى فى هذا الإخفاق وتلك الاستحالة هو أن الوحدة نتيجة لعمليات متواصلة ومتشابكة لا تؤتى ثمارها المرجوة دفعة واحدة وإنما عبر عملية تاريخية Processes . ومن باب أولى يكون من العبث تخيل تحقيقها بإرادة زعيم ملهم أو حزب طليعى متفرد . وقد اخترت عن عمد تعبير " توحد " وليس توحيد ، لأن توحد فعل لازم لا يحتاج إلى مفعول به ، وفى صحاح الجوهرى نقرأ " توحد برأيه أى تفرد به " فى حين أن توحيد لا بد له من فاعل ومفعول به . وفى اعتقادى أن المطلوب هو توحد الوطن والأمة ، أى مشاركة العرب كأفراد وجماعات وأحزاب وحكومات ورجال أعمال وأكاديميين ومثقفين فى العمل الإيجابى الذى يستهدف تحقيق الوحدة .

والأمر الثانى الذى ألح عليه دائما هو ضرورة إرساء القواعد الاقتصادية ذات المصلحة فى توحيد السوق العربية . وهذا لا يتنافى مع ضرورة عقد اتفاقيات متعددة بين الحكومات العربية . وأرى على العكس أن المصالح الاقتصادية المشتركة تكون قوى ضاغطة على الحكومات فى هذا الشأن

ومن جهة أخرى لا أرى مناطق التجارة الحرة أو السوق المشتركة الشائعة فى الخطاب السياسى والإعلامى العربية فى هذه الأيام وسيلة فاعلة لخلق تلك المصالح المنشودة ، فأسواق الأقطار العربية ببنيتها الحالية أسواق أسيرة كما يقال Captive markets . فنحن نستورد من الغرب وعلينا أن نصدر له ما يقرب الميزان التجارى من التوازن . ونحن فى الوقت ذاته ونتيجة للتخلف لا ننتج الكثير مما تحتاجه أسواقنا الداخلية ، ولا ما يمكن أن يشكل صادرات واسعة كما أن الفقر يضيق بالضرورة حجم الأسواق الداخلية . ومن هنا كان لابد من تحقق إرادة جماعية فاعلة فى أمرين لا يتحقق أى منهما تلقائيا بفعل آليات السوق . فالتنمية (بخلاف التطور) عمل إرادى قاصد إحداث التغييرات التى تخرجنا من التخلف إلى النمو المطرد . ولو كانت السوق كافية فلماذا لم تحقق التنمية المنشودة فى مصر رغم أنها عاشت ما يزيد عن مائة عام بلدا مفتوحا لكل أجنبى يتمتع فيه بامتيازات تحد من السيادة الوطنية ؟ وثانيهما " التكامل " فهو أيضا عمل إرادى والدليل على ذلك هو دور الحكومات الأوروبية ذات التاريخ الطويل فى الحروب فى تجاوز حدود الدولة القومية بالتدريج ، والإصرار على ذلك وتتابع إجراءاته من معاهدة روما التى أنشأت " السوق المشتركة " فى أواخر الخمسينات بين دول ست حتى وصلت إلى" الاتحاد الأوروبى " بمعاهدة ماستريخت فى التسعينات التى وقعتها ١٢ دولة ثم انضمت إليها ثلاث .

ومن ثم لابد لتحقيق الوحدة الاقتصادية من توافر الإرادة السياسية والاقتصادية العربية إلى تحقيق التنمية من خلال التكامل ، وتحقيق التكامل من خلال مشروعات التنمية ، وهذا هو ما نسميه التنمية التكاملية ، وهو مفهوم مشترك مع اختلاف بسيط فى الاسم ، بين يوسف صايغ ومحمد محمود الإمام وكاتب هذه السطور ، وصل إليه كل منا منفردا والتقينا فى النتيجة .

ولا يتسع المقام هنا لتفصيل محتوى التنمية التكاملية وآلياتها التى تستهدف الكفاية والعدل والشروط السياسية والاجتماعية والثقافية التى لا غنى عنها لتحقيق الهدف الأكبر : وضع كريم لأمة العرب بين سائر الأمم الفاعلة فى نسق العلاقات الدولية فى القرن المقبل كثمرة لنضال جاد ومثابر لا يسلم بعجز ولا يستسلم ليأس . ومن يريد قراءة المزيد من فكرى فى هذا المقام بوسعه أن يقرأ كتابى " وحدة الأمة العربية ، المصير والمسيرة " الذى نشرته مؤسسة الأهرام فى ١٩٩٤ بمناسبة الذكرى الخمسين لبروتوكول الإسكندرية .

التنمية الذاتية المتواصلة في البلدان العربية
المعوقات والمقتضيات

أحمد السيّد النجّار*

منذ زمن طويل يمتد لعدة عقود، استقر تعريف التنمية كعملية تستوعب النمو الاقتصادي وتتجاوزه إلى إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية لخلق قدرة على النمو الذاتي المتواصل، وتشمل المجال الاجتماعي متضمنة تحقيق العدالة بين أبناء الوطن في توزيع الناتج المحلي لتضييق الفجوات بين الطبقات الاجتماعية أو الفئات الدخلية، وتمتد لمجال السياسة متضمنة رفع مستوى المشاركة السياسية من قبل المواطنين في صياغة الخيارات الصغرى والكبرى لوطنهم .

وكذلك في تحديد الأطر الحاكمة للنظام السياسي ، وفي اختيار السلطتين التشريعية والتنفيذية. كما أن التنمية تتضمن حرية الفكر والبحث والحرية الثقافية عموما .. هذه الحرية التي تخلق المناخ الملائم للتطور

* المشرف على إصدار وتحرير التقرير السنوي: " الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية"
الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

العلمي والتكنولوجي وأيضا لتطور العلوم الاجتماعية والفنون والآداب. كما يمتد مفهوم التنمية إلى صياغة علاقات قائمة على التكافؤ والندية والعدالة مع البلدان الأخرى. (١)

ورغم وجود توافق عام إلى حد كبير بشأن مصطلح "التنمية"، إلا أن مصطلح "التنمية المستقلة" ما زال محل خلاف. وهو يحتاج للمراجعة بالفعل . فمصطلح "التنمية المستقلة" كتوصيف لطبيعة التنمية التي تحتاجها البلدان العربية أو حتى أي بلد آخر في العالم. يبدو بالنسبة لنا غير دقيق سواء في الوقت الراهن أو في الماضي. وهذا المصطلح كان ذا طابع سياسي أكثر منه اقتصادي، وكان جزءا من منظومة المفاهيم المرتبطة بالحركة العالمية لإسقاط الاستعمار ونيل الحرية والاستقلال في البلدان التي كانت مستعمرة والتي سحبت فكرة الاستقلال على "التنمية" بعد استقلالها السياسي. ومصطلح "التنمية المستقلة" غير دقيق، ببساطة لأنه منذ انتهاء الاقتصاد الطبيعي ما قبل الرأسمالي، القائم على الاكتفاء الذاتي، لم يعد هناك أي اقتصاد مستقل بشكل كامل في العالم. وهذا الأمر ينطبق على كافة اقتصادات العالم التي تجاوزت مرحلة الاقتصاد الطبيعي بما في ذلك الاقتصاد الأمريكي و الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بأسرها، حيث أن هناك علاقات اقتصادية دولية تتضمن درجات متفاوتة من الاعتماد المتبادل. لكن طبيعة هذا التبادل للاعتماد هي التي تضع بعض الدول في وضع مهيمن وقادر على صياغة شروط العلاقات الاقتصادية الدولية بما يتوافق مع مصالحه، وقادر عموما على إحراز المكاسب على حساب الدول الأخرى، أو بمعنى آخر استغلالها بشكل منظم وتعريضها لدرجات متفاوتة من الاستغلال والنهب. فالمشكلة إذن هي في صيغة تبادل الاعتماد وليس في هذا التبادل نفسه الذي هو جزء هيكلي من طبيعة العلاقات بين الاقتصادات التي تجاوزت مرحلة الاقتصاد الطبيعي.

وعلى أي الأحوال فإن "الاستقلال الاقتصادي الكامل" لا يعني على الأرجح سوى الانغلاق والانعزال والتخلف والاقتراب باقتصاد أي بلد، من حالة الاقتصادات البدائية. لذلك فإن مصطلح "التنمية المستقلة" ليس هو المصطلح الملائم للتعبير عن طبيعة التنمية التي تحتاجها البلدان العربية، لأن ما تحتاجه البلدان العربية هو تنمية مستندة على الإمكانات الذاتية في إطار علاقات تفاعلية عادلة ومتوازنة ومتكافئة مع الاقتصاد العالمي ... تنمية تحفز كل عناصر القوة الاقتصادية الذاتية وتعبئها، وترفع معدلات الادخار والاستثمار المحليين بشكل يمكن الاقتصادات والمجتمعات العربية من تحقيق نقلة كبيرة في مستويات معيشتها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي، تنمية تعني بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي المحلي الذي يمكن الارتكاز عليه في إقامة علاقات متوازنة وعادلة مع البلدان المتقدمة تكنولوجيا عندما يكون هناك ما يمكن تبادله بين الطرفين. تنمية ترفع كفاءة تخصيص الموارد المحلية المتنوعة لأقصى درجة من أجل بناء اقتصادات قوية يمكنها أن تشبع احتياجات المواطنين من السلع والخدمات وترفع مستويات معيشتهم بشكل مستمر وراسخ، وتكتسب هي ذاتها القدرة على النمو الذاتي المتواصل. وتكون في الوقت ذاته قادرة على الاستجابة بشكل فعال للتحديات التي تطرحها البيئة الاقتصادية الدولية بشكل يمكنها من الصمود في المنافسة ويكسبها القدرة على التفاعل مع الاقتصاد العالمي من موقع قوي. والتنمية التي نتحدث عنها بهذا المعنى هي "التنمية الذاتية المتواصلة" القائمة

على بناء قواعد ذاتية صناعية وزراعية وخدمية، وتطوير قواعد علمية وتكنولوجية محلية، في إطار التفاعل مع الاقتصاد الدولي على أسس عادلة ومتوازنة ومتكافئة.

وهذه "التنمية الذاتية المتواصلة" في البلدان العربية لها ثلاثة أبعاد: الأول داخلي يتعلق ببناء القواعد الاقتصادية الداخلية القادرة على النمو الذاتي المتواصل في مختلف الظروف وبشكل قادر على المنافسة مع إنتاج الاقتصادات الأخرى من السلع والخدمات من زاويتي السعر والجودة، وتمويل بناء هذه القواعد من خلال المدخرات والاستثمارات المحلية بالأساس، وتوزيع ناتج هذا الاقتصاد بشكل يراعي العدالة وحوافز النمو والإنتاج. وذلك في إطار نظام اقتصادي يتم بناؤه بشكل متوافق مع متطلبات تحقيق هذه الأهداف ويتحدد فيه دور الدولة والقطاع الخاص والقطاع العائلي بشكل يساعد على تحقيق التنمية .

والثاني يتعلق بصياغة علاقات اقتصادية تكاملية بين الدول العربية بما يعني تحرير انتقال عناصر الإنتاج والسلع فيما بينها. لخلق فضاء اقتصادي رحب أمام قوى الإنتاج العربية ذاتها ، وأمام ما تنتجه من سلع وخدمات. للتحرك فيه بحرية عبر البلدان العربية بما ينطوي عليه ذلك من ميزات نسبية وسوق واسعة وحوافز كبيرة للنمو والتوسع والتكامل الاقتصادي. فضلا عما يعنيه ذلك من توسيع نطاق المصالح التي تربط البلدان العربية وزيادة عناصر التقارب والتوحد بين هذه البلدان.

أما البعد الثالث للتنمية التكاملية المتواصلة في البلدان العربية فإنه مرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان العربية والأطر الحاكمة لها من اتفاقات دولية متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد فإن الدول العربية مدعوة للتعاون من أجل العمل على صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس عادلة ومتوازنة، بما قد يعنيه ذلك من إعادة النظر في بعض الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها البلدان العربية للعمل على تعديلها بما يتناسب مع المصالح العربية وذلك بالتوافق مع البلدان النامية أو حتى المتقدمة التي تتشارك مع الدول العربية في الموقف من هذه الاتفاقات.

وسوف نتناول هذه الأبعاد الثلاثة للتنمية المتواصلة باعتبارها هدف النشاط الاقتصادي الاجتماعي في البلدان العربية ..

أولا: القواعد الاقتصادية الداخلية للتنمية الذاتية المتواصلة:

تتحدد فرصة أي مجتمع في تحقيق التنمية الاقتصادية المتواصلة، بناء على طبيعة النظام الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع والذي تتوزع بناء عليه، الأدوار الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع العائلي ، وتتحدد بناء عليه معطيات المناخ الاقتصادي الملائم أو غير الملائم لقوى الإنتاج ، للانطلاق والعمل بفعالية ، لتحقيق مضمون التنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وتتحدد أيضا فرصة أي مجتمع في تحقيق التنمية بحدود قدرته على تعبئة المدخرات لتمويل الاستثمارات المحلية ، لرفع مستوى تشغيل العمل ورأس المال ، وتحقيق دورة من النجاح الاقتصادي ، تكون

جاذبة للدول والشركات الأجنبية ، للتعاون في مجالات الاستثمار والتسويق والتكنولوجيا مع البلد المعني بشروط متوازنة وعادلة ومتكافئة للطرفين.

وتتحدد أيضا بمستوى التعليم ودرجة شيوعه ، وبمدى تحضر المجتمع وانفتاحه، وبمستوى الإنفاق على البحث والتطوير العلميين ، وبفعالية المنتج العلمي والتكنولوجي في تحديث الاقتصاد ورفع إنتاجية العمل ورأس المال فيه.

١- النظام الاقتصادي بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع العائلي:

شهدت بنية النظام الاقتصادي وتوزيع الأدوار فيه بين الدولة والقطاع الخاص والقطاع العائلي، تطورات هائلة على مدار التاريخ الاقتصادي الحديث ، فمن تدخل الدولة لتحقيق الميزان التجاري الموافق أو الإيجابي في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، مع إطلاق يد القطاع الخاص المرتبط بالنخب الملكية الحاكمة ، في عصر سيادة الفكر التجاري والتوسع الاستعماري في العالم الجديد ، وفي بعض مناطق إفريقيا وآسيا، والذي قامت به الدول الأوروبية لصالح الرأسمالية الصاعدة فيها، إلى سياسات عصر المنافسة والتحرير الاقتصادي القائمة على فكر المدرسة الكلاسيكية القائم على قاعدة " دعه يعمل دعه يمر" ، التي تعني إطلاق حرية الاستثمار والتجارة للرأسمالية في الداخل وفي العلاقات الاقتصادية بين الدول، في ظل دولة ينحصر دورها في ضمان الأمن الداخلي وضمان التزام الأفراد بتعاقداتهم ، والدفاع عن البلد ضد أي عدوان خارجي أو القيام بمثل هذا العدوان لمصلحة الرأسمالية المحلية ، لفتح أسواق البلدان المستعمرة لمنتجاتها أو لنهب المواد الخام منها.

ولم تكن الدولة تتدخل من خلال السياسات المالية والنقدية لتحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد ، أو لضمان رفع مستوى التشغيل ، أو لإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي من خلال التحويلات الاجتماعية، بل تركت الأمر لصراع القوى بين الطبقة الرأسمالية وطبقتي العمال والفلاحين.

ثم انتهت هذه المرحلة بكارثة الكساد العظيم التي بدأت في خريف عام ١٩٢٩ واستمرت غالبية سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي ، ولم تخرج الاقتصادات الرأسمالية الكبرى من ذلك الكساد ؛ إلا عبر تبنيها للأفكار الكينزية الخاصة بتطوير دور الدولة في الاقتصاد بشكل مباشر، من خلال الإنفاق العام، وبشكل غير مباشر عبر السياسات المالية والنقدية الموجهة للاقتصاد والمعالجة لأزماته.

وكان كينز يرى أن " توسيع وظائف الدولة هو أمر لازم ، لمطابقة الميل للاستهلاك مع الحافز للتوظيف، باعتباره وسيلة وحيدة لتجنب تهدم المؤسسات الاقتصادية الحالية تهدما تاما ، وشرطا للقيام بالمبادرة الفردية بنجاح".

كما أشار "كينز" إلى أن "إسناد بعض السلطات الإدارية المتروكة في معظمها للمبادرة الخاصة إلى مؤسسات مركزية ، أمر له أهميته الحيوية ، وفيما يخص الميل للاستهلاك ، ستضطر الدولة دوما إلى أن تمارس عليه تأثيرا توجيهيا بواسطة سياستها المالية ، وبتحديد معدل الفائدة وربما بوسائل أخرى .

أما سياسة التشغيل فيحتمل أن يكون تأثير السياسة النقدية علي سعر الفائدة كافيا لأن يسير بها إلى قيمتها المثلى . لذلك نعتقد أن نوعا من الاشتراكية الواعية في مجال التشغيل هي الوسيلة الوحيدة لتأمين التشغيل الكامل بصورة تقريبية " .(٢)

لكن النظرية الكينزية والرؤية المنبثقة منها لإصلاح الاقتصاد ، والتي أنقذت الاقتصادات الرأسمالية الصناعية المتقدمة في ثلاثينيات القرن العشرين ، واستمرت منطلقا لسياساتها الاقتصادية حتى بداية السبعينيات، فقدت الكثير من نفوذها الفكري في النصف الأول من السبعينيات بعد انتشار ظاهرة الركود التضخمي ، نظرا لأن هذه النظرية كانت تقطع بعكس ذلك أي بعدم وجود إمكانية لتزايد التضخم والبطالة في آن واحد وهو ما جسده منحنى فيليبس.

وعلي أي الأحوال فإن الضربة التي تلقتها النظرية الكينزية في الواقع قد أفسحت المجال أمام فكر النقديين الجدد اللذين تزعمهم "ميلتون فريدمان " – Milton Friedman _ ومعه مدرسة شيكاغو في وقت سابق علي تدهور مكانة المدرسة الكينزية في الواقع .

وظهرت بعد ذلك خلال الثمانينيات والتسعينيات العديد من الأفكار الاقتصادية الليبرالية المعتدلة والمتطرفة ، والتي شكلت في مجموعها أساسا لموجة الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية التي تجتاح العالم في الوقت الراهن ، والتي تتمحور بشكل أساسي حول تقليص الدور الاقتصادي للدولة إلى أقصى حد ، مع إطلاق المجال للقطاع الخاص ولآليات السوق ، وتحديد أدوار محدودة للدولة تقترب بها من نموذج الدولة "الحارسة" الذي حددته المدرسة الكلاسيكية كدور للدولة منذ القرن التاسع عشر ، والذي أعاد النقديون الجدد إحياءه .

ويرى ستجلتز (Stiglitz) الذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠١، والذي كان يعمل كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين بالولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، أن هناك ستة أدوار للدولة هي :

إقامة البنية الأساسية في العلوم والتكنولوجيا والمال والصحة والبيئة وفي المجال الاجتماعي ، وأن أداء الدولة لهذه الأدوار يمكن أن يؤدي لتحقيق التقدم ، مستشهدا في ذلك بالتجربة الأمريكية وبتجارب دول الشرق الأقصى.(٣)

وفي نفس الاتجاه يرى ألبنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ١٩٩٧، الذي كرس الجزء الأكبر منه لتناول دور الدولة، أن المهام الجوهرية للدولة هي إرساء القانون وإقرار بيئة غير مشوهة للسياسات تشمل استقرار الاقتصاد الكلي، والاستثمار في البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وحماية الضعفاء وحماية البيئة .

وبالتالي فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كصانع أو كتاجر أمر غير مرغوب فيه في ظل الموجة الليبرالية الجديدة التي تنطوي أيضا علي بيع المشروعات المملوكة للدولة إلي القطاع الخاص.

أما أفكار "الطريق الثالث" التي ظهرت في تسعينيات القرن العشرين وما زالت تشكل الموجه لبعض البلدان، فإنها لا تعدو كونها نسخة معدلة من الأفكار الكينزية في أكثر دولتين تتبنيان التحرر الاقتصادي وهما الولايات

المتحدة في عهد كلينتون ، وبريطانيا في عهد رئيس الوزراء الحالي توني بلير. وهذه الدعوات ظهرت كرد فعل على الآثار الدرامية لانفلات قوى السوق وبالذات في أسواق العملات والبورصات.

وكان هذا الانفلات قد بلغ مستويات درامية حين تلاعب المضاربون في أسواق العملات وعلى رأسهم الأمريكي ذي الأصل المجري: جورج سورس، بتلك الأسواق وفجروا أزمة العملات الأوروبية في سبتمبر عام ١٩٩٢ والتي انتهت بخروج الإسترليني من آلية أسعر الصرف الأوروبية أو ما كان يسمى بنظام الثعبان الأوروبي آنذاك ولم تعد إليه مرة ثانية . في حين خرجت الليرة الإيطالية والبيزيتا الإسبانية بشكل مؤقت ثم عادت للنظام ودخلت في إطار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو".

كما بلغ انفلات قوى السوق ذروة جديدة في الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٥ عندما طبقت الحكومة المكسيكية مطلب صندوق النقد الدولي لها بتخفيض عملتها "البيسو" مقابل الدولار ثم تعويمها بعد ذلك تجسيدا لموقف "الصندوق" والدول الدائنة الرئيسية بضرورة إطلاق قوى السوق بلا قيود عبر تحرير الاقتصاد وعلاقاته الخارجية. وقد تم ذلك في ظروف غير مواتية، أهم ملامحها أن الفائض التجاري الذي كان ملمحا دائما تقريبا للميزان التجاري المكسيكي خلال الثمانينيات قد انقلب إلى عجز منذ عام ١٩٩٠. ثم تزايد على نحو سريع منذ عام ١٩٩١ مخلفا نحو ٦٤.٢ مليار دولار من العجز التجاري خلال الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٤.(٤)

وعندما تم تعويم البيسو المكسيكي في ظروف العجز التجاري المكسيكي الكبير وما أدى إليه تراجع الاحتياطيات الدولية المكسيكية من العملات الحرة إلى ٦ مليارات دولار عند التعويم مقارنة بنحو ١٦,٧ مليار دولار قبل ذلك بستة أشهر.(٥) انقض المضاربون على العملة المكسيكية ودفعوها للانهيار .

ودخلت المكسيك في أزمة طاحنة استوجبت برنامجا أمريكيا ودوليا قيمته ٤٧,٨ مليار دولار لإنقاذ المكسيك من أزمتها المالية التي كانت قوى السوق الجامحة الانفلات عنصرا رئيسيا في تفجيرها. وكانت أيضا الرابح الأساسي منها ومن برنامج الإنقاذ المالي للمكسيك ، أو على حد تعبير المدير العام لصندوق النقد الدولي آنذاك، ميشيل كامديسو ، الذي أكد "أن المضاربين جنوا ثمار المليارات الممنوحة من الصندوق للمكسيك ، لكن العالم في قبضة هؤلاء الصبيان".(٦)

ومن البديهي أن يكون لهؤلاء المضاربين سطوة كبيرة على الاقتصاد العالمي في تحرير الاقتصاد وإطلاق قوى السوق بلا ضوابط مثلما يطلب صندوق النقد الدولي والدول الدائنة من الدول المدينة التي تضطرها ظروف تعثرها المالي إلى طلب مساندة الصندوق لها ماليا أو مساندته لها في إعادة جدولة ديونها الخارجية.

ومن المعروف أيضا أن المضاربين قاموا بدور رئيسي في تفجير أزمات بلدان شرق وجنوب شرق آسيا في منتصف عام ١٩٩٧ وطوال عام ١٩٩٨ عندما قاموا بهجمات هائلة على عملاتها مستغلين المأزق المالي الذي كانت تمر به وسهولة الهجوم بالمضاربة على عملاتها في ظل التحرر المالي الواسع النطاق في تلك البلدان التي لم تكن لدى الدولة في غالبيتها، القدرة على مواجهة الأزمة بصورة قوية وفعالة بسبب محدودية دور الدولة في النشاط الاقتصادي كتجسيد لتبني تلك الدول للنموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد.

ومن كل هذا نخلص إلى أن التحرير المطلق للاقتصاد وما ينطوي عليه من تقليص دور الدولة إلى أقصى حد ، والاقتراب أو الوصول بها إلى مستوى الدولة الحارسة ، لصالح إطلاق المجال أمام القطاع الخاص ، ومنحه الإعفاءات الضريبية والامتيازات المختلفة ، لتكريس هيمنته على الاقتصاد. ينطوي على تعريض الاقتصاد المحلي لاضطرابات مالية واقتصادية في الداخل نتيجة سعي الرأسمالية المحلية وراء أقصى ربح ، دون أن تلقي بالا للاعتبارات الاجتماعية ، أو للمصلحة الاقتصادية العامة. وينطوي أيضا على تعريض الاقتصاد المحلي لعواصف عاتية، مصدرها الأجانب الذين تم فتح الاقتصاد المحلي أمامهم ، بالذات من يعمل منهم في مجال طفيلي نموذجي ، مثل أسواق العملات. حيث لا يعنيهم سوى تحقيق الربح الذي يتحقق في هذه السوق بشكل شديد الارتفاع في حالات الاضطراب في سوق الصرف ، على أن يتخذ هذا الاضطراب اتجاهات تتماشى مع الاتجاهات التي يضارب عليها المضاربون في أسواق العملات.

وإذا كانت نسبة الإنفاق العام للدولة من الناتج المحلي الإجمالي، هي أهم التعبيرات الكمية عن دور الدولة في الاقتصاد ، فإنه يمكن القول إن الاقتصادات العربية تعتبر من الاقتصادات التي قلصت دور الدولة في الاقتصاد إلى حد بعيد سواء عبر تقليص دورها في الإنتاج أو عبر تخلي غالبيتها بدرجات متفاوتة عن دورها في إعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي من خلال سياسة التحويلات الاجتماعية التي تظهر في بنود الإنفاق العام.

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن الإنفاق العام الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، قد بلغ في فرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة على الترتيب نحو ٤٤,٦٪ ، ٤٢,٢٪ ، ٣٦,٣٪ ، ٢٠,٤٪ في عام ١٩٩٨ ، مقارنة بنحو ٣٧,٤٪ ، ٣٧,٨٪ ، ٣٦.٤٪ ، ٢٠,٧٪ للدول المذكورة بالترتيب في عام ١٩٨٠ . وبالمقابل بلغ الإنفاق الاستثماري العام في الدول الأربع المذكورة بالترتيب نحو ٢ ٪ ، ٢,٤٪ ، ١,٥٪ ، ٠,٦٪ في عام ١٩٩٨ ، مقارنة بنحو ٢.١٪ ، ٢,٢٠٪ ، ١.٨٪ ، ١.٣٪ للدول المذكورة بالترتيب عام ١٩٨٠.(٧)

أي أن الإنفاق العام الجاري في بعض هذه الدول الصناعية المتقدمة قد تزايد بشكل واضح وثبت تقريبا في البعض الأخر. وبالمقابل ، انخفض الإنفاق العام الاستثماري في هذه الدول باستثناء إيطاليا. علما بأن الإنفاق الاستثماري في هذه الدول محدود أصلا في كل الأحوال.

والغريب حقا أن الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المذكورة آنفا باستثناء الولايات المتحدة ، أعلى من المؤشر المناظر له في الدول العربية التي تتوفر بيانات عنها في هذا الصدد ، حيث بلغ الإنفاق العام الجاري والاستثماري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣٠,٧٪ ، ٣٤٪ ، ٣٢,٦٪ ، ٣٨٪ في كل من مصر ، الأردن ، وتونس واليمن على الترتيب في عام ١٩٩٨ .(٨) أما المغرب فإن نسبة إنفاقه الجاري والاستثماري من ناتجه المحلي الإجمالي ، بلغت ٣٣,٣٪ عام ١٩٩٧ وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠. وهو ما يؤكد على أن الضغوط التي تقوم بها الدول الصناعية المتقدمة وهي نفسها الدول الدائنة للبلدان العربية والضغوط التي يقوم بها صندوق النقد والبنك الدوليان ، من أجل تقليص دور الدولة في الاقتصاد في البلدان العربية والنامية عموما ، هي ضغوط غير منطقية. وينبغي أن تتعامل الدول العربية مع

قضية دور الدولة في الاقتصاد على ضوء ظروفها الخاصة دون الخضوع لأي ابتزاز من الدول الصناعية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها تلك الدول التي اعتبرت دعوتها لتقليص دور الدولة في الاقتصاد نموذجا عالميا يجب أن يحتذى بدون النظر للظروف الخاصة لأي دولة .

ولذلك فإن صندوق النقد والبنك الدوليين اللذين تسيطر عليهما الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، قد جعلا تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أو تحريره من سيطرتها وبيع القطاع العام للقطاع الخاص ، شروطا ضرورية لحصول أي دولة على القروض من المؤسستين الدوليتين ، أو على مساندتهما لها للحصول على قروض من الأسواق المالية الدولية ، أو لإعادة جدولة ديونها عندما تتعثر في سدادها . ولأن الكثير من الدول العربية عانت من اختلالات اقتصادية ومالية تفاقمت منذ الثمانينات بصفة خاصة ، فإن البعض منها بدأ ، تحت وطأة تلك الاختلافات والحاجة للاقتراض ولإعادة جدولة الديون ، في الاستجابة لمطالب صندوق النقد والبنك الدوليين فيما يتعلق بتغيير السياسات الاقتصادية باتجاه التحرير وتقليص دور الدولة في الاقتصاد .

كذلك فإن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، سارعت بالعمل على الاستفادة من الهيمنة العالمية لنموذجها الاقتصادي من خلال عقد اتفاقات(اتفاق جات لتحرير التجارة الدولية جزئيا وتدريجيا عام ١٩٩٤، واتفاق تحرير الخدمات المالية عام ١٩٩٧، واتفاق تحرير خدمات الاتصالات عام ١٩٩٧) وبناء مؤسسات دولية جديدة لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية في الإطار الذي يحقق مصالحها (منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام ١٩٩٥بموجب اتفاق جات لضمان التزام أعضائها به والتحكيم بينهم فيما يختلفون بشأنه) . وكل ذلك أدى إلى تقليص دور الدول في التحكم في حركة علاقات اقتصاداتها مع اقتصادات البلدان الأخرى وكرس بيئة دولية قائمة على التحرير الاقتصادي وتقليص دور الدولة بشكل يتوافق مع مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ولم ينتصر بالضرورة لقضية التحرير بشكل مستقيم وشامل لأن عملية التحرير التي عمادها اتفاق جات تتسم بأنها انتقائية وجزئية وتتماهى مع مصالح الدول الصناعية المتقدمة بالأساس حتى ولو توافقت هنا أو هناك مع مصالح الشعوب أو بعض القطاعات الاقتصادية في البلدان العربية والنامية عموما. وهذه البيئة الدولية الجديدة ، ساهمت بدورها في دفع الدول العربية والنامية باتجاه سياسات التحرير الاقتصادي وتقليص الدور الاقتصادي للدولة .

وإذا كانت هناك عيوب لنظام الاقتصاد الحر بمعناه الكلاسيكي ، حتى في البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، فإن عيوب تطبيقه تتضاعف في البلدان النامية والفقيرة ؛ حيث ينتشر الفقر والجهل والمرض والبطالة وتكون هناك حاجة لتعبئة طاقات المجتمع لتجاوز كل ذلك من خلال دور فاعل للدولة.

كما أن عيوب تطبيقه في الدول النامية تتضاعف في ظل ضعف القدرة الاقتحامية للطبقات الرأسمالية فيها التي يفضل جانب كبير منها العمل في التجارة الخارجية والعمل كوكلاء لشركات أجنبية أو في تجميع منتجاتها محليا أو في التجارة الداخلية أو في المضاربة بمختلف أشكالها ومجالاتها، ويضعف أو حتى ينعدم لديها

الإحساس بالمسئولية الاجتماعية، وتنتشر داخلها ثقافة الخبطة التي لا يمكن أن تشكل أساسا لتحقيق أي نمو متواصل أو تنمية متعددة الجوانب تفضي لبناء اقتصاد قوي ومجتمع حديث ومتطور.

لذلك فإن النموذج الكينزي الذي أشرنا إلى أهم ملامح موقفه بشأن الدور الاقتصادي للدولة في موضع سابق - يبدو حدا أدنى لدور الدولة في البلدان النامية والفقيرة، شرط أن تكون هناك رقابة شعبية فعالة على النشاط الاقتصادي للدولة حتى لا يصبح القطاع العام مرتعا للفساد. وحتى لا يتحول الإنفاق العام الجاري إلى مجالا للفساد أيضا. ويمكن بالمقابل تركيز أهم عيوب تبني نظام الاقتصاد الحر كموجه للاقتصاد في البلدان العربية على النحو التالي:-

- إضعاف قدرة الدولة على تحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد في الظروف العادية ، وإضعاف قدرتها بدرجة أعلى- على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية التي يمكن أن تشعلها قوى السوق المنفلتة على غرار الأزمات التي أشعلتها تلك القوى في أوروبا عام ١٩٩٢ وفي المكسيك عام ١٩٩٥، وفي بلدان شرق وجنوب شرق آسيا عامي ١٩٩٧- ١٩٩٨. فهذه القدرة مرتبطة- فضلا عن كفاءة الإدارة الاقتصادية- بحجم الإنفاق العام وبحجم الأصول الاقتصادية التي بحوزة الدولة.
- إضعاف قدرة الدولة على ضمان درجة عالية من التشغيل لقوة العمل ولرأس المال ، بما يؤدي غالبا لانتشار البطالة في البلدان التي لم تتحول إلى دول صناعية. وتعتبر الدول العربية التي تراجع فيها الدور الاقتصادي للدولة حالة نموذجية في الانتشار الواسع النطاق للبطالة بكل ما يعنيه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، والذي سنتعرض له في موضع لاحق.
- إضعاف دور الدولة في تحديث المجتمع- هذا الدور الذي من المفترض أن تقوم به عبر تطوير الخدمات التعليمية والصحية وعبر مساعدة الفقراء من خلال سياسة التحويلات الاجتماعية.
- إضعاف قدرة الدولة على دفع عملية التحديث الاقتصادي والتكنولوجي الذي من المفترض أن تقوم به عبر اقتحام مجالات صناعية جديدة عالية التكنولوجيا، وتقوم به أيضا من خلال تمويل ورعاية البحث والتطوير العلميين والمؤسسات العامة القائمة بهما. ونظرا لأن القطاع الخاص في البلدان النامية وضمنها البلدان العربية لا يقوم غالبا بهذه الأدوار كبديل للدولة ، فإن عدم قيامها بها يترك الدولة نهبا للتخلف الاقتصادي والتكنولوجي.
- أن تبني نظام الاقتصاد الحر بشكل كامل- يضع اقتصاد الدولة تحت رحمة المضاربين المحليين والأجانب في القطاع المالي وبالتحديد في بورصات الأسهم وأسواق العملات. ويمكن أن تحدث اضطرابات مالية تتطور إلى أزمات اقتصادية واسعة النطاق لا تستطيع الدولة محدودة القدرات الاقتصادية مواجهتها وتضطر لطلب المساندة من الخارج بكل شروطها وأعبائها.

وترتيبا على كل ما سبق فإن النظام الاقتصادي الذي يتضمن حدا أدنى من تدخل الدولة على غرار النظام الاقتصادي المبني على أساس الأفكار الكينزية، يشكل نظاما اقتصاديا ملائما لظروف البلدان العربية التي تحتاج

لدور قوي للدولة في تحديث الاقتصاد والمجتمع وفي تحقيق التنمية بمعناها الشامل الذي أشرنا إليه في البداية. لكن مثل هذا النظام الذي يمكن أن يحقق إنجازات في فترات التعبئة والنهوض العام لتحقيق أهداف قومية كبرى ولمواجهة التحديات الخارجية، يمكن أن يشكل مرتعا للفساد فيما بعد، إذا لم تكن هناك درجة عالية من الرقابة الشعبية على مالية الدولة. وهذه الرقابة الشعبية لا يمكن أن تتوافر إلا في نظام ديمقراطي يتسم بدرجة عالية من الشفافية.

٢- التنمية .. بين الاعتماد على الذات والمساعدات الخارجية:

يتوزع الدخل المحلي لأي بلد بين الاستهلاك والادخار. فالادخار وفقا لـ "جون مينارد كينز" هو زيادة الدخل على الإنفاق من أجل الاستهلاك. (٩)

وهذا التعريف العام لا توجد خلافات بشأنه سوى إشارات جزئية باحتمال ذهاب جزء من الدخل إلى مسارب الاكتناز بالذات في المجتمعات المتخلفة اقتصاديا، فضلا عن احتمال [illegible] الدخل إلى الخارج عبر تهريب الأموال في حالة انتشار الفساد والأنشطة غير المشروعة. وتتوقف قدرة اقتصاد أي بلد على النمو وزيادة الدخل بصورة أساسية، على حصة كل من الاستهلاك والادخار من الناتج المحلي الإجمالي. فكلما زادت حصة الاستهلاك تتراجع فرص النمو الاقتصادي المعتمد على الذات، وبالمقابل فإنه كلما زادت حصة الادخار من الناتج المحلي تزيد فرص تحقيق النمو الاقتصادي. وذلك لأن الادخار المحلي هو الذي يستخدم في تمويل الاستثمارات المحلية الجديدة التي هي أساس زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي الذي يمكن بناء التنمية الشاملة على أساسه.

ورغم أنه من الممكن لرؤوس الأموال الأجنبية أن تساهم في تمويل الاستثمارات الجديدة وبالتالي تمويل تحقيق النمو الاقتصادي في أي بلد، إلا أن هذه الاستثمارات الأجنبية لا تأتي لأي بلد في العادة إلا إذا كانت هناك دورة نمو وازدهار اقتصادي في هذا البلد قائمة على المدخرات والاستثمارات المحلية. كما أن دور الاستثمارات التي يمولها الأجانب يظل محدودا بالمقارنة مع الاستثمارات الممولة من خلال المدخرات المحلية التي هي الأساس في تمويل الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة.

وعلى أي حال فإن تطور الادخار بمنابعه الداخلية الأساسية والخارجية المساعدة، له أهمية كبيرة لمعرفة قدرة البلد المعني على تغطية الاستثمارات المطلوبة للخطط الإنمائية لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي.(١٠)

والحقيقة أنه ليس هناك خلاف حول أهمية ودور الادخار في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة بالذات في البلدان الفقيرة والنامية التي تحتاج أكثر من غيرها لاحتجاز نسبة كبيرة من دخلها المحدود أصلا، من أجل تمويل استثمارات جديدة لتحقيق دفعة للنمو الاقتصادي تتوقف قوتها على حجم هذه الاستثمارات الجديدة وتوزيعها القطاعي وقدرتها على خلق مضاعف قوي للاستثمار في قطاعات أخرى.

وهناك إشكالية في العلاقة بين الادخار والاستهلاك والنمو الاقتصادي، حيث أن معدل الادخار المرتفع يعد ضروريا لتمويل الاستثمار الذي ينهض النمو الاقتصادي على أساسه، لكن هذا الادخار المرتفع قد يضعف حوافز النمو لأن الحافز الرئيسي للتوسع في الاستثمارات الجديدة هو وجود طلب استهلاكي فعال (أي مقرون بالقدرة على الشراء) على المنتجات التي ستنتجها هذه الاستثمارات. وفي ظل ارتفاع معدل الادخار قد يكون الطلب الاستهلاكي الفعال أقل من أن يحفز استثمارات جديدة واسعة النطاق.

ونتيجة لهذه الإشكالية فإن الدول التي هي بصدد تحقيق الدفعة القوية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على المدخرات المحلية، تلجأ عادة للتوسع في التسويق الخارجي لمنتجاتها لتعويض قصور الطلب الاستهلاكي الفعال داخل البلد بسبب ارتفاع معدل الادخار. وهذا التوسع يتطلب توفر قدرة تنافسية عالية للمنتجات التي توجهها هذه الدولة للأسواق الخارجية، خاصة بعد أن أدى انتهاء الحرب الباردة إلى انتهاء عصر حصول بعض الدول على ميزات اقتصادية وتسهيلات لدخول أسواق الدول الكبرى كثمن لمواقفها السياسية.

في حين تلجأ دول أخرى إلى تنشيط الاستهلاك المحلي وتشجيع ثقافة الاستهلاك من خلال وسائل الدعاية والإعلام لخلق طلب محلي فعال يحفز نمو الاستثمارات الجديدة، مع التوسع في تمويل هذه الاستثمارات من خلال الاقتراض أو جذب الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع لتعويض ما يؤدي إليه تنشيط الاستهلاك المحلي من إضعاف لمعدل الادخار المحلي.

وهذه السياسة تؤدي عادة إلى ظهور وتفاقم أزمة الديون الخارجية للدولة بكل تبعاتها السياسية والاقتصادية. ومن بين الآثار الاقتصادية للتوسع في الاعتماد على الاقتراض من الخارج، أن قوى الادخار المحلية تتأثر سلبيا عبر الزمن طالما أنه يمكن توفير رؤوس الأموال من الدول الأخرى، مما يؤدي بالمقابل إلى تغذية قوى الاستهلاك المحلي. وهو أمر يتبلور في النهاية في وجود اختلال واضح يقوم بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب، ويوازيه خلل واضح بين قوى الطلب المحلي وقوى العرض الكلي مما يجعل مثل هذا البلد عرضة لعدم تحقيق التوازن ومن ثم التضخم.(١١)

وإذا تابعنا معدلات الادخار والاستثمار في البلدان العربية التي تتوافر بيانات عنها ، سنجد أنه باستثناء الدول النفطية ، فإن الدول العربية تحقق معدلات ادخار متدنية للغاية (أنظر الجدول١).

جدول (١) الادخار والاستثمار وميزان الموارد في بعض البلدان العربية عام ١٩٩٩

الدولة	الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	ميزان الموارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
مصر	١٤٪	٢٣٪	-٩٪
المغرب	١٨٪	٢٣٪	-٥٪
سورية	١٨٪	٢٩٪	-١١٪
لبنان	-١٣٪	٢٨٪	-٤٠٪

اليمن	١٣٪	٢١٪	-٨٪
موريتانيا	١٢٪	٢٢٪	-١٠٪
الأردن	٦٪	٢٧٪	-٢١٪
تونس	٢٤٪	٢٨٪	-٣٪
السعودية	٢٦٪	٢١٪	+٥٪
الجزائر	٣٠٪	٢٧٪	+٣٪
الكويت	٢٢٪	١٢٪	+١٠٪
الصين (الأراضي الرئيسية)	٤٢٪	٤٠٪	+٢٪
هونج كونج	٣٠٪	٢٥٪	+٥٪
سنغافورة	٥٢٪	٣٣٪	+١٩٪
كوريا الجنوبية	٣٤٪	٢٧٪	+٧٪
ماليزيا	٤٥٪	٣٢٪	+١٣٪
العالم	**٢٢٪**	**٢٣٪**	**٠**

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، جدول رقم ١٣.

وقد بلغ معدل الادخار في كل من مصر وسورية والمغرب والأردن واليمن ولبنان وموريتانيا بالترتيب نحو ١٤٪، ١٨٪، ١٨٪، ٦٪، ١٣٪، -١٣٪، ١٢٪ في عام ١٩٩٩ وفقا لبيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم عام ٢٠٠٠/٢٠٠١. ومن بين الدول غير النفطية التي تتوافر بيانات عنها كانت تونس هي الأعلى في معدل الادخار المحلي بها ، حيث بلغ نحو ٢٤٪ في العام ١٩٩٩.

وفي نفس العام بلغ معدل الادخار العالمي ٢٣٪. وإن كان هذا المعدل يصل إلى مستويات شديدة الارتفاع في البلدان السريعة النمو في شرق وجنوب شرق آسيا رغم الأزمة الاقتصادية التي ضربتها منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٧ وحتى بدايات عام ١٩٩٩. فقد استمرت هذه البلدان رغم أزماتها، وربما تحت وطأتها، في تحقيق معدلات ادخار مرتفعة بلغت في هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاند نحو ٣٠٪ ، ٥٢٪، ٣٤٪، ٤٥٪، ٣٢٪ في عام ١٩٩٩، في حين بلغت معدلات الاستثمار في البلدان المذكورة بالترتيب ، نحو ٢٥٪، ٣٣٪، ٢٧٪، ٣٢٪، ٢١٪ في العام نفسه.

أما الصين صاحبة الاقتصاد العملاق، فإنها نجحت في تفادي الوقوع في براثن الأزمات المالية والاقتصادية الآسيوية في عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨. واستمرت معدلات الادخار والاستثمار فيها عند مستوى شديد الارتفاع أهلها لمواصلة دورة النمو السريع المستمرة فيها منذ عقدين من الزمن والتي سبقها نمو معتدل متواصل منذ استقلال الصين. وقد بلغ معدل الادخار فيها نحو ٤٢٪ عام ١٩٩٩، في حين بلغ معدل الاستثمار فيها نحو ٤٠٪ في العام نفسه. (١٢)

وكما هو واضح فإن معدل الادخار في هذه البلدان يزيد كثيرا على معدل الاستثمار فيها ، مما يعكس أن هذه الدول تعتمد على ذاتها أساسا في تمويل الاستثمار المحلي بها، فضلا عن تخصيص جانب مهم من مدخراتها لسداد ما سبق واقترضته من الخارج. وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية، هي في الأصل، بلدان اعتمدت على تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية في تمويل الاستثمار في بداية نهوضها الاقتصادي قبل أن تصبح مدخراتها المحلية قادرة على تمويل استثماراتها بالكامل وتصدير رأس المال أيضا. وهي حصلت على هذا الوضع لأسباب سياسية بالأساس تتعلق بمحاولة الولايات المتحدة والدول الغربية واليابان ، خلق نماذج اقتصادية رأسمالية متفوقة على النماذج الاشتراكية في الصين وفيتنام وكوريا الشمالية لوقف المد الاشتراكي في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا في زمن الحرب الباردة. وقد بلغ معدل الادخار المحلي (نسبة المدخرات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي)في هونج كونج وسنغافورة وكوريا الجنوبية بالترتيب ٢٩٪ ، ١٠٪ ، ٨٪ في عام ١٩٦٥ ، في حين بلغ معدل الاستثمار فيها على الترتيب نحو ٣٦٪ ، ٢٢٪ ، ١٥٪ في العام نفسه.(١٣) وكما هو واضح فإن هناك فجوة كبيرة تم تمويلها من خلال رؤوس الأموال الأجنبية.

وعلى العكس من ذلك، فإن تمويل التنمية تم بالاعتماد على الذات بالأساس في كل من الصين وماليزيا وتايلاند فقد اعتمدت على المدخرات المحلية في تمويل الاستثمارات المحلية والنهوض الاقتصادي بصورة أساسية من خلال تحقيقها لمعدلات ادخار بالغة الارتفاع تعتبر الأعلى في العالم، واعتمدت إلى جانب هذه المدخرات المحلية على رؤوس الأموال الأجنبية في صورة استثمارات أجنبية مباشرة ذهبت إلى تلك البلدان للمشاركة في ثمار دورة النمو والازدهار الاقتصادي التي بدأت على قواعد محلية. وقد بلغ معدل الادخار المحلي في كل من الصين وماليزيا وتايلاند بالترتيب ٢٥٪ ، ٢٤٪ ، ١٩٪ عام ١٩٦٥ وهي معدلات متوازنة تقريبا مع معدلات الاستثمار في هذه البلدان والتي بلغت للدول الثلاث بالترتيب ٢٤٪ ، ٢٠٪، ٢٠٪في العام نفسه، علما بأن متوسط معدلي الادخار والاستثمار العالميين بلغ ٢٠٪ في ذلك العام.

وفي عام ١٩٨٨ بلغ معدل الادخار في هذه الدول بالترتيب ٣٧٪ ، ٣٦٪ ، ٢٦٪ ، في حين بلغ معدل الاستثمار بها ٣٨٪ ، ٢٦٪ ، ٢٨٪ في العام نفسه . علما بأن متوسط معدل الادخار العالمي بلغ ٢٣٪ في ذلك العام ، في حين بلغ متوسط معدل الاستثمار العالمي ٢٢٪ في العام نفسه.(١٤)

أي أن الدول الثلاث استمرت تقريبا على توازن معدلات الادخار والاستثمار المحلي فيها عند مستوى مرتفع عن المتوسط العالمي للادخار والاستثمار. في حين تفوقت معدلات ادخارها على معدلات الاستثمار فيها عند مستويات شديدة الارتفاع لكليهما في عام ١٩٩٩ كما أوضحنا من قبل.

وقد قامت تجارب النمو الاقتصادي السريع في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا على توجه تصديري واضح بحيث تم تعويض نقص الطلب الاستهلاكي الفعال الناجم عن ارتفاع معدلات الادخار المحلية، من خلال تنشيط الطلب الخارجي الذي تمكنت تلك الدول من زيادته عبر تحسين القدرة التنافسية لصادراتها من زاويتي الجودة والسعر.

وإذا حاولنا تتبع العوامل التي ساعدت بلدان شرق وجنوب شرق آسيا على تحقيق معدلات الادخار المرتفعة التي تزيد كثيرا عن متوسط معدل الادخار العالمي، فإن ذلك يعود لتبني تلك الدول لسياسات نقدية مشجعة للادخار ومرنة في الوقت ذاته بشكل يسمح بحفز الاستثمارات أيضا. كما أن القطاع المالي فيها تطور على نحو سريع بصورة جعلته قادرا على حفز الادخار المحلي.

وفضلا عن كل ذلك فإن هذه الدول اعتمدت على تطوير ثقافة ادخارية مستندة إلى ميراثها التقشفي التاريخي الذي يدخل حتى ضمن تعاليم دياناتها، والذي كان في منزلة الضرورة تاريخيا لمواجهة الكوارث الطبيعية والزيادات الكبيرة للسكان والحروب وما كان ينجم عن كل ذلك من تدهور في الأحوال المعيشية يصل إلى حد المجاعات الجماهيرية واسعة النطاق.

ونتيجة لأن معدلات الاستثمار المحلية في البلدان العربية غير النفطية تتجاوز كثيرا معدلات الادخار المحلية فإن هناك فجوة كبيرة في ميزان الموارد (راجع الجدول ١)، تشكل مدخلا للحاجة للعالم الخارجي سواء في صورة اقتراض من الخارج أو استثمارات أجنبية. وإذا كان تحقيق نمو اقتصادي حقيقي سريع يتجاوز ٥٪ سنويا، ويمكن تحقيق تنمية شاملة على أساسه، يتطلب معدل استثمار يتجاوز ٣٠٪ وفقا للحسابات الاقتصادية، فإن ذلك يعني أنه من الضروري تحقيق زيادة هائلة في المدخرات المحلية في البلدان العربية.

ويمكن القول أن معدلات الادخار في البلدان العربية غير النفطية في حاجة لأن تتضاعف تقريبا إذا أرادت أن تحقق نموا اقتصاديا سريعا يدفعها إلى مصاف الدول الصناعية الجديدة. كما أن الاستثمارات التي سيتم تمويلها من هذا الادخار يجب أن تكون في المجالات التي تحتاجها المجتمعات العربية، فضلا عن ضرورة إقامتها على أسس تنافسية لضمان قدرة منتجاتها على التدفق بفعالية للأسواق الخارجية.

أما تصور أن الاستثمارات الأجنبية سوف تأتي وترفع معدل الادخار فإنه وهم يتبناه للأسف الكثيرون من النخب السياسية والثقافية في بعض البلدان العربية. ويجب إدراك أن مثل هذه الاستثمارات الأجنبية لن تأتي إلا لتشارك في دورة نمو نصنعها نحن من خلال مدخراتنا المحلية بالأساس، وفي مثل هذه الحالة يمكننا أن نجتذب المهم والضروري منها بشروط عادلة.

وإذا كانت كفاءة السياسات النقدية ومرونتها ضرورية لحفز الادخار المحلي فإن تطوير ثقافة عامة تعظم من شأن الادخار وتدعو لترشيد الاستهلاك هو أمر أكثر ضرورة لرفع معدلات الادخار العربية التي تعتبر من أدنى المعدلات في العالم في الوقت الراهن.

وهذا يستدعي تغييرا كبيرا في السياسات الإعلامية القائمة حاليا على الدعوة الجامحة للاستهلاك والتي لا تقيم للادخار وزنا، خاصة تلك التي يجسدها جهاز التلفزيون، علما بأنه بدون رفع معدلات الادخار المحلية العربية لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي سريع كأساس للتنمية الشاملة.

وهناك فرصة تاريخية لزيادة تدفقات رؤوس الأموال فيما بين الدول العربية في الوقت الراهن بسبب نتائج عاصفة سبتمبر التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١، حيث أدت تداعياتها إلى حدوث

ركود وانخفاض في معدلات الأرباح وأسعار الأسهم في الدول الصناعية المتقدمة. كما حاولت تلك الدول، إنعاش اقتصاداتها من خلال خفض أسعار الفائدة التي انحدرت في الدول الغربية الكبرى إلى مستويات متدنية للغاية، حتى وصل سعر الفائدة على الدولار إلى ١,٥٧٪ في ديسمبر ٢٠٠١، وهو أدنى مستوى له منذ نصف قرن، في حين انخفض سعر الفائدة على اليورو إلى ٣,٣٥٪ .(١٥) وهذه العوامل تشكل باعثا للأموال العربية على العودة لو تم التعامل بشكل ديناميكي مع هذه القضية من قبل الحكومات العربية ورجال الأعمال العرب.

ومن ناحية أخرى فإن البلدان الغربية عموما وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، قد شهدت حالة من تصاعد الكراهية والعنصرية ضد العرب في ما بعد أحداث سبتمبر، وامتدت هذه الحالة، حتى إلى بعض البلدان الآسيوية. كما أدت الأزمة الأمريكية، إلى تزايد عمليات المراقبة التمييزية على الأرصدة العربية وحركتها في المصارف الغربية.

وهذه العنصرية وما يترافق معها من إجراءات تمييزية عموما، سوف تشكل كابحا على تدفق الأموال من البلدان العربية إلى الغرب، كما أنها يمكن أن تدفع جانبا ولو يسير من الأموال العربية المهاجرة إلى العودة من المهجر للتوطن في بلدانها العربية الأصلية أو في أي بلد عربي تتوافر فيه ظروف ملائمة لجذب الاستثمارات.وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الاستثمارات الخارجية العربية العامة والخاصة قد بلغت نحو ٨٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٧.(١٦) ووفقا لأدنى معدلات للعائد فإن هذه الاستثمارات يمكن أن تكون قد تجاوزت تريليون دولار في الوقت الراهن.

ولدعم فرص حدوث هذا التحول، فإن الحكومات العربية مطالبة بالعمل بشكل فعال واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تساعد على حدوث هذا التحول على نطاق واسع، بما في ذلك التفاوض المباشر مع كبار المستثمرين العرب، والعمل فيما بين الحكومات العربية على التوصل لاتفاق يعطي للاستثمارات العربية نفس حقوق رأس المال القطري في كل البلدان العربية، وهذا لا يكفي لأن هناك ضرورة لتعظيم الشفافية في الأعمال العامة، وإنهاء إساءة استغلال النفوذ السياسي المستهدف تحقيق أرباح اقتصادية، ومكافحة الفساد بجدية، والتعامل مع الجميع على قدم المساواة أمام القانون حتى يمكن جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة للخارج وإعادتها إلى بلدان الوطن العربي.

وحتى نهاية عام ٢٠٠١ ، لم تقم الحكومات العربية بما من شأنه جذب الأموال المهاجرة ، لأن الإجراءات تمس طبيعة الكثير من النظم القائمة على عدم الشفافية والتي ينتشر فيها الفساد واستغلال النفوذ السياسي لتحقيق أرباح اقتصادية.

٣- التشغيل يحدد درجة توظيف الإنسان لتحقيق التنمية:

يشكل عنصر العمل بمستوياته المختلفة ، أهم عناصر الإنتاج ، باعتباره العنصر القادر على تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الإنتاج لخلق الإنتاج السلعي والخدمي. وقوة العمل بهذا المعنى هي العنصر الإنتاجي الحاسم أو هي الشرط الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الشامل في أي دولة. ونظرا لأن قوة العمل هي

جدول (٢)

أجر وإنتاجية العمالة في الدول العربية (المتاحة) ودول فقيرة ونامية ومتقدمة مختارة

الدولة	متوسط ساعات العمل أسبوعيا		الحد الأدنى للأجر بالدولار سنوياً		متوسط الأجر السنوي في الزراعة بالدولار		متوسط تكلفة العامل في الصناعة التحويلية بالدولار سنويا		القيمة المضافة لكل عامل في الصناعة التحويلية بالدولار سنويا		صافي القيمة المضافة للعامل في الصناعة التحويلية بالدولار سنويا	
	-١٩٨٠ ١٩٨٤	-١٩٩٥ ١٩٩٩	-١٩٨٠ ١٩٨٤	-١٩٩٥ ١٩٩٩	-١٩٨٠ ١٩٨٤	-١٩٩٥ ١٩٩٩	-١٩٨٠ ١٩٨٤	-١٩٩٥ ١٩٩٩	-١٩٨٠ ١٩٨٤	-١٩٩٥ ١٩٩٩	-١٩٨٠ ٢٩٨٤	-١٩٩٥ ١٩٩٩
مصر	٥٨	٠٠	٣٤٣	٤١٥	٠٠	٠٠	٢٢١٠	١٨٦٣	٣٦٩١	٥٩٧٦	١٤٨١	٤١١٣
الجزائر	٠٠	٠٠	٠٠	١٣٤٠	٠٠	٠٠	٦٢٤٢	٠٠	١١٣٠٦	٠٠	٥٠٦٤	٠٠
العراق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٦٢٤	١٣٢٨٨	١٣٥٩٩	٣٤٣١٦	٨٩٧٥	٢١٠٢٨
الأردن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٦٤٣	٢٠٨٢	١٦٣٣٧	١١٩٠٦	١١٦٩٤	٩٨٢٤
المغرب	٠٠	٠٠	٠٠	١٦٧٢	٠٠	٠٠	٢٥٨٣	٣٣٩١	٦٣٢٨	٩٠٨٩	٣٧٤٥	٥٦٩٨
عمان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٠٩٩	٠٠	٦١٤٢٢	٠٠	٥٨٣٢٣
سوريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٨٤٤	٤٣٣٨	٩٦٠٧	٩٩١٨	٦٧٦٣	٥٥٨٠
ليبيا	..	..	..	..	..	..	٨٦٤٨	..	٢١١١٩	..	١٢٤٧١	
الكويت	..	..	..	٨٢٤٤	..	..	١٠٢٨١	..	٣٠٣٤١	..	٢٠٠٦٠	
تونس	٠٠	٠٠	١٣٨١	١٥٢٥	٦٦٨	٩٦٨	٣٣٤٤	٣٥٩٩	٧١١١	٠٠	٣٧٦٧	٠٠
الإمارات	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٩٦٨	٠٠	٢٠٣٤٤	٠٠	١٣٣٧٦	٠٠
اليمن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٤٩٢	١٢٩١	١٧٩٣٥	٥٧٨٢	١٣٤٤٣	٤٤٩١
جنوب إفريقيا	٤٢	٤١	٠٠	٠٠	٨٨٨	٠٠	٦٢٦١	٨٤٧٥	١٢٧٠٥	١٦٦١٢	٦٤٤٤	٨١٣٧
زامبيا	٠٠	٤٥٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣١٨٣	٤٢٩٢	١١٧٥٣	١٦٦١٥	٨٥٧٠	١٢٣٢٣
زيمبابوي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٦٥	٠٠	٤٠٩٧	٣٤٢٢	٩٦٢٥	١١٩٤٤	٥٥٢٨	٨٥٢٢
كوريا الجنوبية	٥٢	٤٨	٠٠	٣٩٠٣	٠٠	٠٠	٣١٥٣	١٠٧٤٣	١١٦١٧	٤٠٩١٦	٨٤٦٤	٣٠١٧٣
ماليزيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٥١٩	٣٤٢٩	٨٤٥٤	١٢٦٦١	٥٩٣٥	٩٢٣٢
تايلاند	٤٨	٠٠	٠٠	١٠٨٣	٠٠	٠٠	٢٣٠٥	٢٧٠٥	١١٠٧٢	١٩٩٤٦	٨٧٦٧	١٧٧٤١
البرازيل	٠٠	٠٠	١٦٩٠	١٣٠٨	٠٠	٠٠	١٠٠٨٠	١٤١٣٤	٤٣٢٣٢	٦١٥٩٥	٣٣١٥٢	٤٧٤٦١
إسرائيل	٣٦	٣٦	٠٠	٥٨٦١	٤٥٨٢	٧٩٠٦	١٣٥٤١	٢٦٦٣٥	٢٣٤٥٩	٣٥٥٢٦	٩٩١٨	٨٨٩١
تركيا	٠٠	٤٨	٥٩٤	١٢٥٤	١٠١٥	٢٨٩٦	٣٥٨٢	٧٩٥٨	١٣٩٩٤	٣٢٩٦١	١٠٤١٢	٢٥٠٠٣
ألمانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٥٧٠٨	٣٣٢٢٦	٣٤٩٤٥	٧٩٦١٦	١٩٢٣٧	٤٦٣٩٠
فرنسا	٤٠	٣٩	٦٠٥٣	١٢٠٧٢	٠٠	٠٠	١٨٤٨٨	٠٠	٢٦٧٥١	٦١٠١٩	٨٢٦٣	٠٠
الولايات المتحدة	٤٠	٤١	٦٠٠٦	٨٠٥٦	٠٠	٠٠	١٩١٠٣	٢٨٩٠٧	٤٧٢٧٦	٨١٣٥٣	٢٨١٧٣	٥٢٤٤٦
اليابان	٤٧	٤٧	٣٩٢٠	١٢٢٦٥	٠٠	٠٠	١٢٣٠٦	٣١٦٨٧	٣٤٤٥٦	٩٢٥٨٢	٢٢١٥٠	٦٠٨٩٠
بريطانيا	٤٢	٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٤٠٦	٢٣٨٤٣	٢٤٧٢٦	٥٥٠٦٠	١٣٣١٠	٣١٢١٧
الصين	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٤٩	٣٢٥	٤٧٢	٧٢٩	٣٠٦١	٢٨٨٥	٢٥٨٩	٢١٥٦
المكسيك	٤٣	٤٥	١٣٤٣	٧٦٨	١٠٣١	٩٠٨	٣٧٧٢	٧٦٠٧	١٧٤٤٨	٢٥٩٣١	١٣٦٧٦	١٨٣٢٤

المصدر: جمعت وحسبت من: World bank, World Development Indicators 2001, p.60-62.

عنصر إنساني ، فإن عملها أو تعطلها له أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية. كما أن إنتاجيتها التي تتحدد بمستواها التعليمي والمهاري وبمدى حداثة الفن الإنتاجي الذي تعمل في إطاره وبالذات مدى حداثة الآلات التي تستخدمها ومدى كفاءة النظام الإداري ومدى تطور البنية الأساسية والخدمات المساعدة ... هذه الإنتاجية تشكل عاملا محددا رئيسيا للقدرة التنافسية لأى اقتصاد .

ومن المعروف أن الوضع المثالي لتوظيف قوة العمل في أي بلد أي حالة التشغيل الكامل لها، هو وضع نظري لا يمكن أن يتحقق في الواقع حتى في أزهى حالات الاقتصاد لوجود نسبة هامشية للبطالة الاحتكاكية التي تعنى تعطل بعض العاملين خلال الفترة بين تركهم لعمل ما وحصولهم على عمل جديد ، وأيضا لوجود نسبة هامشية للبطالة الاختيارية والبطالة الفنية. لذلك فإن الحالة "المثالية" الواقعية لتوظيف قوة العمل تضمن في أفضل الأحوال بطالة محدودة يتراوح معدلها حول مستوى ٣٪ من قوة العمل، ويمكن تسميتها حالة التشغيل شبه الكامل لقوة العمل. وهذا التشغيل لقوة العمل يكون متحققا في داخل البلد لتوظيفها في إنتاج السلع والخدمات للاستهلاك المحلى والتصدير .

وخلافا لهذا الوضع فإنه تكون هناك مشاكل متفاوتة الحدة في التشغيل ، سواء تجسدت في انتشار بعض أو كل أنماط البطالة بما يعنى وجود معدل بطالة مرتفع أو شديد الارتفاع ، أو تجسدت في الاعتماد على تصدير خدمات قوة العمل مباشرة عبر سفر العاملين للعمل في بلدان أخرى بدلا من توظيفهم في الداخل وتصدير إنتاجهم بما يتضمنه من قيمة مضافة تحتسب للاقتصاد المحلى.

ومن المؤكد أن تصدير خدمات جزء من قوة العمل يعنى إهدارا جزئيا لهذا الجانب من قوة العمل في أنشطة ذات عائد مالي من الخارج دون أن تعبر عن تغيير مباشر في الناتج المحلى أو في مستوى تشغيل وتطور الاقتصاد. فضلا عن أن الاعتماد على تشغيل جانب من قوة العمل في الخارج يجعل تطور معدل البطالة في الاقتصاد المحلى مرهونا في جانب مهم منه بالوضع الاقتصادي في البلدان المستقبلة للعاملين القادمين منه وأيضا بحالة العلاقات السياسية بين البلد المصدر لخدمات قوة العمل والبلد المستورد لها.

وبالنسبة لحجم البطالة ومعدلاتها في البلدان العربية فإن هناك ندرة في البيانات وتزييفا فجا للبيانات في بعض البلدان العربية القليلة التي تصدر بيانات عن حجم ومعدل البطالة فيها، بما يجعل مؤسستين اقتصاديتين حكوميتين دوليتين مثل صندوق النقد والبنك الدوليين تكفان عن نشر بيانات حديثة عن البطالة في البلدان العربية. وتشير البيانات المتاحة من صندوق النقد الدولي إلى أن معدل البطالة قد بلغ ٢٨,٧٪ من قوة العمل الجزائرية عام ١٩٩٧، بينما بلغ ١٧,٨٪، ١٨,١٪ في المغرب وتونس بالترتيب في عام ١٩٩٦، في حين بلغ معدل البطالة في مصر ١١,٣٪ عام ١٩٩٥. ولا تتوافر بيانات دولية حديثة عن البطالة سوى في البحرين التي تشير بيانات الصندوق إلى أن معدل البطالة فيها قد بلغ ٤٪ عام ١٩٩٩.(١٧)

وبالنسبة لإنتاجية العمالة التي تحدد بدرجة كبيرة قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي فإنه بالنظر للجدول "٢" سنجد أن إنتاجية العمالة في الصناعة التحويلية منخفضة في البلدان العربية غير النفطية. وهي تقل كثيرا عن إنتاجية العمالة في الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الجديدة وحتى من بعض الدول النامية مثل تركيا. لكن من الضروري ملاحظة أن إنتاجية العمالة العربية تتأثر سلبيا بالحجم الكبير للبطالة المقنعة، كما تتأثر بمستويات الأسعار في البلدان العربية، كما تتأثر لدى تقييمها بالدولار بسعر الصرف السائد لكل عملة عربية، في ظل حقيقة أن هذه العملات العربية في مجموعها مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية مقابل الدولار.

وإذا احتسبنا إنتاجية العمالة العربية بالدولار، بناء على تعادل القوى الشرائية لعملاتها مع الدولار. فإنها ترتفع كثيرا لتبلغ بالنسبة لمصر والمغرب والأردن وسورية بالترتيب نحو ٩٨٧١,٢، ١٥٤٨٤,٦، ٢٣٥٧٧,٦، ١٥٨٨٢ دولار سنويا، لكنها تبقى أقل كثيرا من المعدلات المناظرة في الدول الصناعية المتقدمة وفي الدول الصناعية الجديدة وبعض الدول النامية. ومن الضروري الإشارة إلى أنه حتى في ظل انخفاض صافي القيمة المضافة للعامل في الصناعة التحويلية، فإن إنتاج الاقتصاد من السلع والخدمات يمكن أن يتمتع بدرجة عالية من القدرة على المنافسة إذا قبل بهامش ربح معتدل أو محدود، مثل حالة الصين التي يبلغ صافي القيمة المضافة للعامل في الصناعة التحويلية بها نحو ٢١٥٦ دولار سنويا وفقا لسعر الصرف السائد ونحو ٩٠٩٦,٧ دولار سنويا وفقا لتعادل القوة الشرائية مع الدولار. ورغم ذلك فإن منتجاتها الرخيصة تجتاح أسواق العالم بسبب القبول بهوامش ربح معتدلة أو محدودة.

لكن كل ذلك لا ينفي أن مؤشر إنتاجية العمالة، متدن في الدول العربية غير النفطية ويحتاج إلى ثورة حقيقية من خلال التدريب والتعليم والتحديث التكنولوجي ورفع كفاءة الإدارة ورفع كفاءة الخدمات المساعدة والمكملة للعمليات الصناعية الأساسية في قطاع الصناعة التحويلية وإنهاء ظاهرة البطالة المقنعة في بعض وحدات هذا القطاع. فضلا عن أن استقرار سعر صرف العملات المحلية ودفعها نحو سعر مواز لتعادل القوى الشرائية بينها وبين الدولار، يمكن أن يساعد على رفع إنتاجية العامل في البلدان العربية غير النفطية عند تقديرها بالدولار.
أما إنتاجية العمالة في الصناعة التحويلية بالبلدان العربية النفطية، فإنها تعبر بالأساس عن مستوى الإنتاجية في صناعات التكرير والبتروكيماويات، وهي صناعات كثيفة رأس المال بدرجة عالية والإنتاجية المرتفعة فيها تعود لهذه الكثافة الرأسمالية. أما باقي الصناعات غير النفطية في الدول العربية النفطية فإنها ربما لا تختلف كثيرا عن نظيرتها في الدول العربية غير النفطية.

٤- التعليم والبحث والتطوير كآليات للتحديث الاقتصادي والاجتماعي:

شهدت مؤشرات التعليم تفاربا في اتجاهها، حيث تحسنت في بعض البلدان العربية بنسب متفاوتة وتدهورت في البعض الآخر كما هو واضح من الجدول "٣". ففي مصر والسعودية والمغرب والجزائر وتونس

تحسنت مؤشرات التعليم ، بينما ثبتت تقريبا في سورية ، وتدهورت بشدة في الكويت والأردن رغم ارتفاع الإنفاق على التعليم فيهما. لكن المؤشرات المدرجة في الجدول "٣"، تتسم بأنها كمية، ولا تعبر عن مستوى الخدمات التعليمية التي تقدم في البلدان العربية، وبالتالي فإننا لا نستطيع التوصل من هذه المؤشرات الكمية إلى ما ينتج عنها من تعليم مهارات الحياة والمهن المختلفة للمتعلمين.

وعلى أي الأحوال فإن المجتمعات العربية لا تستفيد كليا مما تنفقه على التعليم، حيث ينضم جانب مهم من خريجي النظام التعليمي بشقيه العالي والمتوسط إلى صفوف العاطلين كما أشرنا من قبل، مما ينطوي على إهدار العنصر البشري وإهدار ما أنفق على تعليمه وتدريبه، وذلك كنتيجة لضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية العربية من جهة وتخلف الطبقة الرأسمالية في البلدان العربية وضعف قدراتها الاقتحامية وسيادة ثقافة الخبطة بينها، وشراهتها الشديدة للأرباح غير العادية، والتي نمت وراء أسوار الحماية الجمركية المبالغ فيها التي جعلتها في وضع احتكاري تقريبا في الكثير من الأسواق العربية، وهذه الشراهة تجعلها لا تقبل بمعدلات ربح معتدلة تضمن التوسع في الأعمال والتشغيل، بل تقاتل من أجل استمرار الحماية الجمركية للانفراد بالمستهلك العربي واستغلاله أسوأ استغلال.

جدول (٣) الإنفاق على التعليم ونسبة القيد في الابتدائي والثانوي وسنوات الدراسة المتوقعة للذكور والإناث في البلدان العربية(المتاح معلومات عنها) مقارنة بإسرائيل والمتوسط العالمي.

الدولة	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي		صافي نسبة القيد من المجموعة العمرية المناسبة				سنوات الدراسة المتوقعة بالعام			
	١٩٨٠	١٩٩٧	ابتدائي		ثانوي		ذكور		إناث	
			١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧
مصر	٥.٧٪	٤.٨٪	٧٢٪	٩٥٪	٤٣٪	٧٣٪	..	١٢	..	١٠
الأردن	٦.٦٠٪	٦.٨٪	٧٣٪	٦٨٪	٥٣٪	٤١٪	١٢	..	١٢	..
تونس	٥.٤٪	٧,٧٠٪	٨٣٪	١٠٠٪	٤٠٪	٧٤٪	١٠	..	٧	..
الجزائر	٧.٨٪	٥.١٪	٨٢٪	٩٦٪	٤٣٪	٦٩٪	١٠	١٢	٧	١٠
سورية	٤.٦٪	٣,١٪	٩٠٪	٩٥٪	٤٨٪	٤٢٪	١١	١٠	٨	٩٠
اليمن	..	٧٪	..	..	..	..	..	.	..	..
الكويت	٢.٤٪	٥٪	٨٥٪	٦٥٪	٨١٪	٦٣٪	١٢	٩	١٢	٩
لبنان	..	٢.٥٪	..	٧٦٪	..	..	..	..	..	..
المغرب	٦,١٪	٥٪	٦٢٪	٧٧٪	٣٦٪	٣٨٪	٨	..	٥	..
السعودية	٤.١٪	٧.٥٪	٤٩٪	٦٠٪	٣٧٪	٥٩٪	٧	١٠	٥	٩

ة										
إسرائيل	٨٫٢٪	٧٫٦٪	..	.	..	.	..	.	.	.
العالم	٣٫٩٪	٤٫٨٪	٨١٪	٩٠٪	٦٠٪	٦٨٪	.	..	..	.

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، جدول ٦.

أما بالنسبة للإنفاق على البحث والتطوير العلميين، فإنه شديد التدني في البلدان العربية قاطبة سواء في قيمته المطلقة أو في نسبته من الدخل القومي الإجمالي، وذلك بالمقارنة مع المتوسط العالمي ومع ما تنفقه إسرائيل على البحث والتطوير العلميين. ويزيد ما تنفقه الأخيرة في هذا المجال عن مجمل ما تنفقه الدول العربية فيه، خاصة في ظل الظروف الراهنة للعراق الذي كان إنفاقه في هذا الصدد مرتفعا قبل أزمة وحرب الخليج الثانية. وهذا التفوق الإسرائيلي على البلدان العربية مجتمعة في الإنفاق على البحث العلمي وفي عدد المقالات العلمية المنشورة وفي الصادرات عالية التقنية ، هو عار حقيقي على كل الحكومات العربية وبالذات في الدول العربية الكبيرة والتي كانت أسبق في التعليم والتحديث عن غيرها.(راجع جدول ٤)

ومن الضروري الإشارة أيضا إلى أن كفاءة توظيف ميزانية الإنفاق على البحث العلمي تختلف من بلد لآخر بشكل كبير، حيث يكون الجهاز الإداري المصاحب لأعمال البحث والتطوير العلميين كبيرا ومستنفذا لجانب كبير من هذه الميزانية ، في البلدان التي تتعامل بصورة بيروقراطية مع هذه القضية، مثلما هو الحال في غالبية الدول العربية. وهناك ضرورة لتنسيق الجهود التي تقوم بها مؤسسات البحث العلمي العربية، كآلية لتوفير النفقات ولتحقيق التكامل للجهود العلمية العربية ، بدلا من تكرارها .

كما أن هناك ضرورة لتطوير مؤسسات البحث العلمي العربية لجعلها حضانة حقيقية للمواهب العلمية تتيح لها البحث بحرية، وتساعد على خلق بيئة علمية جاذبة للمواهب الموجودة في الداخل وأيضا للعقول العربية المهاجرة ، من خلال نظام متطور للحوافز المالية والعلمية والمعنوية. وعندما تحقق الدول العربية إنجازات لها قيمة في البحث والتطوير العلميين سيكون بإمكانها أن تتعاون من موقع الندية والتكافؤ مع البلدان المتطورة علميا وتكنولوجيا ، وهو أمر حيوي لدخول البلدان العربية في نطاق التعاون والتنافس في هذا المجال ، بكل ما يولده ذلك من إمكانات للتطور السريع.

وبغض النظر عن جوهر السياسات الاقتصادية لكل دولة عربية، وهل تقوم هذه السياسات على الحرية الاقتصادية أم على تدخل أو سيطرة الدولة على الاقتصاد ، فإن الدولة مدعوة في البلدان العربية إلى القيام بدور قيادي ومحوري في مجال البحث العلمي والتطوير من خلال إنشاء وتمويل مراكز البحث العلمي كآلية ضرورية

لتحديث المجتمع تكنولوجيا ولتكوين قوة علمية محلية يمكن التفاوض على أساسها مع الدول الأكثر تقدما من أجل تبادل المنافع في هذا الصدد .

وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن تفعيل مراكز البحث العلمي القائمة والتي سيتم إنشائها سواء كانت عامة أو خاصة ، يتطلب من الدولة وبالذات مؤسساتها الإعلامية والتعليمية أن تعمل على بناء مناخ ملائم للبحث العلمي الحر والمستقل تماما ، وأن تعمل على مكافحة الجهل وكل ما يرتبط به من دجل وشعوذة لبناء أسس راسخة لمناخ ملائم للبحث العلمي وللتقدم عامة كأسس ضرورية لإحداث تغييرات هيكلية في الفعالية الاقتصادية للمجتمعات العربية .

جدول (٤)

دارسو العلوم الطبيعية والعلماء والمهندسون وإنتاجهم من المقالات العلمية والإنفاق على البحث والتطوير العلميين في الدول العربية مقارنة بإسرائيل والمتوسط العالمي

الدولة	عدد العلماء والمهندسين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان في الفترة من عام ١٩٨٧-١٩٩٧	عدد الفنيين في البحث والتطوير لكل مليون من السكان من عام ١٩٨٧-١٩٩٧	نسبة دارسي العلوم والهندسة من الطلبة في المرحلة ما بعد الثانوية من عام ١٩٨٧-١٩٩٧	عدد المقالات العلمية والتقنية عام ١٩٩٧	الإنفاق على البحث والتطوير العلميين كنسبة من الدخل القومي الإجمالي من عام ١٩٨٧-١٩٩٧	الصادرات عالية التكنولوجيا بالمليون دولار عام ١٩٩٩	عائد حقوق الملكية وتراخيص الإنتاج بالمليون دولار عام ١٩٩٩
الجزائر	..	..	٥٨	١٣٩	..	١٦	..
مصر	٤٥٩	٣٤١	١٢	١١٠٨	٪٠,٢٢	٣	٤٧
العراق	..	..	٤١	٣٥	..	..	..
الأردن	٩٤	١٠	٢٦	١٧٧	٪٠,٢٦	١٥	...

الكويت	٢٣٠	٧١	٢٩	١٧٣	٠.١٦٪	٣٥	..
لبنان	..	..	٣٠	٨١	..	..	..
ليبيا	..	..	..	١٢	..	..	..
موريتانيا	..	..	٤١	٢	..	..	..
المغرب	..	..	٤١	٢٧١	..	١٠	٦
عمان	..	..	١٣	٥٣	..	١١٨	..
السعودية	..	..	١٧	٦١٣	..	١٨	صفر
السودان	..	..	١٦	٤٣	...	..	..
سورية	٣٠	٢٥	٢٣	٥٧	٠.٢٪	..	..
الإمارات	..	..	٢٤	١٢٧	..	..	..
تونس	١٢٥	٥٧	٣٣	١٨٨	٠.٣٪	١٢٥	١٠
اليمن	..	..	٥	١٠	..	..	..
إسرائيل	..	..	٤٩	٥٣٢١	٢.٣٥٪	٤٦٤٤	٢٥٨
العالم	..	...	٣٥	٥١٢٦٣٧	٢.١٨٪	٩٥٩٩٩٠	٦٧٦٤١

المصدر : World Bank, World Development Indicators 2001, Table 5.11.

٥- هياكل الإنتاج والصادرات وضرورات التطوير :

يعتبر التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصادات العربية في المستقبل هو تخلف وجمود هياكل الإنتاج والصادرات . فالإنتاج قائم على الصناعات الاستخراجية (النفط أساسا) والزراعة مع ضعف شديد لحصة الصناعة التحويلية في هذا الإنتاج بالذات بالمقارنة مع البلدان التي تمر بمرحلة النهوض الصناعي لتتقدم إلى صفوف الدول الصناعية الجديدة أو المتقدمة كما هو واضح من الجدول"٥".

جدول (٥) تطور القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وفي قطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية التي توجد بيانات عنها وفي دول صناعية جديدة ومتقدمة والعالم عموما. بين عامي ١٩٩٠- ١٩٩٩.

الدولة	القيمة المضافة في الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		القيمة المضافة في قطاع الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
	١٩٩٠	١٩٩٩	١٩٩٠	١٩٩٩
مصر	٢٤٪	٢٧٪	٥٢٪	٥٠٪
الأردن	١٥٪	١٥٪	٦٤٪	٧١٪
تونس	١٧٪	١٨٪	٥٤٪	٥٩٪
الجزائر	١٢٪	١١٪	٤١٪	٣٣٪

سورية	..	..	٤٨٪	..
اليمن	١٠٪	١١٪	٤٣٪	٣٤٪
الكويت	١٢٪	..	٤٧٪	..
لبنان	..	١٧٪	..	٦١٪
المغرب	١٨٪	١٧٪	٥٠٪	٥١٪
السعودية	٨٪	١٠٪	٤٣٪	٤٥٪
موريتانيا	١٠٪	١٠٪	٤٢٪	٤٦٪
كوريا الجنوبية	٢٩٪	٣٢٪	٤٨٪	٥١٪
ماليزيا	٢٦٪	٣٥٪	٤١٪	٤٣٪
تايلاند	٢٧٪	٣٢٪	٥٠٪	٤٩٪
اليابان	٢٨٪	٢٤٪	٥٦٪	٦١٪
الولايات المتحدة	١٩٪	١٨٪	٧٠٪	٧٢٪
العالم	٢٢٪	٢١٪	٦٠٪	٦١٪

المصدر: البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١. جدول ١٢.

ونتيجة لاعتماد البلدان العربية على القطاع الأولي وعلى النفط بصورة أساسية فإن معدلات نموها تتذبذب بشكل تابع لحركة أسعار النفط (راجع الجدول ٦). ويظهر هذا التذبذب بشكل خاص في البلدان العربية المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط والتي يشكل النفط عماد اقتصاداتها مثل بلدان الخليج والجزائر وليبيا واليمن. فنجد أن هذا المعدل قد تحسن بشكل قوى عام ٢٠٠٠.

وكان لابد أن يتراجع هذا المعدل عام ٢٠٠١ بسبب تراجع أسعار النفط خلاله. مقارنة بمستواها عام ٢٠٠٠. وهذا التراجع عام ٢٠٠١ كان يعود بصورة أساسية لتأثيرات الأزمة الأمريكية بعد تفجيرات واشنطن ونيويورك في ١١ سبتمبر من العام المذكور - والتي أدت إلى ركود الاقتصاد الأمريكي وتراجع ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة ٠.٤٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٠١. وأدت إلى تراجع توقعات النمو الاقتصادي العالمي بأسره إلى ٢.٤٪ في عام ٢٠٠١ مقارنة بنحو ٤.٧٪ عام ٢٠٠٠.(١٩) وبلغ صافي الواردات النفطية الأمريكية، نحو ١٠,٩٤ مليون برميل يوميا في النصف الأول من عام ٢٠٠١.(٢٠)

وفضلا عن التأثيرات السلبية للركود الاقتصادي الأمريكي والتباطؤ الاقتصادي العالمي على أسعار النفط وبالتالي على معدلات نمو الاقتصادات العربية المصدرة له. فإن الولايات المتحدة مارست ابتزازا على الدول المصدرة للنفط حتى لا تعمل على تحسين أسعاره - وحتى تعطل آلية الحفاظ على الأسعار في المدى ما بين ٢٢ ، ٢٨

دولار للبرميل. وبقدر ما أن الدول العربية مطالبة بتنويع اقتصاداتها لتقليل اعتمادها على النفط الخام عبر تصنيعه وتصديره كمنتجات مكررة أو كبتروكيماويات، وعبر تطوير القطاعات الصناعية والخدمية غير النفطية، فإنها مطالبة أيضا بعدم الخضوع للابتزاز الأمريكي بشأن أسعار النفط. وهذا يعني ضرورة الإصرار على تطبيق آلية الحفاظ على أسعاره من خلال التحكم في الإنتاج وتحقيق التوافق مع المنتجين من خارج الأوبك لضبط العرض العالمي للنفط.

جدول (٦)

تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001* (تقديرات)
البحرين	%3.9	%4.1	%3.1	%4.8	%4	%3.9	...
مصر	%4.7	%5	%5.3	%5.7	%6	%5.1	%3.3
العراق	...	...	...	...	...	...	...
الأردن	%6.4	%2.1	%3.1	%2.9	%3.1	%3.9	%3.5
الكويت	%9.7	%8.6	%2.5-	%1.7	%0.6-	%3.6	%0.8
لبنان	%6.5	%4	%4	%3.5	%1	%0.7-	...
ليبيا	%0.9	%5.2	%1.2-	%2.9	%2.5	%3	...
عمان	%4.8	%2.9	%6.2	%2.7	%1-	%4.9	...
قطر	%2.9	%4.8	%25.4	%6.2	%2.4	%10.5	...
السعودية	%0.5	%1.4	%2	%1.7	%0.8-	%4.5	%2.2
سوريا	%5.8	%4.4	%1.8	%7.6	%1.8-	%2.5	...
الإمارات	%7.9	%6.2	%6.7	%4.3	%3.9	%5	...
اليمن	%34.7	%5.9	%8.1	%4.9	%0.6	%5.2	...
الجزائر	%3.8	%3.8	%1.1	%5.1	%3.2	%2.4	%3.8
جيبوتي	%3.5-	%4.1-	%0.7-	%0.1	%2.2	%0.7	...
المغرب	%6.6-	%12.2	%2.2-	%6.8	%0.7-	%0.8	%6
الصومال	...	...	...	...	...	...	...
السودان	%3	%10.5	%10.2	%6.1	%5.1	%8.3	...
تونس	%2.4	%7.1	%5.4	%4.8	%6.2	%5	%6.2
موريتانيا	%4.6	%5.5	%3.2	%3.7	%4.1	%5.1	...
جزر القمر	%3.6	%1.3-	%4.2	%1.2	%1.9	%1.1-	...

Source: IMF, World Economic Outlook, October 2001.

ومن ناحية أخرى، تعاني الصناعة التحويلية القائمة في البلدان العربية، في أجزاء مهمة منها من التخلف التكنولوجي ـ حيث ينتمي جانب مهم منها لصناعات النصف الأول من القرن العشرين مع ضعف كبير لقدرتها التنافسية بالمقارنة مع الصناعات المناظرة في البلدان الأخرى. بما يضعها في موقف صعب لا يؤهلها للمنافسة بجدية وفعالية في الأسواق الدولية الأخرى أو حتى للاحتفاظ بأسواقها المحلية في ظل تحرر العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. وهو ما يتطلب تحديث الصناعات التي تقادمت تكنولوجيا لرفع كفاءتها وقدرتها التنافسية.

أما هيكل الصادرات العربية فإنه جامد بصورة متسقة مع جمود هياكل الإنتاج العربية ومع ضعف الطموحات الاقتصادية لرأسماليتي القطاع الخاص والدولة في البلدان العربية ، بحيث انه يتمحور في النهاية حول عدد قليل من السلع الأولية وشبه الأولية يتصدرها النفط الذي تشكل الصادرات العربية منه أكثر من ثلثي الصادرات الإجمالية للبلدان العربية ـ والذي يتم تصديره في صورته الخام سواء في دول الخليج أو في دول مثل مصر وسورية وليبيا والجزائر وتونس والعراق. وقد بلغت حصة المواد الأولية والسلع الاستخراجية وعلى رأسها الوقود نحو ٧٥٪ من إجمالي قيمة الصادرات العربية عام ١٩٩٧.(٢١)

ومن المؤكد أن هذه النسبة قد زادت كثيرا في عام ٢٠٠٠ بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى ٢٧.٢ دولار للبرميل في المتوسط في العام المذكور. مقارنة بنحو ١٧.٥ دولار للبرميل عام ١٩٩٩، ونحو ١٢.٣ دولار للبرميل عام ١٩٩٨.(٢٢) وإلى جانب النفط تأتي الصادرات العربية من السلع الزراعية مثل الخضراوات والموالح والبطاطس والقطن. وشكلت صادرات البلدان العربية من النسيج والملابس الجاهزة ١٠٪ من إجمالي الصادرات العربية عام ١٩٩٧. ومع هذا الهيكل الجامد للصادرات والمرتكز على سلعة أولية رئيسية وعلى سلع أخرى أولية وشبه أولية. فان الصادرات العربية ستظل تتذبذب قيمتها. كما أن الصادرات العربية الجامدة الهيكل والتي تنطوي على قيمة مضافة محدودة وقدرة تنافسية محدودة قد تتعرض لصدمات قوية مع تطبيق الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لالتزاماتها إزاء تحرير تجارتها الخارجية ـ وأيضا مع دخول العديد من الدول العربية إلى أطر للشراكة تنطوي على تحرير التجارة مع بلدان متقدمة ونامية مثل إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية.

ولمجابهة التحدي الذي يمثله تخلف وجمود هياكل الإنتاج والصادرات فان إزالة هذا التخلف والجمود يتطلب خلق إرادة اجتماعية ونخبوية لتجاوزه باعتبار أن هذا التجاوز يحقق مصالح كل فئات المجتمع أيا كانت التناقضات بينها. واستنادا إلى هذه الإرادة فان التجاوز العملي للتخلف والجمود الإنتاجي والتصديري يتطلب وضع الدولة لسياسات مالية ونقدية مؤثرة في تطوير هياكل الإنتاج والصادرات لدفع النشاط الاقتصادي الخاص والعائلي في المسارات التي تحقق هذا التطوير والذي تكون الدولة واتحادات الصناعات والمنتجون أقدر على رؤيته بشكل شامل عن كل منتج بمفرده .

كذلك فإنه من الضروري أن تقوم الدولة في البلدان العربية بدور مباشر في الاستثمار لاقتحام صناعات جديدة ومجالات التكنولوجيا العالية مثل الصناعات المرتبطة باقتحام الفضاء من أقمار صناعية وصواريخ دفع ومثل صناعة الطائرات والصناعات الفضائية وأجهزة الكومبيوتر والبرمجيات والإلكترونيات والسيارات والآلات التي قد لا تتوافر لدى القطاع الخاص الخبرات الضرورية أو القدرات المالية أو روح المخاطرة اللازمة لاقتحامها .

وحتى بالنسبة للبلدان العربية التي تنتهج سياسات اقتصادية ليبرالية ، فإن الدولة يمكن أن تقوم بالاستثمار في المجالات المشار إليها آنفا ثم تبيع مشروعاتها إلى القطاع الخاص بعد دخولها مرحلة الإنتاج وثبوت نجاحها ، شرط أن تتم أي عملية لبيع الأصول العامة في إطار من الشفافية الكاملة وتحت رقابة شعبية حقيقية لضمان ألا تتحول عملية قيام الدولة ببناء المشروعات ثم بيعها للقطاع الخاص إلى عملية نهب منظم لأموال الشعب لصالح زمرة من الفاسدين من أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي .

ثانيا : التنمية والتكامل الاقتصادي العربي :

من الصعب على البلدان العربية، من خلال شبح تكتل عربي هزيل ومفرغ المحتوى والمضمون، أن تواجه التحديات التي يطرحها عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة التي حققت هيمنتها الحاسمة على صياغة أطر العلاقات الاقتصادية الدولية في تسعينيات القرن العشرين وستتواصل خلال القرن الحالي .

ولابد للدول العربية من إقامة تكتل اقتصادي حقيقي يتضمن تحرير حركة التجارة في السلع والخدمات ، ويتضمن أيضا تحرير حركة عنصري العمل ورأس المال وفق جدول زمني واضح، وذلك لخلق فضاء اقتصادي عربي رحب أمام حركة السلع وعناصر الإنتاج بصورة تضاعف من حوافز النمو على الصعيد الاقتصادي ، وتسهم في تنمية نوازع الوحدة على الصعيد الاجتماعي في البلدان العربية.

وإقامة هذا التكتل، أمر صعب بدون عقد قمة اقتصادية عربية تحدد ملامح التكتل المطلوب وجدول تنفيذه مع عقد قمة اقتصادية عربية دورية سنويا لمتابعة هذا التنفيذ على غرار قمة دول الاتحاد الأوروبي. ومؤسسة القمة العربية السنوية هي وحدها القادرة على تحقيق هذا الإنجاز لأن الرؤساء والملوك والأمراء العرب هم الذين يملكون كل السلطات في بلدانهم وهم القادرون على تجاوز أي عقبات يمكن أن تصادف التكتل الاقتصادي الغربي الذي يعنى الكثير لمستقبل الاقتصادات العربية كما أشرنا آنفا.

أما القول بأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف تحقق هذا الهدف ، فإنه تعلق بالسراب. لأن السلع المستثناة من التحرير في هذه المنطقة والتي تجاوزت ٢٠٠٠ سلعة، تجعل منها وهما كبيرا بالصيغة الراهنة. كما أن الروزنامة الزراعية التي تعطل آلية تحرير تجارة السلع الزراعية في مواسم إنتاجها في البلدان العربية تجعل هذه السلع خارج نطاق التحرير التجاري بين الدول العربية من الناحية العملية. هذا فضلا عن عدم الاستقرار على قواعد المنشأ التي يتم على أساسها تطبيق التحرير التجاري حتى الآن.

وكان من المأمول أن يشهد عام ٢٠٠١ تقدما كبيرا بعقد أول قمة اقتصادية عربية في شهر نوفمبر بالقاهرة، لكن عدم توفر الإرادة الحقيقية للقيادات السياسية العربية الراهنة، في هذا الشأن، أدى إلى تراجعهم عما سبق واتفقوا عليه، فاستبدلت القمة بمؤتمر اقتصادي، وبعد ذلك لم يعقد هذا المؤتمر، ليسجل عام ٢٠٠١ استمرارا لتغييب التكامل الاقتصادي العربي.

ومن الضروري الإشارة إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان العربية بشكل تكاملي فيما بينها، يتيح مجالات واسعة للتبادل التجاري ويساعد على رفع كفاءة تخصيص الموارد وعلى زيادة حوافز الاستثمار والنمو في سوق واسعة، لا يمكن أن يتم إلا عبر تنسيق الاستثمارات الجديدة، أو ما يمكن تسميته بالتخطيط التأشيري على الصعيد العربي، بحيث تكون هذه الاستثمارات متكاملة وليست متنافسة.

ثالثا: العلاقات الاقتصادية الدولية ومقتضيات التنمية العربية:

تشكل البيئة الاقتصادية الدولية، الوسط التاريخي الذي تتحرك الاقتصادات العربية في إطاره، وتتأثر به، وتؤثر فيه . وفي أي عملية مخططة لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية، لابد من دراسة طبيعة التغيرات في هذا الوسط التاريخي ؛ ودراسة وتخطيط كيفية التفاعل معها من أجل تحقيق المصالح العربية.

وقد شهدت البيئة الاقتصادية الدولية، تغيرات هائلة في العقد الأخير من القرن الماضي، وهذه التغيرات تتمثل في الموجة العالمية لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية . والتي أصبحت مؤثرة بفعالية في كل اقتصادات العالم بعد أن تمخضت عن عدة اتفاقات ، (اتفاق جات لتحرير التجارة السلعية عام ١٩٩٤،واتفاقا تحرير خدمات الاتصالات والخدمات المالية عام ١٩٩٧)، وتمخضت أيضا عن تنظيمات دولية كأطر ناظمة لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية التي تم الاتفاق في عام ١٩٩٤ على تأسيسها، وتأسست فعليا عام ١٩٩٥ .

وبنظرة عامة للأطر الدولية للتحرير والاندماج الاقتصادي الدولي الذي تجاوز تحرير وتدويل التجارة في السلع والخدمات، إلى وضع أسس قوية لتدويل واسع النطاق للإنتاج، سنجد أنها عبرت بالأساس عن مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تم من خلال اتفاق جات تحرير تجارة السلع الصناعية التي تملك الدول الصناعية المتقدمة والجديدة ميزات نسبية فيها دون تحرير حقيقي لتجارة السلع الزراعية التي تملك الدول النامية ميزات نسبية فيها.

كما تضمن الاتفاق آلية لضبط التزام الدول الموقعة عليه وشركاتها بسداد حقوق الملكية الفكرية التي تعود الغالبية الساحقة منها ، وربما كلها في بعض المجالات، إلى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة . سواء كان

إنتاجها الفكري عائدا إلى نخبتها العلمية المحلية أو إلى الإنتاج الفكري للعقول التي جذبتها من الدول النامية ومنها الدول العربية.

أي أن الاتفاقية تمنع السطو على الإنتاج الفكري للعقول التي تهيمن عليها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة. لكنها لا تمنع السطو على العقول ذاتها. وهو السطو الذي تقوم به الدول المتقدمة التي أسست نظاما للبحث العلمي والابتكار قادرا على الجذب والإغراء المنظم لعقول الدول النامية . بعد أن تم إعدادها للإنتاج في بلدانها الأصلية. لاستيعابها في النهاية في منظومة البحث العلمي في الدول المتقدمة.

وهذا الأمر لا يمكن مجابهته إلا من خلال خلق مناخ عام مناصر للمعرفة والعلم . وبناء نظام للبحث العلمي والابتكار . وإتاحة وضع اقتصادي متميز وملائم للعلماء يتناسب مع الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوموا به في تطوير الاقتصاد . وتحسين القدرات التنافسية من خلال ابتكاراتهم . بحيث تكون هذه الميزات المادية والمناخ المناصر للعلم قادرين على إغراء عقول الدول العربية على البقاء فيها والإسهام في تقدمها .

كما أن البنود الخاصة بمكافحة الإغراق وضبط المواصفات القياسية يمكن أن تستخدم من قبل الدول الصناعية المتقدمة لعرقلة حرية التجارة. أو بشكل حمائي في مواجهة صادرات الدول النامية. ورغم أن كل الدول يمكن أن تستخدمها بهذا المعنى. إلا أن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تملك خبرات متفوقة في هذا الصدد. وتملك قدرات اقتصادية تمكنها من تفادي الكثير من الخسائر لدى استخدامها لها .وهذا الوضع لا يمكن مجابهته إلا بتطوير القدرات العربية المنفردة أو المجتمعة . على التوظيف الكفء والمرن للاتفاقيات الدولية من أجل تحقيق مصالح البلدان العربية .

أما اتفاقات تحرير تجارة الخدمات المالية والعلمية والتكنولوجية وخدمات الاتصالات فإنها جاءت استجابة لمطلب رئيسي للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة . نظرا لتفوق قطاع الخدمات فيها وقدرته على غزو أسواق الدول النامية لدى تحريرها تجارة هذه الخدمات والاستثمارات في مجالها. ومن المفهوم ضمنيا أن تحرير الخدمات المالية والعلمية والتكنولوجية والاتصالات ينطوي على تحرير حركة رأس المال الذي تمتلك فيه الدول الرأسمالية المتقدمة ميزات نسبية. دون أن يتوازى ذلك مع تحرير خدمات عنصر العمل الذي تملك الدول النامية ميزات نسبية فيه. وهو ما يجعل الدول النامية والعربية مطالبة بالتعاون للضغط من أجل تحرير حركة عنصر العمل بالتوازي مع تحرير حركة رأس المال.

وبغض النظر عن فكرة العدالة التي تقف وراء مثل هذا المطلب. فإن تحرير حركة عنصر العمل يعتبر ضرورة اقتصادية لدفع الشركات والمؤسسات المالية الكبرى في الدول الرأسمالية المتقدمة والتي لها نشاط دولي . إلى التركيز على ضخ استثمارات مباشرة إلى الدول النامية لإغراء عمالتها على البقاء فيها بدلا من التوجه للدول المتقدمة. وذلك بدلا من سياسة تلك الشركات والمؤسسات المالية التي تركز على ضخ الاستثمارات غير المباشرة التي تتسم بالسخونة وسرعة الحركة والتي تثير الاضطراب عادة في الاقتصادات المستقبلة لها.

وليس هذا هو كل شئ ؛ لأن البيئة الاقتصادية الدولية التي شهدت اتفاقات وأطر دولية لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية خلال التسعينيات من القرن العشرين، شهدت أيضا تصاعدا هائلا لقوة وتماسك التكتلات الاقتصادية العالمية التي كانت قائمة من قبل ، مثل (الاتحاد الأوروبي) ، وشهدت ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية عملاقة جديدة ، مثل منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) .

وبقدر اقتراب هذه التكتلات من التحرير الكامل للعلاقات الاقتصادية بينها ، أو تحولها إلى سوق واحدة بالمعنى الكامل للكلمة ، فإنها تصبح أكثر انغلاقا أمام البلدان من خارج التكتل ، وأكثر قوة في أي مفاوضات دولية تدخلها ؛ لأنها ببساطة تنطوي على توحيد إرادة عدد كبير من الدول التي تملك قوة اقتصادية جبارة.

وفي ظل هذا الوضع فإن الاقتصادات العربية بحاجة إلى توسيع الفضاء الاقتصادي المتاح أمام حركة شركاتها العامة والخاصة ، من خلال إقامة تكتل اقتصادي حقيقي يتضمن تحرير حركة التجارة بشكل كامل وشامل كمرحلة أولى ، قبل الانتقال إلى إقامة سوق موحدة بشكل كامل، وبحاجة أيضا لهذا التكتل لتدعيم قوتها التفاوضية ، في التفاوض مع الدول المتقدمة ، ولتدعيم قدرتها على التأثير في صياغة أطر العلاقات الاقتصادية الدولية، حتى تكون هذه الأطر متوافقة مع مقتضيات تحقيق التنمية المتواصلة في البلدان العربية.

رابعا: استخلاصات ومقترحات:

بعد كل ما أوردناه آنفا يمكن تركيز الاستخلاصات الرئيسية من هذا المحور ؛ حيث يمكن تركيز التوصيات أو المقترحات التي نطرحها للمجتمعات والدول والنخب الثقافية العربية ، بشأن مقتضيات تحقيق التنمية الذاتية المتواصلة في بلدان الوطن العربي، على النحو التالي:-

١- تطوير ثقافة عامة تعظم من شأن الادخار وتدعو لترشيد الاستهلاك، لرفع معدلات الادخار العربية التي تعتبر من أدنى المعدلات في العالم في الوقت الراهن.

وهذا يستدعي تغييرا كبيرا في السياسات الإعلامية القائمة حاليا على الدعوة الجامحة للاستهلاك ، والتي لا تقيم للادخار وزنا، خاصة تلك التي يجسدها جهاز التلفزيون، علما بأنه بدون رفع معدلات الادخار المحلية العربية لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي سريع بالاعتماد على الذات بشكل أساسي كقاعدة للتنمية الذاتية المتواصلة.

٢- إقامة تكتل اقتصادي حقيقي يتضمن تحرير حركة التجارة بشكل كامل وشامل كمرحلة أولى قبل الانتقال إلى إقامة سوق موحدة بشكل كامل.

وذلك لأن الاقتصادات العربية بحاجة إلى توسيع الفضاء الاقتصادي المتاح أمام حركة شركاتها العامة والخاصة ، لتعظيم حوافز الاستثمار والنمو، كما أنها بحاجة لهذا التكتل أيضا من أجل تدعيم قوتها التفاوضية في التفاوض مع الدول المتقدمة ولتدعيم قدرتها على التأثير في صياغة أطر العلاقات الاقتصادية الدولية، حتى تكون هذه الأطر متوافقة مع مقتضيات تحقيق التنمية المتواصلة في البلدان العربية.

٣- هناك فرصة تاريخية لزيادة تدفقات رؤوس الأموال فيما بين الدول العربية في الوقت الراهن بسبب نتائج عاصفة سبتمبر التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١ .

حيث أدت تداعياتها إلى حدوث ركود وانخفاض في معدلات الأرباح وأسعار الأسهم والفائدة المصرفية في الدول الصناعية المتقدمة. بما قلل من جاذبيتها للأموال العربية. كما أن تزايد النزعات العنصرية ضد العرب والمعاملة التمييزية ضدهم ، والمراقبة التمييزية أيضا لأموالهم، تعزز من فرص إبقاء الأموال العربية للادخار أو الاستثمار في بلدانها. أو تحويل مسارها إلى بلدان عربية أخرى بدلا من التوجه للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة.

وللدفع في اتجاه إبقاء الأموال العربية في بلدان الوطن العربي، فإن الحكومات العربية مطالبة بالعمل بشكل فعال واتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تساعد على حدوث هذا التحول على نطاق واسع، بما في ذلك التفاوض المباشر مع كبار المستثمرين العرب، والعمل فيما بين الحكومات العربية على التوصل لاتفاق يعطي للاستثمارات العربية نفس حقوق رأس المال القطري في كل البلدان العربية، وهذا لا يكفي ، لأن هناك ضرورة لتعظيم الشفافية في الأعمال العامة، وإنهاء إساءة استغلال النفوذ السياسي المستهدف تحقيق أرباح اقتصادية، ومكافحة الفساد بجدية. والتعامل مع الجميع على قدم المساواة أمام القانون ، حتى يمكن جذب رؤوس الأموال العربية المهاجرة للخارج وإعادتها إلى بلدان الوطن العربي.

٤- هناك ضرورة لتنسيق الجهود التي تقوم بها مؤسسات البحث العلمي العربية، كآلية لتوفير النفقات ولتحقيق التكامل للجهود العلمية العربية ، بدلا من تكرارها .

كما أن هناك ضرورة لتطوير مؤسسات البحث العلمي العربية لجعلها حضانة حقيقية للمواهب العلمية تتيح لها البحث بحرية، وتساعد على خلق بيئة علمية جاذبة للمواهب الموجودة في الداخل وأيضا للعقول المهاجرة، من خلال نظام متطور للحوافز المالية والعلمية والمعنوية. والدولة مدعوة في البلدان العربية إلى القيام بدور قيادي ومحوري في مجال البحث العلمي والتطوير من خلال إنشاء وتمويل مراكز البحث العلمي كآلية ضرورية لتحديث المجتمع تكنولوجيا ولتكوين قوة علمية محلية يمكن التفاوض على أساسها مع الدول الأكثر تقدما من أجل تبادل المنافع في هذا الصدد. كما أنها مطالبة بخلق مناخ عام مناصر للمعرفة والعلم وبناء نظام للبحث العلمي والابتكار وإتاحة وضع اقتصادي متميز وملائم للعلماء ، يتناسب مع الدور الحاسم الذي يمكن أن يقوموا به في تطوير الاقتصاد وتحسين قدراته التنافسية من خلال ابتكاراتهم.

٥- تحتاج البلدان العربية إلى العمل بشكل جدي على رفع إنتاجية العمل ورأس المال فيها لتحسين القدرة التنافسية للاقتصادات العربية وإنتاجها من السلع والخدمات.

وهذا الأمر يحتاج إلى ثورة حقيقية في مجالات التدريب والتعليم والتحديث التكنولوجي ورفع كفاءة الإدارة ورفع كفاءة الخدمات المساعدة والمكملة للعمليات الصناعية الأساسية في قطاع الصناعة التحويلية وإنهاء ظاهرة البطالة المقنعة في بعض وحدات هذا القطاع.

٦- يتطلب التجاوز العملي للتخلف والجمود الإنتاجي والتصديري، وضع الدول العربية لسياسات مالية ونقدية مؤثرة في تطوير هياكل الإنتاج والصادرات .

لدفع النشاط الاقتصادي الخاص والعائلي في المسارات التي تحقق هذا التطوير، والذي تكون الدولة واتحادات الصناعات والمنتجون أقدر على رؤيته بشكل شامل عن كل منتج بمفرده . كذلك فإنه من الضروري أن تقوم الدولة في البلدان العربية بدور مباشر في الاستثمار لاقتحام صناعات جديدة ومجالات التكنولوجيا العالية . مثل الصناعات المرتبطة باقتحام الفضاء من أقمار صناعية وصواريخ دفع . ومثل صناعة الطائرات والصناعات الفضائية وأجهزة الكومبيوتر والبرمجيات والإلكترونيات والسيارات والآلات . تلك التي قد لا تتوافر لدى القطاع الخاص الخبرات الضرورية أو القدرات المالية أو روح المخاطرة اللازمة لاقتحامها.

وحتى بالنسبة للبلدان العربية التي تنتهج سياسات اقتصادية ليبرالية، فإن الدولة يمكن أن تقوم بالاستثمار في المجالات المشار إليها آنفا ثم تبيع مشروعاتها إلى القطاع الخاص بعد دخولها مرحلة الإنتاج وثبوت نجاحها، شرط أن تتم أي عملية لبيع الأصول العامة في إطار من الشفافية الكاملة وتحت رقابة شعبية حقيقية ، لضمان ألا تتحول عملية قيام الدولة ببناء المشروعات ثم بيعها للقطاع الخاص إلى عملية نهب منظم لأموال الشعب ، لصالح زمرة من الفاسدين من أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي .

٧- هناك ضرورة لتطوير القدرات العربية المنفردة أو المجتمعة ، على التوظيف الكفء والمرن للاتفاقيات الدولية من أجل تحقيق مصالح البلدان العربية.

٨- الدول العربية مطالبة بالتعاون مع الدول النامية للضغط من أجل تحرير حركة عنصر العمل بالتوازي مع تحرير حركة رأس المال فيما يتعلق بالأطر الحاكمة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

كما أنها مطالبة، من باب أولى، بالعمل على تحرير تدريجي لحركة عنصر العمل وحركة البشر بصفة عامة فيما بين البلدان العربية ، باعتباره ركنا أساسيا في السوق العربية المشتركة التي تشكل هدفا مهما على طريق تحقيق الوحدة العربية.

المراجع :

١- د. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير..دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراته، الطبعة الأولى ، القاهرة، عام ٢٠٠٠، ص١٨.

٢- جون مينارد كينز ، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود ، (منشور بعنوان : النظرية العامة في الاقتصاد) ، الترجمة العربية ، دار النشر العربية ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ص٤١٧.

٣- Joseph E.Stiglitz ,Keynote Address : The Role of Government in Economic Development , Annual World Bank Conference on Development Economics 1996 , The World Bank , Washington, D.C, p.13.

٤- **IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 1995.**

٥- أحمد السيد النجار. المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية وتأثيرها على مستقبل الاقتصادات العربية، في د. سمعان بطرس فرج الله (محرر)، موقع النظام العربي من النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين. معهد البحوث والدراسات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٢٦.

٦- هانسين بيتر مارتين، هارالد شومان. ترجمة د. عدنان عباس على. مراجعة وتقديم د. رمزي زكي ، فخ العولمة: الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية ، عالم المعرفة ، الكويت، العدد ٢٣٨، أكتوبر ١٩٩٨، ص٩٦.

٧- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، جدول ١٤.

٨- المرجع السابق مباشرة.

٩- جون مينارد كينز ، النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود ، (منشور بعنوان : النظرية العامة في الاقتصاد) ، الترجمة العربية ، دار النشر العربية ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ص٨٥.

١٠- د. مجيد مسعود ، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، العدد ٧٣، يناير ١٩٨٤ ، ص٢٣٣.

١١- د. رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر..أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص٤٥٣.

١٢- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١، جدول ١٣.

١٣- البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠، جدول ٩.

١٤- المرجع السابق مباشرة.

١٥- **The Economist, London, December 15th 2001, Economic & Financial Indicators.**

١٦- أحمد السيد النجار ، الاقتصادات العربية من الصعود الزائف إلى الانحدار المنذر، سلسلة كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ٨٤، عام ١٩٩٩، القاهرة، ص٢٠.

١٧- **IMF, International Financial Statistics Yearbook 2001.**

١٨- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ٥٤، سبتمبر ٢٠٠١، جدول ٢٢.

١٩- صندوق النقد الدولي يجدد تفاؤله بحدوث انتعاش اقتصادي مبكر في منتصف السنة المقبلة، جريدة الحياة، لندن، ٢٠٠١/١١/١٧.

٢٠- **Energy Information Administration, Monthly Energy Review, Washington, August 2001 p.15.**

٢١- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر ١٩٩٩ ، أبو ظبي ، ص٢٥٥.

٢٢- أحمد السيد النجار، نفط الخليج، دراسة ضمن التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠/٢٠٠١، الشارقة، ٢٠٠١ ، ص١٣٧

مشكلات التعليم وأزمة البطالة فى مصر

أحمد جلال

■ ترجمة وتلخيص : محمد عبد السلام

هناك اختلال خطير فى مصر منذ سنوات بين العدد الهائل من الخريجين (مئات الألوف سنويا) والفرص القليلة المتاحة فى سوق العمل وهو اختلال يهدد الاستقرار الاجتماعى والسياسى للبلاد إذا استمر هذا الاختلال الخطير خلال السنوات المقبلة خاصة أن هناك انكماشا خطيرا فى الفرص التى ظل سوق العمل يطرحها أمام المصريين فى البلاد العربية سنوات طويلة . وإيمانا من «اليسار الجديد» بأهمية كل فكرة تسهم فى حل هذه المعضلة تقدم إلى قرائها ملخصا مترجما من الانجليزية لورقة عمل فى الموضوع أعدها أحمد جلال وطرحها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية فى مارس الماضى ، وقدم جانبها الأساسى فى مؤتمر عقده بالقاهرة فى يناير الماضى .

وتؤكد ورقة العمل التى بين أيدينا أنه على الرغم من أن نظام التعليم فى مصر قد حقق تقدما كبيرا فيما يتعلق بانتشار التعليم ، إلا أنه ما زال فى حاجة لتخريج أعداد ونوعية العمالة المطلوبة فى الأسواق لتحقيق التنمية الاقتصادية وتتناول الورقة هذه الظاهرة من منظور اقتصادى ، مؤكدة أن عملية إصلاح التعليم يجب ألا تقتصر على إنشاء مدارس جديدة وتدريب المعلمين وإصلاح المناهج الدراسية. وتقترح هذه الدراسة منهجا يتضمن ثلاثة محاور رئيسية للنهوض بالعملية التعليمية ، وهى: ضرورة إعادة النظر فى حوافز الطلاب والمعلمين والآباء والموظفين

والتعليم الخاص بما يخدم الهدف النهائى ، وإصلاح الأسواق من أجل زيادة الطلب على العمالة ، وأخيرا القيام بحزمة من الإصلاحات هدفها معالجة أوجه القصور فى آليات السوق لضمان توفير مستوى من التعليم يتسم بالعدالة والكفاءة.

واختلالات التعليم فى مصر متعددة ،وعلى سبيل المثال أن تبين أن الإنفاق الكبير على التعليم تصحبه غالبا عوائد قليلة منه ، وعلى الرغم من الحكومة تؤكد دائما أنها حريصة على إيجاد التوازن فى العملية التعليمية إلا أن الواقع يشهد بأن هناك تحيزا حكوميا مطرداً للتعليم العالى على حساب التعليم الأساسى ولتعليم البنين على حساب تعليم البنات ، كما يشهد الواقع بزيف الادعاء المعلن عن مجانية التعليم فى الوقت الذى ترتفع فيه تكاليف الدروس الخصوصية وغيرها من مكونات العملية التعليمية.

وهناك فى الحقيقة اختلال جوهرى بين نوعيات التعليم ونوعيات المهارات المطلوبة فى الخريجين ، أى العرض والطلب بين حاملى المؤهلات وسوق العمل ، فضلا عن الاختلال الكبير بين أعداد الخريجين وفرص العمل الموجودة.

وفى حين أن التركيز فى هذه الدراسة ينحو إلى إصلاح التعليم ، فإننا نقرر أن نجاح الإصلاحات التعليمية فى مصر فى الثلاثين سنة الأخيرة ليس موضع شك. فالمؤكد أن المزيد من البنين والبنات فى مصر اليوم أفضل تعليما مما كان عليه الحال من قبل كما أن معدل القادرين على القراءة والكتابة ارتفع كثيرا ، فضلا عن أن التعليم امتد إلى طبقات اجتماعية كانت محرومة منه فى السابق.

ولكن ما هو واضح إلى جانب ذلك أن النظام التعليمى لا يقدم لسوق العمل الأعداد والمهارات المطلوبة . ومن الواضح أن هناك شيئا غير مفهوم . فمن أجل تحسين نظام التعليم وجعله أكثر اتساقا مع الطلب الموجود فى سوق العمل من المهم الإجابة عن أسئلة مثل: لماذا فشلت جهود الإصلاح السابقة فى تحقيق اهدافها؟ وهل هناك صيغة بديلة لجهود الإصلاح فى المستقبل ؟ وأخيرا ، ما هى مكونات الصيغة الإصلاحية المطلوبة ؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة تنحو هذه الدراسة إلى الابتعاد عن النظر إلى التعليم باعتباره عملية «هندسية» والنظر إليه كظاهرة اقتصادية . ووفق هذه الصيغة تذهب الإصلاحات فى النظام التعليمى إلى ما هو

أبعـــد من بناء المدارس وتدريب المدرسين وتحسين مستواهم لتركز على حوافز التعليم وعـوائده ، فى ذات الوقت الذى يتـجـه فـيـه الانتباه إلى العمل بمبدأ الفرصة المتكافئة.

وتتضمن الصيغة المقترحة ثلاثة حزم من الإصلاحات ، تتعلق الأولى بالحوافز التى تقدم للطلاب والمدرسين وأوليـاء الأمـور وجـهـات التـعليم الخـاص التى يتـزايد دورها ، وذلك بقصد الوصول إلى نوعية أجود من التعليم. وتتضمن المجموعة الثانية إصلاح سوق العمل لكى تستـوعب المزيد من الخريجين ، وتهدف الحزمة الثالثة من الإصلاحات إلى إصلاح عيوب سوق العمل عبر ضمان تأهيل أفضل للخريجين.

وبادئ ذى بدء فإن الواقع يشهد بمستوى تحصيل دراسى متطور بمعدلات كبيرة فى مصر ، وقد أكدت ذلك دراسات عديدة ومن بين مـا أشـارت إليـه أن مـتـوسط عـدد سنوات التـحـصـيل الدراسى للسكان فى سن ١٠ سنوات وأعلى بلغ ١.٧ سنة فى عـام ١٩٦٠ وأنه فى عـام ١٩٩٦ ارتفع إلى ٥ سنوات ، أى حوالى ثلاثة أمثال . وتشير بيانات الفترة من عـام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٧ إلى تحسن هـائل فى التـحـصـيل الدراسى للبنين والبنات فى مختلف مستويات التعليم . فمعدلات القيد فى التعليم الابتدائى تشير إلى أنه غطى تقريبا جميع الأطفال فى سن الدراسة الابتدائية فى عام ١٩٩٧ فيما يعد تحسنا هائلا. وفى عام ١٩٩٧ بلغت نسـبـة المقـيـدين فى المدارس الثانوية ٧٨٪ من الشبان والبنات فى سن هذه المرحلة الدراسية ، وكانت هذه النسبة ٢٨٫٤٪ فقط فى عام ١٩٧٠.

وكانت نسبة المقيدين فى التعليم العالى فى مستوى زيادة مماثل ، ففى عام ١٩٩٦ وصلت هذه النسبة إلى ٢٠٫٢٪ بينما كانت ٦٫٩٪ فى عـام ١٩٧٠ .وفضلا عن ذلك فإن الفترة من عـام ١٩٧٠ إلى عـام ١٩٩٧ لم تشـهـد أى هوة فى الانتظام الدراسى بين البنين والبنات.

وبالمقـارنة بالمسـتـوى الدولى فإن مـصـر تشغل بذلك موقـعا مقبولا بين الدول القريبة منها فى مستوى الدخل الفردى ،إذ تسبقها كل من جمهورية الدومنيكان وجواتيمالا وقرقستان والمغـرب وتلحـقـهـا الفلبين وأندونيـسـيـا وأوزبكستان وبوليفيا.

وإذا كـان هذا التطور الكمى كـبيـرا فـإن تقدما كبيرا لم يحدث فى مجال تحسين نوعية التعليم . صحيح أنه لا توجد بيانات منتظمة للمقـارنة بين مصر وغيرها فى هذا المجـال ،

ولكن هناك دلائل على أن الكم فى النظام التعليمى بمصر كان على حساب الجودة. فالحكومة تنفق نسبة كبيرة من الدخل القومى (من ٤إلى ٥٪) على التعليم ، ولكن ما تنفقه لا يكفى للوصول بالطلاب إلى نوعية جيدة من التعليم ، خاصة فى ظل الزيادة الكبيرة فى عدد السكان.

بل زاد على ذلك أن هناك ظواهر سلبية انتشرت ،منها أن الأبنية التعليمية عانى الكثير منها من ضعف الصيانة ، وزاد عدد التلاميذ أكثر من الزيادة فى عدد المدرسين ، ولجأ المدرسون إلى الدروس الخصوصية لكى يعوضوا انخفاض رواتبهم . وبالأرقام وصلت نسبة المدارس المحتاجة إلى صيانة فى عام ١٩٩٢ إلى ٤٠٪ ، وزادت كثافة الفصول من ٣٩و٩٪ فى السنة الدراسية ١٩٨٠ / ١٩٨١ إلى ٤٥ر١٪ فى السنة الدراسية ١٩٩٠ / ١٩٩١ . وبلغت نسبة التلاميذ الذين يتلقون دروسا خصوصية أكثر من ٥١٪ من التلاميذ ، وبينهم تلاميذ من أسرة فقيرة.

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد المتسربين من المدارس الابتدائية الإعدادية زاد كثيرا فى التسعينيات وزاد على ١٣٪ من البنين والبنات في سن هاتين المرحلتين التعليميتين ، ويؤكد هذا أن عائد التعليم لم يعد مجزيا ، خاصة بالنسبة إلى الطبقات الفقيرة . وزاد على ذلك أن نسبة الرسوب وطلب إعادة الامتحان كانت عالية هى الأخرى بما يقطع بأن الطلاب لا يحصلون التحصيل العلمى الكافى المفترض تحصيله.

وهناك المعضلة الأكبر ، وهى علاقة التعليم بسوق العمل ، أو بمعنى آخر أزمة البطالة التى تعد عقبة خطيرة أمام التعليم . ولا يمكن أن يكون إصلاح التعليم حقيقيا بدون أن تتناسب نوعيات الخريجين مع الفرص المتاحة فى سوق العمل. وتشير البيانات الخاصة بعام ١٩٩٨ إلى أن البطالة تتركز بين الأكثر تعليما، خاصة من يحصلون على المؤهلات المتوسطة (٥٥٪ من إجمالى الخريجين) . والحقيقة أن مشكلة حملة المؤهلات المتوسطة تزداد حدة باعتبار أن التوقعات تشير إلى أن سوق العمل لن تطرح فرصا أمامهم إلا بنسبة ٥٪ منهم فى الفترة بين عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٥ . وتشير البيانات إلى أن نصف الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنويا يحملون مؤهلات متوسطة . ومن المتوقع أن تنكمش فرص العمل المتاحة لهم فى السنوات المقبلة فيما يمثل اختلالا خطيرا فى نظام التعليم.

وهناك فى الحقيقة ما يشير إلى أن المشكلة أكبر من مجرد العرض والطلب فى سوق العمل. فالمسوح العشوائية لآراء شركات القطاع الخاص بخصوص عوائق نشاطها فى مصر توضح أن من بين هذه العوائق عدم توافر العمالة الماهرة ونقص الخبرات الإدارية ، فالنظام التعليمى لا يقدم فحسب الخريجين الذين لا توجد فرص عمل لهم ، وإنما يقدم أيضا خريجين غير مؤهلين لفرص العمل الموجودة ، وبذلك يكون التدريب أحد عناصر التغلب على هذه المشكلة الأخيرة ، ولكن التدريب هو الآخر يحتاج إلى إصلاح كبير.

واضح إذن أن مصر استثمرت الكثير فى التوسع التعليمى ، وأن هذا التوسع أثمر زيادة كبيرة فى أعداد المقبولين بمراحل التعليم المختلفة فى مختلف المناطق ومن الجنسين فى آن واحد . ومع ذلك فإنه واضح بنفس الدرجة أن نظام التعليم فى مصر لم يقدم الخريجين المؤهلين بمهارات تحقق الفوائد الاجتماعية والشخصية المرتقبة منه . وأوضح عيب فى هذا النظام هو عجزه عن تخريج المطلوبين فى سوق العمل بالنوعيات والمهارات المطلوبة.

والتفسير الوحيد لهذه المشكلة بسيط ،وهو أن الصيغة الحالية للتعليم تقوم على وكثير جدا من الكمية وقليل جدا من الكيفية ، وهذه الصيغة تنظر إلى التعليم على أنه عملية مختصة بذاتها ، أى مدخلات / مخرجات ، أو أنه عملية إنتاجية ، بينما حقيقة الأمر أنه ليس كذلك فالتعليم فى الحقيقة هو عملية تعظيم للعوائد الشخصية والاجتماعية عبر الكتلة السكانية.

لقد كان مفهوما لماذا ركزت مصر فى العقود الماضية على التوسع فى التعليم ليشمل الجميع ،فقد كان هناك مستوى متمايز فى توزيع التعليم على السكان طبقا للمناطق والفئات الاجتماعية . وكان مفهوما بالتالى لماذا ركزت الحكومة على تخصيص الاعتمادات اللازمة لبناء المدارس ، وتحسين مستوى التعليم وتدريب المدرسين، ثم فى الآونة الأخيرة إدخال التكنولوجيا إلى الفصول الدراسية . ومن الطبيعى أن تجد الحكومة نفسها مسئولة ومشرفة على التعليم باعتبار أنها الممول الرئيسى للعملية التعليمية ، ومالكة المؤسسات التعليمية ،والحقيقة أن هذه الصيغة للعملية التعليمية كانت صالحة فيما مضى باعتبار أن الحكومة كانت تعلم التلاميذ والطلاب وتضمن الوظائف للخريجين ، ولكن هذه الصيغة ليست ملائمة لاقتصاد تسيطر عليه قوى السوق

وتغيب فيه مسئولية الحكومة عن تعيين جميع الخريجين . وهذه الوضعية لاقتصاد السوق تتطلب تعليما يركز على إكساب المهارات ودراسة العرض والطلب في سوق العمل .كما أن النظام القديم يجعل المدرسين أقل حماسا للتعليم في الفصول بسبب ضعف رواتبهم ، وبسبب الروتين الحكومي القاسي في معاملتهم ماليا ومهنيا . ومن المعروف أيضا أن ترقى المعلمين أو زيادة رواتبهم لا يرتبطان بنتائج الامتحانات وما إذا كانوا يقدمون لتلاميذهم مستوى أعلى من التحصيل .كما أنهم لا يتعرضون للعقاب في حالة ضعف النتائج وضعف مستوى التحصيل الدراسي .

والحقيقة أن المدرسين اكتشفوا منذ سنين أن الدروس الخصوصية هي الأكثر فائدة لهم.

والحقيقة أيضا أن هناك وضعا مشابها يغيب فيه الحافز بالنسبة إلى أولياء الأمور والطلاب والمشرفين على العملية التعليمية فأولياء الأمور ليس لهم كلمة في العملية التعليمية لأنهم ليس لهم دور في إدارة المدرسة أو اختيار المدرسين لأبنائهم أو أي شئ آخر ، فهم لا يملكون إلا قيد أبنائهم في أقرب مدرسة موجودة في الحي . وحتى لو كان هناك اختيار متاح لدى أولياء الأمور في إلحاق أبنائهم بهذه المدرسة أو تلك فإنهم تغيب عنهم المعلومات عن نتائج المدارس وأفضلها في العملية التعليمية .

وحين يكون لدى أولياء الأمور الدافع إلى إكساب ابنائهم أكبر قدر من التحصيل الدراسي وتحقيق أفضل النتائج فلن يكون أمامهم سوى المدرسين الذين يقدمون الدروس الخصوصية.

ومن الواضح أن الإجراءات الشرطية أو غيرها من الإجراءات لن يمكنها كبح جماح ظاهرة الدروس الخصوصية.

أما أكبر حافز لدى الطلاب فهو أن يذاكروا دروسهم بقصد أن يحصلوا على أعلى الدرجات بما يؤهلهم للأفرع الأهم في التعليم كالطب والهندسة والصحافة. وفي الوقت نفسه فإن الحافز ضئيل لدى البيروقراطية التي تتولى الإشراف على التعليم ووضع لوائح العملية التعليمية ، فهم يتقاضون رواتب ضئيلة مثل المدرسين ، ومن الصعب الحديث عن حقيقة دورهم في العملية التعليمية على الرغم من أن مركزية التعليم من الناحية الإدارية تجعل نفوذهم ضخما.

إن التدهور الحادث في نوعية التعليم في مصر لا يمكن أن يكون السبب فيه مجرد نقص الحوافز لدى أطراف العملية التعليمية ،

بل إن هناك أسبابا أخرى منها زيادة عدد السكان فى سن التعليم ، والتوسع المتزايد فى التعليم بما يؤدى إلى التحاق تلاميذ عددهم كبير من الطبقات الفقيرة دون أن يكون لديهم أى مهارات قبل دخول المدارس . يضاف إلى ذلك أن هناك تفرقة لحساب المراحل الاعلى من التعليم فى مجال تخصيص الاعتمادات.

ومع ذلك فإن مشكلة البطالة تظل أكبر المشاكل ، فهى قائمة حتى لو تم حل مشكلات التعليم وعلاج الاختلالات الموجودة فيه أو أغلبها، فالتوسع فى التعليم لن يترجم بالضرورة إلى نمو أعلى أو وظائف أكثر ما دام الطلب على الخريجين ضعيفا بالصورة الراهنة ، أو بمعنى أصح ما دامت هناك تشوهات وانحرافات هيكلية فى سوق العمل.

والمؤسف أن العوامل المحبطة فى سوق العمل بأنواعها الثلاثة موجودة بدرجات مختلفة، فالنمو الاقتصادى بطئ جدا بما لا يستوعب أى أعداد من الداخلين الجدد إلى سوق العمل خاصة فى السنوات الثلاث الأخيرة . يضاف إلى ذلك أن أسباب البطء فى النمو الاقتصادى مضاعفة، وبعضها راجع إلى الإدارة الاقتصادية للبلاد. وهناك أثر غير منكور لسعر صرف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى على الوضعية الاقتصادية للبلاد . وقد حاولت الحكومة بكل جهدها المحافظة على معدل ثابت لسعر الصرف ولكنها لم تنجح فى ذلك حتى بعد أن رفعت سعر الفائدة. وهناك أسباب هيكلية أيضا منها الفجوة الكبيرة بين الادخار والاستثمار وتقدر هذه الفجوة بما يتراوح بين ٤ مليارات و٦ مليارات دولار سنويا . .

والحقيقة أنه لن يكون هناك طلب على الخريجين الجدد إذا لم يكن بمقدور القطاع الخاص الاستثمار ، والنمو ، فوجود فائض فى العمال بشركات القطاع العام ، أو ما يسمى بطالة مقنعة، يعنى أن القطاع الخاص وحده هو المجال المفتوح أو الواعد لتوظيف الخريجين الجدد ، فماذا يكون الحال لو أن القطاع الخاص يمر بالمشاكل الراهنة . يضاف إلى ذلك أن الحكومة لم تعد اختياراً فى مجال التوظيف لأن الدولاب الحكومى متخم بالعاملين الذين لا عمل للكثيرين منهم.

ومعنى هذا كله أن هناك تشوهات تفرضها السياسات فى سوق العمل وتحد من الطلب على الخريجين الجدد ، أو الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، وذلك على الرغم من جهود الحكومة وسياساتها لتحرير الاقتصاد.

وسعر الصرف ليس وحده هو القوة الضاغطة على النمو الاقتصادى فى مصر ، فهناك الجمارك الكبيرة على الواردات ، والضرائب العالية المفروضة على الشركات وسعر الفائدة العالى ،وكذلك التكاليف العالية النسبية لنقل السلع والتحويلات المالية . وهذه الوضعية الاقتصادية تجعل المنتجين يفضلون تسويق أنتاجهم فى مصر لأن هذا أكثر ربحا لهم من التصدير ، وبالتالى تفقد العمالة المصرية الرخيصة ميزتها النسبية فى المنافسة فى الأسواق الخارجية .

ولا يمكن طبعا إنكار أن الحكومة نجحت فى التسعينيات فى تطبيق برنامج للاستقرار الاقتصادى أدى إلى ضبط التضخم واستعادة التوازن الداخلى، كما نجحت فى خفض الحواجز التجارية وأحرزت تقدما فى مجال الخصخصة، وحسنت ووسعت البنية التحتية وأجرت إصلاحات هيكلية أخرى ، ولكن عملية الإصلاح ما زالت غير مكتملة، وهذا واضح فى انخفاض معدل النمو وعدم قدرة الاقتصاد على توليد الوظائف.

وبالإضافة إلى بطء النمو الاقتصادى ، وتشوه السياسات فإن ملامح سوق العمل ذاتها يحتمل أنها أضعفت الطلب على الخريجين . وقوانين العمل تعد دليلا على ذلك، فهى لا تجيز فصل العامل لأى سبب إلا إذا ارتكب خطأ جسيم للنظر ،وحين تنشب النزاعات العمالية فإنها تستمر سنوات فى المحاكم .واللافت أن قانون العمل لا يحمى العاملين فى القطاع غير الرسمى على الرغم من أن هذا القطاع يمثل ٨٠٪ من إجمالى التشغيل فى القطاع الخاص، وهناك مثال آخر هو سياسة الاستثمار التى تتجه إلى محاباة رأس المال وتفضيله على القوة العاملة من خلال مجموعة من الإعفاءات الضريبية والبنية الأساسية المجانية.

وأخيرا هناك الأثر الباقى للقوى العاملة التى تضمن الوظائف للخريجين . فعلى الرغم من أن القوى العاملة انتهت فى التسعينيات إلا أنه ما زال مفهوما لدى الناس أن الحكومة سوف تتدخل وتعين أعدادا من العاطلين إذا وصلت معدلات البطالة إلى مستويات خطيرة.

وقد ثبتت صحة هذا التوقع بالإعلان منذ فترة عن تعيين ألوف العاطلين فى وظائف حكومية ، وأدى ذلك إلى إقبال الطلاب على الالتحاق بالمدارس الثانوية الفنية وكل منهم فى ذهنه أن الحكومة ستواصل السير على طريق تعيين الخريجين فى وظائف ثابتة ساعات

عملها محدودة.

ومن المحبطات فى سوق العمل أنه لا يتسم بالفرص المتكافئة ، وسبب ذلك أن المنافسة الحقيقية غير موجودة غالبا . وعلى ذلك فإن الحكومة تظل القوة الأكثر تأثيرا فى سوق العمل ، وعليها الدور الأكبر فى تحقيق الكفاءة والتكافؤ فى الفرص لو انتهجت خطة إصلاح حقيقية وشاملة، وهو أمر غير وارد لأن الحكومة نفسها فشلت من قبل . وبالتالى لابد من قيام توازن بين الحكومة وقوى السوق . فهل قام هذا التوازن؟.

أولاـ لنأخذ فى الاعتبار موضوع تخصيص الاعتمادات:

كما ذكرنا سابقا خصصت الحكومة النسبة الأكبر من الاعتمادات للمراحل الأعلى من التعليم . وهنا فإن الحكومة لم تتحيز إلى التعليم الأساسى على خلاف الحادث فى دول جنوب شرق آسيا مثلاً ، وذلك على الرغم من أن مصر تخصص نسبة من الدخل القومى للتعليم تزيد على النسبة التى تخصصها الدول القريبة منها فى متوسط دخل الفرد ، ولعل هذا ما أدى إلى التفاوت الحادث بين العرض والطلب فى سوق العمل.

ثانيا– لنأخذ فى الاعتبار موضوع التعليم المجانى فى مصر:

الكلام عن مجانية التعليم يتناقض جوهريا مع الأعباء التى تتحملها مختلف الأسر فى تعليم أبنائها ، وبالنظر إلى أن المجانية المدعاة تسرى على الجميع فمعنى ذلك أن الحكومة تقدم دعما للأسر الثرية على حساب الأسر الفقيرة التى تتحمل انخفاضا فى مستواها الاجتماعى نتيجة ما تتحمله من تكاليف فى تعليم الأبناء ،وبالتالى فإن التعليم ليس عادلا بافتراض أنه مجانى فى الحقيقة.

ثالثا– لنأخذ فى الاعتبار أخيرا مشاكل الاحتكار والمعلومات : إن احتكار الحكومة لتخصيص الاعتمادات ورسم السياسات التعليمية يجعلها ذات طابع احتكارى فى مواجهة أولياء الأمور والطلاب الذين لا تتوافر لديهم المعلومات غالبا فى سير العملية التعليمية. صحيح أن الأموال الخاصة دخلت فى مجال التعليم من مراحل ما قبل الدراسة الابتدائية حتى المراحل التعليمية العالية إلا أن النموذج البيروقراطى ما زال غالبا ، وما زال فى احتياج إلى الإصلاح ، ولابد أن ينطوى الإصلاح على كسر احتكار العملية التعليمية من جانب الحكومة ،وتوفير المعلومات الدقيقة والحالية عن المدارس.

وخلاصة الأمر أنه إذا كانت قد قطعت خطوات واسعة نحو التوسع فى التعليم فإن الوقت قد حان لإدخال إصلاحات مهمة فى النظام التعليمى لكى يتوافق مع التوجه نحو اقتصاد السوق .ولكن كيف يمكن أن ننحو نحو نظام تعليمى ملائم لسوق العمل؟.

هناك رابطة بين التعليم والتشغيل ، وإذا انكسرت هذه الرابطة فإن الموارد الكبيرة التى تخصص للإتفاق على التعليم تذهب هباء ، وكذلك يتقلص العائد من التعليم . والحقيقة أن هناك دلائل كثيرة على أن التعليم ضرورى للنمو الاقتصادى السرية .وحين يكون التعليم واسع النطاق فى المجتمع فإنه يكون من قوى المساواة بين المواطنين ، بل إنه أفضل الوسائل فى هذه الناحية ،والتشغيل هو الوسيلة التى تتم من خلالها ترجمة التعليم إلى نمو وتوزيع متكافئ لهذا النمو.

وقد حققت مصر تقدما كبيرا فى مجال مد التعليم إلى قطاع كبير من السكان ، ولكن المشكلة الموجودة هى أن الرابطة بين التعليم والتشغيل مكسورة ، وبالتالى فإن هناك موارد كثيرة ضائعة أى إن عائد التعليم ضئيل . ويضاف إلى ذلك أن الفرص المتكافئة تتآكل بسبب التكلفة المتزايدة للتعليم فى المدارس العامة . وصار متعينا الوصول إلى الإصلاح الذي يحقق تعظيم العوائد الشخصية والاجتماعية للتعليم.

وكما قلنا من قبل فإن الصيغة الجديدة للإصلاح تذهب إلى ما هو أبعد من النظر إلى التعليم باعتباره عملية هندسية والانتقال إلى النظر إلى التعليم كظاهرة اقتصادية.

وهذه النقلة لا تعنى إهمال الإصلاحات التى يتم من خلالها تحسين المدارس ومهارات المدرسين ومستوى التعليم ، بل إنها تعنى الاحتياج إلى إصلاحات إضافية لإضافة قيم نسبية جديدة للمدخلات والمخرجات التعليمية من خلال حوافز هدفها تحقيق هذه النتائج، فضلا عن الاهتمام بتكافؤ الفرص . وهذه الاستراتيجية الإصلاحية تتضمن حوافز لأطراف العملية التعليمية تكون أساسا لحوار قومى حول ماذا يكون وضع التعليم فى المستقبل.

إن تقديم الحوافز للمدرسين والمديرين والعاملين فى التعليم الخاص بهدف الوصول إلى نوعية أفضل من التعليم هو أمر صعب ، ولكنه ضرورى ويتطلب هذا النظام فى المدارس العامة دفع المدرسين إلى تعليم أكثر فعالية فى الفصول على أساس عوائد مالية إضافية

أساسها الأداء . وأساس هذه الاستراتيجية أيضا إنهاء المركزية فى إدارة العملية التعليمية واشتراك أولياء الأمور فى نشاطات المدرسة بما فى ذلك اختيار المدرسين مثلما حدث فى بعض دول أمريكا اللاتينية ، وبالاضافة إلى ذلك تشمل هذه الاستراتيجية منافسة أكبر بين المدارس التى يختارونها على أساس معلومات منسقة تقدمها وزارة التعليم.

والحقيقة أن المدارس الخاصة تهتم بالكثير من مسائل الحفز على إجادة التعليم المنوه عنها سابقا .ومع ذلك فإن الحكومة عليها أن تقوم بدور مهم لضمان منافسة نزيهة بين المدارس وكذلك توفير المعلومات الدقيقة عنها، وفى حالة نشوب نزاع بين المدرسة وأولياء الأمور يتعين على الحكومة أن تقوم بدور المحكم على أساس مجموعة من القواعد والإجراءات والعقوبات المحددة سلفا.

وبالتوازى مع هذه الحوافز يجب أن تكون هناك إصلاحات متصلة لتحسين تدريب المدرسين ومستوى العملية التعليمية وصيانة المبانى المدرسية . ومع مواصلة الضغط على الميزانية العامة من أجل مواجهة الطلب المتزايد على بناء المدارس وصيانتها فإن الفرصة يجب أن تتاح للقطاع الخاص لدخول السوق التعليمى بدرجة أكبر مما كان عليه الحال من قبل.

ومرة أخرى فإن هذه العملية تتطلب المنافسة والشفافية والسير على قواعد واضحة جدا . أما التطبيق فإنه يجب أن يترك للسلطات المحلية باشتراك أولياء الأمور.

ومن ناحية ثانية فإن التعليم هو استثمار يعتمد عائده الاقتصادى على الطلب على العمل، وبالتالى فإن أى محاولة للإصلاح فى مجال التعليم يجب أن ينظر إليها باعتبارها جزءا من عملية إصلاح أوسع للاقتصاد ككل، وفى ضوء التقدم الذى أحرزته مصر إلى الآن فإن المرحلة القادمة من الإصلاح تتضمن تنشيط الاقتصاد وتوسيع نطاق الإنتاج ،وتحسين الأداء فى سوق العمل.

والحقيقة أن كل وجه من وجوه الإصلاح المشار إليها يجب أن تكون موضوع منافسة عامة تذهب إلى ما هو أبعد من نطاق هذه الدراسة.

والحقيقة أيضا أن الإصلاح الجدى للتعليم فى مصر مطلوب على وجه الاستعجال.

البناء على الأرض الزراعية
المشكلة والحل

■ أحمد حسن الحدينى

لم يعد الغنى والفقر بين الدول يقاس بزيادة أو نقص الموارد والثروات الطبيعية وتوافر أو عدم توافر المناخ المناسب . ولكن الغنى الحقيقى هو فى حسن استخدام هذه الموارد والثروات الطبيعية والمحافظة عليها وحمايتها . ولهذا فإن دولا كثيرة مواردها الطبيعية محدودة ومناخها غير مناسب ورغم ذلك يرتفع فيها الدخل القومى وكذا متوسط دخل الفرد سنويا أكثر من دول أخرى حباها الله ثروات طبيعية وموارد وفيرة ولكنها لا تحسن استخدامها ولا تحافظ عليها أو تصونها لذلك فإن قضية حسن استخدام الموارد والثروات الطبيعية والمحافظة عليها هى الدعامة الرئيسية فى تقدم الأمم وازدهارها .

من هذه الموارد الطبيعية والهامة «الأرض الزراعية».. ففى مصرنا الحبيبة تتعرض أرضنا الزراعية لذلك التعدى الصارخ والتى لن نعوضها مهما بذلنا من جهد فى إضافة أى مساحات من الأراضى الصحراوية فالتربة المصرية تتعرض لصنور مختلفة من الاعتداء عليها سواء بتآكل مساحاتها أو بانخفاض خصوبتها ، وذلك بالبناء عليها أو بتبويرها أو بتجريفها ، وذلك لأن المحافظة على كل شبر من الأرض وبأن تظل أرضنا خصبة ومنتجة باتت ضرورة حياة وأمن ومستقبل وضمانا لاستمرار التنمية والتعمير لنا ولأولادنا وأحفادنا من بعدنا .

والموضوع الذى نحن بصدده ليس بحثا فى

المشكلة الزراعيـة ولكنه دفـاع عن الأرض الزراعية تلك المساحة التى اشتهرت منذ القدم بالخصب الذى وهبه الله والنيل لمصر وحافظ عليه المصريون منذ آلاف السنين. ولقد أعد الله تعالى المثوبة لمن يساعد على خصوبة الأرض وزراعتها وغرسها بما ينفع ويفيد.

فعن أنس رضى الله عنه قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم :«ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له صدقة» رواه مسلم».

فإذا كانت مساحة مصر الأرضية تصل إلى ٢٥٠ مليون فدان تقريبا فإن مساحة المعمور منها لا يتعدى ١٠ ملايين فدان«٤٪ من جملة المساحة» منهما حوالى ٧ مليون فدان أراض مزروعة متدرجة ومتباينة الخصوبة.

وال٣ ملايين الباقية يعيش عليها البشر «نحو ٦٧ مليون نسمة ٩٧٪ منهم يقطنون وادى النيل والدلتا» فى منازلهم ومصانعهم وكافة الخدمات اللازمة لاستمرار حياتهم وكما سبق أن قلنا إن من أهم المشاكل التى تتعرض لها الأراضى الزراعية المصرية هى مشكلة التفريط الكامل فيها إزاء الزحف العمرانى على أخصب هذه الأراضى داخل الوادى والدلتا سواء فى المساحات داخل القرى أو فى المساحات المتاخمة للمراكز والبنادر وعواصم المحافظات إذ يقدر حجم استنزاف الأرض الزراعية خلال الفترة من ١٩٦١- ١٩٨١ نحو ٢٥ر١ مليون فدان.

كما يذهب البعض إلى تقدير ما فقد خلال السبعينيات بنحو ٧٠ ألف فدان سنويا واستمرت التعديات خلال الثمانينيات والتسعينيات وإن كان تشديد العقوبة من جهة وجدية تنفيذ الأمر العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٩٦ قد حدا من هذه المشكلة.

إذ أنه ووفقا لما هو ظاهر أمامنا فإن الأمر العسكرى قد أحدث أثرا لا يمكن إنكاره، حيث تلاحظ انخفاض نسبة المخالفات وذلك خلال الأعوام الثلاثة أعوام من بداية تنفيذ الأمر العسكرى إلا أنه ومع نهاية عام ١٩٩١ وبداية عام ٢٠٠٠ عادت ظاهرة بل كارثة الاعتداء على الأرض الزراعية تظهر مرة أخرى وبصورة تهدد بتآكل الأرض الزراعية. حيث تسابق المواطنون فى القرى والمدن المتاخمة للرقعة الزراعية تسابقوا فيما يشبه السعار على البناء على الأرض الزراعية ضاربين عرض الحائط بما يعرف بكردونات القرى والبنادر مما أدى إلى التهام آلاف الأفدنة من الأراضى الزراعية الخصبة.

مما يوضح حجم وخطورة هذه الكارثة ما جاء على لسان نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة من أن ما تمت إزالته من تعديات على الأرض الزراعية ٧٠٪ من التعديات على مساحة تقدر بنحو ١٩ ألف فدان(التعاون فى ٢٠/١٠/٢٠٠١).

وما صرح به وزير التنمية المحلية من أن ما تمت إزالته ٢٦٦٥٦٦ مخالفة اعتداء على ٢٧ ألف فدان .

(التعاون ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠١) الصفحة الأخيرة.

ومما يوضح أيضا خطورة هذه الكارثة ما جاء فى تصريح نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة لجريدة التعاون الصادرة فى ٢٥/ ١٢/ ٢٠٠١ ص٣ حيث صرح بأن القضاء قد حفظ ٤٠١ دعوى تعد على الأرض الزراعية كما برأ القضاء أيضا ٧٤٢١٠ مواطنين من المتعدين على الأرض الزراعية حتى ١٥/ ١١/ ٢٠٠١.

يؤكد هذه الخطورة التى تهدد الأرض الزراعية أيضا ذلك التقرير الذى عرضه نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة على اللجنة الوزارية لحماية الأرضى والذى شمل جميع الحالات بالنسبة لكل محافظة ،الذى جاء فيه أن سلبيات الأجهزة المختلفة أدت إلى ضياع ٢٥ ألف فدان من خلال ٣٥٢ ألف حالة تعد (التعاون فى ٩/ ١٠/ ٢٠٠١ ص١٨).

وهنا نستطيع أن نقول إن فرض سياسة الأمر الواقع وصعوبة بل استحالة تنفيذ قرارات الازالة وإعادة حالة الأرض إلى ما كانت عليه قبل التعدى فى كثير من الحالات لظروف وأسباب كثيرة سوف يكون نتيجتها خروج مئات بل آلاف الأفدنة من إنتاج الغذاء الرئيسى للسكان وإلحاق كارثة بالاقتصاد القومى.

وليت الأمر قد توقف عند هذا الحد بل إنه نلاحظ فى الآونة الأخيرة أن تعالت بعض الأصوات داخل مجلس الشعب وفى بعض الصحف تطالب بوقف العمل وإلغاء الأمر العسكرى رقم ١ الصادر فى ١١/٥/١٩٩٦ والخاص بحظر التجريف والتبوير والبناء على الأرض الزراعية.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل تكفى القوانين والقرارات الوزارية بل والأوامر العسكرية وحدها لوقف كارثة العدوان على الأراضى الزراعية ؟

بهدوء وموضوعية نحاول من جانبنا البحث عن الإجابة على هذا السؤال..

حجم المشكلة

من الثابت أن السكان فى مصر يتزايدون بمعدلات كبيرة للغاية فيصل معدل الزيادة السكانية نحو ٢ر٤٪ فمصر تعانى من انفجار سكانى "٥ر١ مليون نسمة كل سنة " لايبدو فى الأفق علامات هدوء لها . هؤلاء البشر يشكلون ضغطا متزايدا على الموارد المحدودة بتزايد متطلباتهم ليس فقط على الغذاء الذى تنتجه الأرض الزراعية ولكن أيضا تلك المتطلبات المتعلقة بمناحى الحياة الأخرى من خدمات " مدارس – مستشفيات – طرق – مصانع ... الخ" ولايقتصر الانفجار السكانى فى مصر على زيادة السكان ، فقط بل على التركيب السكانى – توزيع السكان وبذلك فإن مطالب السكان غير محدودة فى ظروف موارد طبيعية عامة غاية فى المحدودية أولها المساحة المأهولة. فإذا كان عدد السكان لايتناسب مع تلك المساحة إذ أصبح مايخص الفرد فى مصر من جملة الأراضى المأهولة بالسكان والتى يتم زراعتها وسكناها نحو ٥٠٠م مربع" ٢٠× ٢٥م " على الفرد أن يدبر منها معاشه بالكامل وأن يعطى جزءا منها لمختلف المرافق اللازمة لحركته وتعليمه والعناية بصحته وجزءاً آخر لإقامة البناء الثابت للأمة كالمصانع أو المنشآت العامة . أيضا انخفاض ملحوظ فى نصيب الفرد من الأرض المنزرعة حوالى ١٠ أفدنة تقريبا . أى مايعادل حوالى ٤٠٠ م مربع على المواطن المصرى أن يحصل من هذه المساحة على غذائه وكسائه وتوفير المواد الخام التى تستخدم فى الصناعات التى تعتمد على المنتج الزراعى.

وهذا المعدل قليل للغاية ويكفى هنا أن نقول إن قضية الغذاء فى مصر تمثل تحديا حقيقيا للاستقلال الوطنى والمستقبل الوطنى .. فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الاكتفاء الذاتى من القمح لايتعدى ٥٥٪ والأذرة ٧٦٪ والسكر ٧٢٪ واللحوم الحمراء ٦٢٪ واللحوم البيضاء ٧٢٪ والزيوت ١٨٪ ، والباقى نستورده من البلاد الأجنبية.

فهل من المعقول أنه فى ظل هذه الظروف التى يعيشها المواطن المصرى فى الريف والحضر أن تذبح الأرض الزراعية بكل الصور من تبوير وتجريف وبناء!!؟؟

تلك الأرض التى هى مصدر غذائنا ، علما بأن هذه الأرض التى نتعدى عليها هى ذات الصفات الجيدة من الناحية التركيبية ونسبة الخصوبة العالية ذات القدرة الإنتاجية الممتازة ، وبالتالى يجب المحافظة عليها كواجب قومى

واعتبارها نظاما من أنظمة الدولة فى رفع مستوى الإنتاج الزراعى للمحاصيل الاستراتيجية كالقطن - الأرز - الأذرة - القمح - قصب السكر بدلا من البناء عليها وخاصة أن مثل هذه المحاصيل الاستراتيجية لايجوز زراعتها فى الأراضى الجديدة وإذا زرع بعضها فلا تعطى محصولا جيدا.

حقا لقد أسهمت مشروعات الانفتاح الاقتصادى مع بداية السبعينيات ، وكذا هجرة العمالة الزراعية وغير الزراعية إلى دول النفط ورجوعهم وفى أيديهم حفنة من الأموال ورغبتهم فى المعيشة فى مسكن صحى إلى حد ما وهذا حقهم . أيضا زحف المشاريع الخدمية " مدارس - مستشفيات - طرق - كبارى - مصالنع - ملاعب .. إلخ " من هذه الأسباب التى أدت وتؤدى إلى مزيد من الضغط على الأرض الزراعية.. إلا أن الملاحظ أن تطور هذه الظاهرة ونمو وتطور حجمها فاق كل التوقعات إلى درجة أن بعض القرى تآكلت أرضها الزراعية عن آخرها ولم يبق منها إلا القليل وخاصة القرى المتاخمة للمدن أو الأراضى الزراعية المتاخمة للحيز العمرانى فى القرية . وأصبح من الصعب التمييز بين الحيز العمرانى أو الكردونات القديمة أو الامتدادات العمرانية العشوائية الجديدة. وفى حدود قاموس اللغة والتشخيص لظاهرة تآكل الأرض الزراعية وضمورها بأن هذا معناه« السفه الوطنى» كما يقول د. جمال حمدان . فهذه الظاهرة الشريرة والمستشرية لنقص الأراضى الزراعية وإنخفاض جودتها بمطلق إرادتنا وبأيدينا ، إذ ليس من المعقول أن نفعل المستحيلات لكى نكثف إنتاجنا الزراعى الرأسى أو أن نستصلح الصحراء وفى نفس الوقت نبدد ونحرق أرضنا الزراعية الحاضرة بالفعل والموجودة من قبل والمنتجة من قبل ومن بعد مع سبق الإصرار والترصد.

تشير إحدى الدراسات التى أعدها مركز الاستشعار عن بعد فى أكاديمية البحث العلمى حول التوسع العمرانى وأبعاده أن مساحة الأراضى الخصبة المروية التى يلتهمها هذا التوسع العمرانى سنويا يتراوح بين ٣٠-٦٠ ألف فدان تم تصويرها جوا وتم عمل خريطة شاملة لكافة الأراضى المزروعة فى الوادى والدلتا عام ٨٤ - ١٩٨٥م.

وقد كانت نتيجة الدراسة أنها سجلت انخفاضا شديدا فى نصيب الفرد من الأراضى المنزرعة حيث كان يقدر سنة ١٩٣٧ بحوالى ٣٤ر. من الفدان انخفض إلى ١٣ر.

من الفدان عام ١٩٩٠ هذا بجانب الانخفاض التدريجي فى خصوبة التربة عالية الإنتاج وانخفاض مساحة الأراضى التى كانت تجود فيها زراعات الخضر والفاكهة .

على أية حال ففى هذا المناخ الردئ لظاهرة الهدر الكبير للأراضى الزراعية والتى كانت بمثابة النتاج الطبيعى للسياسات المعمول بها والتى عجزت عن خلق الظروف الموضوعية المحددة أو المانعة لهذا الهدر والمتمثلة فى عجزها عن بناء مجتمعات حديثة متكاملة الخدمات وتمكن من جذب السكان إليها بحوافز منلسبة . وكذا انحياز هذه السياسات لسيطرة رأس المال وإهداره لمساحات كبيرة من الأراضى الزراعية لاستخدامها فى بناء مشاريعه الخاصة بالقرب من العمران حيث توافر العمالة الرخيصة والبنية الأساسية المدعومة من الدولة محققا من وراء ذلك مزيدا من الأرباح والمتاجرة فى الأراضى والمضاربة عليها بعد تقسيمها إلى أراض للبناء ، بجوار هؤلاء ظهرت فئة السماسرة والتجار الصغار الذين يقومون بإغراء المزارعين برفع ثمن الأراضى الزراعية ثم تحويلها إلى أراض للبناء

* نخلص من هذا كله أن هناك أعدادا من السكان يتزايدون سنويا دون ضابط وأن هناك فى نفس الوقت أرضا زراعية تهدر دون رادع وأن هناك كذلك فجوة غذائية تتزايد عاما بعد عام وكل هذا وغيره وراءه أسباب رئيسية لايمكن إغفالها من أهم هذه الأسباب:

* أزمة الإسكان : وهى أزمة من الأزمات الضاغطة والحاكمة والمتحكمة فى المجتمع المصرى لذلك لايمكن لنا أو لغيرنا أن نفصل بين مشكلة الاعتداء على الأرض الزراعية وإستمرارها وبين مشكلة الإسكان .

* انتشار ظاهرة التمليك للوحدات السكنية والتى انتشرت فى السبعينيات وحتى الآن مع قلة بل ندرة المساكن بالإيجار جعل معظم القادرين يلجأون إلى المناطق الزراعية المتاخمة للمدن ، ثم تمليك أو تأجير هذه الوحدات السكنية بأسعار أقل وهذا بالطبع أدى إلى تحقيق المقاولين ومالكى هذه العقارات أرباحا طائلة وفى نفس الوقت انتشار العشوائيات بما فيها من سلبيات وقيم اجتماعية سيئة (٩٠١ عشوائية يسكنها نحو ٧٫٣ مليون مواطن) إذ من البديهى من جراء نشوء هذه العشوائيات أن ترتفع معدلات الجرائم وغرائبها وتنوع أصنافها وضحاياها (جناة ومجنى عليهم) على حد سواء إذ تؤكد

نتائج العديد من الدراسات الاجتماعية والصحية على ارتفاع معدلات العدوانية والعنف والعنف المقابل فى ظل الزحام فى أماكن ضيقة نتيجة للصراع على موطئ قدم فضلا عن ضحايا الصراع على الرزق المحدود . وكذا انتشار الكثير من الأمراض العضوية.

* أيضا مما تسبب فى تفاقم مشكلة الإسكان أنه خلال التسعينيات شهدت المدن المصرية ظاهرة الاهتمام بالمساكن الفاخرة وفوق المتوسطة والتى وصلت إلى نحو ٢ مليون وحدة سكنية فى مقابل تزايد عدد السكان محدودى الدخل الذين لا يستطيعون شراء مثل هذه الوحدات الفاخرة مما أدى إلى زيادة العرض بالنسبة للإسكان الفاخر وفوق المتوسط يقابله فى نفس الوقت النقص الشديد فى الإسكان منخفض التكاليف وقلة المعروض منه وزيادة الطلب عليه أدى ذلك إلى زيادة حدة الإسكان ولجوء كثير من محدودى الدخل إلى السكن فى القرى المتاخمة والملاصقة للمدن حيث الأسعار الأرخص لانخفاض أسعار الأرض الزراعية التى أقيمت عليها هذه الوحدات السكنية مما أدى بالطبع إلى زيادة التعديات على الأراضى الزراعية بالبناء فى هذه المناطق.

* أيضا سكان القرى هم أكثر المتعدين على الأراضى الزراعية سواء فى الأراضى الخاصة بهم أو بالشراء من الآخرين بغرض إقامة مبان للسكن فيها هروبا من المساكن القديمة التى كانوا يعيشون فيها والتى كانت تبنى بالطوب اللبن، وذلك لسفر الكثير منهم إلى البلاد العربية وفى أيديهم حفنة من الدولارات .وحاجتهم إلى مساكن جديدة إما لكبر عدد أفراد الأسرة أو للزواج الحديث أو بهدف المعيشة المستقلة عن الأهل وخاصة أبناء الفلاحين الذين حصلوا على قسط من التعليم .والتحقوا ببعض الوظائف الحكومية فى نفس قراهم. واقع الحال وعلى ضوء العرض السابق نستطيع أن نقول إن مشكلة ، بل كارثة البناء على الأراضى الزراعية قد تجاوزت الآن كل حد وأصبحت تتفاقم وتتعقد باطراد بحيث لم تعد مشكلة بعض العواصم أو حتى كل العواصم الحضرية ضد الريف الأخضر وحسب وإنما تدرجت إلى أسفل على كل المستويات حتى وصلت إلى قلب الحقول فى أعمق أعماق الإقليم .. فالقرى تبتلع ألحقول ، والبنادر والمراكز والعاصمة تبتلع الكل، والكل على حساب الأرض الزراعية.

* خلاصة القول:

إن تمادى بعض المواطنين فى التعدى على الأراضى الزراعية بالبناء يفرض علينا واجبا وطنيا وهو البحث عن حلول موضوعية ومناسبة لهذه الظاهرة بل هذه الكارثة ، حلولا تضمن معها توافر المسكن المناسب للمواطنين المحتاجين للمسكن كحق من الحقوق الإنسانية وفى نفس الوقت يضمن عدم الاعتداء على الأراضى الزراعية والمحافظة عليها.

التطور التشريعى

عندما ظهرت حركة التقنين فى أواخر القرن التاسع عشر رؤى وضع تشريع للمعاملات الخاصة كان اتجاه واضعى هذا التشريع ينحو إلى التقنيات الغربية فصدر القانون المصرى سنة ١٨٨٢ نقلا عن قانون نابليون الصادر فى فرنسا سنة ١٨٠٤.

ومن المعلوم أن القانون الفرنسى هذا لم يفرد للمعاملات الزراعية مكانا مستقلا بين قواعده وإنما كان شريعة عامة للمعاملات الخاصة ،وبذلك صدر القانون المدنى المصرى متأثرا بالقانون الفرنسي حيث لم يتعرض للنشاط الزراعى إلا عامة وبطريقة متناثرة بين مواده.

وعندما صدر القانون المدنى الجديد ، صدر كالقانون المدنى القديم مع بعض التعديلات التى اقتضتها الظروف. وفى التاسع من سبتمبر سنة ١٩٥٢ حدثت تغيرات فى الأوضاع القانونية الزراعية بصدور القانون ١٧٨ قانون الاصلاح الزراعى الأول» ، وإن كان هذا القانون لم تتضمن مواده أى إشارة لما يتعلق بالحفاظ على الأرض الزراعية وحظر التعدى عليها وعندما صدر القانون الزراعى رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فى ٨ سبتمبر لم تكن ظاهرة التعدى على الرقعة الزراعية سواء بالتجريف أو التبوير أو البناء على الأرض الزراعية تمثل خطرا يذكر ولذلك لم يتضمن هذا القانون ثمة أحكام تحظر التعدى على الأرض الزراعية بصورها المختلفة.

غير أنه عندما تفاقمت ظاهرة التعدى على الأرض الزراعية وباتت تشكل خطرا داهما على الرقعة الخضراء تصدى المشرع المصرى لمواجهة هذه الظاهرة وكان ذلك على مراحل أربع:

المرحلة الأولى وهو صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣

المرحلة الثانية: وهو صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨

المرحلة الثالثة وهو صدور القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢

المرحلة الرابعة وهو صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٨٥ .

وخلال هذه المراحل الأربع صدرت عدة قرارات وزارية صادرة عن وزير الزراعة وهى القرارات ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ ، ٢٨٩ لسنة ١٩٨٥.

وعلى أية حال فإنه بصدور القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ألغى القوانين السابقة وشدد من عقوبة التعدى على الأرض الزراعية.

ولكن رغم ذلك استمرت التعديات على الأراضى الزراعية بصورة سافرة وخطيرة فيكفى أن نقول إنه رغم صدور هذا القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ والذى بدأ تنفيذه فى ١٩٨٣/٨/١٢ وحتى عام ١٩٩٣ تم تحرير ٨٠٠ ألف مخالفة بناء وتبوير وتجريف للأرض الزراعية على مساحة ١٧٠ ألف فدان منها حوالى ٦٠٠ ألف مخالفة تعدى بالبناء . ذلك أن تفشى هذه الظاهرة وبهذا الحجم إذ تمثل جريمة لا يمكن السكوت عليها وتعلن التحدى لسلطة هذا القانون الذى يجرم هذا الفعل مما حدا برئيس الوزراء بصفته نائب الحاكم العسكرى العام أن يصدر الأمر العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٩٦ بخصوص حظر التعدى على الأراضى الزراعية ومنذ هذا التاريخ كما تطالعنا مجلة التعاون فى عددها الصادر فى ١٠/ ١٢/ ١٩٩٦ ص١٤ تم تنفيذ ١٤ ألف حالة إزالة على مساحة ١٠٦٩ فدانا والتى تصل جملة الاعتداءات بالبناء عليها نحو ٧٧٠ فدانا ومنذ ذلك التاريخ صدرت قرارات إزالة فى ٢٧٠٠٠ حالة فى ٢١ محافظة وجار إزالة ١٣ ألف حالة تطبيقا للأمر العسكرى.

هذا وفى حكم حديث للمحكمة الدستورية بتاريخ ١٠/ ٦/ ٢٠٠٢ نشر بجريدة الأهرام فى (٢٠٠٢/٦/١١ -ص١٤) حيث أكدت المحكمة فيه حظر إقامة المبانى فوق الأرض الزراعية كما أكدت اتفاق مبادئ الحظر مع أحكام الدستور وعدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وذلك بعد أن قضت برفض دعوى كان أحد الأشخاص قد أقامها أمامها طالبا فيها إباحة تشييد المبانى فوق الأراضى الزراعية بدعوى أن الفقرة الأولى من المادة ١٥٢ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٦ الخاصة بحظر البناء فوق الأراضى الزراعية تخالف أحكام الدستور وتتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية التى تبيح قسمة الأراضى.

صدر الحكم برئاسة المستشار الدكتور

محمد فتحى نجيب رئيس المحكمة.

قالت المحكمة فى أسباب حكمها إن المشرع لم يؤثم تقسيم الأراضى بصفة عامة وإنما حظر تقسيم الأراضى الزراعية بغرض البناء عليها لما يترتب على ذلك من إخراج هذه الأراضى من دائرة الانتفاع الزراعى بها .

وقد استهدف المشرع الحد من التعدى على الأراضى الزراعية وتقليص مساحتها بما ينعكس بالسلب على الاقتصاد القومى.

وأكدت المحكمة الدستورية فى أسباب حكمها أن مبادئ الشريعة الإسلامية توجب دفع الضرر عن جموع المواطنين وأجازت لولى الأمر أن يتدخل لتنظيم حق الملكية تحقيقا لمصلحة الجماعة والوفاء باحتياجاتها.

واختتمت المحكمة أسباب حكمها بأن نص المادة المطعون فيها الخاصة بحظر البناء فوق الأراضى الزراعية لاتتعارض مع مبادئ الشريعة الغراء ولاتشكل أى مخالفة لأحكام الدستور.

التوصيات

مما لاشك فيه أن ظاهرة البناء على الأرض الزراعية واحدة من أخطر المشكلات التى تعانى منها مصر . وفى تقديرى أن استمرار المشكلة دون حل جذرى ونهائى هو بمثابة تهديد حقيقى بحدوث مجاعة سواء بالنسبة للأرض الزراعية التى تتآكل يوما بعد يوم داخل القرى أو تلك الأراضى الزراعية التى فى موقع تماس بالمناطق الحضرية وعندما يتعلق الأمر بسلوك جمعى للمواطنين لاتستطيع التشريعات وحدها أن تعدل من هذا السلوك أو حتى توقفه . إذ أن الاعتماد على القوانين والأوامر العسكرية لوقف الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية لايجدى كثيرا . إن فاعلية القوانين والأوامر تكاد تكون محدودة بفترة زمنية معينة أو مرتبطة بمصدر هذا الأمر ،لذلك فلابد من توافر عددا من السياسات والإجراءات التى يجب أن تتخذ لوقف وتعديل هذا السلوك من خلال بعض الحلول العاجلة والمستقبلية ومن هذه الحلول:

١- ضرورة تحديد زمام كردون مراكز العمران وخاصة الرئيسية منها بصورة دقيقة وحازمة مع عدم تمديدها مهما كانت الظروف حتى يتم وقف الزحف العمرانى على الأراضى الزراعية مع الالتزام الصارم بتنفيذ القانون فيما يختص بالإزالة والحبس والغرامة للمخالفين مع صدور هذه الكردونات وإعلانها للأفراد حيث أصبحت الكردونات " اللغز" الذى يعلق عليه المعتدون أسباب الاعتداء على

الأرض الزراعية وهو أيضا المبرر فى إصدار الأحكام المخففة على المخالفين لعدم وجود حدود واضحة المعالم أمام المحاكم لمعرفة حجم المخالفات وخطورتها.

٢- إعداد تخطيط القرى يتحدد فيه النطاق العمرانى لكل قرية ولايسمح بالبناء خارجه ويكون امتداد العمران إما أفقيا فى نطاق الأراضى الفضاء داخل نطاق حيزها العمرانى أو رأسيا وذلك بالاعتماد على زيادة كثافة البناء مع تيسير حصول الأفراد بالقرى على القروض التعاونية لتشجيع الأفراد على التوسع الرأسى فى المبانى إذ أن الإسكان الريفى الحالى فى القرى مسرف جدا بتمسكه بنظام المسكن ذى الطابق الواحد والتوسع الأفقى باصرار على حساب الرقعة الزراعية إذ أنه بمجرد مضاعفة الطابق يختزل بضربة واحدة نصف مساحة البناء لهذا فان الواجب على التخطيط الحالى والمستقبلى أن ينظر بجدية فى مبدأ مضاعفة الطوابق وربما تثليث طوابق المسكن الفردى وبذلك يمكن إستنقاذ نصف الأرض المبنية. ولايقال فى هذا أن تقاليد الفلاح المصرى من الاحتفاظ بماشيته بجواره وتحت سقف واحد هى العقبة. إذ لايجوز أن يكون الحيوان هو الذى يحدد ويخطط للإنسان شكل المسكن.

٣- إعداد تخطيط تفصيلى لجميع المدن يحدد النطاق العمرانى لكل مدينة واستخدامات الأرض والكثافات السكانية والبنائية ومحاور الإمتداد العمرانى للمدن التى تسمح مواقعها بمثل هذه الإمتدادات وعلى أن يتم ذلك فى الأراضى الصحراوية بعيدا عن الأراضى الزراعية.

٤- أن تكون فى كل محافظة أو مجموعة من المحافظات هيئة تقوم باعداد مخططات القرى والمدن داخل نطاقها بالتعاون مع الجهات المعنية وصدور التشريعات اللازمة لوضع هذه المخططات موضع التنفيذ على أن تكون بمنأى عن عوامل التغيير والتبديل.

٥- ضرورة إعداد التخطيط الإقليمى لمصر شاملا الحيز المأهول والحيز غير المأهول تتحدد فيه محاور التنمية حسب الإمكانات بكل منها وقدرتها الاستيعابية للسكان وطبيعتها الأيكولوجية مع تحديد الأنشطة المعيشية بها وكذلك الأنماط التخطيطية والمعمارية الملائمة لها بهدف إعادة توزيع السكان على كل المسطح المصرى كما يحدد التخطيط الإقليمى العلاقة بين الحيز الحالى ومحاور التنمية المقترحة مع شموله لجميع الأنشطة الإنتاجية

والخدمية . وقد أعد قسم العمارة والإسكان بمركز بحوث الإسكان والبناء دراسة ميدانية لتقييم الوضع الراهن للقرى المصرية شملت جميع أنماطها وقدمت الدراسة على هيئة ورقة عمل فى المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصرى الذى عقد بكلية الهندسة جامعة المنوفية وقد رصدت الدراسة مجموعة من المشكلات منها الامتداد العمرانى على حساب الأراضى الزراعية وكذا الهجرة العكسية من المدن للقرى فى بعض المحافظات ومعاناة معظم القرى من الشوارع الضيقة التى لاتسمح بالامتداد فى حالة إعادة التخطيط ..علاوة على حرمان معظم القرى من خدمات الصرف الصحى وارتفاع منسوب المياه الجوفية مما أدى إلى تلوث مياه الشرب.وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر فى التخطيط الاقليمى لمحافظات مصر بحيث يتوافر لكل محافظة منفذ للامتداد العمرانى إلى الصحراء ،أيضا اتباع نظام للمراقبة والمتابعة مع الأجهزة المحلية للقرية ومديرية الزراعة بالمحافظة حفاظا على الأراضى الزراعية .. الخ من التوصيات.

٦- أن يتحدد دور الدولة فى مناطق التنمية الجديدة بالقيام ببناء وإنشاء المرافق الرئيسية والبنية الأساسية مع تنشيط دور الجمعيات والشركات الوطنية والأفراد فى القيام بالمشروعات الجدية التى يلزم لها العمالة المختلفة حيث يتم تحديد الشرائح الاجتماعية المستهدفة للانتقال إلى مناطق التعمير مثل الأسر المكونة حديثا والمجندين الذين أدوا الخدمة العسكرية أيضا الخريجين من المدارس المتوسطة الفنية وبعض التخصصات من خريجى الكليات . مع منح هذه الشرائح ميزات سواء فى الأجر أو السكن أو الخدمات اللازمة لمعيشتهم فى هذه المناطق.

٧- عدم التقيد بالتوزيع الجغرافى عند إقامة المشروعات الإقليمية التابعة للمحليات كأن تنشئ محافظة ما مشروعا لها بالمناطق الصحراوية الموجودة فى نطاق محافظة أخرى مع توفير المسكن والإقامة والإعاشة والتنقلات للعاملين بهذه المشروعات من سكان المحافظة الأولى حول هذه المشروعات.

٨- يمنع بصورة قاطعة إقامة المشروعات الاستثمارية المختلفة والمستودعات فوق الأرض الزراعية . على أن يتم تركيز هذه المشروعات فى نطاق الأراضى البور التى لاتصلح للزراعة أو توجيهها صوب مراكز عمرانية جديدة تمتد خارج نطاق الأراضى الزراعية وهو الاتجاه

الذى أخذت به الدولة أخيرا فى إقامة المدن الجديدة " العاشر من رمضان – السادات – ٦ أكتوبر – العامرية ... الخ).

٩- تعاون الأجهزة ووزارات الزراعة – العدل – الداخلية – الإدارة المحلية فى تحرير المخالفات للمعتدين على الأراضى الزراعية ، وذلك بسرعة مع بداية وقوع التعدى " المخالفة " وتقديم المخالفين للمحاكم المستعجلة للفصل فى الدعاوى على وجه السرعة إذ أن وقف جريمة التعديات فى البداية أسهل من وقفها بعد تطورها . أيضا العمل على إعادة الأرض المعتدى عليها إلى ماكانت عليه قبل التعدى والعمل على تجنب تدخلات السياسة بالقانون والنظام والتى ينتج عنها التراخى فى تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة بالإزالة وخاصة فى مواسم الانتخابات للمجالس النيابية " الشعب – الشورى" أو انتخابات المجالس المحلية ،حيث لجأت الحكومات المتعاقبة فى الآونة الأخيرة للصمت إزاء هذه التعديات الصارخة على الأرض الزراعية وماترتب على ذلك من زيادة حدة الظاهرة وصعوبة إزالة المبانى " لدواعى أمنية وخلافه " والرضوخ للأمر الواقع ونشوء بؤر عشوائية جديدة ، إذ كشف تقرير للرقابة الإدارية عن فقد مصر ١٣ ألف فدان من أجود الأراضى الزراعية فى الفترة من يوليو ٢٠٠٠ إلى يوليو ٢٠٠١، حيث أشار مصدر مسئول بوزارة الزراعة أن المساحات التى فقدت خلال انتخابات مجلس الشعب الماضية أكبر من المساحات المسجلة منذ صدور الأمر العسكرى ١ لسنة ١٩٩٦ وأرجع ذلك إلى تراخى إدارات حماية الأراضى بالمحافظات ورفض مراكز الشرطة تسلم محاضر المخالفات الخاصة بالتعدى على الأراضى الزراعية خلال هذه الفترة (الأهالى ٢٠٠١/١٠/٣١ – العدد ١٠٥٩ – ص ٥)

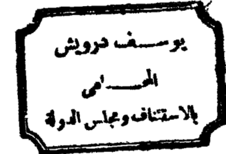
١٠- التزام الحكومة بما تصدره من قوانين وقرارات وتعليمات خاصة بحماية الأراضى وبأن تكف الحكومة عن بناء المؤسسات والمستشفيات والملاعب وخلافه على الأراضى الزراعية مهما كان المقتضى.

١١- ضرورة تبنى أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة المبادرة فى عرض وتناول المشكلة وحتى لايقتصر دورها على متابعة الأحداث والمناسبات ومسايرة اهتمامات أجهزة الدولة فقط على أن يتضمن عرضها وتناولها للظاهرة من خلال البرامج الدرامية والندوات النقاشية والأبحاث والدراسات التى تعالج هذه المشكلة الهامة ، وذلك من خلال

إبراز وتوضيح حجم المشكلة ومدى خطورتها والأضرار الناجمة عنها فى الحاضر والمستقبل وتوضيح أبعاد وتأثير ذلك على المجتمع أو الأفراد بأن تعمل أجهزة الاعلام على إحساس الجماهير كلها فى الريف والحضر بالخطر بأن أى مبنى يقام على قطعة أرض زراعية هو خصم من قدرتنا على إنتاج الغذاء ويجعلنا معرضين لأى ضغوط أجنبية من البلاد التى نستورد منها الغذاء - لا أن يقتصر دور الإعلام على " إعلام الأزمات " و" إعلام المناسبات" بمعنى أن الإعلام لايهتم بالمشكلة إلا إذا بلغت ذروتها حيث يتصاعد ايقاع الإعلام إلى أقصى مدى له ثم يهبط بعد ذلك إلى أدنى مستوى فقد بلغ النشر الصحفى والبث الإذاعى والتلفزيونى مداه عام ١٩٨٥ وهو نهاية مهلة تطبيق القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ثم هبط إلى أدنى مستوى له فى الأعوام التالية . ثم عاد ونشط بصورة ملحوظة مع صدور الأمر العسكرى رقم ١ لسنة ١٩٩٦ ثم هبط أو كاد ينتهى الإعلام من هذه المشكلة بعد شهر أو إثنين من صدور القرار.

١٢- بقيت نقطة هامة ألا وهى صمت رجال الدين أمام استغلال الدين الإسلامى فى الأغراض الشخصية أو لتحقيق المنافع الخاصة للبعض بصرف النظر عن المصلحة العامة مثال ذلك أن يقوم شخص ببناء مسجد صغير" زاوية" له فى مقدمته مئذنة ويلاصق هذا المسجد مبانى أخرى أو يتوسط هذه المبانى ذلك المسحد على الأرض الزراعية . وبالطبع لايجرؤ أحد على هدم هذا المسجد لأنه إذا قامت الشرطة والزراعة بعملية الهدم يترتب عليه هدم المسجد .. وهذا بالطبع عمل شيطانى صادر عن حكومة كافرة ومسئولين كفرة ويبقى الوضع على ماهو عليه وتتزايد المبانى خلف وحول المسجد!! وعلماء الدين يعرفون أن هذا التصرف من قبل البعض بمن قاموا بالتعدى على الأرض الزراعية بالبناء على تلك الأرض التى تخرج لنا قوتنا مخالف للدين والشرع ومع ذلك لانجد منهم إلا الصمت . والأمثلة على هذه الصورة كثيرة ومتعددة يعرفها الجميع فى كل قرية.





١- الصراع السياسى فى الصين

٢- اليسار ومستقبل مصر

٣- حزب اليسار الاشتراكى الموحد بالمغرب

صراع سياسى فى الصين

■ صلاح صبح

فى أول يوليو ٢٠٠١ ألقى " جيانج زيمين" السكرتير العام للحزب الشيوعى الصينى ، خطبة، اعتبرت وقتها فى غاية الأهمية.. لأنه "اقترح" فيها لأول مرة فى تاريخ الحزب قبول عضوية رجال الأعمال والرأسماليين.

وعقب هذه الخطبة اندلع صراع غير معلن بين المؤيدين والمعارضين للفكرة من كبار قيادات الحزب.

وفى الوقت الذى لم تتناول فيه الصحف الصينية أمر هذا الصراع ، وحتى صحف هونج كونج – الأقل خضوعا للرقابة – نأت بنفسها عن الخوض فى هذا الموضوع .. لوحظ أن هناك خطابين موقع عليهما من رموز قديمة من قيادات الحزب يتم توزيعهما يداً بيد ، وبشكل شخصى وسرى ، وقد أكدت هذه الرموز فى الخطابين معارضتها لاقتراح " زيمين" بالسماح لرجال الأعمال والرأسماليين بالانضمام لعضوية الحزب.

وسرعان ما انتشر أمر الخطابين ، وبالتالى أمر الصراع داخل الحزب ، ولكن ظل الحديث عنه محدودا بين عامة أفراد الشعب الصينى.

وتقول مجلة "Monthly Review" فى عددها الصادر فى مايو ٢٠٠٢ " إن أهمية هذا الصراع واضحة ، لأنها تعد اختباراً لمدى قوة ووجود المعارضة داخل

الحزب الشيوعى الصينى ، ويمتد الأمر لبحث العلاقة بين الاشتراكية والرأسمالية فى الصين".

ويبدو أن الرئيس الصينى " جيانج زيمين" لن يسمح بأى معارضة لاقتراحه ، الذى سيتم (أو من المفترض أن يتم) إقراره فى المؤتمر العام القادم للحزب ، نهاية هذا العام ، والدليل أن " إيريك إيكهولم" مراسل الـ " نيويورك تايمز" كتب مقالا فى عدد الصحيفة الصادر فى ١٦ أغسطس الماضى جاء فيه أن " صحيفة ماركسية صغيرة، ولكنها مؤثرة تسمى "The pursuit of truth" (ملاحقة الحقيقية) قد تم إغلاقها ، لأنها هاجمت خطة الرئيس الصينى ، لضم الرأسماليين للحزب" . وقال " إيريك" إنه " على الرغم من عدم الارتياح داخل عدد من الدوائر لاتجاه الرئيس زيمين ، فان رئيس تحرير الصحيفة التى تم إغلاقها ، كان قد كتب أن " القــرار (ضم الرأسماليين) قد تم اتخاذه بالفعل ، وأى معارضة له لا طائل منها"

ولكن الصراع يبدو أنه غير قاصر على اتجاه" زيمين" لضم الرأسماليين لعضوية الحزب، " بما يخالف طبيعته ولائحته الأساسية وبرنامجه "- كما يقول المعارضون - ولكنه يمتد لرغبة أكيدة لدى القيادة الصينية لإقصاء القوى اليسارية المتشددة فى الحزب . ففى ٢٣ أغسطس ٢٠٠١ ، كتب " فيفين بيك - كوان" فى -" South china Morning Post" وهى صحيفة يمينية التوجه ، تصدر فى هونج كونج أن " الرئيس زيمين" أمر بأن يتم إقصاء القوى اليسارية المتشددة ، المعارضة لعملية " إصلاح الحزب" عند بدء عملية إدماج الرأسماليين .

وأضاف :" أن السيد " زيمين" ، من ناحية ، يخشى أن يتسبب زيادة تأثير اليساريين المتشددين فى مواقع السلطة ، فى هروب رجال الأعمال الأجانب من البلاد ، فى الوقت الذى تنوى فيه الصين ، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .. ومن ناحية أخرى فان " زيمين" يخشى من تعرض فرصته للاستمرار فى قيادة الحزب والبلاد (أو اختيار خليفة له من أتباعه) للخطر عند انعقاد المؤتمر العام السادس عشر للحزب نهاية هذا العام.

وقد كان من غير المألوف لصحيفة يمينية مثل (SCMP) أن تقول إن السيد " زيمين" يخشى على زعامته خلال المدة المتبقية له فى الرئاسة ، وحتى انعقاد المؤتمر العام للحزب ، بسبب تزايد المعارضة الماركسية المتشددة له ، وخاصة بعد اقتراحه الأخير.

ورغم وجود نوع من الرقابة على الصحف ذات التوجهات الماركسية ، فان إحدى هذه الصحف ، قد نشرت مقالا ، مؤخرا ، جاء فيه أن هناك العديد من الرأسماليين ، انضموا بالفعل إلى الحزب ،

وأن ذلك حدث ، قبل الخطاب الذى ألقاه السيد زيمين فى يوليو ٢٠٠١ . بل إن صحيفة ماركسية أخرى ، ابتعدت عن كل تقاليد الرقابة " الذاتية" وكتبت أنه " عندما رحب " جيانج زيمين" بانضمام الرأسماليين إلى الحزب فى العام الماضى ، قام أربعة عشر شيوعياً من الحرس القديم ، بكتابة خطاب موجه للرئيس " زيمين" يتهمونه بالإخلال بوحدة الحزب ، بطريقة قد تقود الصين إلى الانهيار ، مثلما حدث فى الاتحاد السوفيتى "

وقد رد " زيمين" على هذا الاتهام بأن وضع زعيم المجموعة التى وقعت على الخطاب ، ويدعى " وى وى (Wei Wei) وهو كاتب ومفكر يبلغ من العمر ٨٢ عاما ، تحت الإقامة الجبرية."

كما ألقى جهاز الأمن الصينى – كما تقول " صحيفة الأمة" الصينية ذات التوجه الماركسى – القبض على بعض الرسميين ، المشاركين فى التوقيع على الخطاب ، أو المتعاطفين مع ماجاء فيه .

ورغم وجود معارضة شديدة لاقتراح " زيمين" بضم الرأسماليين للحزب الشيوعى الصينى ، ورغم أن هذا الاقتراح لم يتم إقراره بعد، فان وكالة الأنباء الصينية الرسمية "Xinhua" نشرت فى مطلع هذا العام قائمة بالرأسماليين الذين يرغبون فى الانضمام للحزب ، وقالت إن " هؤلاء" من الذين يعاملون العاملين لديهم بطريقة عادلة ، ويعيدون استثمار أرباحهم فى المشروعات التى يملكونها ، دون تحويلها للخارج ، أو اكتنازها.

وفى مايو الماضى قالت الوكالة إن الحزب فى مقاطعة جانج دونج"Guangdong"– وهى معقل الرأسمالية فى الصين – قد اختار رأسماليين ضمن وفده المقرر أن يشارك فى المؤتمر العام السادس عشر للحزب نهاية هذا العام.

وترجح مجلة "Monthly Review" فى عددها الأخير أن يتم إجراء تغيير رسمى فى هيكل الحزب الشيوعى الصينى وبرامجه ، فى المؤتمر القادم . وتقول " إن معارضة انضمام الرأسماليين للحزب ، يجرى الآن – أو جرى بالفعل – إخمادها ، ولكن تظل نتائج الصراع الخفى داخل الحزب، غير مؤكدة بعد.

فهل سينجح الرئيس " زيمين" فى تنفيذ خطته بالسماح بانضمام رجال الأعمال للحزب ، وهل سيسفر ذلك عن تغيير جوهرى فى برنامج الحزب، ولائحته ، وتوجهاته ، أم أن المعارضة الماركسية داخل الحزب سوف تنجح فى إفشال خطة " زيمين" وإبقاء الحزب – وبالتالى الصين – على شكلهما وتوجهاتهما التقليدية؟

هذا ماستكشفه الأيام ، عقب انعقاد مؤتمر الحزب ، نهاية هذا العام.

اليسار ومستقبل مصر

وجهات نظر: نبيل الهلالى وعبد الغفار شكر وحسين عبد الرازق وبهاء الدين شعبان وأنور مغيث

■ متابعة خالد حريب

نظم مركز البحوث العربية ندوة موسعة تحت عنوان «اليسار ومستقبل مصر» شارك فيها باحثون ومهتمون ونشطاء من مختلف أجيال اليسار.. ومن مواقع يسارية مختلفة.

اتفق المشاركون على حجم الأزمة التى يمر بها اليسار بمختلف فصائله .. وجاء اللقاء فرصة لبحث الأسباب التى أدت إلى ذلك ومحاولة استشراف المستقبل .

ولم يترك المشاركون أمر المستقبل مفتوحاً للظروف الطارئة ولكن اجتهد عدد من الباحثين فى بلورة ما يشبه «الأجندة» التى تبحث عن إتفاق كخطوة أولى نحو ترجمتها إلى واقع.

وإقتناعا من مجلة « اليسار الجديد» بأهمية الموضوع ننشر تفاصيل هذه الندوة المهمة ونفتح الباب واسعاً للتعليق والتعقيب.

من نحن؟

أحمد نبيل الهلالى المحامى والمناضل المعروف كان أول المتحدثين فى الندوة واستهل رؤيته بأن نقطة البدء عند الحديث عن اليسار ومستقبل مصر ،لابد أن تكون هى تحديد المقصود باليسار ثم التعريف بالمستقبل الذى ننشده لمصر . ويرى الهلالى أن اليسار مصطلح سياسى يتسع لقوى متعددة تناضل فى سبيل مجتمع متحرر من التبعية والقهر البوليسى والظلم الاجتماعى ، وهذا المجتمع يستهدف على المدى البعيد تحقيق الاشتراكية مع افتراض وجود تباين بين قوى اليسار حول موقف كل منها من الاشتراكية ويحدد الهلالى

بالتالى أن اليسار يضم الشيوعيين المنضمين لتنظيمات والماركسيين المستقلين والتجمعيين. واختار الهلالى أن يتركز حديثه على اليسار الشيوعى باعتباره منتميا لهذا الفصيل.

وينتقل الهلالى إلى رؤيته لمستقبل مصر الذى يعرفه بأنه الغد الذى نتمناه لمصر ويوضح أنه إذا كانت مصر تعانى اليوم من أزمة مجتمعية شاملة هى تحديداً أزمة التطور الرأسمالى التابع .. فالمستقبل الذى نتمناه لا يمكن أن يكون امتدادا لحاضر مصر المأزوم أو صيغة محسنة ومنقحة من هذا الحاضر، بل يجب أن يكون المستقبل نقيضاً نافياً لهذا الحاضر المحتضر.

ويضيف: وإذا كانت الأزمة التى تعانيها مصر هى الحصاد المر لمجمل سياسات الحكم فإن الخروج من الأزمة رهن بالخلاص من هذه السياسات وصانعها مما يتطلب بروز قيادة طبقية جديدة قادرة على طرح سياسات بديلة وتعبئة قوى التغيير وقيادة معركة هذا التغيير.

أوضاع اليسار الحالية

وعند تناوله لأوضاع اليسار الحالية يطالب الهلالى بضرورة أن نصارح أنفسنا بأنها أوضاع مأساوية لأن اليسار المصرى يعانى بكل فصائله من مجموعة مشتركة من الآفات أهمها:

-الانقسامية والتشرذم : وهى علة يشكو منها اليسار الشيوعى واليسار الناصرى أيضا.

- افتقاد الرؤية المتكاملة عن الحاضر والمشروع الخاص للمستقبل.

-العزلة عن الجماهير وعن القاعدة الاجتماعية الطبيعية من عمال وفلاحين . وحركة اليسار الشيوعى محصورة أساساً فى نطاق القشرة المسيسة على سطح المجتمع.

- يدفع اليسار اليوم ثمن إخفاقات الأمس فهو يتحمل اخفاقات وانحرافات التجارب الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا، واليسار الناصرى بأجياله الجديدة يتحمل مسئولية الأخطاء والانتهاكات التى ارتكبت فى ظل العهد الناصرى.

مهام اليسار

بعد أن يكشف الهلالى عن مواطن الضعف الحالية فى اليسار الشيوعى يحدد مجموعة من المهام يرى أنها كفيلة بتحويل اليسار إلى قطب أساسى مؤثر فى الصراع من أجل المستقبل. أولى هذه المهام من وجهة نظره هى ممارسة نقد ذاتى علنى وجرئ عن أخطاء الفكر والممارسة والتنظيم فى المرحلة الماضية وتصحيح هذه الأخطاء.

ويوضح الهلالى أن من أهم هذه الأخطاء:

-فشل اليسار الشيوعى فى تحقيق الربط الجدلى بين النظرية والواقع المصرى والاكتفاء بترجمة النصوص وحفظها عن ظهر قلب وعجز اليساريين بالتالى عن تطبيق النظرية بشكل خلاق يتناسب مع الواقع المصرى.

-اكتفاء اليسار بترجمة ودراسة كتابات ماركس وإنجلز ولينين وستالين وماو فى حين أدار ظهره لكل ما هو إيجابى فى التراث الإنسانى العالمى والعربى والإسلامى رغم أن الماركسية لم تخلق من عدم ولم تهبط على ماركس من السماء ولكى نكون ماركسيين حقاً لابد من الانفتاح على كل اجتهادات العقل البشرى.

ويستشهد الهلالى بمقولة شهيرة للينين يقول فيها:

«إن الشيوعى الذى لا يثقف نفسه بأفضل ما أنتجه العقل البشرى ويكتفى بدراسة الكتب الماركسية شيوعى بائس».

-الخطأ التاريخى الفادح نظريا وسياسياً الذى وقع فيه الشيوعيون المصريون بقبولهم تقسيم فلسطين مسايرة لموقف الحزب الشيوعى السوفيتى رغم تناقض هذا الموقف مع مبادئ الماركسية ومفهومها عن القومية والأمة والدولة .. فتعاليم الماركسية لا يمكن أن تقبل الاعتراف بدولة إسرائيل لأن الدولة فى الماركسية هى نتاج وجود اجتماعى سابق عليها وهو ما لا ينطبق إطلاقا مع حالة دولة إسرائيل التى فرضها الاستعمار العالمى والصهيونية العالمية على منطقة الشرق الأوسط.

-الموقف الخاطئ من الديمقراطية :حيث يدين الهلالى مشاركة اليسار فى عهد عبد الناصر فى لعبة الديمقراطية الموجهة التى طبقها النظام الناصرى الذى ارتضى إهدار الحريات العامة تحت شعار«لا حرية لأعداء الشعب » وحل اليسار الشيوعى تنظيمه المستقل ثم حاول الدخول كأفراد فى الحزب الحاكم الأوحد، ويضيف الهلالى أن هناك أخطاء فرعية تندرج تحت هذا الموقف الخاطئ من الديمقراطية مثل عدم التزام التنظيمات الشيوعية عامة بالديمقراطية الداخلية وعدم توفير القنوات الصحية للصراع الفكرى داخل التنظيم مما أدى لتفريخ الانقسامات وأفقد اليسار مصداقيته فى عيون الجماهير.

-وأخيرا يتطرق الهلالى لأخطاء اليسار العديدة فى مجال العمل الجبهوى حيث ظلت قضية التحالفات من أبرز القضايا المثيرة الجدل والاختلاف والانقسام فى صفوف الحركة الشيوعية وشاب هذه القضية أخطاء بارزة مثل إهمال التحالفات الاجتماعية

والتركيز على التحالفات السياسية مع أحزاب البرجوازية ويضرب لذلك مثلا هو الانجاز التاريخى الذى حققه الشيوعيون عام ١٩٤٦ بتأسيس اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وإغفالهم تمثيل الفلاحين فى هذا التشكيل الجبهوى ، ومن الأخطاء البارزة أيضا التى يراها الهلالى إخفاق الشيوعيين فى ممارسة قانون الوحدة والصراع مع الحلفاء واكتفائهم بالاشتراك فى تشكيل أشكال عمل جبهوية فوقية معزولة عن الجماهير العريضة وحركتها.

بوصلة اليسار

وهنا تنتهى أولى المهام التى حددها الهلالى لتحويل اليسار لقطب فاعل فى الصراع من أجل المستقبل . وينتقل بعد ذلك إلى ثانى هذه المهام وهى ألا يتخلى اليسار الشيوعى عن منهجه العلمى المتمثل فى الماركسية اللينينية أى إيديولوجية الطبقة العاملة وهو المنهج الذى يعد بمثابة البوصلة التى توجه خطى اليسار.

ويوضح الهلالى أنه فى مواجهة أكاذيب ايديولوجيا الامبريالية حول انتهاء عصر الايديولوجيات فعلى اليسار أن يتمسك أكثر بالماركسية اللينينية لأن الانهيارات التى وقعت فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا ليست شهادة وفاة للماركسية فكما قال ماركس «الفلسفة تموت فى الممارسة لكى تولد من جديد كنظرية تقدم ممارسة جديدة للحياة» .

وينبه الهلالى إلى ضرورة قيام اليسار الشيوعى بإعادة قراءة وفهم ماركسية ماركس ولينين بعيون وعقول العصر الراهن حتى نعيد إنتاج ماركسية لينينية على ضوء مقتضيات الواقع الجديد الذى لم يعشه ماركس ولا لينين.

والمهمة الثالثة التى يمكن أن تحول اليسار لقوة مؤثرة هى توحيد اليسار الشيوعى وتجاوزه أوضاع الانقسام والتشرذم التى يعانى منها منذ عقود على أن يتسم التوحيد على أسس مبدئية ومن خلال عملية فرز واستقطاب لمعرفة الغث من السمين .

ورابع المهام من وجهة نظر الهلالى هى إنجاز تحالف اليسار ونفض الغبار من على شعار تحالف اليسار بالمعنى الواسع وتجسيده على أرض الواقع وإلا ظلت طاقات اليسار غير الموحدة مبددة.

والمهمة الخامسة هى الالتقاءات الأوسع بمعنى الدخول فى سلسلة من أشكال التنسيق مع قوى اجتماعية وسياسية عديدة ومتنافرة قد تتفق معنا حول نقطة أو أكثر من نقاط مشروعنا عن مستقبل مصر وتختلف مع اليسار حول بقية النقاط.

مشروع بديل

وسادس المهام هي وجوب طرح مشروع بديل غير مشروع البرجوازية الحاكمة حيث تتوقع الجماهير الشعبية من اليسار طرح رؤية علمية للحاضر المأزوم وتصور متكامل لكيفية انتشال الوطن من براثن طريق الندامة أي طريق التطور الرأسمالي التابع المسدود، ويشير الهلالي إلى أن طرح مثل هذا المشروع المتكامل سوف يسهم في تمايز اليسار الحقيقي أمام الجماهير عن حملة الوجه اليساري السائرين في ركاب السلطة، والمهمة السابعة هي قيام اليسار بطرح نفسه على الجماهير طرحاً نضالياً بالنزول للجماهير في مواقعها ومعايشة همومها ومشاكلها ومشاركتها في معاركها الحياتية اليومية وعدم الاكتفاء بالاستغراق فقط في المعارك الفكرية والسياسية ذات الطابع الفوقي التي تعكس شواغل واهتمامات المثقفين.

ثم يطرح الهلالي ثامن المهام وهي ضرورة أن يلعب اليسار الشيوعي وغير الشيوعي دوراً مبادراً وفاعلا من أجل الإسراع في تحقيق التلاحم بين بؤر المقاومة للعولمة الرأسمالية والإمبريالية العالمية والصهيونية العالمية لتشكيل جبهة عالمية واسعة ضد كل أعداء الشعوب، ويبدأ ذلك بإطلاق حركة شعبية في مصر لمقاومة العولمة الرأسمالية كرافد من روافد الحركة العالمية ضد العولمة . وهنا يسجل الهلالي اعتراضه الشديد على ما ورد في افتتاحية «اليسار الجديد» حول اختفاء مزعوم «للصراع من أجل إقامة نظام اشتراكي عالمي كبديل للرأسمالية» أو «لبناء نظام اقتصادي اجتماعي بديل على النطاق العالمي» ، ويؤكد الهلالي أن هذا النضال العالمي نضال قديم جديد لم ولن يتوقف أبدا ويدعو للتوقف عن إطلاق مثل هذه المقولات المثبطة للهمم .

وأخيرا يؤكد نبيل الهلالي على أن اليسار لن يستطيع أن يكون قوة فاعلة إذا ظل مجرد تيار يفتقد للقوام.. فتحقيق الاشتراكية مستحيل دون توافر جيش منظم من الاشتراكيين الحقيقيين المؤمنين بالقضية والذين يعتبرون أن النضال في سبيل الاشتراكية عطاء وتضحية وبذل وليس انتفاعاً واسترزاقاً واثراء.

العمل المطلوب

القائد اليساري **عبد الغفار شكر** أدار الندوة بخبرته المعروفة ولكنه خرج عن هذا الإطار -كمدير- ليقدم نقاط أسريعة ربما تفيد في المناقشات التي يقول عنها شكر« قد تستمر لموسم ثقافي كامل بالمركز» .. ولكن قبل عرضه لمداخلته أوضح أن مجلة «اليسار الجديد» هي منبر لكل تيارات اليسار المصري واختلاف

الهلالى مع ما جاء فى مقدمة العدد الماضى يكشف عن الحاجة إلى حوار مستمر بين المهتمين .. ووجه شكر الدعوة لأحمد نبيل الهلالى لكتابة وجهة نظره كاملة إلى المجلة لنشرها والحوار معها.

ويدخل شكر فى نقاطه المرشدة بسرعة وإيجاز مؤكداً فى بداية عرضه أنه إذا طالبنا مشاركة كل اليساريين فى العمل المطلوب فلن ينهض اليسار ولكن من الممكن أن يتقدم فصيل نلتف حوله إذا تحققت له هذه الشروط وهى:

-توافر رؤية فكرية وسياسية سليمة تتعامل مع التطورات.

- رسم خريطة لتحالفات سياسية صحيحة على اعتبار أن اليسار ليس وحده فى المجتمع.

-إنعكاس الرؤية والتحالفات على الممارسات اليومية.

-إعطاء الأولوية للإصلاح السياسى وبناء جبهة ديمقراطية سليمة لضمان مشاركة العمال والفلاحين.

-الانخراط فى عمل جماهيرى قادر على بناء الديمقراطية من أسفل بعيداً عن مناشدة الحكم لتحقيق ذلك.

- اكتشاف جيل جديد من القيادات الشابة.

-بناء تنظيم حزبى ديمقراطى على أرضية مؤسسية.

-الحرص على وجود حوار منتظم بين كل قوى اليسار.

تراجع الحركة

الكاتب الصحفى والمفكر اليسارى حسين عبد الرازق جاء إلى الندوة حاملاً رؤية كاملة لما يدور فى المجتمع المصرى وأثر ما يحدث فى أرض الواقع على اليسار .. فهو يبدأ حديثه متفقاً على أن اليسار فى أزمة ويصفها أنها «أزمة طاحنة» ولا يستثنى من ذلك الأحزاب العلنية أو السرية ..مع اختلاف أسباب وشكل ونتائج الأزمة فى كل حزب على حدة.

ويرى عبد الرازق أن اليسار فى مصر يضم التجمعين والناصريين والحزب الشيوعى المصرى وحزب الشعب الاشتراكى والاشتراكيين الثوريين إلى جانب الشخصيات اليسارية المستقلة.

ويرى عبد الرازق أن المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة يتجه يمينا ولذلك فإن الحركة الإسلامية وتيار الإسلام السياسى يسيطر عليه .. ويطالب بضرورة مواجهة هذه الحقيقة .. وإذا كان توجه المجتمع إلى اليمين هو أول أسباب الأزمة العامة فإن ثانى الأسباب هو تراجع الحركة العمالية خاصة الحركة ذات

الطابع السياسى ويرصد فى ذلك أن المجتمع يشـهـد مـا يشـبـه السكون خـلال السنوات الماضية فلم يحدث إضراب مشابه لإضراب سائقى السكك الحديدية أو مظاهرات مشابهة لما حدث أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٧٧.

هـذا التـــراجع فى رأى عـــبـــد الرازق لم يقتصر على الحركة العمالية فقط ولكنه امتد إلى حركة الفلاحين وحركة الطلبة .. ولا يعتبر مـا حـدث فى الشـهـور الأخـيـرة من تضـامن طلابى مع الانتفاضة أمرا حاسما فى شكل ومضمون حركة الطلبة المنشودة.

ويضـيـف أيضـا أن من الأسـبـاب العـامـة للأزمة التى تواجه اليسار هو انعكاس انهيار الاتحـاد السـوفـيـتى ودول أوروبا الشـرقـيـة والوسطى على الأحــزاب الشـيــوعـيــة والاشتراكية.

مواقف عدائية

ويشـيــر **حـسين عـبـد الرازق** بوضـوح وصراحة إلى إنقسام وتشتت الحركة الشيوعية مما نتج مـواقف عـدائيـة وأرجع ذلك إلى لا أخلاقية بعض المنتسبين إلى اليسار واحتفاء بعض القوى بهؤلاء رغم سقوطهم الأخلاقى والسياسى من جانب قوى أخرى.

ويصف حسين عبد الرازق أحوال العضوية فى اليسـار أنهـا« تكلست» وغابت الأجيـال الجـديدة ويظهـر ذلك بوضـوح فى أحـزاب التجمع والناصرى والأحزاب الشيوعية مع ملاحظة خصوصية الاشتراكيين الثوريين والحركة الطلابية.

وفى الاقتصاد

وبالرجـوع إلى الوضع الاقـتـصـادى فى مصر وأثره على المجتمع وبالتالى انعكاسة على الحركة برصد حسين عبد الرازق نقاطاً وعناوين موجعة :

-حـــالة الركـــود فى السنوات الخــمس الأخيرة.

-ارتفـــاع الدين الداخلى إلى ١٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

-انخفاض معدل الاستثمار بالنسبة للناتج المحلى.

-العجز فى الميزان التجارى.

-العجز فى ميزان المدفوعات.

-انخفاض النمو فى الصناعة والزراعة.

-فـشل سـيـاسـة الرهان على التـصـدير والاستثمارات الأجنبية والخاصة.

-انهيار سعر الجنيه المصرى أمام الدولار (٣٤٪ خلال أقل من عام) وارتفاع أسعار كافة السلع.

-أزمة ١١ سبتمبر وانعكاس ما سبق على مستوى معيشة الطبقات الشعبية حيث إزداد

الأغنياء غنى والفقراء فقراً ..أما العنوان العريض الذى وصل إليه عبد الرازق فهو «تعميم الفساد».

وفى السياسة

خريطة شاملة يرسمها عبد الرازق للواقع السياسى ويبدأ بكشف موقف العداء للديمقراطية ويدلل على ذلك بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بقصر رئاسة القضاة للجان الفرعية فى انتخابات مجلس الشعب والاستفتاءات المنصوص عليها فى المادتين ١٢٧، ١٣٦ من الدستور .. وأن هذا التعديل قام باستبعاد رئاسة القضاة للجان الفرعية فى إنتخابات المجالس المحلية والاستفتاء الخاص بالرئاسة والاستفتاء على تعديل الدستور والاستفتاء على الإجراءات التى يتخذها الرئيس طبقا للمادة ٧٤ والاستفتاء على المسائل الهامة التى يقرر رئيس الجمهورية طرحها على الاستفتاء.

كما يشير عبد الرازق إلى وقائع محددة فى العداء للديمقراطية مثل تزوير انتخابات المجالس المحلية والموقف من التظاهرات الطلابية والمسيرات السلمية وإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية وكذلك إصدار قانون العمل الموحد.

كما يلمح عبد الرازق فى رصده للواقع السياسى إلى مواقف بعض قوى اليسار واقترابها من السلطة.

وفى المستقبل

وعن المستقبل يتحدث عبد الرازق فى ثقة.. فيؤكد أن مستقبل مصر مرتبط بمستقبل اليسار .وذلك على اعتبار أن البرجوازية حصلت على فرصتين الأولى قبل ثورة ١٩٥٢ والثانية بعد عام ١٩٧٤ وأن الحصاد كان هو هذه الأزمة التى يمر بها المجتمع الآن .وهذه الأزمة تكشف وتؤكد أنه لا حل بدون اليسار.

وفى هذا يتضح حجم عبء الدور المنتظر لليسار المصرى .فهناك حاجة ضرورية للوحدة بين قوى اليسار .. ويحدد أكثر أن المطلوب وحدة نضالية تطرح رؤية وتتجاوز التشبث بالرؤى السابقة. وتعمل هذه الوحدة فى صفوف الطبقات من العمال والفلاحين والطلاب والمهنيين والمثقفين .. وضرورة العمل وفق برنامج يرتبط بقضايا الناس الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الديمقراطية.

ويشير عبد الرازق إلى أهمية القضية الفلسطينية وارتباطها بالأمن القومى المصرى ..وكذلك القضية العراقية والتصدى للعولمة والهيمنة الأمريكية.

الحقائق الثابتة

وبمجموعة من الحقائق الثابتة التى قد لا

يختلف معها أحد يقدم أحمد بهاء الدين شعبان رؤيته له أزمة اليسار المصرى» .. «الأعراض والاقتراحات» ، وأولى هذه الحقائق أن الحركة اليسارية المصرية واحدة من أقدم الحركات السياسية فى مصر، إذ يعود أول تنظيماتها المعلنة إلى أوائل العشرينيات من القرن الماضى «وسبق ذلك جهود ونشاطات عديدة مهدت الأرض لإعلان ميلاد حزب الاشتراكية فى مصر عام ١٩٢١ وعلى مدار العقود الماضية قدم آلاف المناضلين تضحيات جسيمة ودفعوا من حياتهم سنين طويلة فى المعتقلات والسجون وتركوا بصماتهم الواضحة على ثقافة وفكر الوطن . وهنا يلفت بهاء الدين شعبان النظر إلى الحقيقة الثانية وهى أن عوائد كل تضحيات اليسار المصرى وجهود المنتمين إلى صفوفه حتى الآن لا تتناسب بأى حال مع تاريخ حضوره السياسى وتبدو صورة اليسار الآن غير مرضية على الإطلاق إذ بدأ قرناً جديداً وهو فى أسوأ حالاته على الإطلاق.

وبعد هذا الرصد السريع لماضى اليسار وحاضره ينتقل بهاء الدين شعبان إلى تحديد عدة أمراض قادت اليسار المصرى والعربى إلى هذا الواقع المتردى :

-هناك يساريون ولكن لا توجد حركة منظمة لليسار ،وهناك فكر يسارى مشوش دون خطة مدروسة لترتيب بيت اليسار وهناك منتمون لليسار دون قوة يسارية منظمة ومؤثرة تملك فرض جدول أعمالها ورؤاها .وباختصار يرى بهاء الدين شعبان أن اليسار المصرى مجرد« حالة وليس واقعاً» والحالة مجرد احتمال، أما الواقع فهو وحده الذى يعتمد عليه فى موازين القوى وفى لحظات صنع القرار.

-بعد ثمانين عاماً ما زالت الحركة اليسارية المصرية تعيش نفس ازماتها القديمة وتدور داخل دوامتها الموروثة وتحمل نفس الأمراض التى ولدت بها وأهمها الانقسامية والتشرذم والتفتت والتخوين وشخصنة الخلافات.

-أثمر الوضع السابق ثماره المحرمة المرة فأصيب اليسار بالشلل الذى عزله عن الجماهير وأعجزه عن الانغراس فى التربة الوطنية بعمق وعنفوان وباستثناء حالات فردية لم ينجح اليسار بشكل عام فى نسج روابط قوية مع الطبقات الفقيرة وظل الحديث عن الجماهير والطبقة العاملة والكادحين محض كلام نظرى مرسل لم يتجسد كحقائق فى أرض الواقع إلا نادراً.

-على مر تاريخه لم ينجح اليسار فى حل المعضلة التنظيمية حلاً موفقاً فدائما ما كان يقع اسير التناقض بين التنظيم المغلق المعزول

أو التنظيم المفتوح الضائع ولم يفلح أبداً فى صياغة منظومة تنظيمية تحدد العلاقة بين العمل الخاص والعام وبين ال« تحت» و«الفوق» وغيرها من المكونات التنظيمية.

-يرى بهاء الدين شعبان أن اليسار عجز أيضا عن طرح منظومة برامجية تؤثر وتعيش وتتطور بالتراكم المستمر على مدى الأحقاب والسنين ،وهذا البرنامج المتفق عليه هو الذى كان سيجعل الهدف النهائى لليسار لا يغيب عن أنظار مناضليه وتصبح قضية التغيير لا مجرد حلم عصى المنال ولكن عملاً متكاملاً وصاعداً متماسك الحلقات ، فكما يقول ماركس إن التاريخ ليس شيئا إلا الإنسان المتجه نحو أهدافه.

-من أخطر نقائض التجربة اليسارية ولعلها أخطرها غياب روح التجديد والعجز عن فتح بوابات الأمل أمام الأجيال الجديدة وما دام اليسار -فى معياره الأساسى -هو الانحياز للمستقبل فيبدو الوضع مأساويا حين نرى كافة الأشكال اليسارية فى غربة حقيقية عن الأجيال الجديدة، تتحدث لغة غير لغتها وتهتم بقضايا غير قضاياهم وهو ما يعنى بالضبط خيانة اليسار لنفسه وانقلابه على مفاهيمه وتخليه عن المستقبل لصالح ماضى ولى ولن يعود.

أسئلة اللحظة

ولم يتوقف بهاء الدين شعبان عند مجرد استعراض امراض اليسار المثيرة للأسس لكنه ينتقل بنا سريعاً إلى اثارة مجموعة من الأسئلة التى طال الزمن دون أى محاولة جادة للإجابة عنها ويطلق عليها أسئلة اللحظة الراهنة ومن أبرزها:

-أسئلة حول اليسار وأزمة المصطلح:

فماذا نعنى بتعبير «اليسار» : هل هو القوى الماركسية (إذا استخدمنا المعيار الطبقى)، أم القوى الماركسية والناصرية (إذا استخدمنا المعيار الوطنى) ،أم القوى الماركسية والناصرية وكل دعاة الحرية والتقدم (إذا استخدمنا المعيار السياسى -الديمقراطى).

-أسئلة حول اليسار وأزمة الرؤية.

لماذا انهار الاتحاد السوفيتى ؟ هل المشكلة فى الجذور والأصول أم فى التطبيق؟ وهل المشكلة فى النظرية أم الممارسة؟ما الذى حدث فى الاتحاد السوفيتى ولماذا وكيف ننظر إلى تقويمه ونستفيد من هذه التجربة ونستخلص منها الدروس؟ وهل ما زالت الاشتراكية صالحة للتطبيق وللنضال من أجلها وإذن : ما هى الاشتراكية؟.

-أسئلة حول اليسار وأزمة الحزب:

هل ما زال الحزب البلشفى بصيغته التى نعرفها صالحاً لقيادة التغيير فى ظروف السموات المفتوحة والعولة والإنترنت وثورة الاتصالات أم نحن فى حاجة لشكل جديد يستفيد من هذه التطورات ويتمتع بديناميكية وقدرة على التطور والتأثير وإذا كان الأمر بالإيجاب فكيف يمكن بناء حزب حقيقى مرتبط بقواعده ومعبر عن حاجات موضوعية فى الواقع.

–أسئلة حول اليسار وأزمة الديمقراطية:

ما هو موقف اليسار من الديمقراطية ومن الليبرالية داخل الحزب وفى المجتمع؟ وما هو تعريف الديمقراطية من وجهة نظر اليسار وما هو موقف اليسار من قضية ديكتاتورية البروليتاريا ..هل ما زال متمسكاً بها وهل يتناقض ذلك مع ادعاءاته بشأن الديمقراطية وإذا كان تخلى عن هذه الديكتاتورية إلا يعد ذلك هرطقة ماركسية ؟ وما موقف اليسار من قضية الجبهة الوطنية الديمقراطية ومن هم الحلفاء ومن هم الاعداء ؟ إلخ.

–أسئلة حول اليسار والفكرة القومية:

ما هو تقويم اليسار الآن للقضية القومية وللقوى القومية العربية ولطبيعة الصراع مع خصوم هذه الفكرة؟ وهل يعتبر اليسار أن هناك أمة عربية متحققة أم ما زال على تشككه فى هذا الأمر؟.

– أسئلة حول اليسار والموقف من الإسلام السياسى:

ما موقف اليسار العملى من الدين «الإسلامى بالذات» ، ومن الهجمة على الإسلام والمسلمين خاصة بعد ١١ سبتمبر وما موقف اليسار من قوى الإسلام السياسى : عداء مطلق مثل موقف الدكتور رفعت السعيد أم أن هناك إمكانية لتطوير مواقف مختلفة من السعيد أم أن هناك إمكانية لتطوير مواقف مختلفة من التيارات الاسلامية والتفاعل معها فى إطار هجمة إمبريالية ساحقة كالتى نعيشها ؟.

–أسئلة حول اليسار والموقف من العولة:

كيف يفهم اليسار ظاهرة العولة: نحن معها أم ضدها ؟ نقاومها أم ننصهر فيها وما موقف اليسار من جماعات مناهضة العولة وكيف يتعامل معها ؟ وهل هناك مجال لبناء عولة أممية ذات بعد إنسانى يكون اليسار المصرى جزءاً منها أم أن العولة ظاهرة لصيقة الصلة بالمجتمع الرأسمالى ومغلقة على مكوناته العضوية.

–أسئلة حول اليسار وقضايا الصراع العربى– الصهيونى : كيف يرى اليسار الآن طبيعة الصراع العربى؟ الصهيونى ومستقبل

التسوية وهل نقبل الاعتراف بإسرائيل إذا أقيمت دولة فلسطينية بالشروط الأمريكية؟ وما موقفنا من قيادة عرفات الحالية ومن مواقفها الأخيرة؟ وكيف ننظر لقضية الإرهاب والعمليات الاستشهادية وما موقفنا مما يسمى بـ« معسكر السلام الإسرائيلي»؟.

-أسئلة حول اليسار وقضايا الصراع السياسى :

كيف يرى اليسار الموقف الآن فى مصر وما هى رؤيته للتحالف الطبقى الحاكم ؟ وكيف ينظر لظواهر كالفساد وتفشى البطالة والركود وغيرها من ظواهر المجتمع ؟ وهل يرى إمكانية للتغيير وبأى وسيلة وما شروط نجاحه فى ذلك وما هى تحالفاته فى هذا الشأن؟.

-أسئلة حول اليسار والتحولات الاجتماعية:

كيف يرى اليسار التحولات الطبقية الواسعة؟ وعمن يعبر اليسار المصرى طبقيا الآن وعن أى مصالح اجتماعية يدافع ؟ وما هى ملامح الطبقة العاملة من وجهة نظر اليسار وما الموقف من بقية الطبقات وعلى أيها يمكن المراهنة كرافعة لعملية التغيير؟ وعديد من الأسئلة الأخرى المرتبطة بالتغييرات الاجتماعية.

-أسئلة حول اليسار والثورة التكنولوجية:

كيف ينظر اليسار للثورة التكنولوجية الهائلة التى تعم العالم الآن وما تأثيرها على وضعية التخلف الراهنة؟ وهل يمكن الاندماج فيها والاستفادة من زخمها للانطلاق وما هى شروط ذلك ومن يقود هذه الانطلاقة؟.

-وأخيرا أسئلة حول اليسار وحركة المجتمع المدنى:

ما هو فهم اليسار لمسألة المجتمع المدنى وإشكالياته وما هو الموقف اليسارى الصحيح من حركات المجتمع المدنى والجمعيات غير الحكومية .هل تذوب فيها باعتبارها بديلا للحزب السياسى أم نعاديها ونعتبرها مدخلا لرشوة المثقفين أم أن هناك موقفا وسطاً بين هذا وذاك؟.

اقتراح

ومن كل ما سبق يصل أحمد بهاء الدين شعبان إلى اقتراح محدد هو تشكيل لجنة تحضيرية أولية يوكل إليها مهمات إجرائية فقط للإعداد لعقد مؤتمر وطنى شامل لليساريين المصريين تحت شعار محدد واحد هو «إعادة بناء الحركة اليسارية المصرية». ولا يكون لهذه اللجنة أية صلاحيات لاستبعاد أى فرد أو مجموعة من الحضور وتكون مهماتها عملية فقط من نوع تحديد وتوفير مكان لانعقاد المؤتمر وتحديد زمنه وتدبير تكاليف تنظيمه

بالتبرعات من أعضائه مثلا» وطباعة الاوراق والاتصال بأوسع التجمعات لدعوتهم للحضور.

ويرى بهاء الدين شعبان أن هذا المؤتمر يعقد خلال مالا يزيد عن شهرين للنظر فى جدول أعمال محدد سلفاً ومدروس مسبقاً مبنى على جهود استطلاعية مسبقة قامت بها اللجنة التحضيرية للاستبصار بالقضايا التى يود المؤتمرون مناقشتها على أن يحدد المؤتمر شكل ما يراه اليساريون الممثلون فيه لحل أزمتهم ويتخذ قرارات مناسبة للتحرك الفعال لمواجهة هذه الأزمة.

أفكار المناقشة

وفى ورقة مركزة تحدث **الدكتور أنور مغيث** مفجراً من الأسئلة أكثر من الإجابات والشروح فيقول أننا الآن فى مواجهة نمطين من اليسار .. الأول صيغة لإدارة المجتمع بالتبادل مع الليبرالية ، والثانى بوصفه حاملا لمشروع اجتماعى بديل».وهنا يكشف مغيث أن النمط الأول فى إزدهار مشيراً إلى ما يحدث فى أوروبا والثانى فى أزمة .. والنمط الأول يبرز دائما كبديل الليبرالية عندما تطفو مشكلات مثل التأمين الاجتماعى والبطالة وما غير ذلك، أما اليسار الراديكالى الذى يعتمد على أسس فى الماركسية يجب النظر إليها خاصة فى مفهوم الثورة .. ويتساءل مغيث : هل هى تطور قوى الإنتاج أم هى حدث سياسى . ينتهز الفرصة الممكنة لانتزاع الحكم؟.

والرأى الذى يتبناه مغيث هو أن الثورة ليست بالضرورة أن تكون حدثاً سياسياً وإنما هى مشروع طويل فى مواجهة الرأسمالية ..وعن اللحظة الحالية على الأرض يقول مغيث: «الرأسمالية منتصرة على المستوى العسكرى والسياسى .. ولكن هل هى منتصرة على مستوى الاقتصاد ؟!» ويشير فى هذا الاتجاه إلى أن فرض الرأسمالية لمنطقها لا يحل أزمة البشر ويعيد مغيث إلى الأذهان ما ذكره كيسنجر إلى السادات عندما أشار إلى أنه إذا كانت الإقطاعيات مثلت مشكلة لرأس المال .فإن المشكلة التى تواجهها الرأسمالية الآن هى الدول القومية.

ويرجع بنا أنور مغيث إلى مقولة ماركس الشهيرة «إما الاشتراكية وإما البربرية » ويربط ذلك بمفهوم الرأسمالية عن التنظيم الذاتي للسوق .. وهنا يشير مغيث بوضوح من الممكن أن تتحدد أسعار كل السلع ولكن كيف يتحدد «سعر» «قوة العمل» وسعر« النقود» ليفتح بذلك المجال للحديث عن القوى الاجتماعية الحاملة لمشروع الثورة ، مشيراً إلى رهان الماركسية على الطبقة العاملة ولكن فى لحظتنا الراهنة لا يمكن أن تعول على

الطبقة العاملة وحدها وأن هناك ضرورة أن يكون لدينا قوى اجتماعية جديدة.

وفى فكرة الأممية يشير مغيث إلى أشكال جديدة فى النضال تجمع بين أيديولوجيات شتى مدللاً على ذلك بما حدث فى« سياتل» و«دربان» ولذلك فإن هناك واقعاً عالمياً جديداً لابد من التعامل معه. وإذا كان ما سبق يعتبر طوافا فى رحاب اليسار العالمى فماذا عن اليسار فى مصر؟ يقول مغيث :لابد أن يكون هناك تفكيراً جديا فى برامج الإصلاح الاجتماعى .. وأن يحدد اليسار ملعبه فى اتجاه العمل الأهلى وأن الأحزاب لم تعد شرطاً.

ويلح مغيث على ضرورة بحث موقف اليسار من قضية التنمية .. مشيرا إلى أن الرأسمالية استنزفت موارد الطبيعية وإذا كان للرأسمالية قدرة على ترويض العمال فماذا ستفعل فى تناقضها مع الطبيعة .. وأن التنمية حسب تعريف آدم سميث لا يمكن أن تتم إلا بما تسمح به الأرض وأن الأرقام تشير إلى أن الدول الغربية مسئولة عن أكثر من ٧٥٪ من تلوث البيئة وأن مواجهتنا لنمط الاستهلاك الغربى مهم فى حركة عملنا حفاظاً على الأرض.

وفى موضوع دقيق يتحدث أنور مغيث مؤكدا على ضرورة الفصل بين المفكر والسياسى وفى رأى مغيث أنه على المفكر أن يتمسك براديكاليته بعيداً عن ابتزاز السياسى ومتطلبات العمل السياسى اليومى.

مداخلات

شارك فى التعقيب وإبداء الملاحظات عدد من المهتمين والمفكرين ولأن المداخلات كانت مختصرة فنحن فى انتظار إرسالها مكتوبة لمواصلة الملف.والملف مفتوح لكل الزملاء من مختلف الأجيال والمواقع والمحافظات لإثراء الإجابة على السؤال الصعب وهو اليسار ومستقبل مصر؟!.

أما عن الزملاء الذين شاركوا بالتعقيب فهم فاروق العشرى ، صلاح عدلى ، صابر بركات ، على نجيب عطية الصيرفى ، ود.شريف حتاتة، د.عبد المجيد عمارة ، على عباس همام، سعد الطويل، محمد الجندى ، د. إيمان يحيى ، طلعت عبد الحميد ، ماجدة الرفاعى ، فتحى إمبابى ، فيليب فؤاد.

حزب اليسار الاشتراكى الموحد المغربى

حوار مع محمد بن سعيد

شهدت الساحة السياسية المغربية مؤخرا انعقاد المؤتمر التأسيسى لحزب اليسار الاشتراكى الموحد المكون من اندماج أربع منظمات يسارية وهى الحركة من أجل الديمقراطية وحركة الديمقراطيين المستقلين ومنظمة الفعاليات اليسارية ومنظمة العمل الديمقراطى الشعبى.

ويقول محمد بن سعيد آيت ايدر رئيس الحزب الذى التقته «اليسار الجديد» أثناء وجوده بالقاهرة إن الحزب الجديد هو استجابة لتحد موضوعى يفرض ضرورة تجاوز التفتت والتشرذم ، والانخراط فى الكفاح من أجل فرض الخيار الديمقراطى بمعناه الشامل على أرض الواقع.

فاليسار الاشتراكى الموحد- كما يرى محمد بن سعيد- ليس تحالفا مؤقتا مرتبطاً بظروف انتخابية عابرة، بل هو مشروع مجتمعى وهادف إلى إعادة الاعتبار للعمل السياسى الجاد الكفيل بإعادة الثقة للمواطنين فى المشاركة فى الشأن السياسى العام. كما تساهم هذه الخطوة الكبيرة فى مجابهة كل محاولات التيئيس والتمييع للحياة السياسية فى البلاد ، والتى تمثلت فى تفريغ الأحزاب المرتبطة بالإدارة والتشجيع على الانشقاقات الحزبية وتحكم الدولة فى المجال السياسى.

ويشخص رئيس حزب اليسار الاشتراكى الموحد عوائق التحول الديمقراطى فى المغرب فى استمرار الاستفراد بالشأن العام وتهميش كل المؤسسات المعنية بالمشاركة فى تدبيره . ويرى أن إزالة هذه العوائق مرتهن بإقرار ديمقراطية حقيقية يكون فيها الشعب مصدراً للسيادة والسلطة ،

ديمقراطية قائمة على حقوق المواطنة الكاملة وتوزيع عادل للثروة وفصل فعلى ومتوازن للسلطات بما يفضى إلى تداول فعلى وتناوب حقيقى على السلطة لضمان وحدة البلاد ومصالحها الاستراتيجية ومستقبلها . وذلك فى اتجاه ملكية برلمانية حيث يسود الملك ولا يحكم .الأمر الذى يتطلب إجراء إصلاح دستورى وسياسى يستوجبه الواقع السياسى والاجتماعى.

ومن وجهة نظر حزب اليسار الاشتراكى الموحد تتأسس الديمقراطية فى المغرب على قيم الحوار الإيجابى الذى يعترف بالآخر وعلى التعاقد الذى يعبر عن إرادة الشعب المغربى ويعكس موازين القوى فيه .ومن ثمة فالديمقراطية الحقيقية تعبير عن مصالح الأغلبية وضمان للمصالح العامة للشعب.

ويشدد الحزب المغربى الجديد على الروابط العضوية بين الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من أجل تحقيق الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

وترسيخ قيم المواطنة التى باتت تشكل مطامح ملحة للمواطنين والمواطنات . وإقامة دولة الحق والقانون على أسس سليمة وصلبة تضمن استمراريتها فى إطار مشروع مجتمعى ديمقراطى.

الوضع الاقتصادى

ويرى رئيس حزب اليسار الاشتراكى الموحد أن الاقتصاد المغربى يعانى من عوائق أساسية تتمثل فى تحكم البنية التقليدية فى عجلات الاقتصاد ومرافق الإنتاج مما يحول دون تقدم الاقتصاد الوطنى فى إتجاه تحديث حقيقى وعصرنة تفتح الطريق لتطويره وجعله قادرا على إنتاج الثروة وتنميتها وتراكمها لحل مشكلة البطالة التى طالت حتى الفئات المثقفة ، وتأهيل قطاع المقاولات وتحديثه ليكون فى مستوى المنافسة فى زمن العولة وتلبية المتطلبات الاجتماعية والمعيشية للمواطنين.

ويشير محمد بن سعيد إلى أن التحولات التى شهدها العالم منذ انهيار المنظومة السوفيتية وتعمق التوجه نحو العولة بشقيها الاقتصادى والعسكرى جعلت الاقتصاد فى المغرب يعيش مأزقا فعليا ، وذلك نتيجة لاحتكار الثروة فى البلاد والحد من أى تطور منتج للاقتصاد الوطنى وحصره فى دوائر ضيقة وتوجيه السياسة المالية والاقتصادية لخدمة مصالح الفئات المتنفذة فى مراكز القرار من بيروقراطية إدارية وعسكرية .

وقد جعلت هذه التحولات من المحسوبية والامتيازات قاعدة.

المسألة الاجتماعية

ويرصد حزب اليسار الاشتراكى الموحد ما آلت إليه السياسة الاقتصادية الاحتكارية فى المغرب والتى تقوم على الاستحواذ على الجزء الأكبر من الثروة التى ينتجها أفراد الشعب . ومن هنا تنشأ الفوارق الصارخة بين الطبقات الاجتماعية سواء بالنسبة لحظها من الثروة المنتجة أو فيما يتعلق بالمستوى المعيشى الأمر الذى يؤدى إلى شروخ اجتماعية عميقة بين أقلية تتحكم فى الثروة وتتمتع بأسباب الثراء والبذخ والفئات الواسعة التى تعانى من التهميش والفقر . وهذه المعطيات تؤكد بوضوح -كما يقول رئيس اليسار الموحد- أن الأزمة الاجتماعية التى تعرف تفاقما نتيجة للسياسات الاقتصادية والمالية للنظام المغربى ، أصبحت تنذر بانفجارات وخيمة العواقب، الشئ الذى يفرض على القوى الوطنية والديمقراطية وحزب اليسار الموحد فى مقدمتها أن تواجه الأوضاع بنظرة متكاملة شاملة تربط النضال الديمقراطى بالتنمية الاجتماعية.

دولى وعربى

يرى محمد بن سعيد رئيس حزب اليسار الاشتراكى الموحد أنه بانهيار المنظومة السوفيتية عرف الوضع الدولى هيمنة النظام العالمى الجديد بزعامة الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

وهكذا عملت أمريكا على تثبيت سيادتها سياسيا على العالم عن طريق التحكم فى قرارات الأمم المتحدة واستعمال مجلس الأمن لخدمة مصالحها عن طريق فرض الحصار الاقتصادى والسياسى على الدول التى تدافع عن استقلالها وترفض الهيمنة ، أو من خلال استغلال منافق لشعار الديمقراطية وحقوق الإنسان للضغط على أنظمة أخرى.

أما على المستوى الاقتصادى الدولى فقد تجسدت العولة فى سيطرة الشركات العالمية على اقتصاد العالم وتوحيده من خلال القوانين التى تحاول المنظمة العالمية للتجارة تطبيقها فى العالم . ويزيد ذلك من تهميش وإفقار اقتصاديات البلاد التى تملك الأسس السياسية والاقتصادية والتكنولوجية للمنافسة . كل ذلك حسب رأى حزب اليسار الموحد فى المغرب يفرض على شعوب الجنوب ضرورة البحث عن وسائل للانخراط الإيجابى فى العولة.مع الحفاظ على استقلالها

وهويتها الثقافية .،في نفس الوقت الذى تعمل فيه من أجل توفير الشروط لعولة المقاومة وذلك بالتضامن بين كل من تهددهم العولة فى مقومات عيشهم ووجودهم وكرامتهم وتشجيع بوادر المقاومة التى امتدت من سياتل إلى غيرها من البلدان.

فلسطين والعراق

ويوضح محمد بن سعيد رؤية حزب اليسار الاشتراكى الموحد لقضايا الوضع العربى فيرى أنه يتميز بتناقض صارخ بين تطلع شعوبه إلى الديمقراطية والتنمية والتحديث والتضامن وبين عرقلته من قبل أنظمة غير ديمقراطية تغتمد الحكم الفردى المطلق أو أنظمة عسكرية بيروقراطية عاجزة بدورها عن تحقيق آمال شعوبها . وهذه الوضعية تحول دون قيام حد أدنى من التكامل أو الاندماج.

ويؤكد محمد بن سعيد أن التشرذم والتنافر الذى تعيشه البلدان العربية تدعمه الولايات المتحدة بهدف تأبيد الهيمنة التى تفرضها علي خيرات الشعوب العربية وخاصة منها الثروة البترولية . ولتدعيم صنيعتها وحليفتها المتمثلة فى الكيان الصهيونى وتمكينها من فرض سيطرتها على المنطقة العربية.

ويلفت حزب اليسار الاشتراكى الموحد فى المغرب إلى أنه فى ظل هذه الظروف يبرز نضال الشعب الفلسطينى الذى اتخذ شكل انتفاضة شعبية مستمرة وضعت السياسة الصهيونية فى مأزق فرض عليها الكشف عن وجهها الحقيقى الذى يمثله السفاح الدموى شارون .

كما كشفت الانتفاضة الدور الحقيقى للإدارة الأمريكية كداعم استراتيجى للسياسة الصهيونية ،كما وضعت الانتفاضة الفلسطينية الأنظمة العربية فى مأزق تاريخى وفضح عجزها عن تقديم الحد الأدنى من الدعم والحماية للشعب الفلسطينى وإصرارها على منع شعوبها من القيام بدورها فى مساندة الانتفاضة.

ويشير محمد بن سعيد إلى ما يتسم به الوضع العربى من غياب الحد الأدنى من التضامن مع العراق وشعبه المحاصر منذ أكثر من عشر سنوات .

بل وإصرار عدد من الدول العربية على استمرار الحصار واستعمال أراضيها كقواعد تنطلق منها الجيوش الأمريكية لتدمير العراق.

ملف

خمسون عاماً على ثورة يوليو (١٩٥٢ - ٢٠٠٢)

١- ثورة يوليو وقضية التنمية والاشتراكية.
٢- تجربة تنظيم الحكم الناصرى فى سياق التاريخ المصرى.
٣- على ذكر ثورة يوليو: عن «عسكرة» النظام.
٤- ثورة يوليو والماركسيون المصريون: التعاون والصدام.
٥- ثورة يوليو وحركة التحرر الوطنى العالمية.
٦- ثورة يوليو ١٩٥٢: مالها وما عليها.
٧- يوليو عبد الناصر والأفق المغلق.
٨- ثورة يوليو وأسس الحكم الديمقراطى ١٩٥٢ - ١٩٥٤.
٩- يوليو والثقافة والمثقفون.
١٠- عبد الناصر: الكاريزما .. والعصر.

ثورة يوليو .. وقضية التنمية والاشتراكية

■ د. فوزى منصور

كنت أشعر على الدوام ولاأزال ، أن التاريخ المصرى الحديث على مدى قرنين من الزمان لايحمل ، بالإضافة إلى نضال الشعب المصرى المتواصل ضد القهر والاستغلال الداخلى والخارجى ، سوى تجربتين عظيمتين تستحقان التوقف طويلاً عندهما :

تجربة " محمد على" لبناء مصر الحديثة فى مستهل عصر انعقاد السيادة على المستوى العالمى للنظام الرأسمالى ، وتجربة ثورة ٢٣ يوليو للدخول بمصر إلى عصر التحولات الاشتراكية العظمى.

والحديث عن نقد وتقييم الانجازات الكبرى التى حققتها ثورة ٢٣ يوليو على هذا الطريق ، وبيان العقبات والسلبيات التى اعترضتها وتحليل أسبابها والنتائج التى انتهت إليها لاينتهى ، على أن الأحداث الجسام التى حفلت بها السنوات الثلاثون الأخيرة على المستوى العالمى مالبثت أن ألحت علىَّ .

بخاطر بدا لى غريباً ومفاجئاً فى أول الأمر . ثم وجدت نفسى أتقبله بعد طول تأمل فيه ، وهو أن ثورة ٢٣ يوليو تنتمى بصلة القرابة القريبة إلى تلك العائلة ، ولن أسميها الآن بهذا الاسم أو ذاك ، إلى تلك العائلة من الثورات العظمى التى أضاءت بنورها القرن العشرين ثم لم يلبث نورها ان خبا أو كاد مع غروب شمسه ، وعلى رأسها الثورة السوفيتية والثورة الصينية ، وإن البحث فيما هو مشترك ومختلف بين ثورة ٢٣ يوليو وهذه الثورات ، ربما كان هو الأهم الآن ، لفهم عالمنا المعاصر ، وموقعنا نحن منه وتحديات حاضرنا ومهام مستقبلنا . وأظن أن ذلك فى النهاية هدفاً لقلة الاحتفالات السياسية التى تركز على إيجابيات وسلبيات ونتائج توجه ثورة ٢٣ يوليو الاشتراكى ، أو المقارنة بين جهدها للنهوض بمصر والعالم العربى ، وجهد محمد على ، على أهمية ذلك كله . لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو بعد السنوات الأولى التى سارت فيها مصر على طريق التطور الرأسمالى وأكاد أقول النظام الرأسمالى التابع ، وبعد سنوات الحيرة والتردد والردة والمراجعة الوسيطة ، ترفع فى سنوات نضجها الأخيرة وحتى هزيمة ١٩٦٧ التى كاد يتوقف معها ، دون ضرورة ، كل تقدم اجتماعى .. كانت الثورة ترفع على لسان قائدها الذى أصبح فريداً فى طول قامته ومتفرداً بالسلطة ، شعارات تزداد قرباً يوماً بعد الآخر وسنة بعد أخرى من شعارات تجارب القرن العشرين الاشتراكية الكلاسيكية . أصبح عبد الناصر يردد المرة تلو المرة فى المحافل العامة والخاصة أن الاشتراكية لايبنيها إلا الاشتراكيون . وكان يعرف أن الاشتراكيين لن يبنوا الاشتراكية إلا إذا انتظمت صفوفهم فى تنظيم طليعى يقود الجماهير ويقود العمل التنفيذى. وأصبح عبد الناصر يسلم بأن الاشتراكية لاتبنى اعتباطاً وبشكل انتقائى ولكن وفقاً لقوانين عامة للتطور الاجتماعى ، استناداً إلى أسس مادية ، قوامها سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج طبقاً لخطة محددة تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة علمية

انسانية ، لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية ، أصبح عبد الناصر يسلم بأهمية التحليل الطبقى لفهم قضايا التطور الاجتماعى ، ويؤكد أن الصراع الحتمى بين الطبقات لايمكن تجاهله ، ويسعى لكى يكون حله سلمياً فى إطار الوحدة الوطنية ، ويجعل شرط ذلك تجريد الرجعية أولاً وقبل كل شئ من جميع أسلحتها ، والحرص على قيمة سيادة تحالف قوى الشعب العاملة الذى يحتل فيه الفلاحون والعمال مكاناً متميزاً ، يستوجب أن يضمن لهم نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها.

أخيراً وفى مواجهة القوى التى كانت تسعى ويدأب داخل تنظيمات عبد الناصر العامة والخاصة للتفرقة بين تجربة مصر الاشتراكية وتجارب البلدان الاشتراكية الأخرى وتصر على تسمية مايحدث بالاشتراكية العربية أو الاشتراكية التعاونية الديمقراطية ، كان عبد الناصر يؤكد أن هناك اشتراكية واحدة لها تطبيقات مختلفة ، وفقاً للظروف التاريخية الخاصة بكل بلد ويعد بمراجعة نصوص الميثاق الخاصة بالتطبيق العربى للاشتراكية وفقاً لتجربة تقدم مصر الحية . ويتواتر عنه أنه كان يردد أنه ليس هناك من يقف على يساره ، موحياً بذلك أنه سوف يسير بالتحول الاشتراكى إلى آخر المدى، وان كان البعض منا قد يرى أن التفسير الواقعى لهذه المقولة ، هو أنه لم يسمح بوجود قوى أخرى تجاوز رؤيتها مايراه هو مناسبا لأى لحظة تاريخية معينة . إن هذه المبادئ والنصوص المتواترة التى لاتختلف كثيراً عن النصوص والمبادئ المتواترة التى حكمت تجارب القرن العشرين الاشتراكية العظمى ، أو تولدت منها بالإضافة طبعاً للمستوى العملى فى التأميمات الكبرى ومحاولات التخطيط وأشكال العمل السياسى ، هى التى دفعتنى للقول بوجود صلة قرابة عائلية بين ثورة ٢٣ يوليو وتلك التجارب الاشتراكية العظمى وأكاد أسمع على الفور اعتراضين أساسيين على هذه المقولة ، أولهما أن الثورات الاشتراكية

الحقة بدأت منذ لحظاتها الأولى من قبل ذلك فى فترات الإعداد السابقة، مسلحة بنظرية كاملة للعمل الثورى ، تشمل التعريف السليم لقوى الثورة وأساليب تعبئتها وتنظيمها وحشدها للثورة أو للبناء ، وطبيعة المراحل التى تمر بها عملية البناء الاشتراكى والأسس التى تقوم عليها .. الخ مما يعرفه كل قارئ مبتدئ فى الكتب الدارجة أو التى كانت دارجة عن الاشتراكية العلمية ، والاعتراض الثانى هو أن بناة الاشتراكية الكلاسيكية ، أخذوا مبادئهم ونصوصهم بقدر أكبر بكثير من الجدية ، وعملوا بها فى ظروف تاريخية أصلح لتطبيقها مما كان يتوافر لمصر فى ظل تطورات ثورة ٢٣ يوليو ، التى بدأت بفهم محدود ولاأريد أن أقول فهم قاصر لطبيعة الاستعمار وأعوانه الذين قامت الثورة بالأساس لمنازعتهم وفى ظل تطورات وأساليب القيادة والعمل التى كانت لصيقة بشخص قائد الثورة . لقد تمتع عبد الناصر بحكم فضائله وطبائعه الشخصية وانتماءاته الطبقية الأصيلة بدرجة عالية من الإحساس بمشاعر واحتياجات الجماهير الشعبية ، والتوحد معها ، وتأثر بلا ريب بقوى التقدم التى كان على اتصال شخصى بها ، ومعرفة كاملة بمدى اخلاصها واستقامتها . وأود بهذه المناسبة أن أوجه تحية خاصة وبمناسبة الذكرى الخمسين للثورة الى الأساتذة الكبار " خالد محيى الدين " و" أحمد حمروش" والمغفور له " يوسف صديق " الذين أسهموا مع العديد من رفاقهم الآخرين المعروفين وغير المعروفين من داخل القوات المسلحة ثم بعد أن أبعدوا عن المشاركة فى قيادة ثورة ٢٣ يوليو أسهموا رغم ذلك فى نجاح تلك الثورة وفى تطويرها . أخيراً ينبغى عدم التهوين من دور الضغوط التقدمية والشعبية المنظمة وغير المنظمة التى لعبت فيما أرى وفيما يقر الميثاق فى فقرات شهيرة مليئة بالزخرف وبالإيحاءات الحية ، دوراً حاسماً بل ربما الدور الحاسم لتثقيف عبد الناصر ، وتغيير توجهاته ، وربما كان لدى البعض منا شواهد محددة ملموسة فى فترات تاريخية معينة ، على هذا التأثير

المباشر ، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى خارجية وداخلية لايتسع المجال لتقصيها ، أقول رغم ذلك جميعه فربما كان أقوى المؤثرات فى أسلوب قيادة عبد الناصر وفى النتائج التى انتهت إليها ثورته ، هو حرصه الشديد على عدم قيام تنظيم فعال قادر على تقييد حريته فى الاختيار والمناورة.

والاعتراضان المتقدمان على المقاربة التى أجريتها بين ثورة ٢٣ يوليو والثورات الاشتراكية العظمى اعتراضان صحيحان فى الأساس ، لكنهما ينقلان المناقشة إلى مستوى آخر أكثر أصولية ، إذا صح أن الثورات الاشتراكية الكلاسيكية كانت أعظم معرفة بالقوانين العلمية، وبالتطور الاجتماعى ، وأكثر إخلاصا لها وقدرة على تطبيقها ، فكيف نفسر إذن خيار الاشتراكية الكامل فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الأخرى التى كانت لصيقة به ، وتوجه الاشتراكية السريع كنظام اجتماعى لا كمجرد مشروع لبناء اقتصاد حديث متطور

؟إلى أى مدى إزاء هذا الانهيار تصلح المبادئ والقواعد التى استرشدت بها التجارب الاشتراكية العظمى ، أو استمدت منها معياراً للحكم على مدى قرب أو بعد التجربة المصرية من عملية التحول والبناء الاشتراكى ؟!. إننى مثل الكثيرين قد قرأت الكثير عن أسباب انهيار الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وفى غيره ، ورغم وجاهة الكثير مما كتب عن هذا الموضوع فاننى لم أجد فيه التفسير الجذرى الكامل لما حدث ، وانتهيت الى رأى أن الذى كان يبنى فى الاتحاد السوفيتى ، ثم فى الصين وفى غيرها من البلدان ، لم يكن المجتمع الاشتراكى الذي كان يتنبأ به أباء الاشتراكية العظام فى القرن التاسع عشر . هؤلاء على أية حال ، كانوا ينتظرون قيام الاشتراكية فى المجتمعات الرأسمالية الأكثر تقدماً ، ليس فقط على أساس أن تناقضات الرأسمالية فى هذه المجتمعات سوف تصبح الأكثر حدة واستعصاء على الحل ، ولكن أيضا وبنفس القدر وربما بقدر أكبر من الوجاهة ، لأن التطور العالى لقوى الإنتاج فى تلك المجتمعات

المتقدمة ، ومايصحبه من ارتفاع فى مستويات الوعى الاجتماعى ، سوف يجعلان التحول إلى أسلوب الانتاج الاشتراكى أكثر يسراً من النواحى المادية والتنظيمية وأكثر تقبلاً وفهماً ، من جموع القوى العاملة فى المجتمع ، مما هو عليه الحال فى المجتمعات المتخلفة ، ولعل بعضنا يذكر القصة الشهيرة التى رواها ماركس عن مسافر المستقبل الذى ينتقل من مجتمعه الاشتراكى فى انجلترا ليجد الرأسمالية المزدهرة بكل تناقضاتها ومآسيها تبنى فى الصين ، وأن الحياة كما نعرف قد صارت على خلاف النسق الذى تنبأ به ماركس أو حتى لينين فى سنوات الثورة الأولى التى اعتبر فيها قيام الثورة فى روسيا مجرد خطورة تمهيدية تحفظية ، دعت إليها ظروف ثورية خاصة تسبق قيام الثورة الحقيقية المكتملة البهاء فى ألمانيا ، ومن بعدها فى البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى . وبعد أن خيبت ألمانيا الرأسماليات المتقدمة الأخرى الآمال المعقودة عليها ، فسر لينين استمرار الثورة الاشتراكية فى روسيا المتخلفة بمقولة قيام الثورة الاشتراكية فى أضعف حلقات سلسلة البلدان الرأسمالية . لقد كان ماركس وكان لينين من عباقرة التحليل الاجتماعى والعمل الثورى ، لكن حتى أكبر العباقرة يعجز فى العادة عن الإحاطة الكاملة بظروف عصره ، وبوجه خاص إذا كانوا من المشاركين بشكل فعال فى أحداثه الكبرى ، ولقد كان ماركس نفسه هو الذى قال ، وأمامه مثال الثورة الفرنسية ، أن الثورات ترفع فى العادة شعارات أكثر تقدماً من مضمونها التاريخى الحقيقى ، حتى يضمن تجميع أكبر قدر من التأييد لصفوفها . والذى يبدو لى أن ذلك تحديداً هو ماحدث للثورتين السوفيتية والصينية وهو الذى يجمع بينهما وبين ثورة ٢٣ يوليو . فكلها رغم الشعارات الأكثر تقدماً التى رفعتها ، تحتوى على مضمون تاريخى واحد ، هو اختراق الحصار الذى تفرضه داخل النظام الرأسمالى العالمى مراكز هذا النظام المتقدمة على القسم المتخلف المسيطر عليه والمستغل . وتأكد لى هذه النظرية

عندما راجعت كتابى لينين عن تطور الرأسمالية فى روسيا وعن الاستعمار أعلى مراتب الرأسمالية وتيقنت منها ومن غيرهما من المراجعة العامة ، أن روسيا التى قامت فيها الثورة فى عام ١٩١٧ لم تكن فقط أضعف حلقات السلسلة الرأسمالية ، ولكنها ورغم تطور العلاقات الرأسمالية فيها على النحو الذى وصفه لينين ، كانت من واقع مستوى تطور قوى الانتاج فيها ، وطبيعة علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وسيطرة رأس المال الأجنبى على اقتصادها ، تنتمى إلى القسم المتخلف المحاصر من الاقتصاد العالمى ، وهذا الوضع أكثر وضوحاً بالنسبة للصين بطبيعة الحال وبالنسبة لمصر.

وفى مصر حيث تمت إجراءات مايسمى التحول الاشتراكى على مراحل يسهل الربط مرة بعد الأخرى بين هذه الإجراءات ، وبين ضرورات الفكاك من الحصار والاستغلال الاستعماريين ، كخطوات أساسية لتطوير قوى الإنتاج الداخلية ، ويعنى التصور العام أن ماحدث بعيداً عن وضعه بوصف الثورة الاشتراكية ، إنه كان محاولة للخروج من إطار النظام الرأسمالى العالمى الذى كان القسم الأكثر تقدما ، ولم تجد تلك البلدان سبيلاً للخروج من هذا الحصار المحكم سوى اتباع أساليب تبدو فى ظاهرها أنها تنتمى إلى عالم الاشتراكية ، لكنها فى حقيقتها هى محاولة للتطوير والتنمية بأساليب لاتتوافق مع التطور الرأسمالى التلقائى ، وبوجه خاص أساليب التخطيط القومى الشامل المرتكز على الملكية العامة ، أو السيطرة العامة على وسائل الانتاج الرئيسية ، باعتبار أن هذا أو ذاك يتكفلان بتقديم مايعجز عن تقديمه التطور الرأسمالى الطبيعى بوسائل التقدم والتخطى وبوجه خاص فى ناحيتين : تجميع الموارد وتوزيعها بكفاءة أكبر مما يستطيع النظام الرأسمالى التلقائى توزيعها على فروع الانتاج ، وفقاً لخطة مدروسة تستطيع الإسراع بخطى التطور لقوى الانتاج، بصرف النظر بعد ذلك ، عما إذا كان الوضع العام يستجيب لتسمية البناء الاشتراكى أو لايستجيب . هل يعنى

هذا التفسير لأحداث الماضى القريب أن قضية الاشتراكية كانت قضية زائفة ؟ أو أنها أصبحت قضية مرجأة أو مؤجلة إلى غير مالانهاية ؟ إطلاقا وعلى العكس . إن العالم ونحن فى مصر تحديداً ، لم يكن أحوج إلى استبدال النظام الحالى وإحلال نظام إشتراكى محله ما هو الآن . وكل مايعنيه حديثى أن الإطار الفكرى لقضية الاشتراكية ينبغى أن يتسع ، لكى يتناسب مع التناقض الرئيسى الذى أصبح يحكم عالمنا الحديث ، ويشقه إلى قسمين ، قسم البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وقسم البلدان المتخلفة، وتتصاعد حدته وتتزايد مخاطره حتى أصبح يهدد البشرية بأكملها المتقدم منها والمتخلف بالفناء ، هذا العالم الحديث ولد مع مولد الرأسمالية القومية فى بلدان أوروبا الغربية واحدة بعد الأخرى ، منذ حوالى خمسة قرون ، ورغم التناقضات التى كانت قائمة داخل هذه الرأسماليات القومية ، وهى التى ركز على تحليلها ماركس ومن بعده لينين ، أو بين بعضها والبعض الآخر رغم المظاهر الشديدة الحدة التى كانت تأخذها تلك التناقضات الداخلية فى إطار النظام الرأسمالى القومى الواحد ، أو إذا شئتم ، العائلية القائمة بين النظم الرأسمالية المتقدمة ، رغم هذه التناقضات فان التناقض الرئيسى الذى ولد مع ولادة النظام الرأسمالى العالمى واستمر يتفاقم داخلها رغم اختفاء العديد من مظاهره وأسبابه وفترات التطور الأولى ، هو التناقض بين مراكز النظام المتقدمة والمناطق التى أخضعت لسيطرة تلك المراكز ، وموروست عليها أشكال متعاقبة ومتعددة من القهر والاستغلال ، بدأت بالقهر المادى المباشر والسلب والنهب ، وتطورت إلى الاستعمار بأشكاله التقليدية حتى انتهت فى عصرنا الحالى إلى الشكل الحديث ، شكل الاستغلال الرأسمالى على المستوى العالمى للمناطق المتخلفة ، بواسطة المراكز المتقدمة . وبأشكال من الاستغلال تخالف فى الكثير من النواحى شكل الاستغلال الرأسمالى التقليدى فى بلدان الرأسماليات المتقدمة ، أن تقسيم

العالم إلى مراكز متقدمة وأخرى متخلفة وتابعة هو ظاهرة اجتماعية وتاريخية . وككل ظاهره اجتماعية وتاريخية لم تكن الحواجز بين القسمين ثابتة ومصمتة ، ولم تمنع بعد البلاد المتخلفة المحدودة العدد من أن تصعد فى ظروف تاريخية محددة إلى مصاف البلدان المتقدمة ، كما حدث فى اليابان ، وبعض البلدان التى تقع على حافة القارة الأسيوية ، التى استفادت من التناقضات التى كانت قائمة بين الغرب والاتحاد السوفيتى فى فترة معينة ، أو سمح لها بتخطى التخلف بناء على اعتبارات استراتيجية معينة . لكن يبقى أن أساس النظام العالمى القائم فرض نمطا لتقسيم العمل الدولى يتغير تبعاً للتغيرات المستمرة فى فنون الإنتاج ، يجعل التقدم ذاتى الحركة حكراً على المراكز الرأسمالية المتقدمة ، ويبقى على البلاد التى كانت فى الماضى مستعمرة ليست فقط دائمة التخلف عن مستوى البلدان المتقدمة ، ولكن أيضاً دائمة اللهاث للحاق بها ،هذا التطور لايجعل الاشتراكية قضية ملغاة ، وعلى العكس إنه يجعلها قضية أكثر إلحاحاً لكنه أيضا يرتب على الاشتراكيين أعباء نظرية وعملية أعمق بكثير وأكثر مما كنا نتوقع ، أعباء رصد حركة التناقضات الرئيسية التى تحرك هذا العالم ، وصف قوى الثورة فى جانب منها من الممكن أن يتعدى خطوط التقسيم الجغرافى ليشمل بعض جماهير البلدان الرأسمالية المتقدمة ذاتها ، وبيان واجبات المرحلة وأساليب العمل ، تلك واجبات كبيرة لايتسع هذا الحديث للكشف عنها.

تجربة تنظيم الحكم الناصرى
فى سياق التاريخ المصرى المعاصر

□ طارق البشرى

(أولا)

أقصد بالديمقراطية ذلك النظام فى إدارة المجتمع وإدارة الدولة ، الذى يعتمد على التشكيلات المؤسسية الموضوعية وليس على العلاقات الشخصية بين القائمين على الأمور ، ويعتمد على جماعية اتخاذ القرار وليس على الفردية فى هذا الشأن ، ويعتمد على تعدد الهيئات والجهات التى تمارس الشئون العامة وليس على واحدية هذه الجهات.

والديمقراطية فى تصورى هى وصف يلحق التشكيلات والتنظيمات التى تتكون فى المجتمع لإدارة الشئون العامة لجماعة معينة ، وأهم هذه التشكيلات والتنظيمات وأخطرها شأنا هو " الدولة" بطبيعة الحال . وسواء صح هذا الفهم للديمقراطية لدى القارئ أو لم يصح ، فإننى أبدية لا لأقنع القارئ بصوابه ، ولكن لأوضح له أننى فيما أكتب هنا إنما أصدر عن هذا التصور للديمقراطية ، وذلك حتى لاتلتبس فى ذهنه المعانى حول حقيقة ما أقصد.

على أننى أيضا بهذا التصور " للديمقراطية" ، أزعم أن لها متطلبات ، فلاتقوم الديمقراطية ولايحسن إعمالها إلا بهذه المتطلبات . ومن ذلك مايتعلق بعصمة الإنسان وحرمته فى جسمه وعرضه وسمعته وماله ، وبحقه فى العمل وفى التنقل والسكن وغير ذلك ، وحقه فى الاجتماع وتنظيم شئون جماعاته الفرعية التى ينتمى إليها ، وسواء كانت هذه الحقوق فردية أو جماعية ، أو سواء كانت من الحرمات والعصم أو من حقوق الفعل والممارسة ، وسواء كانت من حقوق الإنسان فى حال سكونه أو من حقوقه فى حال حركته.

هذه الحرمات والحقوق لازمة للإنسان بذاتها وهى ضرورية له أفرادا وجماعات ، ولكـن إثارتـها هنا إنما ترد بمناسبة الإشارة بأنها ليست لازمة بذاتها فقط لبنى البشر ، ولكنـها أيضا مما يشكل المناخ الاجتماعى السياسى الثقافى الضرورى لإقامة التشكيلات المؤسسية الديمقراطيـة. فـهى من الأبنية التحتية الواجب توافرها بوصفها متطلبات مسبقة لإقامة الهياكل التنظيمية الديمقراطيـة.ومن حيث الأبنية الديمقراطية ، فإن المقصود فى ظنـى بالتشكيلات المؤسسية وبجماعيـة اتخـاذ القرار وبتعدد الهيئات الممارسة للشئون العامة لجماعة من الجماعات ، المقصود فى ذلك هو إقامـة التـوازن بين الهيئات بعضها البعض . والتعددية مثلا لاأقصد بها" الأكثر من الواحد أيا كان عددها ولاأقصد عددا محدداً " . إنما أقصد هذا القدر من التعدد بين الجهات والتنظيمات الـذى يقيم التـوازن بـين بعضها البعض ويضمن بقاءه، وكذلك الشأن بالنسبة للجماعيـة ، يقوم حدهـا الـلازم بمـا يحقـق " التوازن" بين الإرادات الشخصية والذاتية لمن يتولون اتخاذ القرار.

ونحن هنا لسنا أمام تعدد رقمى فقط . ولسنا أمام جماعية أو أكثرية مطلقة فقط ولكننـا أمـام " تعدد" و" جماعية" لما يمكن من تحقيق التوازن بين القوى المؤسسية المختلفة التى يكون لها دور فـى رسم السياسات والأهداف واتخـاذ القـرارات وتنفيذهـا . والتـوازن المقصـود هنـا ليـس هـو التـوازن" الصفرى" من نحو (٢-٢)= ٠ مما يؤدى إلى الجمود ، ولكن المقصود هو التوازن الحركى الذى يجعل القوى المتقابلة ليست متطابقة فى طاقة كل منها ، ولكنها" متقاربـة " وهـى أيضـا" متغـيرة" ، ممـا يجعل هناك دائما حركة تحد وحركة صمود ومقاومة، مع بذل للجـهد مـن أجـل التفـوق ، أى ممـا يجعل الأمور قائمة على التدافع بالتحديات والاستجابات.

ومن جهة أخرى ، فإن الديمقراطية فى تصورى ليست مشورة فى الرأى ، ولكنها مشـاركة فـى اتخاذ القرار ،وهى لاتتعلق بالقرار الذى اتخذ من حيث موضوعه ، ولكنها تتعلق بكيف اتخـذ هـذا القرار ، أى بطريقة اتخاذه . إن الديمقراطية نسق تنظيمى لاتخاذ القرار ، أى القيام بالنشاط بطريقة جماعية تجرى بين أنداد . والقيادة الفردية (غير الجماعية) ليسـت اسـتبداد بـالرأى ، وإنمـا هـى استبداده بالقرار.

إن أى قائد فردى رشيد ، إنما يسأل ويشاور ويتبادل الرأى ، وهو بموجب رشده يتلقى معارف جماعية عن الأوضاع القائمة ، ويتبادل الرأى مع من يستحسن الاستعانة بتجاربهم حول ماتصلح به الأوضاع لصالح حكومته وجماعته ، ويستطلع الخبرات حـول ردود الفعـل وحـول القيـود والضوابـط الحاكمة للأوضاع القائمة وللجماعات المتعددة التى تخضع لحكومته ، وكل ذلك يحتـاج إلى معـارف جماعية وإلى خبرات جماعية وإلى أراء متعددة يجمعها ويقارن بينها ويتحرى الأصح منها من وجهـة

نظره ومن جوانب المصالح التى يرعاها . ولكن قراره بعد ذلك يبقى قرارا فرديا يملكه وحده لايخضع فيه لقرار يرد من غيره ويلتزم هو به.

ومن جهة أخرى أيضا فنحن نعلم أن تاريخ البشرية قبل تطبيق النظم الديمقراطية يستغرق عشرات القرون . ولايجحد منصف ماتقدمت به البشرية عبر تلك القرون ، سواء فى الثقافة أو فى مسائل العيش أو فى نظم المجتمع أو فى تبلور المثل الإنسانية فى علاقات البشر. وكل ذلك جرى قبل بزوغ فجر التنظيمات الديمقراطية ، وهو يفيد أن خير البشرية ليس حبيس التنظيمات الديمقراطية المعروفة الآن ، وأن رشد القرارات يمكن أن يتشكل بغير هذه التنظيمات ، وقد حدث ذلك فعلا.

وبالعكس فإن نظما ديمقراطية عرفت من وسائل البطش والجبروت ومن حماقة اتخاذ القرارات مالاتخفى وقائعه. وديمقراطية " فايمر" شبه المثالية فى ألمانيا فى العشرينات من القرن العشرين تولد منها النظام النازى عبر انتخابات حرة. وديمقراطيات أوروبا الغربية بعامة أنبتت على أشد أنواع العسف والاستغلال لشعوب المستعمرات ، والديمقراطية الأمريكية تأسست فيما تأسست عليه على فائض اقتصادى أتى من جهود الرق الأفريقى ، وما أدرانا ماهو الرق الأفريقى وتاريخه فى أمريكا.

إن كل مانستطيع أن نؤكده – من حيث الديمقراطية – أن التنظيم الديمقراطى تزداد فيه احتمالات الوصول إلى الصواب وتجنب الخطأ ، وأن النظام غير الديمقراطى تزداد فيه احتمالات الخطأ والظلم. لأن السلطة المقيدة تكون أكثر ذكاء وأحد بصراً وحذرا وأكثر تلفتاً لتبين وجوه ردود الفعل بالنسبة لأى قرار ، بينما السلطة الطليقة تغريها طلاقتها بالاندفاع وإغفال قوة الغير، ويتضخم لديها الإحساس بالقوة الذاتية والانحصار فى مراعاة الصالح الذاتى.

ونحن عندما ندرس قراراً صدر فى الماضى واكتملت آثاره من بعد ، إنما ندرس موضوعه وماترتب عليه من نتائج ، دون أن نهتم كثيرا بكيف اتخذ هذا القرار ، لانهتم عادة الا بموضوعه وبمدى ماجلب من خير أو اقترف من شر . ولكننا عندما نرسم للمستقبل نظاماً ولانعرف ماسيقع فى هذا المستقبل ، إنما يجب علينا أن نختار ماتقل فيه احتمالات الخطأ والضرر وماتزداد فيه إمكانيات النجاح والنفع . لذلك نهتم برسم كيفية اتخاذ القرار ، ويكون الماضى هنا مما تضرب به الأمثال للاعتبار ، مع تركيز الاهتمام على المستقبل ، فتكون الديمقراطية أكثر ضمانا لإدراك الصواب.

ومن هنا تبدو أهمية مناقشة موضوع الديمقراطية ، نحن لانقيم بها الماضى ، لأن الماضى يقيم من خلال موضوع القرارات المتخذة ، ولكننا نرنو بها إلى المستقبل، ونعتبر من الماضى ودروسه المستفادة فى مجال احتمالات الصواب والخطأ.

(ثانيا)

إذا نظرنا إلى التنظيم الديمقراطى فى تصوره التقليدى المتعارف عليه . من حيث قيام سلطات ثلاث متميزة الواحدة منها عن الأخرين . ومن حيث وجود جهاز تشريعى يصدر التشريعات ويراقب أعمال الحكومة ويمكنه اسقاطها . ومن حيث قيام سلطة قضائية ذات تميز عن غيرها تراقب سيادة القانون. وإذا نظرنا إلى سوابق هذا التنظيم فى مصر لا من حيث أنه دعوة سياسية فقط ولا من حيث أنه محض مثال مرجو الأخذ به . إذا نظرنا إلى كل ذلك لم نجدْ أمامنا فى التاريخ المصرى إلا تنظيم دستور ١٩٢٣ الذى كان ساريا فى الفترة من ١٩٢٣ الى ١٩٥٢.

وفى هذه الفترة نلحظ أن دستور ١٩٢٣ خولف فى ثانى انتخابات جرت فى ١٩٢٥ وبقى مخالفا حتى ١٩٢٦ ، ثم عاد للتطبيق . ثم وقف العمل به فى الفترة بيم ١٩٢٨ و١٩٢٩ ثم عاد لتطبيق ثم ألغى وحل محله دستور آخر من نهايات ١٩٣٠ حتى ١٩٣٥ ، ثم عاد للتطبيق فى ١٩٣٦ . بمعنى أن الدستور فى الفترة من ١٩٢٣ الى ١٩٣٦ كان مطبقا فى عام ١٩٢٤ ثم فى نحو عامين فى ١٩٢٧ و١٩٢٨ ثم لأقل منة عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠.

وبقى الدستور معمولا به فى المدة المتصلة بين ١٩٣٦ و١٩٥٢ ، ولكن خلال هذه المدة فرضت الأحكام العرفية مع بداية الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ حتى نهايتها فى ١٩٤٥ ، ورفعت الأحكام العرفية من نحو منتصف ١٩٤٥ حتى منتصف مايو ١٩٤٨ عندما خاض الجيش المصرى الحرب ضد إسرائيل ، واستمرت حتى منتصف ١٩٥٠ ، ثم رفعت الأحكام العرفية فى يونية ١٩٥٠ حتى حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ . بمعنى أنه خلال هذه المدة فرضت الأحكام العرفية خمس سنوات مع الحرب العالمية ثم سنتين مع حرب فلسطين ، ورفعت هذه الأحكام ثلاث سنوات ثم سنتين تقريبا.

بمعنى أن دستور ١٩٢٣ لم يستمر تطبيقه بغير مخالفة ولاوقف ولاإلغاء ، وبغير أحكام عرفية إلا مددا متقطعة مجموعها لايزيد على عشر سنوات ، ولاتجاوز المدة المستمرة الواحدة ثلاثة أعوام.

ومن بين عشرة انتخابات جرت فى ظل هذه المدة جرت ست منها نزيهة والأخرى نتائجها مصطنعة مطعون فى نزاهتها حسبما شاع لدى الرأى العام وقتها ولدى المؤرخين المتابعين لهذه الفترة. وإن مجالس النواب التى شكلت تشكيلا نزيها ، استمر أولها فى ١٩٢٤ اقل من عام واحد واستمر ثانيها في ١٩٢٦ نحو عام ونصف واستمر ثالثها فى بداية ١٩٣٠ نحو ستة أشهر ، واستمر

رابعها فى ١٩٣٦ عامين واستمر خامسها فى ١٩٤٢ عامين واستمر سادسها عامين اثنين فقط بمدة إجمالية إذا احتسبت بالشهور لاتزيد عن ثمانية أعوام .

وأن وزارة الوفد التى كانت تتولى الحكم مع كل انتخابات حرة لم يتجاوز مجموع بقائها فى الوزارة خلال مدة دستور ١٩٢٣ كلها لم يتجاوز سبع سنوات ، وهى عندما تحالفت مع حزب الأحرار الدستوريين بين عامى ١٩٢٦ و١٩٢٨ لم تتجاوز هذه المدة العام ونصف العام.

وإن هذا العرض يظهر لماذا كان (إزورار) تنظيمات شباب الثلاثينيات عن التركيز على المثل الديمقراطى فى صورته التقليدية . ذلك أنهم وجدوا أن الطريق ليس معدا وليس سهلا وليس مفض حتما إلى تحقيق الأهداف الموضوعية الكبرى التى كانت الجماعة السياسية ترنو إلى تحقيقها ، وذلك بالنسبة لتحقيق الاستقلال السياسى وإقصاء النفوذ العسكرى والسياسى الأجنبى أو استعادة المرجعية الثقافية والإسلامية أو تحقيق وجوه التنمية والاستقلال الاقتصادى.

وايا كان مدى صواب نظرتهم هذه ، وقد ثبت من بعد بتجارب السنين ومن المحن التى تلت فى العقود التالية ، إن الطريق غير الديمقراطى ليس اقل وعورة ولاأوطأ أكنافا ، وإن فقدان الديمقراطية قد هدد كل المكاسب السياسية والاجتماعية التى بدت فى لحظة تاريخية أنها تحققت . أقول رغم ذلك كله كان علينا أن ننظر فى حال تلك الأجيال عندما كانت تعمل فى الساحة السياسية وتتصدى لمشكلات بلدها واثر وجهة نظرهم السائدة فى مجريات الأمور فى ذلك الوقت . فقد كانت الديمقراطية لديهم هدفا مسبوقا وتابعا ، وليس هو الأصل المطلوب.

وهذا العرض يظهر أيضا ، أن التطبيق الديمقراطى لم يكن مفقودا ولاكان سرابا يحسبه الظمآن ماء ، إنما كان حقيقة واقعة . وإن إجراء انتخابات حرة ست مرات ليس بالأمر الهين ، وتولى الحكم حكومة لاترضى عنها القوى الحاكمة وقتها ذات الوجود الثابت كالإنجليز والملك ، ليس ذلك أيضا بالأمر الهين ، وإن مايسبق كل ذلك ويستتبعه من تحركات شعبية بالمظاهرات والإضرابات والتجمعات ليس بالأمر الهين ، ولاكان أيضا بالأمر الهين قيام ذلك القدر الفسيح من حرية التعبير السياسى وحرية نقد الحاكمين.

إنما النتيجة المقصود إظهارها والكشف عنها ، أن التنظيم الديمقراطى فى وضعه التطبيقى الذى عرفناه تاريخيا قبل ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، إنما كان عن الحقبة مابين ١٩٢٣ و١٩٥٢ ، وأن هذا التطبيق لم يتخذ صورة مثالية مستقرة مطلقة ، إنما كان متقطعا ومضطربا ومحدودا ، وإن هذا ماأضعف من اثر هذه التجربة التاريخية وصرف حركات شباب الثلاثينات ومابعدها عن أن تبوئ الديمقراطية الأولية فى أهدافها ومساعيها.

ولكن هذه النتيجة لاتمنع من القول بأن هذا القليل الذى جربه المصريون فى العقود الثلاثة لنظام دستور ١٩٢٣ ، افتقدوه ولم يبق لهم فى الفترة التالية ، وإن هذا الفقدان هو ماجعل تجربة تلك العقود السابقة ذات بريق ووهج.

أما أن ثورة ٢٣ يوليو قام بها ضباط من الجيش ، فلاغرابة فى هذا الأمر إذا وضع فى الاعتبار أن الانعطافات الأربع الكبرى التى عرفتها مصر من بداية القرن التاسع عشر، منها ثلاثة انعطافات قام بها ضباط من الجيش أو شاركوا فيها مشاركة فعالة وتتعلق بقيادة هذه الحركات . وهى حركة محمد على فى ١٨٠٥ وحركة عرابى فى ١٨٨١ وحركة ٢٣ يولية.

وإن لم يختلف عن ذلك إلا ثورة ١٩١٩ ، بمراعاة أن الجيش لمصرى بعد إعادة فتح السودان فى ١٨٩٩ ظل مغيبا فى السودان بقيادة انجليزية له حتى ١٩٢٤ فليس فى الأمر شذوذ، إنما الأمر يتعلق بما فرضه قيام الضباط بالحركة السياسية من انعكاسات لعادات عملهم ونوع ثقافتهم وطبيعة علاقاتهم المؤسسية ، مافرضه ذلك كله من انعكاسات على أوضاع الدولة والمجتمع.

(ثالثا)

إن التنظيم السياسى للدولة الذى اقامته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، نشأ وتشكل فى المدة القصيرة الأولى من قيام الثورة ، وتم تشكيله خلال مدة تتراوح بين السنتين والأربع سنوات ، من بدء الثورة فى يوليه ١٩٥٢ حتى استقرت أوضاعها السياسية فى آخر ١٩٥٤ ، أوحتى صدر أول دستور متكامل لها فى يونية ١٩٥٦. ونحن هنا لانؤرخ للثورة ، إنما نتبين ملامح التنظيم السياسى الذى اقامته . وأول هذه الملامح فى ظنى ان لم تكن هناك صورة تنظيمية دستورية وإدارية وسياسية مسبقة ، بنيت على أساسها تشكيلات دولة ٢٣ يوليو ومجتمعها ، إنما تراكمت الملامح والخطوط العامة والخاصة من خلال تفاعل الإمكانات المتاحة مع التشكيلات السياسية الرسمية والأهلية القائمة، وهى متفاوتة فى الصلابة والهشاشة ، ومن خلال أوضاع الصراعات السياسية التى نشبت.

لاأريد أن استطرد هنا وأكرر الحديث بما سبق أن فصلته فى كتابى " الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ " . ولاأزال مقتنعا بما اثبته فيه وماانتهيت إليه به ، وحسبى أن أشير هنا إلى الملامح العامة التى اثبتها فى هذا الكتاب ، ثم استطرد من ذلك إلى محاولة ربط الأهم من هذه الملامح بالسياق التاريخى السابق واللاحق لنظام ٢٣ يوليه ، لأن ملامح نظام الحكم فى خلال مدة ثورة ٢٣ يولية (١٩٥٢ - ١٩٧٠) لم يكن فى ظنى مقطوع الصلة بما سبقه ، وهو ليس معدولا عن جوهره فيما لحقه.

لقد قامت ثورة ٢٣ يوليه من داخل الجيش المصرى . ومن خلال تنظيم الضباط الأحرار . والتنظيم السياسى الذى ينشأ داخل الجيش ، قد يتبنى الأهداف السياسية للجماهير أو لتيار جماهيرى . ولكنه لايمكن أن يكون ذا توجه جماهيرى ، من حيث الخطاب السياسى الذى يتعين أن يبقى سريا وليس جهريا ، ولامن حيث إساليب العمل التى يتعين أن تبقى محصورة ومحكومة بعضوية ضيقة اختيرت اعتمادا على الثقة والروابط الشخصية وليس على الانتشار والروابط السياسية وحدها.

ولذلك لايمكن أن تكون وسائله للتغيير إلا محصورة فى عمليات الاغتيال السياسى أو الانقلاب العسكرى . والحاصل أنه بعد التردد بين هذين الاتجاهين ، اختارت قيادة التنظيم الطريق الأرفع مستوى فى العمل السياسى وهو الانقلاب الذى يمكن من تقرير سياسات وتنفيذها حال نجاحه ، وليس مجرد هدم بعض قوائم النظام القديم أو إثارة قلقه واضطرابه ، كما هو الحال فى موضوع الاغتيالات.

وهذا التنظيم السياسى الذى ينشأ داخل الجيش . عندما يقوم بحركته الانقلابية ، فهو لايعتمد على قوته الذاتية فقط ، فهى قوة محدودة لاتمكنه من شئ فى أمر السيطرة على السلطة فى دولة ذات رسوخ واتساع إنما هو يعتمد فى الأساس على موقعه لأنه موجود داخل السلطة ، بل إن رجاله يشغلون أماكن حساسة داخل عمود الارتكاز الأساسى للدولة وهو الجيش ، وهؤلاء عندما يستغلون مواقعهم إنما يحركون غيرهم من رجال الجيش وفقا لقواعد التحريك العادية التى يعرفها الجيش، أى يحركون قوات لأهداف يعرفونها هم وحدهم ولايذيعونها ولايتحركون بالقرار السياسى المعروف الهدف ، ولكن بالأمر الإدارى الذى ينفصل فيه الأمر التنفيذى عن هدفه السياسى العام ، فلايعرف المنفذون عادة أى أهداف سياسية تتحقق عن صنيعهم.

فهو تنظيم محدود العدد ، يركب على مفاصل حساسة من جسم الدولة ويحركها لأهداف تقررت لديه ولاتعرفها قيادة الدولة بل تكون قيادة الدولة . فالتنظيم السياسى العسكرى لايكون قويا بذاته ، ولكنه قوى بموقعه داخل الدولة ، ليسيطر على جهازها وليتحرك به حركة تتفق مع أهداف سياسية جديدة .ولذلك لايمكن تصور فصله عن جهاز الدولة من حيث هى الجهاز الأساسى لإدارة الشئون العامة.

وفى ظنى أن التنظيم السياسى الذى يتولى السلطة نتيجة ثورة يقوم بها إنما يكسب الدولة سماته التنظيمية ، أى أنه يحور تنظيمها إلى مايتناسب مع نظام العلاقات التى كانت سائدة فى التنظيم قبل وصوله إلى الحكم . ويمكن أن نقول أن التنظيم السياسى هو من الناحية التنظيمية جنين الدولة

التي يسيطر عليها ، لما ينقله إليها من نمط علاقات تنظيمية سادت لديه وتكون بها نظام علاقات العمل وعادات ممارسته لدى هذه النخبة التي كونت التنظيم.

وفي الحالة التي نحن بشأنها ، فإن التنظيم السياسي في أصل نشأته ، وبحسبانه تنظيما قام من ضباط للجيش بموجب انتمائهم العسكري فضلا عن الهدف السياسي ، هذا التنظيم بموجب عسكريته إنما قام وهو يحمل في نسيجه العضوي خصائص العلاقات الوظيفية لأجهزة الإدارة والدولة ، من حيث مراعاة الرتب والأقدميات وغير ذلك . كما أنه لم يكن يستبعد من أسلوب عمله أنه عندما يقوم قومته إنما سيحرك مايستطيع تحريكه من قوات الجيش ، لابموجب العضوية السياسية لهؤلاء في التنظيم ، فهم ليسوا فيه ، ولكن بموجب التبعية الإدارية للقوات المتحركة لأعضاء التنظيم وبموجب الموقع القيادي لهؤلاء الأخيرين.

لذلك كانت صلة تنظيم الضباط الأحرار بجهاز الدولة المصري صلة استنساخ متبادل من حيث نظم العلاقات والملامح الرئيسية لهياكل البناء.

ومن حيث التكوين السياسي للضباط الأحرار ، فهم من هذا الجيل من الشباب المصري الذي تفتح إدراكه السياسي في الثلاثينات ودخلوا الكلية الحربية في أواخر الثلاثينات ، وهم من جيل التنظيمات السياسية التي تكونت عبر الثلاثينات والأربعينات ، وهم بترتيب النشوء الحزب الوطني والإخوان المسلمون ومصر الفتاة والحركة الشيوعية وبعض من شباب الوفد في الأربعينات الذي تأثر بواحد من هذه الاتجاهات (الحزب الوطني حزب سابق طبعاً على كل هؤلاء سواء أحزاب العشرينات أو مابعدها ، ولكن تجدده بالشباب عبر الأجيال ، وعدم اعتباره من الأحزاب التي تصل إلى الحكم ابقى شبابه متفاعلا مع التيارات الجديدة ومستجيباً للمتطلبات المتغيرة على نحو ما).

وهذه الأحزاب الناشئة تتسم كلها بأنها صارت أكثر بعدا عن المثل الليبرالي الذي خطف الأبصار في العشرينات ، وقام لديهم التحفظ عن مدى جدوى التنظيم الليبرالي في تحقيق الأهداف الوطنية التقليدية وفي تحقيق جلاء الانجليز من مصر واستقلال الإرادة السياسية للشعب المصري ، وفي مدى إمكان تحقق المدينة الفاضلة لمجرد أن تجرى انتخابات دورية وأن تفضى إلى تداول السلطة . وهم جميعا نظروا إلى الديمقراطية الليبرالية بحسبانها وسيلة لخلخلة النظام القائم لا لتحقيق الأهداف المرجوة ، وهي تتعلق بالاستقلال وبالمرجعية الإسلامي وبنمط ما من التنمية . والشيوعيون كانوا يجهرون بأن المآل هو للأخذ بمبدأ دكتاتورية البروليتاريا.

لم يكن في الساحة المصرية إلا الوفد والأجيال المنحدرة عنه من يؤمن بالتنظيم الديمقراطي الليبرالي بصورته التقليدية المعروفة ، ومع ضعف الوفد وظهور قوى سياسية خارجة عن إطاره

ومتحدية له وناقصة الإيمان بما يمكن للوفد أن يحققه في مجال الاستقلال الوطني والرخاء الاقتصادى والعدالة الاجتماعية والأصالة الثقافية . مع هذا الضعف ونقص الإيمان ضعف أيضا المثل الديمقراطي ونقص الإيمان به .

وهنا أذكر كلمة قرأتها للدكتور محمد مندور عندما كان يدور قلمه في قضايا السياسة في الأربعينات ويشارك في تحرير صحيفة " الوفد المصرى" ، قال إنه اذا انهار الوفد انهارت الديمقراطية في مصر . وهذه العبارة لاتشير فقط إلى معنى المديح لدور الوفد ، إنما هي في صدقها السياسي والتاريخي عندما قيلت ، إنما كانت تشير أيضاً إلى أن التنظيم الديمقراطي في مصر ليس من الرسوخ والثبات بحيث أنه يستغنى بايمان الجماهير به عن وجود مؤسسة سياسية حزبية بعينها تسهر عليه وتصونه.

(رابعا)

تنظيم الضباط الأحرار قام بحركته في ليلة ٢٢-٢٣ يولية ١٩٥٢ وفي الصباح كان قد سيطر على الحكومة . وهو تنظيم وحيد عسكرى يتكون من بضع عشرات من الأعضاء وهم ومن جذبوهم اليهم من قرنائهم حركوا مايتبعهم من وحدات عسكرية للاستيلاء على عدد من المواقع والمراكز التي تكفل الهيمنة على الجيش ، مع ضمان إعلام المواطنين بالحركة ومراقبة تحركات الملك ومراكز حكمه ، لشل الفاعلية إذا بدت احتمالات تحرك مضاد ، كانت خطة ذكية ومختصرة وشديدة الفاعلية . ثم تقدموا بطلباتهم السياسية.

المهم أنه في هذه البدايات الأولى ، انتهى تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بالحركة الانقلابية ، التي مكنته من السيطرة على الدولة . وظهر ماسمى باسم " مجلس قيادة الثورة" من قيادة التنظيم الذى ضمر ، وهو اسم يتناسب مع موجبات الهيمنة على الجيش كله وجهاز الدولة كله . واندمجت هذه القيادة التنظيمية الجديدة في الجهاز الإدارى للدولة عبر عدد محدود جداً من الشهور ، وتحولت القيادة إلى رئاسة ، وذلك بعد أن أجرى عدد من الاصلاح والترميمات على أجهزة الدولة ذات الحساسية من الناحية السياسية.

اندمجت السياسة في جهاز الإدارة ، واندمجت القيادة السياسية في الرئاسة الإدارية ، واندمجت وظائف الدولة التنفيذية والتشريعية ، وحصر نطاق الرقابة القضائية بما يمكن من طلاقة اتخاذ القرارات ذات الأهمية السياسية أو ذات الأهمية التنظيمية والإدارية في تشكيل الوضع المؤسسي الجديد. وعرف نظام اللاحزب ، أى النظام الذى لايعتمد في اتخاذ قرارأته السياسية على جماعة محددة يتشكل منها تنظيم سياسي يملك اتخاذ القرارات الخاصة بالتوجهات العامة ،

معتمدا على صلته المباشرة بقوى الرأى العام ، والنخب والجماعات التى يتشكل منها الرأى العام الفعال.

لاوجه للاستطراد والتفصيل فى ذلك ، ولكن بيانا لرؤوس المسائل ، يمكن الإشارة إلى أنه صدرت فى مصر فى هذه الفترة ، البيان الدستورى فى ١٩٥٣ ثم دستور ١٩٥٦ الذى جرى الاستفتاء عليه . ثم دستور الوحدة مع سوريا ، اصدره رئيس الجمهورية فى ١٩٥٨ ثم بيان دستورى اصدره الرئيس فى ١٩٦٢ بعد انفصال سوريا ، ثم ماسمى بالدستور المؤقت الذى صدر بقرار من الرئيس فى ١٩٦٤ . ثم صدر بيان دستورى من رئيس الجمهورية أيضا فى ١٩٦٩.

وخلال الفترة ذاتها جرت تغييرات وتعديلات وزارية فى السنوات ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ . كما جرت ثلاثة تشكيلات لمجلس الشعب ، الأول بالانتخاب فى ١٩٥٧ فى ظل دستور ١٩٥٦ والثانى بالتعيين من المجلسين السابقين لمصر وسوريا فى ظل دستور الوحدة ١٩٥٨ . والثالث بالانتخاب فى إطار الدستور المؤقت لسنة ١٩٦٤ . وثمة تسع سنوات من المدة الكلية منذ ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ لم يوجد بها مجلس نيابى .

وان استقراء الوثائق الدستورية التى صدرت فى هذه الفترة ومتابعة التشكيلات الخاصة بمؤسسات الحكم ، هذان" الاستقراء والمتابعة" يكشفان عن أن الجماعة المصرية خلال هذه الفترة لم تعرف توزيعا بين السلطات بالشكل الذى تتصوره النظم الديمقراطية التقليدية، وعرفت اندماج السلطة التشريعية فى السلطة التنفيذية . وان غالب القوانين التى صدرت فى ذلك الوقت كانت تصدر فى صورة " قرارات بقوانين" تصدر من رئيس الجمهورية.

والحاصل كما سبقت الإشارة أنه خلال ثمانى عشرة سنة لم يوجد مجلس نيابى أصلا لمدة تسع سنين ، والمجالس التى وجدت ثلاثة فى ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ، وأوسطها كان بالتعيين من رئيس الجمهورية من بين أعضاء المجلسين السابقين فى مصر وسوريا (خلال دستور الوحدة) وفى المجلسين الآخرين كان للتنظيم الشعبى سلطة الاعتراض على المرشحين ، ولم يذكر أن مجلسا منها مارس حق الرقابة على الوزراء فى عملهم التنفيذى . وأن الشواهد على هذا الدمج واستيعاب السلطة التنفيذية للوظيفة التشريعية وهيمنتها على المجلس النيابى وقتما يوجد ، إن شواهد ذلك متوافرة فيما حرر من أعمال ودراسات تعلقت بهذا الأمر، بما لايحتاج إلى مزيد إثبات.

ومن جهة أخرى فإن ذات عملية الاستقراء للعلاقات والتشابكات والخرائط التى ترسم الهيكل التنظيمى للدولة وأجهزتها ، تكشف عن مركزية قابضة فى بناء هذه الأجهزة والهيئات ، وتتصاعد السلطات المركزية تصاعدا سريعا من أدنى المستويات إلى أعلاها متركزة فى رئيس الجمهورية ، الذى

صار هو مصدر الدفع الرئيسى فى النشاط العام بأوجهه المتعددة . ومن الطبيعى أن يبنى جهاز الإدارة بطريقة هرمية ، فالأعلى يعين الأدنى ، والأدنى يعمل فى إطار التوجيهات التى ترد له من الأعلى .. وهكذا . ولكن وجه الملاحظة أن هذا جهاز الإدارة والتنفيذ قد أدمجت فيه سائر وظائف الدولة الأخرى من سياسية وتشريعية ورقابية وغيرها.

وكان الرئيس المختار بالاستفتاء الشعبى ، تتركز فيه سلطات التقرير والتنفيذ والاستفتاء ، يسوغ له ممارسة هذه السلطات بالوصف التمثيلى الشعبى المستمد من الاستفتاء العام . وباستثناء دستور ١٩٥٦ الذى عاجلته الوحدة المصرية السورية فى ١٩٥٨ فلم يبق إلا عامين ، باستثناء هذا الدستور ، فإن جميع الدساتير التالية والإعلانات الدستورية كانت تصدر بقرارات من رئيس الجمهورية . وإن متابعة حجم سلطات رئيس الجمهورية واختصاصاته فى التقرير والتنفيذ تكشف عن هذا التركيز الشديد للسلطات.

ومن جهة ثالثة ، فنحن لانرى فيما أنشأ نظام الثورة من تنظيمات سياسية ، لانرى إنها كانت أحزابا ولاتنظيمات سياسية . إن التنظيم السياسى الوحيد – فى ظنى – الذى كان تنظيما سياسيا فعلا وأنشأه رجال الثورة ، كان هو تنظيم " الضباط الأحرار" وهو الذى به أمكن السيطرة على جهاز الدولة وقيام الثورة ، وتحقق به الانتقال إلى قيادة أجهزة الدولة وادارتها ، وأدى التنظيم وظيفته وفقد وجوده بإتمامها . ثم نشأ مجلس قيادة الثورة ، وهو تكوين من تكوينات الدولة رسمت له وظائف أشار إليها الإعلان الدستورى لسنة ١٩٥٣ بوصفه من المؤسسات التى تمارس سلطة الدولة . وأنشئت هيئة التحرير بحسبانها تجمعا للشعب المصرى بديلا عن الأحزاب الملغاة.

ثم ذوت هيئة التحرير وألغى مجلس قيادة الثورة مع دستور ١٩٥٦ ، وبموجب هذا الدستور أنشئ تنظيم " الاتحاد القومى " الذى يشكله المواطنون وله وحده حق الترشيح لعضوية المجلس النيابى . وكان رئيس الجمهورية هو رئيسه وواضع نظمه ، وقد شكل فى مايو ١٩٥٧ وأعيد تشكيله بالانتخاب فى ١٩٥٩ بعد الوحدة التى جرت بين مصر وسوريا ، وبدء بالتفكير فى العدول عن صيغته فى ١٩٦١ وأعلن عن الاتحاد الاشتراكى فى ١٩٦٢ ، أشير إليه فى دستور ١٩٦٤ المؤقت . وشكل بالانتخاب أولا ثم أعيد تشكيله بالتعيين فى ١٩٦٥ ثم أعيد تشكيله بالانتخاب فى ١٩٦٨.

إن وظيفة التنظيم السياسى أنه هو الجهاز الذى يرسم التوجهات السياسية العامة ويحدد المطالب العامة التى يرى صالح الجماعة فى تقريرها فى مرحلة تاريخية معينة ، ويشكل تحققها الاستجابة الحميدة لتحديات الواقع المعيش فى هذه المرحلة . وكل ذلك وفقا للرؤية الثقافية والسياسية والاجتماعية التى تتبناها الجماعة التى يعبر عنها جهاز التنظيم ، سواء كانت الجماعة

الوطنية العامة أو واحدة من الجماعات والمصالح الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية الموجودة فى المجتمع . والتنظيم يحتك بهذه الجماعة التى يعبر عنها ويدرك مطالبها وردود أفعالها ويعكس أزماتها ويترجم طموحاتها . كما أنه يتخذ وسائل الدعوة لهذه المطالب المتبناة لتصير بالتأييد الشعبى قوة قادرة على فرض النفوذ.

هذه الوظائف فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ كانت أجهزة إدارة الدولة هى من تقوم بها . كان جهاز الدولة متين البنيان فائق القدرة مدربا على حكومة الناس ، ولم يمض وقت طويل حتى كان هو من يجمع قياسات الرأى العام لرئاسته الجديدة التى تلاءم معها ، وهو من يقوم بتنفيذ سياساتها والدعوة لها ، وكانت رئاسة الدولة وماتوافر لها من تشكيلات جديدة هى من يصنع القرارات السياسية ويرسم التوجهات العامة . وأعيد بناء أجهزة الأمن السياسى بما يناسب هذه الوظائف السياسية ، جمعا للمعلومات وتهيئة لرسم السياسات وضماناً لفاعلية القرارات وحماية لها .

ونحن نلحظ أن أخطر مااتخذت قيادة الثورة ورئاسة الدولة من قرارات سياسية ، وترتب عليها آثار سياسية بالغة الأثر فى تحديد مصائر الشعب والوطن ، أخطر ما اتخذ من ذلك كان فى وقت غاب فيه التنظيم السياسى تماما أو كاد أن يكون غائبا ، وهى على التحديد قرار تأميم قناة السويس فى يوليه ١٩٥٦ ، إذ كانت هيئة التحرير قد ذوت ولم ينشأ بعد الاتحاد القومى، وقرارات التأميم الكبرى فى يولية ١٩٦١ ، إذ كان الاتحاد القومى قد ذوى ولم ينشأ بعد الاتحاد الاشتراكى.

وأدى ذلك إلى اندماج الوظيفة السياسية فى الوظيفة الإدارية من حيث الأجهزة المنوط بها ذلك ، وآل الأمر إلى قيام أجهزة الأمن بدورها الفعال فى هذا الأداء السياسى التنفيذى المتوحد.

(خامسا)

لكى نفهم الظواهر السابقة فى سياقها التاريخى ، علينا أن نتفحص وظائف أجهزة الدولة المصرية قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لنعرف ماإذا كانت هذه الملامح التى تكشف عنها البناء التنظيمى للثورة قد تولدت عن نظام الثورة ونشأت به إنشاء ، أم كانت هذه الملامح متهيئة للظهور من قبل وذات جذور سابقة.

إن نظام ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ لم يخلق هذه الظواهر ، فهى قديمة وهى فى مصر تدعمها الجغرافيا السياسية ، مصر الواحة الكبيرة المحصورة بين الصحارى والبيادى ، ومصر السهل المنبسط الذى يحكمه ويتحكم فيه مصدر رى وحيد . ولما سأل هارون الرشيد فقيه مصر الليث بن سعد عما تصلح به مصر ، فقال "جريان النيل وصلاح الحاكم"

وإن جهاز إدارة الدولة فى مصر ، إن كان يستمد قوته التقليدية من أوضاع الجغرافيا السياسية فقد أضيف عليه من أسباب القوة والدعم منذ القرن التاسع عشر مازاده هيمنة وجبروت . فإن ظهور الجماعات القومية المتحدة فى أوروبا الحديثة ونشوء الدول القومية هناك ، كان قد دعم ابنية الدولة المركزية فى أوروبا وطفر بأساليب الحكم المركزى وطورها هناك . وانتقلت هذه الخبرة إلى مصر فى بدايات القرن التاسع عشر على ايدى محمد على ، لتخدم مشروع نهوض وبناء مجتمع ودولة ذات جيش مسلح تسليحا حديثا ومشروع سياسى طموح . فثمة مشروع سياسى يقتضى تمركز السلطة وتقويتها . وثمة خبرة مجتمعات وتجارب تطبيق سبقت فى دول صارت ذات احتكاك بمصر والدولة العثمانية . ويمكن الاستفادة من هذه التجارب.

وكذلك فإن التطور العلمى والتقنى كان يغذى مركزية السلطة ويمنحها إمكانات الشمول والإحاطة ، ومن أهم ذلك التقدم الذى حدث فى وسائل النقل وفى الاتصالات ، وهما يمكنان من سرعة تبادل المعلومات مما يزيد السلطة المركزية قدرة على جمع المعارف والتدخل فى التفصيلات وإصدار القرارات والربط المباشر للأطراف بالمركز. وكذلك سرعة النقل سواء كان ذلك تبادل ماديات أو كان تحريكا لقوات وفرق عسكرية.

والجانب الآخر فى الخبرات الحديثة ، كان جانبا تنظيميا وإداريا يتعلق بأساليب تقسيم العمل . إن ماحدث فى الصناعات من تقسيم للعمل حدث مثله فى الإدارة الحكومية وفى بناء الجيوش . وتنظيم القوات المسلحة لم يعد إضافة عددية بسيطة للمشاه والفرسان ولحملة السيوف والحراب والرماح . ولكنه صار تركيبا عضويا متكاملا ومتآزرا لتخصصات متباينة من هؤلاء المشار إليهم مع سلاح المدفعية وغيره ، وإن حروب الفترة النابليونية فى أوروبا أسفرت عن تقدم جوهرى فى الأساليب الحديثة لبناء الجيوش.

وحدث ذلك بطريقة مشابهة بالنسبة لنظم الإدارة الحديثة وتوزيع العمل الواحد عبر مراحل متميزة فى تشكله طبقا لتخصصات إدارية ونوعية متباينة ، وقد دفع هذا الأسلوب قدرات الإدارة الحديثة دفعات قوية زادت من إمكانات تركز السلطة ذاتها واتصالها المباشر بتفاصيل العمل فى مجالاته النوعية ومجالاته المحلية الإقليمية المتعددة.

والحاصل أن إدارة محمد على قد توزعت على سبعة دووابن انقسم العمل بها (تقسيما نوعيا) فثمة ديوان " الوالى" وديوان الايرادات وديوان الجهادية (القوات البرية) و(ديوان القوات البحرية) وديوان المدارس . وديوان الأمور الأفرنكية وديوان " الفاوريقات " (المصانع) وديوان المدارس لازم للمدارس الحديثة التى أنشئت لإعداد الجيش ، وكذلك ديوان المصانع المنتجة للوازم القوات

المسلحة . ثم فى ١٨٧٨ تكون أول مجلس للنظار فى مصر فى نـهايات عـهد الخديـوى إسمـاعيل ، وتشكل من الخارجية والداخلية والمالية والجهادية والحقانية والأشغال والمعارف . هى ذاتـها تقريبا التقسيمات النوعية للدواوين السابقة.

هذا التشكيل شمل مايسمى حاليا وزارات السيادة التى كانت وظيفة الدولة تقتصر عليها قديما ، من حيث حفظ الأمن الخارجى والداخلى وضبط العلاقات بـين الجماعـات والأفـراد وإعـداد المرافـق العامة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للجماعـة السياسـية وأدائـها الاجتمـاعى. ذلـك أن الدولـة هـى المشخص للجماعة السياسية العامة الحافظة لبقائها والضابطة لتصرفاتـها . أمـا مـايتعلق بالخدمـات الاقليمية أو النوعية لوجوه النشاط المختلفة للجماعات الفرعية التى تتكـون منـها الجماعـة . وسـواء كانت جماعات تقوم على أساس المهن والحرف أو الاقاليم الجغرافية أو المذاهـب والملـل، فـإن ذلـك كان متروكا شأنه لكل جماعة منظمة فى إطار الضوابط العامة للعدل والسكينة والانتظام.

ولكن لم تقتصر وظائف الدولة المركزية على المجالات السيادية ، إنما ضمت إليـها مـع تعـاقب الزمن ومع نمو قوتها ومع ازدياد إمكانياتها العلميـة والفنيـة ، ضمـت إليـها العديـد مـن الخدمـات وأوجه النشاط الشعبى الذى كانت تستقل بتنظيمه تقريبا جهات الإدارة الذاتية لكل من هذه الوجوه . لقد تمددت الدولة المركزية، وبخاصة فى النص الأخير من القرن التاسع عشر ، وزاد تمددهـا مـن بعد ، وذلك من وجهين :

الوجه الأول هو شمول نشاطها أنـواع الخدمـات المستخدمة وأنـواع الخدمـات التـى كـانت فـى الأساس تقوم بها الهيئات الأهلية ، مثل جهات التعليم كالكتاتيب وهيئاته الكبرى كالأزهر مما كان ذا إدارة ذاتية فى الأساس ويمول من ريع الأوقاف ، وكان إشراف دولة محمد على على التعليم إنما يتعلق بما يخص ماله صلة بالجيش ومؤسسات الإدارة الجديدة للدولة ، وليس التعليم العام . وكذلك إدارة المرافق القليلة التى كانت لازمة للأهالى بالنسـبة للسقاية ودور الرعايـة الصحيـة ، وكـل ذلـك انتقل بالتدريج القديم منه والحديث إلى إدارة الدولة وإشرافها.

والوجه الثانى يتعلق بالهيئات المشخصة للجماعات الفرعية فى المجتمع ، كانت هذه الهيئـات فى بدايات القرن التاسع عشر تتمثل أساسا فى نقابات الطوائف والطرق الصوفيـة والهيئـات الماليـة والأوقاف . وبدأت سلطة الدولة المركزية تنمو على حساب هذه الهيئات وتقودها الدولة بما تقدمه من خدمات وماتصدره من قرارات وماتمارسه من وجـوه إشـراف ، كـل ذلـك يخصم مـن وظـائف هـذه الجهات ويقلل من مجال نشاطها ويضعف من الأهمية الاجتماعية لبقائها.

ثم تحول الأمر على مدى النصف الأول من القرن العشرين إلى نوع هيمنة من الدولة واشراف على هذه الهيئات وفرض وجوه وصاية على نشاطها وعلى تشكيلاتها . ولم يقتصر الأمر على الهيئات الأهلية التقليدية مثل الطرق الصوفية والأوقاف وهيئات الملل ، ولكن امتد طبعا الى الهيئات الأهلية المنشأة حديثا ، مثل الجمعيات والتعاونيات والنقابات العمالية والنقابات المهنية ، وهذه الهيئات كانت كلها تشكيلات حديثة ظهرت فى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين فى إطار نوع من الإباحة القانونية والتشريعية الفسيحة ، ثم بدأت القيود التشريعية تظهر متدرجة ونامية على مدى النصف الأول من القرن العشرين.

أنا لا أجد مجالا الآن للإيضاح التفصيلى لهذا الأمر ، وأتصور أنه جلى لكل ذى بصر بالنتاج التاريخى المعاصر ، ولاأحب أن أضرب الأمثال فيبدو الدليل انتقائيا وسابق التجهيز فى دلالته ، وأتصور أن تجريد الفكرة يجعلها اصقل فى تحديد مرماها ، مادمنا فى مجال العرض المركز العام.

وإن كل ماأردت أن أبينه ، أن الدولة المركزية الحديثة بسلطاتها الشاملة وبقدراتها المستوعبة وبميلها الاضطرارى لتنظيم الجماعة وبتفردها المؤسسى ، لم يكن ذلك نبتا ناصريا ولاكان من مواليد ثورة ٢٣ يوليه ، إنما بدأ ونما من قبل ذلك بأكثر من قرن ، وكانت ثورة ٢٣ يوليه فى ذلك تابعة ومسبوقة، وإن كانت هذه الثورة نمت بهذه الخصائص وجرت بها خطوات بعيدة غير مسبوقة.

وكان المؤشر فى الرسم البيانى الذى يبين سيطرة الدولة المركزية وإشرافها وسعيها للتفرد على حساب الجماعات الأهلية ، كان المؤشر أثناء ثورة ٢٣ يولية أحد صعوداً واسرع صعودا ولكنه كان يشكل استمراراً ، ولم يكن يشكل انكسارا للخط البيانى ولاتغييرا لتوجهه السابق.

(سادسا)

مع إعادة بناء أجهزة إدارة الدولة على نهج حديث ، ومع نموها وتوسعها وانتشار نفوذها المركزى ، بقيت السلطة فردية على رأس الدولة وعلى رأس كل من أجهزتها ، وبقيت الشرعية مستمدة من هذه السلطة الفردية ، وبقيت قوة الدفع صادرة عنها . وقد عرف نظام محمد على عدداً من المجالس التى تتداول النظر فيما يعرض من أمور ، ولكنها كانت مجالس معينة منه وكانت ذات وظيفة استشارية . وأنشأ الخديوى اسماعيل فى ١٨٦٦ مجلس شورى النواب وكان منتخبا . ولكنه كان مجلسا استشاريا لايشارك فى اتخاذ القرار ولايراقب سلطة التنفيذ ، ودستور العرابيين صدر فى ١٨٨١ وأنشأ مجلسا تشريعيا حقيقياً عصف به الاحتلال الإنجليزى فى ١٨٨٢ ، وبعدها نشأ مجلسان استشاريان ، مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، الأول بالانتخاب والثانى بالانتخاب والتعيين ، ولكن لم يكن لأى من ذلك سلطة تشريع ولارقابة.

لذلك كان نمو جهاز الإدارة الحديثة وتوسعه سابقاً على نمو الجهاز التشريعى وتطوره ، الأول بدأ قبل ثلاثينات القرن التاسع عشر ، والثانى بدأ فى عشرينات القرن العشرين . وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كان جهاز الإدارة المركزى الحديث قد بلغ من عمره نحو مائة وعشرين سنة متصل الوجود والنمو ، وكان المجلس التشريعى الرقابى ذو الوجود المستمر قد بلغ من عمره بضع سنوات متقطعة على مدى الثلاثين سنة الأخيرة.

لقد عرفت الثلاثين سنة التى عاشها دستور ١٩٢٣ بمجلسيه التشريعيين (النواب والشيوخ) ، عرف عشرة انتخابات أنشأت عشرة مجالس نواب ، كلها كان يحل قبل انتهاء مدته ماعدا المجلس قبل الأخير (١٩٤٥ - ١٩٤٩) الذى لم تمثل فيه المعارضة الحزبية إلا ببضع أفراد ولم يدخله حزب الوفد ذو الأغلبية التقليدية فى الانتخابات الحرة وقتها . ولم يستطع مجلس واحد أن يستخدم سلطته الدستورية فى إسقاط حكومة واحدة. وصار تزييف الانتخابات وتزويدها فنا تتوارث أساليبه وصار مناهج وطرق وبدائل يختار منها الأنسب لكل حالة مخصوصة ولكل ظرف تاريخى محدد ، منها تعديل الدوائر الانتخابية بما يفتت أنصار مرشح معين ويركز أنصار الآخر ، ومنها رشوة الناخبين ، ومنها الضغط السياسى وضغوط الشرطة ، ومنها سرقة الصناديق أصلاً وتغييرها ، وصار لكل من ذلك خبرات تتناقل.

ومن جهة ثانية ، فإن تفرد الحاكم بالسلطة لايعنى انطلاق سلطته من القيود كلها وتفلتها من الضغوط ، لأن تفرد الحاكم يعنى أن القرار يصدر منه وحده ، ولكنه يمكن أن يكون رشيدا فيدخل فى حسابه مايمتد إليه بصره وبصيرته من تقديرات لاعتبارات المواءمة ووزن الأمور وتقدير القوى المختلفة ، وليس التفرد مما يعنى استفتاء المزاج والهوى، وإنما يعنى أن تقدير الموازين التى يصدر القرار على هديها إنما يملكه صاحب القرار الفردى وحده فى نهاية الأمر ، وقراره يصدر عن مشيئته وحده.

وبهذا الوصف يمكن القول بأن الوالى الذى كان يحكم مصر حتى نهاية القرن الثامن عشر ، كان صاحب سلطة متفردة ، ولكن تفرده هذا يكون محكوما بأن تدور إرادته فى إطار الصالح العثمانى العام الذى يقدره الباب العالى فى استامبول ، وأن يكون مقيدا بما يتناسب ولايتعارض تعارضاً جوهرياً مع إرادة كبار بكوات المماليك فى مصر ، بحسبان أن حكم مصر فى الإطار العثمانى ، كان يدور على وفق إرادة مشتركة للوالى المعين من الدولة العثمانية وللقوة السياسية المحلية فى مصر الممثلة فى بكوات المماليك . فهو نوع من الحكم " الثنائى" إن صح هذا التعبير.

فلما تولى محمد على الحكم فى ١٨٠٥، أمكن له فى ١٨١١ أن يتخلص من المماليك بوصفهم قوة مشاركة ومنافسة لتفرده بالسلطة ، ثم تمكن من التخلص من قوة النخب المصرية الأهلية المتمثلة فى العلماء والشيوخ ، وكذلك قوة الجند الألبان والانكشارية بوصف هؤلاء ، كل فيما يخصه ، يشكل مكنة مشاركة فى السلطة . وتفردت حكومة محمد على مع إنشائه الجيش المصرى منذ سنة ١٨٢٠.

ومن ذلك التاريخ التقريبى صارت سلطة والى مصر وخديويها فى الإطار العثمانى العام سلطة فردية ، تقبل وجود ضغوط عليها وتقبل تقدير الإمكانات المتاحة وحسابها ، ولكنها تظل فى إطار السلطة الفردية التى تصدر عن حاكم يملك إصدار القرار ويملك فى النهاية حسم ملاءماته وترجيح توازناته . بغير مشاركة منظمة له.

فلما احتل الانجليز مصر ، وجدت قوتان سياسيتان ، مما أطلق عليه أحمد لطفى السيد السلطة الشرعية التى يمثلها الخديوى ، والسلطة الفعلية التى يمثلها المعتمد البريطانى مستندا لجيش الاحتلال . وكلا السلطتين لايستطيع الواحد منهما أن يزيح الآخر فى الظروف السياسية والتاريخية التى كانت قائمة فى الداخل والخارج . ودارت القرارات السياسية فى هذا الإطار من الازدواج والتزاحم والتقارب والتباعد.

ومع ثورة ١٩١٩ – وباختصار شديد – وجدت فى مجال سلطة الحكم قوة ثالثة مشاركة للقوتين السابقتين . وهى قوة الحركة الوطنية التى صارت ممثلة للجماعة فى سعيها الى الاستقلال . والثورة لن تستطع أن تقضى ايا من القوتين السابقتين ، فبقى الملك على رأس الدولة صاحب قرار يتعلق بالشرعية ، وبقى الإنجليز قوة" بالفعل" بقواتهم المسلحة، وصيغ التنظيم الدستورى بما يمكن من الإفساح للصراع والتحرك السياسى من خلال هذا الصراع بين القوى الثلاثة . وقامت الضغوط المتبادلة والتحالفات المتنقلة بين الملك والوفد على الانجليز أو بين الملك والانجليز على الوفد أو بين الوفد وحلفاء الإنجليز على الملك .. وهكذا ، فكانت كلما تقاربت قوتان استبعدت القوة الثالثة .. وهكذا.

ثم قامت ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، ومالبث الوضع أن أوجد صورة مختلفة تماماً عن المرحلتين السابقتين ، وصارت على الوجه الآتى:–

- لقد ألغيت الملكية ، وصارت قوة ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ هى من يمارس السلطة السابقة للملك وللسراى ، وتمثل ذلك فى مجلس قيادة الثورة حتى صدور دستور ١٩٥٦ ، ثم تمثل فى رئاسة الجمهورية بعد ذلك.

- وجلت القوات الإنجليزية من مصر بموجب اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤ ، وتم الجلاء كاملا وفعلا في يونية ١٩٥٦ ، ثم حدث العدوان الثلاثي في أكتوبر ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس ثم جلت قوات العدوان في ديسمبر ١٩٥٦ . ولم تعد هناك سلطة فعلية بالمعنى الذى أطلقه أحمد لطفى السيد فى بداية القرن العشرين على الاحتلال العسكرى الأجنبى.
- وألغيت الأحزاب السياسية ومنها وعلى رأسها حزب الوفد الذى كان يشخص الحركة الوطنية للجماعة المصرية فى سعيها لإجلاء المحتل الأجنبى ولحكم نفسها بنفسها.

(سابعا)

ورثت ثورة ٢٣ يوليو هذه القوى الثلاث التى كانت تتنازع السلطة وتمارسها بالصراع أو بالتوافق ، وتتشكل الأوضاع السياسية وفقا لحصيلة هذه النتائج والصراع والتوافق : ولكن السؤال هو كيف ورثتها كلها ، وكيف استطاعت أن ترث القوة ونقيضها معا . فإن هذا أمر لايتعلق بالارادة والاختيار ، ولكنه يتعلق بالاستطاعة والقدرة.

إن الحالات التى أشرت إليها فى سوابق التاريخ المصرى الحديث ، قبل محمد على وبعد الاحتلال الانجليزى وفى ظل نظام ثورة ١٩١٩ ، هذه الحالات قامت فيها المشاركة فى السلطة أو المزاحمة عليها ، قامت لابموجب رغبة ولاباختيار جرى فى تقرير هذا النظام ، ولكنها قامت بموجب وجود أكثر من قوة سياسية ، كل منها قادر على ممارسة السلطة وغير قادر على إزاحة الآخر ، فجرت المشاركة إما بطريق المزاحمة ، أى بممارسة الضغوط المتبادلة مع كل حادث يحدث لفرض الأرجحية من قوة على قوة أخرى ، أو بطريق التداول بتبادل الأرجحية عن طريق تغيير الوزارات وتعديلها حسب النوازل التى تطرأ ومايمهد لذلك من انتخابات يتقرر أن تكون نزيهة أو مزيفة.

ولما قامت ثورة ٢٣ يوليو إسقطت الملك وحل مجلس قيادة الثورة محل المؤسسة الملكية ، ثم حققت ذروة ماسعت إليه الحركة الوطنية المصرية منذ ١٨٨٢ وهو إجلاء الاحتلال العسكرى البريطانى عن مصر ، ويسر لها ذلك الأمر أن لم يعد هناك" ملك" يقصى الحركة الوطنية من الحكم ويستبدل بها حكومة من الحكومات غير المعادية للانجليز . وإن ثورة ٢٣ يوليو بهذين الإجراءين ورثت وظيفة الوفد فى قيادة الحركة الوطنية . وكان الوفد قام لتحقيق رسالة تاريخية هى إجلاء الإنجليز وتحقيق استقلال مصر ، وكانت رسالته الثانية المتعلقة بالديمقراطية تتضمن فى جوهرها إزاحة السلطة الملكية ، أى محاصرتها فى أضيق نطاق ممكن.

إننا نعرف فى نظم الغرب أن القوى السياسية التى تتشارك أو تتزاحم على السلطة إنما تتحدد وتتشكل باعتبار أن كلا منها يمثل " قسما" من الأمة من حيث المصالح الاجتماعية أو الاقتصادية ، وليس منها فيما أظن واحدة تعبر عن المصلحة الوطنية فى عمومها ، لأن الصالح الوطنى العام آمن ومستقر بما صارت إليه هذه المجتمعات من قوة ومنعة وقدرة لا على تأمين مصالحها بعيد المدى فقط . ولكن قدرة على فرض هذه المصالح بعيدة المدى على الآخرين . فصارت الانتماءات الداخلية للجماعات الفرعية التى يتكون منها المجتمع هى مايجمع الناس فى السعى لتحقيق المكاسب الأكبر والوجود الأقوى فى مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى. وتبلورت هذه القوى تاريخيا فى إطار تكوينات سياسية محددة بما لايستطيع أى منها أن ينفى الآخر . أقصد بذلك طبعا دول أوروبا الغربية وشمال أمريكا ، وهى الدول والمجتمعات التى صيغت النظم الديمقراطية والدستورية فى ضوء تجاربها ، وصارت هذه الدول والمجتمعات هى نموذج الممارسة الصحيحة لهذه النظم . وهى صحيحة لأن النظم ذاتها قدت على قدها وصيغت وفقا لتجاربها.

أما نحن فى مصر وفى بلاد العرب والمسلمين وفى كل بلاد أسيا وأفريقيا ، نحن من الأمم غير الآمنة ، لاعلى مجتمعاتها ولا على شعوبها ، لا على أرضها ولا على ثرواتها ولا على ثقافتها . هذه المجتمعات والشعوب والأمم غير الآمنة التى عرفت أزمات حادة تتعلق بالأمن القومى لها على مدى القرنين الأخيرين ، هذه الجماعات إنما تتحرك حركتها السياسية الأساسية فى إطار التجمع على مستوى الجماعة السياسية الوطنية لتقاوم مخاطر الخارج ولمحاولة فرض عصمتها ومناعتها على قوى الخارج المهددة لها .

إن الدولة تقوم بحسبانها المؤسسة السياسية المشخصة للجماعة الوطنية العامة ، لأن أهم مايجب عليها أن تكفله هو حراسة أمن هذه الجماعة فى مواجهة أخطار الخارج عليها ، أو فى مواجهة اختلال صيغ التوازن بين الجماعات الفرعية المكونة لهذه الجماعة الوطنية العامة ، اختلالا يهدد قوى التماسك الجماعى أو ينذرها بالتفتت.

والحاصل أن الجماعات الوطنية فى بلادنا العربية والإسلامية ، استشعرت أقصى درجات الخطر على أمنها من نهايات القرن الثامن عشر . بالتوغل الروسى تجاه الجنوب فى بلاد الفرس والعثمانيين ، وبالتوغل البريطانى تجاه الشمال فى هذه البلاد ذاتها ، وبالتهديد والاقتحام الذى جرى من فرنسا لمصر (١٧٩٨) ثم للجزائر(١٨٣٠) وكانت المقاومة ترد من الحكومات المعبرة عن الجماعة الوطنية . وهذا مايفسر إصلاحات محمد على ومحمود الثانى وغيرهما فى النصف الأول للقرن التاسع عشر.

فلما سقطت مقاومة الدول والحكومات على مدى لقرن التاسع عشر . بدأت تظهر حركات المقاومة الشعبية بتنظيمات شعبية وأهلية تستهدف تجميع الأمة للقيام بذات الوظائف التى فشلت الحكومات فى أدائها . ومن هذة التنظيمات مثلا الحزب الوطنى القديم الذى ظهر فى مصر أيام العرابيين ، وحركة عبد القادر الجزائرى فى الجزائر ، وحركة محمد أحمد فى السودان . وحركة السنوسى فى ليبيا والصحراء الأفريقية الكبرى لبلاد المغرب العربى .. وهكذا . كما نرى ذلك فى حزب المؤتمر الهندى وعصبة الإسلاميين هناك. هنا نحن لانكون أمام حزب أو أحزاب بالمعنى الذى أطلقته نظم أوروبا الغربية على التجمعات السياسية بها . لأن تجمعاتهم السياسية فى بلادهم الآمنة كانت تجمعات للجماعات الفرعية فى المجتمع سواء الراسماليين أو العمال أو غير ذلك . أما فى بلادنا فقد كانت تجمعات تشخص الجماعة الوطنية العامة فى سعيها لتماسك ولصد مخاطر الخارج التى صارت متحققة بالنسبة لبعض بلادنا أو وشيكة التحقق بالنسبة للبعض الآخر. هى جماعات بديل عن الدولة الساقطة أو عن الدول التى عجزت عن أن تقوم بأداء وظيفتها الأساسية فى حماية أمن الجماعة.

ومن هنا تبدو معقولية فكرة التنظيم السياسى الواحد التى ظهرت فى غالب الأمم الساعية إلى الاستقلال ، بعد أن غزتها الجيوش الأجنبية وسيطرت على حكوماتها ودولها ، من حزب المؤتمر فى الهند إلى حزب الكومنتانج فى الصين (ثم الحزب الشيوعى الصينى) إلى جبهة التحرير الجزائرية إلى أحزاب التحرير فى أفريقيا جنوب الصحراء ، لأن التنظيم الواحد هنا قام بديلا عن الدولة فى تشخيص الجماعة الوطنية بعامة ، وقام بديلا عنها فى السعى لاسترداد الاستقلال وإجلاء النفوذ الأجنبى.

والحزب الواحد أو التنظيم الواحد هنا لم يكن يعنى منع قيام تنظيمات أخرى ، ولاكان أى من هذه الأحزاب أو التنظيمات يقدر على منع قيام منافس له أو أى حزب أو تنظيم آخر ، لأنه لم يكن يملك إرادة الدولة القادرة على المنع ، إنما كانت واحدية آتية من تعبيره على الجماعة كلها وسعيه لتحقيق مااجتمعت عليه من طموح ومقاصد تقتضيها المرحلة التاريخية التى كانت قائمة ، ومن مصداقية هذا السعى واطمئنان الغالبية الغالبة فى الجماعة إلى صدق مسعاه ، وعزوفهم عن قيام منافس له . وقد وجدت فعلا تنظيمات أخرى معه ولكنها لم تكن شيئا. كما توجد تنظيمات وأحزاب فيما عرف باسم نظام الحزبيين فى بعض ديمقراطيات الغرب ، فالواحدية المقصودة هنا هى واحدية سياسية وليست قانونية ، واحدية بالفعل وليس بالشرع . إننى أقصد التنظيم الواحد بمعنى أنه التنظيم " الجامع" وليس التنظيم " الوحيد".

(ثامنا)

وفى مصر ، فان أول ماظهر فى مصر كان ماسمى " الحزب الوطنى" القديم ايام العرابيين . ولفظ "الحزب " كان يشير بمعناه اللغوى إلى " الجماعة" ، وهو لايشير إلى مايشير إليه اللفظ المقابل فى اللغات الأوروبية من معنى " القسم " ونحن نقول الحزب الوطنى بذات المعنى المقصود بعبارة " الجماعة الوطنية" ، وكما تستخدم الآن عبارة " الجماعة الإسلامية ". ولم يظهر تنظيم يحمل هذا المعنى إلا مع بدء السيطرة الأجنبية على مصر فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن التاسع عشر ، ثم مع الاحتلال البريطانى فى بداية القرن العشرين على يدى مصطفى كامل ومحمد فريد .

ثم ظهر " الوفد المصرى" مع ثورة ١٩١٩ وكان تحدد للفظ الحزب معناه الإصطلاحى المقابل للفظ الأوروبى بحسبان الحزب يكون قسماً بين أقسام . فلم يطلق الوفد على نفسه قط أنه حزب ولم يعترف قط بأنه كذلك . كان دائم التعبير عن نفسه بعبارة " الوفد المصرى" باعتباره " وفدا" موفودا من الأمة بموجب وكالته عنها "للسعى فى تحقيق استقلال مصر استقلالا تاما " حيثما وجد إلى السعى سبيلا. ولازمه هذا الإصرار على عدم اعتباره حزباً حتى نهايته ، وحتى عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو واصدرت قانونا للأحزاب وألزمت الأحزاب القائمة بتقديم طلباتها للاعتداد بوجودها وبقائها ، عندما حدث ذلك وانصاع له الوفد ، تقدم بطلب للاعتداد بوجوده بوصفه حزباً بناءً على قانون الأحزاب ، ومع ذلك صدر طلبه بعبارته التقليدية "إن الوفد المصرى" بغير أن يسبقه لفظ الحزب . وكان ذلك فى سنة ١٩٥٣.

ولم يقبل أن يضيف لفظ الحزب إلى اسمه إلا فى تشكيل الوفد فى السبعينات ، وكانت دولة الخمسينات والستينات قد نازعته صفته ، صفة " الوفد " الممثل للجماعة السياسية فى عمومها والمشخص المؤسسى لها.

وهذا ماحدث أيضاً مع جماعة الإخوان المسلمين ، فلم تعتبر نفسها حزبا قط فى عهدها الأول ، وكان ذلك جليا فى كلمات المرشد العام المؤسس لها الشيخ حسن البنا ، كان ينكر كونها حزباً من الأحزاب " أو طريقة من الطرق". بما يعنى إن كانت تعتبر نفسها ممثلا ومشخصاً لجماعة المسلمين.

ومما يتعين ملاحظته من ذلك أن التنظيمات السياسية التى جمعت مثلا جماهير وحركات شعبية واسعة النطاق وعبرت عن جموع كثيفة ، كانت تنكر على نفسها وصف " الحزب " بدلالته الاصطلاحية الغربية التى انتقلت إلينا ، وسادت فى الفهم السياسى.

والحاصل أن ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ استجابت لمطالب الحركة الوطنية السابقة عليها وأنجزت منها ما كان على مشارف الإنجاز ، وهو إجلاء الاحتلال العسكرى البريطانى من مصر، واستردت الاستقلال السياسى لمصر، وتحقق كل ذلك كاملا فى السنوات الأربع الأولى من عهدها . ثم لم تلبث أن طورت أهداف الحركة الوطنية وهى فى موقع السلطة السياسية ، فقادت حركة مقاومة الأحلاف العسكرية التى كانت دول الغرب الاستعمارية تسعى لفرضها على شعوب أسيا وأفريقيا ، وقد فرضتها فعلا بما عرف بحلف بغداد وحلف مانيلا ، ثم ساهمت مساهمة فعالة فى بناء تجمع دول من الدول حديثة العهد بالاستقلال لضمان موقف عدم الانحياز فى الصراع الدولى بين دول الكتلة الشيوعية ودول الكتلة الرأسمالية ، وأقدمت على النهوض بالاقتصاد لدعم الأساس الاقتصادى للاستقلال السياسى.

لذلك تكون ثورة يوليه قد ورثت باستحقاق وجدارة قيادة حركة التحرر الوطنى فى صورتها المطورة المتلائمة مع ظروف النصف الثانى من القرن العشرين ، وتكون قد استردت للدولة وظيفتها الأساسية التى تقوم عليها وهى حفظ الأمن القومى للجماعة السياسية ، واستردت للدولة دورها السياسى فى كونها المشخص المؤسسى للجماعة السياسية ، كل هذا صواب .

والصواب أيضا، أن سعى الثورة لإنشاء تنظيم سياسى واحد، لم يكن بدعا ولا شذوذا فى سياق السوابق المشار إليها ،وبحسبان أن كانت الجماعة لا تزال تخوض معارك الاستقلال، سياسية كانت أو أقتصادية أو ثقافية ، وأن مخاطر الخارج عليها تظل محدقة ، وبحسبان أن الدولة صارت متوجهة إلى أداء دورها فى حراسة الأمن القومى ودعمه أفقيا بما اتخذت من سياسة عربية ودولية ، ودعمه رأسيا بما شرعت فى تنفيذه من مشروعات النهوض الاقتصادى المستقل ، فهى بقيت تؤدى وظيفتها فى خوض المعارك دفاعا عن الأمن القومى ، مع فارق هام هو أنها طورت هذه الوظيفة ، بأن أجرت معارك الدفاع عن الأمن القومى خارج الحدود السياسية للدولة ، ضد إسرائيل وضد الاحلاف العسكرية وضد ظاهرة الاستعمار بها.

إنما المشكل يبدو من عدد من الوجوه ، أولها أن ثورة ٢٣ يوليو لم تؤيد مفهوم التنظيم الجامع ، إنما جعلته التنظيم الوحيد ، و التنظيم الجامع يعنى- حسبما أقصد هنا- إنشاء تنظيم سياسى يعبر عن مجمل السياسات والطموحات التى تعبر فى إطارها العام عن الجماعة الوطنية على أن تترك للأفراد حرية إنشاء ما يرون من تنظيمات تقوم على هوامش هذا التنظيم الجامع للدعم أو النقد أو الحث أو التعبير عن مطالب الجماعات الفرعية فى المجتمع . وثورة ٢٣ يوليه عندما شكلت تنظيماتها أقامت تنظيما وحيدا وليس تنظيما جامعا فقط ، ومنع قانونا إنشاء أى تنظيم سياسى

وفرض العقاب الجنائى على مخالفة هذا المنع . فلم تسمح بفتح ذرائع التفاعل الحي بين الجماعة الفرعية المنتمية لها . والحق أن جامعية التنظيم لا يضمنها ولا يكفل تحققها الفعلى إلا باتاحة فرص التحدى له من وجود تنظيمات أخرى . وإن منع التعدد هو ما يقضى على التنظيم "الجامع " لأن السلطة تستوعبه فى هذه الحالة وتقضى عليه. وهذا ما أدى إلى المشكل التالى.

والمشكل التالى يبدو أيضا من أن التنظيم الجامع الذى نادت به الثورة وأنشأته لم يكن تنظيما حقيقيا له استقلاليته وله وجوده المتميز عن سلطة الدولة . وذلك إذا نظرنا للأمر فى الإطار العام لممارسة دامت ثمانية عشر عاما وتنوعت فيها التنظيمات وتعدلت . وحسبما سبقت الإشارة كان كل من هذه التنظيمات فى وقت وجوده يمثل واجهة لنشاط الدولة ، فهو لا يرسم سياسة ولا يصدر قرارا . إنما يجرى ذلك فى رئاسة الجمهورية ، وهو لا يحشد جمهورا لأن ذلك تقوم به فى الأساس أجهزة الإدارة المحلية ، ولا يشيع فكرا فإن ذلك تقوم به وسائل الإعلام ،ولا يجمع معلومات لأن ذلك تقوم به أجهزة الأمن ، وإن قام بأى من ذلك فهو جهد المقل يضاف قليله إلى الكثير الذى تقوم به أجهزة الدولة.

(تاسعا)

إن الفترة المعنية فى هذه الدراسة هى من أول أيامها إلى آخرها تشكل ثمانى عشرة سنة حتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، أو تسع عشرة سنة حتى مايو ١٩٧١ عندما انفرد الرئيس أنور السادات بالسلطة وأعلن عدوله عن نمط التنظيم السياسى للدولة الذى كان معتمدا ومتبعا فى الفترة الناصرية السابقة عليه . ومن ثم يكون مضى على نهاية هذه الفترة حتى الآن ما يشارف ثلاثين سنة . وهذه الفترة الأخيرة هى من الطول بما يسمح بالقول بإمكان أن يتعدل خلالها ويتغير ما سبق ارساؤه فى الثمانى عشرة سنة السابقة عليها ،فإن لم يكن حدث هذا التعديل والتغيير كاملا بعدمضى المدد الكافية التى تسمح بذلك ،فإن ذلك يترجم به الظن أن نظام الحكم خلال فترة ثورة ٢٣ يوليه ليس مسئولا وحده عن قيام هذا النمط من السلطة السياسيةوإن الأمر لابد أن يرجع إلى أوضاع تجاوز "السبب الناصرى" كما اعتاد البعض أن يقول.

ومع بدء السبعينات صدر دستور ١٩٧١ فى أول عهد الرئيس السادات ، وصيغ على نهج دستور ١٩٦٤ من حيث رسم هيكل السلطة وعلاقاتها . ثم خلال السبعينات ، وبخطوات مترددة ومتعارضة ، ولكنها على مدى عقد السبعينات أفادت نوعا من التتابع ، آل النظام السياسى للدولة إلى نوع من التعددية الحزبية ، وفك مبدأ التنظيم الوحيد. ومن جهة ثانية أطرد نشاط المجلس النيابى

بالانتخاب الدورى ، وصار لمجلس الشعب (حلت هذه التسمية له محل اسم مجلس الأمة بموجب دستور ١٩٧١) مؤسسة مستمرة ثابتة.

ويمكن إجمال الوضع الحاضر من الناحية التنظيمية ومن ناحية الممارسة الدستورية فى عدد من النقاط أهمها ، ما يتعلق بمدى استقلال مؤسسة التشريع عن السطة التنفيذية ومدى أثر الوجود الحزبى فى اتخاذ القرارات.

الحاصل أن مجلس الشعب صار مؤسسة مشاركة فى إصدار القرار ، فلم يعد واجهة سياسية فقط. ووجوده مطرد وانتخابه تجرى مع كل انتهاء له ، وهو ينتهى بالحل أو بانتهاء مدته بفوات خمس سنوات . وفى ظل دستور ١٩٧١ ،جرت انتخابات بمجلس الشعب فى أكتوبر من ذات السنة .واستمر مدته كاملة حتى إنتهت فى ١٩٧٦ فأجريت انتخابات جديدة للمجلس التالى .وجرت هذه الانتخابات فى ظل موجه من التفاؤل عن الانفتاح الديمقراطى، وجرت فى ظل وجود ثلاثة منابر تشكل تنظيمات سياسية فى إطار التنظيم الوحيد المنصوص عليه دستوريا وهو الاتحاد الاشتراكى.

ولكن فى يناير ١٩٧٧ حدثت الانتفاضة الشعبية التى هزت قوائم نظام الحكم بشدة ، فشدت الدولة يدها المرتخية ، ثم حدثت زيارة الرئيس السادات للقدس فى نهايات السنة مما أثار عاصفة من النقد والهجوم الحاد، وانعكس ذلك على مجلس الشعب بما فيه من شبه تنظيمات مستحدثة ،وتبلورت فيه المعارضة ببضعة عشر عضو ، منهم من شد النكير بعد ذلك على مشروعات الصلح مع إسرائيل التى انتهت بالاتفاقية المعروفة فى ١٩٧٩ . فحل الرئيس السادات المجلس وأجرى انتخابات جديدة فى أبريل ١٩٧٩.

إن انتخابات ١٩٧١ بمجلسها الذى استمر مدته كاملة صفى المرشحون لها بما يستبعد كل من رأته سلطات الرئيس السادات معاديا له من أنصار العهد السابق عليه الذين هزمهم فى مايو ١٧٩١ . وفى انتخابات ١٩٧٦ التى رشح لها ممثلون عن التنظيمات الوليدة ، كان لتنظيم الحكومة (تنظيم الوسط ، مصر العربى الاشتراكى) نحو ٨٢٪ ولليمين (الأحرار الاشتراكيين) نحو ٣ر٥٪ ولليسار (التجمع الوطنى الوحدوى) نحو نصف فى المائة وكان " التجمع" هو تنظيم المعارضة الحقيقى وقتها . أما باقى الأعضاء فكانوا مستقلين .فقد حل هذا المجلس لمعارضة بضعة عشر عضوا فيه لاتفاقية الصلح مع إسرائيل . ثم جرت انتخابات ١٩٧٩ بعد أن كان تم الاعتراف بالنظام الحزبى وتحولت تنظيمات الاتحاد الاشتراكى إلى أحزاب مستقلة من الناحية القانونية . وحصل حزب الحكومة (الوطنى الديمقراطى) على ٩٠٪ من المقاعد ،وسقط فى الانتخابات كل وجوه المعارضة السياسية التى كانت ظهرت فى المجلس السابق ومنهم الأستاذ محمود القاضى.

ثم بعد ذلك جرت انتخابات ١٩٨٤ بنظام القوائم الحزبية ، ووجد تمثيل حزبى لحزب الوفد ووجد التحالف مع الإخوان المسلمين وقتها ولحزب الأحرار ، ثم حل المجلس بعد صدور حكم المحكمة الدستورية ببطلان الانتخابات التى تجرى بنظام القوائم الحزبية ، وأجريت انتخابات جديدة فى ١٩٨٧ ، ووجد تمثيل حزبى فى المجلس الجديد لحز الوفد وللإخوان المسلمين وحزب العمل وحزب الأحزار ، وبلغت نسبة مقاعد المعارضة كلها فى المجلس ٢٢٪ وهى أعلى نسبة وصلت إليها المعارضة منذ ١٩٥٢ ، وهى من أعلى النسب التى بلغتها المعارضة حتى فى ظل دستور ١٩٢٣ . ثم حل هذا المجلس فى ١٩٩٠ بناء على حكم صدر للمحكمة الدستورية لبطلان مبدأ الانتخاب بالقوائم الحزبية بالصيغة المعدلة التى جرت فى ١٩٨٧ . ثم جرت انتخابات ١٩٩٠ واستمر المجلس مدته كاملة حتى انتهت فى ١٩٩٥ ، ثم جرت الانتخابات الثالثة واستمر المجلس مدته كاملة التى إنتهت فى ٢٠٠٠ وكان نصيب المعارضة السياسية فى كلا المجلسين المتتالين لا يزيد عن بضع أعضاء من مجموع ٤٤٠ عضوا منتجا.

فى سنة ١٩٧٧ عقدت بالجامعة الأمريكية ندوة عن مستقبل الديمقراطية فى مصر، وكنت شاركت فيها بورقة أعددتها (حاولت فيها أن أوضح الصلة بين الديمقراطية وحركة التحرر الوطنى فى مصر بحسبان أن المصريين نظروا دائما للديمقراطية فى توظيفها لخدمة الحركة الوطنية) . وكان من محاضرى الندوة المهندس سيد مرعى من كبار المسئولين وساسة الحكومة وقتها ولفت نظرى فى حديث وفى رده على الأسئلة و قوله إن تعدد الأحزاب آت لا ريب فيه وأن المطلوب هو الانتقال من نظام الحزب الواحد على نمط السوفيتى إلى نمط الأحزاب المتعددة على نمط بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية .

فى ذلك الوقت كانت مصر ذات تجربة اشتراكية لا تزال قائمة ، وكان التوجه الفكرى السياسى فى مصطلحه وفى نماذجه يهتدى بالتجارب الاشتراكية سواء فى الاتحاد السوفيتى أو فى الصين أو فى بلدان أوروبا الشرقية .

فى ذلك الوقت كانت مصر ذات تجربة اشتراكية لا تزال قائمة ، وكان التوجه الفكرى السياسى فى مصطلحه وفى نماذجه يهتدى بالتجارب الاشتراكية سواء فى الاتحاد السوفيتى أو فى الصين أو فى بلدان أوروبا الشرقية . وكان معنى كلمة المهندس سيد مرعى أن تقيم فى مصر نظاما لتعدد الأحزاب يتشكل من أحزاب صورية هى رسوم بغير محتوى ،لأن ذلك كان هو وضع الأحزاب التى وجدت بالاسم فقط مع الأحزاب الشيوعية فى كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وغيرها ، وظهر

لى من توالى السنين أن ذلك القول لم يكن يصدر عن محاكات للتجارب الشيوعية وقتها . ولكنه كان يصدر عن حقيقة ما تبغيه الدولة المصرية من "التعدد" فكرا وتطبيقا . وهو أن يكون تعددا صوريا.

ونحن إذا نظرنا إلى مجالس الشعب السابق الإشارة إليـها منـذ العمـل بدستـور ١٩٧١ فـى عـهد الرئيس السادات . نلحظ أن المجالس التى استمرت مدتها كاملة وهى خمس سـنوات لكـل منـها . كانت أربعة مجالس . الأول فى ١٩٧١ وكان النظام لا يزال غير حزبى وكان للاتحاد الاشتراكى أن يعترض على الترشيح وكانت أقصيت من الترشـيح كـل الأسمـاء المعارضـة لحكـم الرئيـس السـادات وكانت المعارضة الظاهرة وقتها قاصرة على الناصريين من الاتجـاه السياسـى الـذى أقصـاه السـادات .ومجلس ١٩٧٩ عند إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل . وكـان حـظ حـزب الحكومـة منـه يصـل إلى ٩٠٪ من مقاعد المجلس . وكان حزب العمل فى بداية إنشـائه وحصـل علـى نحـو ٣٣ مقعـد . ثـم انخفض هذا العدد فى ١٩٨١ إلى ١٢ مقعد فقط. ومجلس ١٩٩٠ ومجلس ١٩٩٥ الذى أتم كـل منـهما مدته . وقد تمثلت فى كل منهما المعارضة الحزبية وغير الحزبية فى أدنى درجاتها وانحصـرت فـى بضع أعضاء فقط.

وان المجالس الأخرى التى لم يتم أى منها مدته هـى مجلـس ١٩٧٦ الـذى كـانت نسـبة مقـاعد الحكومة فيه نحو ٨١٪ وكانت وجوه المعارضة المنظمة أو المستقلة ذات قوة ونفوذ ومنهم مثـلا ممتـاز نصار ومحمود القـاضى . وقـف هـؤلاء يعـارضون الحكومـة ، وبخاصـة بالنسبة لاتفـاق السـلام مـع إسرائيل . وتركز انزعاج الحكومة فى نشاط بضعـة عشـر نـائب لم تطـق الحكومـة وجودهـم وحلـت المجلس ووقفت ضد إعادة انتخابهم فى ١٩٧٩ ، وقدم ممتاز نصـار ومحمـود القـاضى طلبـا لتكويـن حزب رفضته لجنة الأحزاب ثم رفضه القضاء.

والمجلسان الآخران وهما مجلس ١٩٨٤ ومجلـس ١٩٨٧ ، قضـت المحكمـة الدسـتورية ببطـلان تشكيل كل منهما استنادا إلى أن إجراء الانتخاب بنظام القائمة الحزبية يقصر الترشيح على الحزبين مما يعتبر انتقاصا لحقوق المواطنين غير المنتمين لأحزاب . ولكن كلا من هذين المجلسين كان يشـمل نسبة تمثيل لابأس بها من أحزاب المعارضة السياسية ، وهى أحزاب الوفد والعمل والأحرار ، فضلا عن الإخوان المسلمين الذين تحالفوا فى انتخابات مجلس ١٩٨٤ مع الوفديين وتحالفوا فى انتخابات مجلس ١٩٨٧ مع حزب العمل . وكانت هاتان التجربتان قد نبهتا الحكومة إلى أن نظـام الانتخـاب بالقائمة الحزبية أفضل لأحزاب المعارضة وأكفل لحجم تمثيل معتبر لهم مما تسـفر عنـه الانتخابـات الفردية . كما أن وسائل الاصطناع والتأثير فى نتائج الانتخاب تكون أسهل وأوفـق فـى الانتخابـات

الفردية . وقد ترتب على صدور كل من حكمى المحكمة الدستورية حل كل من المجلسين قبل انتهاء مدته بعامين أو أكثر.

والحاصل كذلك أن نسبة مقاعد المعارضة فى مجلس ١٩٨٧ كانت بلغت ٢٢٪ من مجموع لمقاعد . وأذكر عندما صدر التقرير الاستراتيجى الحولى عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وكان يناقش كالعادة فى ندوته السنوية التى يعدها مركز الدراسات والبحوث السياسية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، أذكر أننى فى تعقيبى على نتيجة الانتخابات أن ذكرت أن أحزاب المعارضة يمكن أن تتحملها الدولة على أن تدور فى أحسن الفروض فى إطار جماعات الضغط ، ولكن ليس مأذونا لها أن تصل إلى الحكم ، أو أن تكون مشاركة فى اتخاذ القرار ، أو يقوم أدنى احتمال بذلك . وأن نتائج الانتخابات وفقا لهذا القرار يتعين أن ينظر إليها فى إطار أنه ينبغى للحكومة أن تضمن لنفسها ثلثى المقاعد فى مجلس الشعب ، وهى تشكل النصاب الخاص بالقرارات الاستثنائية كترشيح رئيس الجمهورية ، ورجعية القوانين وغير ذلك . ولضمان هذه النسبة فى الواقع يتعين أن تضمن الحكومة على أقل الاحتمالات نسبة تمثيل تقل عن ثلاثة أرباع المقاعد ، سدا لذرائع غياب عضو أو أعضاء لحادث طارئ . ومن ثم تكون النسبة المتاح التنافس فيها بين الحكومة والمعارضة هى ٢٥٪ من المقاعد . اذا حصلت المعارضة على ٢٢٪ تكون قد اقتربت من خط الخطر وهو احتمال أن تهدد نسبة الثلاثة أرباع . وأنه على ذلك فاما أن يجرى سد الذرائع أمام تكرار هذه التجربة فلا تحدث ابدا من بعد ، أو أن تكون أمام احتمال تغير أوضاع نظام الحكم فى مصر إلى نوع من التعددية الحزبية الحقيقية التى تمكن من تداول الحكم والاشتراك فيه بالتحالف أو التداول . ولم تتكرر قط هذه النسبة ولانصفها ولاأقل من ذلك.

(عاشرا)

وبالنسبة للملاحظات العامة والخاصة بفترة دستور ١٩٧١ ، وهى فترة ثلاثين سنة حتى الآن ، نلحظ مثلا أن المحكمة الدستورية حكمت ببطلان انتخابات ١٩٨٤ ، ثم ببطلان انتخابات ١٩٨٧ ، ثم حكمت بعد تسع سنوات من رفع الدعوة بطلان انتخابات ١٩٩٠ و١٩٩١ لنقص الاشراف القضائى على عملية الانتخابات وقد صادف أن صدر حكمها على هذين المجلسين المتعاقبين ، حكما واحدا فى يولية ٢٠٠٠ بعد أن كانا أتم كل منهما مدته فى وقته ، فلم تترتب آثار عملية بالنسبة لأى من هذين المجلسين ، وصحت قوانينهما بموجب شرعية الأمر الواقع ، ولكن ذلك لايخل بأنه طبقا للمحكمة الدستورية ، كانت مجالس الشعب كلها باطلة فى بلدنا ولتخلف

الإشراف القضائى منذ صدور دستور ١٩٧١ واشتماله على المادة ٨٨ التى توجب الإشراف القضائى . وإن صحة عمل هذه المجالس يرد بموجب فكرة " التغلب" أى بموجب الأمر الواقع.

ومن جهة ثانية فإن قانون الأحزاب الذى صدر فى ١٩٧٧ ولايزال معمولا به ، يشترط لقيام حزب جديد أن يقدم طلبا لذلك إلى لجنة الأحزاب وهى لجنة تتكون وفيها رئيس مجلس الشورى وثلاثة وزراء منهم وزراء العدل والداخلية وشخصيات عامة ، وهى لجنة الغالبية فيها للحكومة وحزبها . ولم يحدث من ١٩٧٧ حتى الآن قط أن وافقت على ظهور حزب جديد . وإنما ترفض (وأخيرا وافقت على حزب فى ٢٠٠٠) ، ثم تأتى الموافقة إن أتت من محكمة الأحزاب وهى محكمة تشكل بمجلس الدولة ، ولكن فيها شخصيات عامة تختارها الحكومة بعدد الأعضاء القضاه فيها . وللجنة وقف الحزب أو صحيفته ولها طلب حله .

ومن جهة أخرى فإنه بالنسبة للصحافة القومية ، كانت تابعة للاتحاد الاشتراكى فى الستينات . فلما ألغى الاتحاد الاشتراكى وظهرت الأحزاب لم يمكن نقل تبعيتها إلى حزب الحكومة ولا إلى الحكومة ذاتها لأن ذلك يكون بمثابة تأميم أو سيطرة حكومية غير شعبية على الصحافة . فأنشئ مجلس الشورى بذات التعديل الدستورى الذى استبدل نظام الأحزاب بنظام الاتحاد الاشتراكى وذلك فى ١٩٨١، ونيط بمجلس الصحافة التابع لمجلس الشورى أن يكون هو المهيمن على الصحف القومية . فحل مجلس الشورى محل الاتحاد الاشتراكى فى اسباغ المظهر الشعبى على الصحافة القومية . مع بقائها بيد الحكومة.

ومن جهة أخرى ، فإن فترة الرئيس السادات التى جرى بها التحول من وضع إلى وضع آخر ، تحتاج إلى دراسة تجمع بين التخصص القانونى التشريعى وبين الإدراك التاريخى السياسى لأوضاع الفترة ، لأنه كان مع كل تحول فى أشكال الحكم وصياغاته كانت تصدر تشريعات تقنن إمكانيات تدخل الدولة وسيطرتها وتجرم أفعالا غير منضبطة ، ولامحددة ، مثل ماحدث فى قانون حماية الجبهة الداخلية ، وقانون محكمة القيم والمدعى الاشتراكى وغير ذلك .

وكانت الإجراءات تجرى بالتجربة والخطأ وتلمس ردود الفعل بحيث تحتفظ الدولة بالقدر الأكبر من جوهر سلطاتها مع تعديل فى الأشكال والهياكل وتعديلات فى العلاقات . وهذه المجموعة من القوانين هى ماعتمد عليه الرئيس السادات بوصفها بديلا عن حالة الطوارئ عندما ألغاها فى نهايات حكمه . ولكن حالة الطوارئ فرضت من جديد عقب اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ . وهى لاتزال مفروضة إلى اليوم بما شارف واحد وعشرين سنة مددا متصلة ، كانت تمد سنة بسنة ثم صارت تمد ثلاث سنين بثلاث سنين . وحالة الطوارئ عرفتها مصر منذ سبتمبر ١٩٣٩

وفرضت وألغيت ثم فرضت وهكذا . وعدد سنوات إلغائها بغير بديل من نوعها لايجاوز السنوات الخمس طوال هذا المدى . وكذلك فى ظل دستور ١٩٧١ لم تلغ قط بغير بديل من نوعها . والجديد فى الأمر أنها كانت تفرض غالبا بسبب حالة حرب أم بمناسبتها . ولكنها فى المرة الأخيرة بقيت أكبر مدة متصلة فى التاريخ وهى عشرين سنة . وكان ذلك جميعه بعد انتهاء حالة الحرب تماما وتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل وعدم نشوب حرب أخرى . وحالة الطوارئ تيسر للسلطة التنفيذية ممارسة شئون السلطة التشريعية والقضائية أيضا . من حيث إصدار الأوامر العسكرية ومن حيث إجراءات القبض والاعتقالات والإحالة للمحاكم العسكرية أو محاكم أمن الدولة.

(احدى عشر)

وفى النهاية فإن وحدة القيادة فى الدولة وفى الحزب ووحدة العناصر القيادية وبقاء الأغلبية الساحقة فى مجلس الشعب لحزب الحكومة على مدى ثلاثين سنة متصلة لاتنقطع . إن ذلك يفيد حدوث الاندماج بين السلطات التنفيذية والتشريعية والتكوين الحزبى . ولايمكن ألا يتم هذا الاندماج إلا أن تكون الأغلبية فى المجلس التشريعى قابلة للتغيير والتعديل من حيث الأشخاص ومن حيث الوصف الحزبى ولايمكن ألا يتم الاندماج إلا إذا كانت الأحزاب التى تتولى الحكم متغيرة . ولايمكن لجهاز الإدارة الذى ينظم الانتخابات أن يكون محايدا إلا إذا كان يرى احتمالا لأن تكون السلطة مجالا للتداول بين الأحزاب المتنافسة فى الانتخابات .

والنتيجة فنحن إذا قارنا بين النظام السياسى خلال المدة الأساسية لثورة ٢٣ يوليه . أى من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ . وبين مدة الثلاثين سنة التالية . نلحظ طبعا اختلافا فى رسم هياكل السلطة ونوعا من التوزيع للأدوار والمشاركات فى اتخاذ القرار.

ولكن يبقى جوهر الاندماج بين سلطتى التنفيذ والتشريع قائما . وجوهر التوحد بين السلطة المندمجة والحزب الحاكم قائما . فالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والحزب الحاكم . هم ثلاثة فى الشكل وواحد فى الجوهر.

ويبقى جهاز إدارة الدولة بتشعباته وامتداداته . هو المؤسسة شبه الوحيدة التى لاتقوم إزاءها مؤسسات أخرى : لاأهلية ولارسمية . وأنه بموجب هذا التوحد يمتلك السلطة كاملة . سواء بالانتخابات أو بغيرها . وكل ماعداها ملحق بها تابع لها.

وإن الحل الصحيح فى ظنى لايرد من الحديث عن مايخلف من نظام ثورة ٢٣ يوليه . فالظاهرة أقدم وإن كان غذاها نظام ٢٣ يوليه . والظاهرة أحدث وأبقى من نظام ٢٣ يوليه فهى محيطه به ، وهو منفعل بها بقدر ماهو فاعل فيها أو أكثر مما هو فاعل فيها.

والحل فى ظنى هو السعى والضغط لتقوية هيئات المجتمع الأهلى ، وبخاصة النقابات العمالية المستقلة والنقابات المهنية والهيئات المحلية ومؤسسات الدولة ذات الاستقلال النسبى مثل الجامعات . والقصد من ذلك ليس إضعاف الدولة طبعا ولكن موازنة قوتها فى حدود توازن السلطات وفى حدود الأطر الشعبية والأهلية للجماعة الوطنية ولكن ذلك يتعلق بحديث آخر.

على ذكر ثورة يوليو

عن « عسكرة » النظام وآثارها

■ د. رفعت السعيد

منذ البدايات الأولى شعر الحكام الجدد أنهم يتحكمون فى السلطة لكن أدوات هذه السلطة لم تزل فى أيدى «الغير» . والغير لا يشترط أن يكون «الخصم» وإنما هو ذلك الوعاء أو الأفراد المختلفين تكوينا أو أسلوباً أو حتى فى طرق الخضوع.

ومنذ اللحظة الأولى اكتشف هؤلاء الحكام أن استيلاءهم على السلطة وتواصل هذا الاستيلاء يحتاج إلى التحكم المحكم القبضة على أجهزة وأدوات بعينها .. منها مثلا الإعلام (فقد كان هناك صحفيون مشاغبون أو معتادون على معارضة الحاكم ، أو حتى مويدون ولكن فى غير تهليل ، أو مؤيدون مع بعض التحفظات ، أو متجاسرون على القول بما لايرضى ، أو حتى بالاقتراح فى مجالات لايجب أن يلمسها أحد فى هذا التوقيت ، أو منحازون لفريق من الضباط ضد فريق ،أو داعون لتحالفات غير مسموح بها .. أو أى شئ آخر ..) ومنها الأمن (أجهزة البوليس وخاصة البوليس السياسى الذى اعتاد العسكريون الشبان على اعتبار رجاله عملاء للسراى أو الاحتلال ، أو كانوا يتحسبون من تآمرهم مع الرجعية التى قامت بتربيتهم واستخدامهم على الدوام ..) وهكذا ومنذ البدايات الأولى ، ولنقل منذ الأيام الأولى ظهرت ظاهرة أسميت « مندوب القيادة». وقد ظهرت أول ما ظهرت فى أروقة الصحافة. ضباط شبان يختالون بزيهم العسكرى (الذى كان مبهراً ، ومثيراً لكبرياء أصحابه .. أليسوا أصحاب الثورة ومحررى الوطن من الملكية والرجعية ؟) ويمتلكون سلطة حاسمة وآمرة فى نشر مايشاءون وشطب مالا يرغبون .

ورويداً رويداً امتدت ظاهرة « مندوب القيادة » إلى مختلف أروقة الحكم ، وأصبح إلى جانب كل وزير مدنى " ظل" يلاحقه آمراً وناهياً.

واتخذت هذه الظاهرة مسميات لاحقة ابتكرها البعض ناقداً مثل العسكرتاريا (وأعتقد أن صاحبها كان صلاح عيسى ونال مقابلها ما إستحق من غضب) أو مبرراً ومؤيداً مثل « أهل الثقة » (وأعتقد أن صاحبها كان الأستاذ هيكل) والغريب - والمثير للدهشة - أنه وضع " أهل الثقة" فى مواجهة ماأسماه «أهل الخبرة» وكأن هناك تناقضا بين الاثنين.

وكان الأمر ممكناً ليس فقط لأن هذه هى رغبة " القيادة" وإنما لأن الجيش كمؤسسة يستوعب فى صفوفه خبرات ومهناً متعددة فهناك فى صفوفه - وهذا طبيعى وضرورى - مهندسون من مختلف التخصصات ، وأطباء ومحامون وصيادلة ومتخصصون فى الأمن .. .. الخ لكنهم وبطبيعة الحال وبرغم اختلاف النشأة التعليمية يتأقلمون مع الطبيعة العسكرية ويتصفون بها ، وربما تدمغهم هذه الصفة بطابعها المميز.

وتوالت عملية" العسكرة" لأسباب عديدة.

* هناك طبعا الرغبة فى إحكام قبضة الحكم على الحكومة.

* هناك وظائف ومؤسسات تحتاج لأهل الثقة.

* وهناك ضباط يتمردون أو يستعدون للتمرد، أو يعتبرون أنفسهم شركاء فى الثورة" فيحاولون المشاركة فى اتخاذ القرار . وهم يمتلكون بحكم مشاركتهم فى « الضباط الأحرار» علاقات وتحيزات وانحيازات لم يعد مسموحاً بوجودها مع احتدام الخلاف بين أعضاء مجلس الثورة.

* وهناك تحيزات ومنافسات بين الضباط من مختلف الأسلحة وخاصة الفرسان و المشاة والمدفعية وخدمة الجيش والطيران..

وهكذا كان من الضرورى التخلص من هؤلاء جميعا حتى يستقيم الأمر داخل" المؤسسة العسكرية" التى أصبحت تعانى من خلافات داخلية ، ومجاهرات بالاختلاف ، وانتقادات ومؤتمرات (لعل أشهرها مؤتمر ضباط الفرسان فى الميس الأخضر) .. وهؤلاء الذين انغمسوا فى " السياسة" والخلاف والاختلاف هم " رجال الثورة" وهم قوام الضباط الأحرار . ولكنهم جميعا سواء من الأصدقاء أو الخصوم يتعين استبعادهم وبشكل حاسم من صفوف الجيش . هذا هو الدرس الأول الذى تعلمه عبد الناصر مبكراً ، وربما بعد عدة أشهر من يوليو ١٩٥٢، ولنقل مع رائحة أول خلاف ، أو أول محاولة جادة للخلاف ، وتفاقمت الحاجة مع أول محاولة

للانقلاب فى صفوف الجيش ضد ثوار يوليو.

وبعد مارس ١٩٥٤ كان طبيعياً أن تتحو هذه الظاهرة منحى فئوياً داخل الجيش فقد صار إستبعاد الكثيرين من ضباط " الفرسان" (بعد مناصرتهم لخالد محيى الدين) . ولكن وحتى هؤلاء الذين تعرضوا للعسف بعد نفى خالد محيى الدين للخارج ، عادت السلطة (ربما فى محاولة لاستعادتهم إلى أحضانها ، وربما كى تحافظ على مشاعر وعلى ولاء زملائهم القدامى الباقين فى صفوف المؤسسة العسكرية) عادت لمنحهم مناصب إدارية تتراوح بين درجة سفير ودرجة " موظف" فى الجهاز الإدارى.

والغريب أنه حتى هؤلاء المغضوب عليهم ظلوا فى كثير من الأحيان عوناً للنظام ، وأدوات داعمة له .. ربما لأسباب فئوية (الاعتزاز بالانتماء السابق للمؤسسة العسكرية) أو لأسباب تتعلق بتطور العلاقات الشخصية (عودة خالد محيى الدين وتصالحه من خارج الحكم مع عبد الناصر) أو حتى بتطور الأوضاع السياسية ، فمع اشتعال المعركة ضد الاستعمار صعوداً حتى تأميم قناة السويس اصطف جميع المصريين (أو غالبيتهم الساحقة) مع عبد الناصر وبالطبع كان فى المقدمة أبناء المؤسسة العسكرية وحتى الذين استبعدوا من صفوفها يقول باتريك سيل :" أصبحت صورة عبد الناصر فى أذهان الجماهير العربية محببة أكثر فأكثر منذ إعلانه الحرب بلا هوادة ضد الاستعمار وحلف بغداد فى الأعوام ١٩٥٣– ١٩٥٥ "(١) ويردد ذات الفكرة باحث آخر قائلا ": كان على عبد الناصر أن ينتظر حتى يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ كى يتم عبوره التاريخى إلى الصورة الكاريزماتية الخاصة به . ففى ذلك اليوم لم يؤد تأميم قناة السويس إلى إدخال عبد الناصر فى عقول غالبية الجماهير المصرية والعربية فحسب ، بل وأدخله فى قلوبهم أيضا .. والواقع أنه قد تم رسم خط فاصل بين عبد الناصر الرجل القوى فى الانقلاب العسكرى ، وبين عبد الناصر الزعيم المستحوذ على محبة جماهير واسعة فى أنحاء كثيرة من العالم مع نهاية عام ١٩٥٦ وبداية ١٩٥٧"(٢).

ومع زيادة نفوذ الزعامة يزداد الولاء و.. يزداد التحكم .(ويتعين أن نلاحظ أن تحكم الزعيم كان يستدعى تداعيات عديدة من بينها – وبالضرورة– زيادة تحكم العسكريين السابقين الذين تم اختيارهم أو حتى استبعادهم إلى الجهاز الإدارى).

ومع حرب ١٩٥٦ وما ترتب عليها من رحيل أو ترحيل آلاف من الأجانب ، ورفع شعار التمصير ، والاستيلاء على ملكيات ومؤسسات رجال الأعمال الأجانب ، وتكوين" المؤسسة

الاقتصادية" زادت عملية " إيفاد " عسكريين إلى الجهاز الاقتصادي.

ومع بريق المناصب غير العسكرية التي تبدت وكأنها جنة خالية من القيود العسكرية ومفعمة بالمال والسلطة والنفوذ ، بدأت تتلاحق عمليات " الإنعام" على " الأصدقاء" والمقربين بمناصب إدارية رفيعة.

ولعل ذلك بذاته قد أدى إلى إطلالة الفساد ليس فقط في صفوف العسكريين السابقين ، إنما حتى داخل المؤسسة العسكرية ذاتها.

يقول أحد أكثر المدافعين عن عبد الناصر دفاعاً عن تجربته : «المؤسسة العسكرية تصاعدت سلطتها وأصبحت دولة فوق الدولة ، وامتصت قياداتها مدداً لا بأس به من الدخل القومي ، فأصبح القادة العسكريون من بين قمم الأثرياء والمترفين والوسطاء في الصفقات المدنية والعسكرية ففسدوا هم أولا ، وأفسدوا الحياة ثانياً»(٣).

وقد تطور الأمر بحيث أصبح كل ضابط في الجيش ينتظر منصباً مدنياً بعد إحالته على المعاش وهو منصب يتفاوت دخله ومكانته وفق مدى رضاء هذا أو ذاك عليه.

وأدى الانقسام الحادث والمعترف به من الجميع بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر إلى أن اتخذت عملية «العسكرة» منحى خطيراً حيث صارت وسيلة لحشد الأنصار والتخلص من الخصوم.

ثم تحولت إلى أداة من جانب المشير يحاول أن يهيمن بواسطتها على الجهاز المدني بالاضافة إلى القوات المسلحة ، فتسارعت عملية تنصيب أنصار المشير ودفعة شمس بدران في مواقع مدنية واقتصادية حاكمة.. إما إرضاءً لهم ، أو لضمان السيطرة على ما تبقى من نفوذ خارج المؤسسة العسكرية.

ولكي نتعرف على حقيقة هذا الصراع بين ناصر وعامر ، وهو صراع لم يحاول أطرافه إخفاء ملامحه نقرأ التجربة التالية.. يقول عبد الله جزيلان نائب رئيس وزراء اليمن ، خلال حرب اليمن : « عكست التجربة في اليمن حقيقة الشلل المتصارعة داخل النظام السياسي المصري .. كان بامكان المرء أن يميز جبهتين رئيستين : جماعة ناصر وجماعة عامر . ولأن اليمن كانت ساحة قتال عسكري ، كان أمراً طبيعياً أن تكون جماعة عامر في تلك الساحة أقوى ، وقد كنت معتاداً أن أحضر إلى القاهرة وأجتمع الى عبد الناصر وأحصل على موافقته على بعض المسائل ، إلا أنني عند عودتي لليمن ماكنت أجد يداً واحدة مستعدة لتقديم المساعدة .. ومع مرور الوقت تعلمت أن على المرء أن يقابل عامر ويقنعه بما يريد .. فقد كان بيد المؤسسة العسكرية سلطة العقد والحل » (٤).

ولقد كان الصراع مفتوحاً ومكشوفاً .. وتطلب الأمر المزيد من حشد الأنصار (أقصد أنصار المشير) داخل السلك الدبلوماسى وداخل مختلف المؤسسات المدنية ، وخاصة الهامة منها وهكذا امتدت أمواج العسكرة.

* * *

وقد اجتاحت عملية العسكرة مختلف المجالات..

ففى المجال السياسى ومنذ قيام هيئة التحرير كحزب للثورة كان هناك الاسمان البارزان الطحاوى وطعيمه ثم وحيد رمضان.

وفى النقابات المهنية تمترس العسكريون على قمة العديد منها.

وتمادت عملية العسكرة حتى انطلقت عشرات النكات (كعادة المصريين فى مواجهة همومهم) حول أمر عبد الناصر لأحد قادة يوليو كى يطلق لحيته ليتولى منصب شيخ الأزهر وأحيانا ليصبح " بابا" للكنيسة الأرثوذكسية.

ولكى تتضح الصورة نحتاج الى وقفة احصائية.

خلال الفترة الممتدة من وزارة محمد نجيب الأولى التى شكلت فى ٧ سبتمبر ١٩٥٤ وحتى التعديل الوزارى الذى أجراه عبد الناصر فى ١٩٦٨ تولى الوزارة ١٣١ وزيراً وزعوا كالتالى لكن المثير للدهشة أن دور هؤلاء المدنيين ظل دوماً باهتاً وبلا أثر بحيث كانوا يأتون ويذهبون دون أن يذكرهم أحد أو أن يهتم بهم أحد.

لكنه من المهم أن نتابع كيف تدرج الأمر.

ففى الوزارة الأولى التى شكلها محمد نجيب (٧ سبتمبر ١٩٥٢) كان نجيب هو الوحيد من السلك العكسرى والباقون جميعا مدنيين وحرصت الآلة الإعلامية للثورة على إبراز أن نجيب حاصل أيضا على ليسانس الحقوق (أى أنه يستحق أن يتولى منصباً مدنياً).

ثم دخل تعديل فى وزارة نجيب الثانية (ديسمبر ١٩٥٢) وظل نجيب رئيسا وشاركه فى التشكيل الوزارى أربعة عسكريين فقط عبد الناصر – عامر – بغدادى – صلاح سالم.

كانت هذه مجرد بداية ، ثم تغيرت النسب بصورة ملفتة للنظر.

تزايد نسبة العسكريين فى التركيب الوزارى

ولعل مايوضح بشكل جلى انعكاس العلاقات والأوضاع وتوازنات القوى السياسية على نسبة العسكريين محاولة المقارنة بين التطور السياسى ونسبة العسكريين فبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ومع تصاعد السخط الشعبى على دور المؤسسة العسكرية فيها . ثم ماتلى ذلك من مظاهرات طلابية وعمالية عارمة ضد أحكام ضباط الطيران أدخل عبد الناصر تعديلاً وزارياً جوهرياً انخفضت

فيه نسبة العسكريين بصورة حاسمة وملفتة للنظر-

مقارنة بين تركيب الوزارة القائمة فى يونيو ١٩٦٧

والوزارة التى شكلت بعد فبراير ١٩٦٨

(٥)

ولعل فى هذه المقارنة مايكفى ويزيد.

لكن بحر الإحصاءات لم يزل يحمل المزيد.

ونتأمل موقع رئيس الوزراء من ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٨ تولاه العسكريون دوماً: نجيب - عبد الناصر - على صبرى - زكريا محيى الدين - صدقى سليمان.

أما الوزارات الهامة الدفاع . الإنتاج الحربى . الحكم المحلى فكانت دوما فى يد العسكريين

أما وزارة الداخلية فكانت دوما فى يد ضباط من الجيش باستثناء فترة وجيزة تولاها عبد العظيم فهمى(ضابط بوليس).

ووزارة الارشاد القومى ومايتبعها من إذاعة - تليفزيون - استعلامات - التحكم فى الصحف ، فقد كانت دوما فى يد العسكريين باستثناء لمحات محدودة ووزارة الثقافة (د.ثروت عكاشة ، د.عبد القادر حاتم) وكذلك وزارة الخارجية (محمود رياض وعسكريين آخرين) وحتى البحث العلمى (صلاح هدايت).

ويروى أنيس منصور واحدة من أهم ملامح العسكرة قائلاً إنه عندما قرأ الأستاذ عباس العقاد أن السيد كمال الدين حسين قد أصبح رئيساً للجنة الطاقة الذرية ضمن وظائف أخرى عديدة قال : إن الله لن يحاسبنى على ما أفعل ، إذ كيف يحاسبنى وقد خلقنى فى عصر كمال الدين حسين "(٦) .

وتبقى أرقام مهمة وكاشفة

* نواب رئيس الجمهورية من ١٩٥٣ وحتى ١٩٧٠ - كانوا ثمانية جميعا عسكريين.

* رؤساء الوزارات من ١٩٥٤ وحتى ١٩٧٠ كانوا أربعة جميعا عسكريين.

* نواب رئيس الوزراء من ١٩٦٤ - ١٩٧٠ كانوا ١٧ منهم عشرة عسكريين.

* المحافظون الذين عينوا عند قيام الحكم المحلى فى ١٩٦٠ كانوا ٢١ محافظاً منهم ١٠ ضباط جيش و٨ ضباط بوليس و٣ مدنيين . وفى ديسمبر ١٩٦٤ بلغ عدد العسكريين ٢٢ محافظا من بين ٢٦ بنسبة ٦١ر٨٢٪

كذلك تمت عسكرة وزارة الخارجية.

تطور عسكرة مناصب السفراء(٧)

نسبة العسكريين إلى إجمالى عدد السفراء

ويتبقى رقم آخر مثير للاهتمام هو متوسط الاستمرار فى المنصب الوزارى .

فالضباط كان متوسط استمرارهم ٥ر٥٩

شهراً بينما المدنين كان متوسط استمرارهم ٣٧ شهراً(٨)

***

ويتبقى أن نتأمل الآثار المترتبة على هذه العسكرة . وهى اثار سياسية واجتماعية وفكرية وحتى نفسية . ونلاحظ مايلى.

* العسكريون تربوا على نمط محدد هو النمط الأوامرى – وهذا طبيعى وضرورى – تتلقى أمراً واجب الطاعة دون نقاش من القيادة ثم تعكسه إلى الأدنى مرتبة منك أمراً واجب الطاعة دون نقاش .

ومن ثم افتقد الجهاز الإدارى المدنى حق النقاش وليبرالية التعامل ومن ثم افتقد الشفافية أيضاً . فليس لك أن تناقش حتى لو اكتشفت خطأ ما .. فقد يكون لذلك حكمة خافية ، وعلى أية حال ليس لك أن تناقش أو أن تعترض أو أن تتسآل . وساد ذلك حتى فى تعامل القيادات المدنية مع المراتب الأدنى فى السلم الوظيفى .

* الاستعلاء .ففى زمن كانت السلطة فيه للثوار كان ممثلوهم هم أصحاب السلطان فى كل موقع ، وترتب على ذلك حالة من الاستعلاء ومايترتب على ذلك من آثار سلبية انعكست أحيانا فى شكل فساد وإفساد.

خلاصة الأمر أن عملية العسكرة بدأت كمحاولة لحماية الثورة الوليدة ، ثم تطورت لتكون أداة لمواجهة الرجعية المتراكمة فى أجهزة الحكم ، ثم تحولت إلى أداة للتخلص من المناوئين فى صفوف القوات المسلحة ، ثم سبيلاً لإرضاء الموالين ، ثم تحولت إلى مظهر من مظاهر الصراع داخل السلطة بين عبد الناصر وعامر.

كانت حلاً سهلاً لعديد من المشكلات لكنه نوع من الحلول التى تتولد منها مشكلات أكبر وأفدح.

فالعسكرة وماحملته إلى الجهاز الإدارى من نظام " أوامرى" أفقدت الجهاز بأكمله ليبرالية الأداء المفترضة. ثم أفقدته الشفافية ، ثم فتحت أبواب الفساد والإفساد ، بل إنها أرهقت الجهاز الادارى ومؤسسات القطاع العام بعناصر خالية – فى أغلب الأحيان – من الدراية الكافية بالشئون التى تتولى التحكم فى إدارتها ، فراحت تستر انعدام المعرفة بانعدام الديمقراطية فى الإدارة فازداد الأمر تفاقما.

ثم إن سياسة الإغداق بالمناصب الرفيعة على الأنصار حولت الولاءات ، وأثرت على طبيعة العمل فى مؤسسة تقوم بالأساس على الانضباط وعلى أن الكفاءة والمقدرة هما أساس الاختيار ، بل إنها جعلت من القيادات الوسطى فى المؤسسة العسكرية عناصر غير ملتفتة إلى واجباتها فى التدريب وتنمية المواهب والاعتداد بالروح القتالية بل سكبت كثير من اهتمامها للاستعداد لما هو آت من

حياة مدنية رغدة ، ومناصب مدنية رفيعة ، ولعل هذا التوجه السلبي كان واحداً من أسباب هزيمة ١٩٦٧.

كذلك فإن مزاحمة هؤلاء الغادين من المؤسسة العسكرية للكوادر الوسطى والعليا في المؤسسات المدنية قد خلق نوعاً من الحساسيات المكبوتة ، فالقادمون يزاحمون بل ويستبعدون أبناء المؤسسة ويفقدونهم الدخل والطموح لأى منصب رفيع ، ولعل النموذج الصارخ لذلك هو وزارة الخارجية حيث احتل العسكريون وعلى مدى سنوات طويلة منصب السفير فى أغلب الأحيان ، بما سد امكانات الطموح لهذا المنصب أمام أبناء السلك الدبلوماسى الأصليين.

ويتبقى بعد ذلك الدرس الذى تلقنته مصر وتلقنه المصريون . فالمؤسسة العسكرية مؤسسة قومية تمتلك واجبات سامية أسمى بكثير من أن تتبدد فى حسابات صغيرة أو حتى كبيرة. وواجباتها السامية تتطلب من أفرادها انضباطاً وتفانياً وتطلعاً إلى مزيد من تنمية الروح القتالية والكفاءة العسكرية ، ولاتسمح بتبديد ذلك عبر تطلعات أخرى مهما تبدت مغرية.

وأعتقد أن مصر قد وعت هذا الدرس جيداً.

المراجع:

1-patric seale - the struggle for syria - oxford - (1965) p 196

٢- د. أسعد عبد الرحمن - الناصرية - البيروقراطية والثورة فى تجربة البناء الداخلى - بيروت - ط٢ (١٩٨١) - ص ٥٩.

٣- د. عصمت سيف الدولة - هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً - دار المسيرة - بيروت (١٩٧٧) - ص ٢٥٣

٤- د. أسعد عبد الرحمن - المرجع السابق - مناقشة مع عبد الله جزيلان - ص ١٣٧

5- R. herir Dekmajian - Egypt under Nasser - London - (1972) 272

٦- أنيس منصور - فى صالون العقاد - دار الشروق - (١٩٨٤) ص ٣٤

7- Dekmejian - ibid -p. 273.

٨- لمزيد من التفاصيل راجع : د. رفعت السعيد - تأملات فى الناصرية . ط٤ - دمشق .(٢٠٠٠).

وأيضا د. رفعت السعيد - التيارات السياسية فى مصر .(٢٠٠١).

ثورة يوليو والماركسيون المصريون

بين التعاون والصدام

■ عبد الغفار شكر

تنهيا مصر – وهى تدخل القرن الواحد والعشرين – لبدء مرحلة تاريخية جديدة تطوى صفحة النصف الثانى من القرن العشرين ، وتطوى معها صفحة ثورة ٢٣ يوليو التى قادت مصر والوطن العربى خلال هذه الحقبة نحو آفاق لم تكن تخطر على البال ، وحققت بالفعل إنجازات كبيرة، لايقلل من شأنها مايحدث اليوم من تراجع عنها وعدوان عليها . وإذا كانت ثورة ٢٣ يوليو توشك أن تصبح من ذكريات الماضى فإنها لن تفقد

– رغم ذلك – تأثيرها على مستقبل مصر والوطن العربى ، فالإنجازات التى حققتها والأهداف التى صاغتها للنضال الشعبى سوف تبقى علامات تهتدى بها الأجيال القادمة فى سعيها لاستئناف مسيرة الثورة العربية بمفهومها الشامل . سوف تبقى الحرية والاشتراكية والوحدة أهدافاً كبرى للنضال الشعبى فى مصر والوطن العربى يتحقق من خلالها ماضحت الأجيال السابقة من أجله من استقلال وطنى وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية. ولأن التقدم على طريق المستقبل لن يكون مأمونا بدون الاستفادة من خبرات الماضى ، فإن الحاجة ماسة إلى استخلاص أهم الدروس المستفادة من تجربة ثورة ٢٣ يوليو والانطلاق منها لبدء المرحلة التاريخية الجديدة . لن تكون ثورة ٢٣ يوليو حدثا عابرا

فى تاريخ مصر، بل هى إحدى أهم أحداث أواسط القرن العشرين ،إذ حققت أهداف مرحلة كاملة من تاريخ مصر – مرحلة النضال ضد الاستعمار الإنجليزى والنظام الإقطاعى الكومبرا دورى الملكى الفاسد ، بالإضافة إلى أنها إحدى أهم حلقات الثورة الوطنية المصرية . بمساهمتها الضخمة فى دحر النظام الاستعمارى العالمى (١).

وقد اضطلعت مصر فى الخمسينيات والستينيات تحت قيادة ثورة ٢٣ يوليو بدور قيادى بارز وسط البلدان الحديثة التحرر فى آسيا وأفريقيا . وبهذه الصفة فهناك الكثير مما يتعين دراسته فى خبرة الثورة ، وكيف نجحت فى مواصلة دورها هذا رغم ما واجهته من عقبات ، وكيف تحولت من انقلاب عسكرى تصور البعض أنه على شاكلة انقلابات أمريكا الجنوبية إلى عملية ثورية متكاملة تمتلك كل مقومات وعمق الثورة الحقيقية التى تناضل من أجل تغيير الهيكل الاجتماعى المصرى ، ومن أجل تحسين أوضاع الجماهير الشعبية والفئات الوسطى ، وإنجاز الاستقلال السياسى والاقتصادى ، وكيف نجحت فى التطور إلى نموذج جديد لتغيير المجتمع على أساس التوجه نحو الاشتراكية (٢) . ليس من شك فى أن هذه السمات التى ميزت ثورة ٢٣ يوليو تعود بالأساس إلى أن جماعة الضباط الأحرار التى قامت بها قد تكونت فى خضم الأحداث السياسية والتطورات الاجتماعية التى عاشها المجتمع المصرى فى السنوات العشر السابقة على عام ١٩٥٢ . كانت هذه الجماعة على صلة وثيقة بمختلف التيارات والقوى السياسية النشطة فى الساحة السياسية آنذاك ، وقد صاغت أهدافها الأساسية من القاسم المشترك للأهداف السياسية بين التنظيمات الحزبية الجديدة فى ذلك الوقت ، أى التنظيمات المعارضة لنظام الحكم التى تشكلت من قوى من خارج نخبة الحكم ، ولم تشارك فى هذا الحكم أو تقترب منه ، وكانت بمثابة النقيض له ، وتضم الجناح اليسارى من شباب حزب الوفد ، والمنظمات الشيوعية ، ومصر الفتاة ، والحزب الوطنى الجديد ، والإخوان المسلمين (٣).

كان القاسم السياسى المشترك بين هذه التنظيمات هو قضية الاستقلال الوطنى ومايتطلبه تحقيق الاستقلال من إجلاء قوات الاحتلال الأجنبى وتصفية أعوان الاستعمار

فى تاريخ مصر، بل هى إحدى أهم أحداث أواسط القرن العشرين ،إذ حققت أهداف مرحلة كاملة من تاريخ مصر - مرحلة النضال ضد الاستعمار الإنجليزى والنظام الإقطاعى الكومبرا دورى الملكى الفاسد ، بالإضافة إلى أنها إحدى أهم حلقات الثورة الوطنية المصرية . بمساهمتها الضخمة فى دحر النظام الاستعمارى العالمى (١).

وقد اضطلعت مصر فى الخمسينيات والستينيات تحت قيادة ثورة ٢٣ يوليو بدور قيادى بارز وسط البلدان الحديثة التحرر فى آسيا وأفريقيا . وبهذه الصفة فهناك الكثير مما يتعين دراسته فى خبرة الثورة ، وكيف نجحت فى مواصلة دورها هذا رغم ما واجهته من عقبات ، وكيف تحولت من انقلاب عسكرى تصور البعض أنه على شاكلة انقلابات أمريكا الجنوبية إلى عملية ثورية متكاملة تمتلك كل مقومات وعمق الثورة الحقيقية التى تناضل من أجل تغيير الهيكل الاجتماعى المصرى ، ومن أجل تحسين أوضاع الجماهير الشعبية والفئات الوسطى ، وإنجاز الاستقلال السياسى والاقتصادى ، وكيف نجحت فى التطور إلى نموذج جديد لتغيير المجتمع على أساس التوجه نحو الاشتراكية (٢) . ليس من شك فى أن هذه السمات التى ميزت ثورة ٢٣ يوليو تعود بالأساس إلى أن جماعة الضباط الأحرار التى قامت بها قد تكونت فى خضم الأحداث السياسية والتطورات الاجتماعية التى عاشها المجتمع المصرى فى السنوات العشر السابقة على عام ١٩٥٢ . كانت هذه الجماعة على صلة وثيقة بمختلف التيارات والقوى السياسية النشطة فى الساحة السياسية آنذاك ، وقد صاغت أهدافها الأساسية من القاسم المشترك للأهداف السياسية بين التنظيمات الحزبية الجديدة فى ذلك الوقت ، أى التنظيمات المعارضة لنظام الحكم التى تشكلت من قوى من خارج نخبة الحكم ، ولم تشارك فى هذا الحكم أو تقترب منه ، وكانت بمثابة النقيض له ، وتضم الجناح اليسارى من شباب حزب الوفد ، والمنظمات الشيوعية ، ومصر الفتاة ، والحزب الوطنى الجديد ، والإخوان المسلمين (٣).

كان القاسم السياسى المشترك بين هذه التنظيمات هو قضية الاستقلال الوطنى ومايتطلبه تحقيق الاستقلال من إجلاء قوات الاحتلال الأجنبى وتصفية أعوان الاستعمار

فى الداخل . كانت هذه القضية هى محور العمل المشترك بين هذه التنظيمات السياسية ، كما كانت أساس العلاقة التى نشأت بينها وبين جماعة الضباط الأحرار خلال حقبة الأربعينيات . وسواء كانت هذه العلاقة من خلال عضوية عدد من الضباط الأحرار لهذه التنظيمات، أو كانت على مستوى التنسيق بين الطرفين كتنظيمات لكل منها هويته الخاصة ، فإن هذه العلاقة لعبت دورا كبيرا فيما حدث بعد ذلك من تعاون وصدام بين ثورة ٢٣ يوليو وهذه التنظيمات الحزبية . ومن المهم أن تخضع هذه العلاقة للدراسة الموضوعية كجزء من دراسة خبرة الثورة ودروسها المستفادة . وسوف نكتفى فى هذه الورقة بدراسة العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والماركسيين المصريين بمختلف تنظيماتهم الحزبية ، وكيف تطورت هذه العلاقة منذ فترة التحضير للثورة فى نهاية الأربعينيات إلى رحيل جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ ، وما شهدته هذه العلاقة من تذبذب شديد بين التعاون الكامل والصدام الحاد ، وكيف أثر ذلك على مسيرة الثورة ومستقبل الحركة الماركسية المصرية.

(١)

جيل الغضب وانتفاضة الأربعينيات

لايمكن فهم العلاقة بين جماعة الضباط الأحرار والقوى السياسية الأخرى ، ومن بينها الماركسيون المصريون، فهما سليما مالم ننظر إليها فى إطارها الأوسع وهو الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر منذ نهاية الثلاثينيات ، حيث ظهر جيل جديد متمرد على هذه الأوضاع يرفض نظام الحكم ويسعى إلى إسقاطه ، يدين أحزاب الأقلية التى استخدمها الاستعمار والقصر الملكى لإضعاف الحركة الوطنية ، ويتشكك فى قدرة حزب الوفد على حل القضية الوطنية بعد أن وقع معاهدة ١٩٣٦ واعترف بدور لقوات الاحتلال فى الدفاع عن مصر. جيل جديد اجتذبته أيديولوجيات جديدة كالفاشية والماركسية والإسلامية فأسس أحزابا سرية وعلنية جديدة تناهض الحكم العداء فى مقدمتها الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والتنظيمات الشيوعية المتعددة . وملأ هذا الجيل الساحة السياسية فور انتهاء الحرب العالمية عام ١٩٤٥ ، ومارس كافة أشكال النضال السياسى ابتداء من تسيير المظاهرات

فى الداخل . كانت هذه القضية هى محور العمل المشترك بين هذه التنظيمات السياسية ، كما كانت أساس العلاقة التى نشأت بينها وبين جماعة الضباط الأحرار خلال حقبة الأربعينيات . وسواء كانت هذه العلاقة من خلال عضوية عدد من الضباط الأحرار لهذه التنظيمات، أو كانت على مستوى التنسيق بين الطرفين كتنظيمات لكل منها هويته الخاصة ، فإن هذه العلاقة لعبت دورا كبيرا فيما حدث بعد ذلك من تعاون وصدام بين ثورة ٢٣ يوليو وهذه التنظيمات الحزبية . ومن المهم أن تخضع هذه العلاقة للدراسة الموضوعية كجزء من دراسة خبرة الثورة ودروسها المستفادة . وسوف نكتفى فى هذه الورقة بدراسة العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والماركسيين المصريين بمختلف تنظيماتهم الحزبية ، وكيف تطورت هذه العلاقة منذ فترة التحضير للثورة فى نهاية الأربعينيات إلى رحيل جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ ، وما شهدته هذه العلاقة من تذبذب شديد بين التعاون الكامل والصدام الحاد ، وكيف أثر ذلك على مسيرة الثورة ومستقبل الحركة الماركسية المصرية.

(١) .

جيل الغضب وانتفاضة الأربعينيات

لايمكن فهم العلاقة بين جماعة الضباط الأحرار والقوى السياسية الأخرى ، ومن بينها الماركسيون المصريون، فهما سليما مالم ننظر إليها فى إطارها الأوسع وهو الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر منذ نهاية الثلاثينيات ، حيث ظهر جيل جديد متمرد على هذه الأوضاع يرفض نظام الحكم ويسعى إلى إسقاطه ، يدين أحزاب الأقلية التى استخدمها الاستعمار والقصر الملكى لإضعاف الحركة الوطنية ، ويتشكك فى قدرة حزب الوفد على حل القضية الوطنية بعد أن وقع معاهدة ١٩٣٦ واعترف بدور لقوات الاحتلال فى الدفاع عن مصر. جيل جديد اجتذبته أيديولوجيات جديدة كالفاشية والماركسية والإسلامية فأسس أحزابا سرية وعلنية جديدة تناهض الحكم العداء فى مقدمتها الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والتنظيمات الشيوعية المتعددة . وملأ هذا الجيل الساحة السياسية فور انتهاء الحرب العالمية عام ١٩٤٥ ، ومارس كافة أشكال النضال السياسى ابتداء من تسيير المظاهرات

وتنظيم الإضرابات ،إلى إصدار الصحف وتوزيع المنشورات ، إلى إنشاء النقابات العمالية والمهنية والكيانات الجبهوية ، إلى ممارسة الاغتيالات السياسية للزعماء السياسيين المرتبطين بالاستعمار والقصر . واستوعبت حركة هذا الجيل الجديد كافة فئات الشعب من طلاب الجامعات والمدارس الثانوية إلى عمال الصناعة والخدمات إلى المهنيين والمثقفين والموظفين ، ولم يكن ضباط البوليس والجيش خارج هذه الحركة السياسية الجديدة ، حيث شهد النصف الثانى من الأربعينيات إضرابات صريحة لضباط البوليس كان آخرها فى إبريل ١٩٤٨ ، ولولا إعلان الحرب فى مايو ١٩٤٨ ودخول الجيش المصرى أرض فلسطين لشهدت البلاد تطورا خطيرا فى موقف رجال البوليس وضباط الجيش ، خاصة وأن السنوات السابقة كانت قد كشفت بوضوح أن عدداً غير قليل من هؤلاء الضباط قد ارتبط بالفعل بهذه التنظيمات السياسية الجديدة ، يستوى فى ذلك ضباط البوليس وضباط الجيش ، وكان أنشط هذه التنظيمات فى تجنيد هؤلاء الضباط حركة الإخوان المسلمين والتنظيم الماركسى المعروف باسم الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى(حدتو) الذى كان بناؤه التنظيمى يضم قسما للجيش.

كانت القضية الوطنية هى الشغل الشاغل لأبناء هذا الجيل الجديد من الضباط ، الذين التحقوا بالجيش المصرى بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، حيث سمحت بزيادة عدد أفراد الجيش المصرى ، مما تطلب التوسع فى عدد الضباط ، وأدى هذا التوسع إلى التحاق أبناء الفئات الوسطى بالجيش، فلم يعد قاصراً على أبناء الطبقة الارستقراطية أو أبناء كبار ملاك الأراضى الزراعية من الإقطاعيين . وكما كان طلاب الجامعات وعمال المصانع والخدمات والمثقفون والمهنيون منشغلين بالقضية الوطنية ،كان أقرانهم من ضباط الجيش مهمومين بها فى معسكراتهم سواء فى مرسى مطروح فى أقصى شمال البلاد إلى منقباد فى وسط الصعيد إلى جبل الأولياء فى السودان . ولم يقتصر اهتمامهم بالقضية على الارتباط بالتنظيمات السياسية الجديدة كالإخوان المسلمين والشيوعيين ، بل شكلوا تنظيمات سرية خاصة بهم فى قلب الجيش مستقلة عن هذه التنظيمات مثل التنظيم الذى أسسه بعض الطيارين وشارك فيه عبد اللطيف البغدادى

وحسين ذو الفقار صبرى وعبد العزيز سعودى ، والتنظيم الذى أسسه جمال منصور وزملاؤه فى الجيش . أما جمال عبد الناصر نفسه فإنه قبل أن ينهى دراسته الثانوية كان قد تعرف على الواقع السياسى فى مصر وعلى الأحزاب السياسية ، وكان قد نشط لبعض الوقت فى إطار حزب الوفد ومصر الفتاة والإخوان المسلمين . وفى النصف الأول من الأربعينيات ، وقبل تأسيس جماعة الضباط الأحرار ، قام بعض ضباط الجيش المرتبطين بتنظيمات سياسية ، أو الذين آثروا تشكيل تنظيمات خاصة بهم ، بأنشطة سياسية بالفعل مثل محاولة تهريب الفريق عزيز المصرى للالتقاء بقوات المحور فى العلمين (مجموعة سعودى والبغدادى)، أو مساندة الملك فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ضد تدخل الانجليز لتشكيل وزارة جديدة برئاسة مصطفى النحاس باشا ، إلى اغتيال أمين عثمان باشا وزير المالية الوفدى (أنور السادات وحسين توفيق) . وفى مرحلة تالية نظم بعض الضباط معسكرات لتدريب الفدائيين تمهيدا للحرب فى فلسطين . هكذا كانت حركة ضباط الجيش الشبان جزءاً من الحركة الوطنية المصرية خلال الأربعينيات ، وكانت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ سببا مباشرا فى المد الجديد الذى شهدته الحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة ، وإلى تلك الفترة بالذات يعود تبلور فكرة الضباط الأحرار كقوة سياسية مستقلة داخل الجيش بعيدا عن الارتباط بأى قوة سياسية أخرى . نعم نشأت جماعة الضباط الأحرار كقوة سياسية مستقلة ، لكنها فى نفس الوقت كانت جزءاً من الحركة الوطنية المصرية فاتفقت المهمة الاستراتيجية للحركة مع أهداف الحركة الوطنية أي انتزاع استقلال مصر بالقضاء على القهر الاستعمارى وإنهاء الاستغلال الإمبريالى(٤). وهكذا كان هناك ما يجمع الضباط الأحرار بالتنظيمات السياسية الأخرى وما يدعوهم للتعاون معها . ولم يكن ذلك بعيدا عن انتفاضة جيل الغضب بكل صورها ، والتى استمرت طوال النصف الثانى من الأربعينيات حتى قيام ثورة سنة ٥٢ . إن التداخل بين جماعة الضباط الأحرار عند تأسيسها وباقى التنظيمات السياسية الرافضة لنظام الحكم يتأكد بوضوح من تشكيل الخلية الأولى للضباط الأحرار ، التى عقدت أول اجتماع لها فى النصف الثانى من عام ١٩٤٩

وضمت : جمال عبد الناصر ، خالد محيى الدين ، عبد الحكيم عامر، عبد المنعم عبد الرؤوف ،كمال الدين حسين ، حسن إبراهيم (٥) .فقد كان خالد محيى الدين، مرتبطا بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) ، وعبد المنعم عبد الرؤوف عضوا بجماعة الإخوان المسلمين وكذلك كمال الدين حسين ، بينما كان جمال عبد الناصر قد انشغل فى فترة سابقة بالاتصال بالإخوان المسلمين ومصر الفتاة ، ولعل هذا التدخل كان أحد جذور تذبذب العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو وهذه التنظيمات بعد استيلاء جماعة الضباط الأحرار على الحكم ، وهو ما سوف نوضحه بقدر أكبر من التفصيل فيما بعد. هكذا كانت الظروف مهيأة لقيام علاقة وثيقة بين جماعة الضباط الأحرار والماركسيين المصريين ، كانت توجد فى هذا الوقت (نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات) العديد من التنظيمات الماركسية أكبرها وأكثرها تأثيراً الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى(حدتو)، والحزب الشيوعى المصرى ، ومنظمة طليعة العمال التى عرفت أحيانا باسم المنظمة الشعبية الديمقراطية(د. ش) وباسم حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى فيما بعد. وإلى جوارها مجموعة من التنظيمات الصغيرة التى كانت طرفا فى الصراع مع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فيما بعد مثل النجم الأحمر الشيوعى ، وطليعة الشيوعيين المصريين ، ونواة الحزب الشيوعى المصرى (٦) .كانت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) هى التنظيم الماركسى الوحيد الذى أسس قسما للجيش تقوده لجنة تتكون منالضابط أحمد حمروش كمسئول سياسى ، والضابط شوقى فهمى حسين كمسئول تنظيمى ، ووكيل النيابة أحمد فؤاد كمسئول تثقيف ، يقول أحمد فؤاد إنه تعرف على جمال عبد الناصر عن طريق خالد محيى الدين (٧) ، وإن لجنة قسم الجيش وافقت على عقد صلة تنظيمية مع الضباط الأحرار يكون أحمد فؤاد مسئولا عنها(٨) وكان خالد محيى الدين قد رتب لقاء بين جمال عبد الناصر والرفيق بدر(سيد سليمان رفاعى). سكرتير عام الحركة جرى فيه استعراض الأوضاع السياسية فى البلاد كان التوجه العام للماركسيين المصريين بمختلف تنظيماتهم يعطى الأولوية للقضية الوطنية والديمقراطية حيث برنامج الحركة الديمقراطية للتحرر

الوطنى فى هذه الفترة يدور حول طرد الاستعمار وتحقيق الجلاء والكفاح المسلح وعدم دخول مصر فى أية أحلاف عسكرية مع دول الغرب وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى .كما طالبت بتأميم قناة السويس وتوسيع الحريات الديمقراطية التشريعية التى تحد من حرية الصحافة والاجتماع وتكوين الأحزاب والإفراج عن المسجونين السياسيين ، وطالبت بتحديد الملكية الزراعية والقضاء على الإقطاع ، وذلك من غير أن تضع اقتراحا بحد أقصى للملكية الزراعية وتأميم الاحتكارات (٩) . أما الحزب الشيوعى المصرى فقد تشكل على أساس تقرير سياسى صدر باسم «تطور الرأسمالية وصراع الطبقات فى مصر» جاء فيه أن مصر ستمر بثورتين هما الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية ، وأن الثورة العاجلة هى الثورة الوطنية الديمقراطية التى تصفى السيطرة الاستعمارية وبقايا الإقطاع ، وأن عدو الثورة ليس الاستعمار وحده ولكن الإقطاع ومن يلوذ به من الرأسمالية الكبيرة، وأن قوى الثورة هى الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة وخاصة الفلاحين والمثقفين مع إهمال دور البرجوازية الوطنية واعتبارها طبقة خائنة للثورة الوطنية ، ولابد من قيادة الطبقة العاملة للحركة الثورية ولتحقيق هذه القيادة لابد من تكوين الحزب الشيوعى المصرى كمهمة عاجلة وملحة للثورة(١٠) . لم يكن هناك خلاف جوهرى بين التنظيمات الشيوعية رغم تعددها حول طبيعة المرحلة الثورية وأولوية القضية الوطنية ، وبالتالى فإنه لم يكن هناك ما يحول دون التعاون بين الماركسيين المصريين وبين الضباط الشبان الذين نشطوا سياسيا من أجل القضية الوطنية ، وتعتبر العلاقة التى نشأت بين الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى(حدتو) وبين جماعة الضباط الأحرار تأكيدا لهذه الحقيقة ، وقد ساعد على تطور هذه العلاقة واستمرارها ما شهدته مصر خلال هذه الفترة وخاصة ما بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ من تطور ملحوظ لنضالات القوى التقدمية وامتلاكها نفوذا سياسيا وجماهيريا متزايدا ، فقد نشطت حركة أنصار السلام التى كانت تتخذ من مجلة الكاتب الأسبوعية منبرا لها . وسعت اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لعمال نقابات مصر إلى تطوير الحركة العمالية ، فشهدت مصر ٤٩ إضرابا عماليا عام ١٩٥١ ، واستعادت اللجنة الوطنية للطلاب

نشاطها مرة أخرى ،وكان ثلثا قياداتها أعضاء في الجبهة التي شارك فيها الماركسيون ويسار الوفد ، وأخيرا فقد شهدت الحركة النسائية أيضا تطورا ملحوظا (١١) .وتطورت الأحداث خلال هذه الفترة فرفعت كل القوى الوطنية شعار مقاطعة الانجليز ، ونجحت ضغوط القوى الوطنية في إجبار الحكومة المصرية في ٨ أكتوبر ١٩٥١ على وقف المفاوضات مع الانجليز وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان المبرمتين بين مصر وبريطانيا سنة١٨٩٩ . قدمت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني خدمات هامة لجماعة الضباط الأحرار ، وكان لأحمد فؤاد شخصيا دور أساسي في العلاقة التي نشأت بين التنظيمين ،فقد شارك في كتابة منشورات الضباط الأحرار التي كانت تطبع في المطبعة السرية لحدتو ، وكان خالد محيي الدين وجمال عبد الناصر يشتركان في كتابة بعض هذه المنشورات ، وبعد حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ أصبحت (حدتو) هي الجهة التي تقوم بطبع وتوزيع المنشورات (١٣) .كما تولت طباعة المجلة السرية للضباط الأحرار «النصر» (١٤) ،لم تقتصر العلاقة بين(حدتو) والضباط الأحرار على طباعة وتوزيع منشورات الضباط الأحرار ، بل اقترح أحمد فؤاد أن يكون للثورة أهداف محددة ووافق جمال عبد الناصر على ذلك . وقدم أحمد فؤاد اقتراحا بالأهداف الستة التي أقرت وصدر بها منشور (١٥) .

وبالاضافة إلى هذه المساعدات قامت (حدتو) بتوفير عضوية جديدة للضباط الأحرار ، يقول خالد محيي الدين عن ذلك: «عرض أحمد فؤاد فكرة انضمام ضباط (حدتو) لتنظيمنا ، ووافق جمال عبد الناصر لكنه اشترط كعادته أن ينضم الأعضاء فرادى .. أي كأفراد وليس كمجموعة منظمة .. وقبل أحمد فؤاد ، أو بالدقة قبلت حدتو ، وبدأ تنظيم الضباط الأحرار يفتح أبوابه للشيوعيين من أعضاء (حدتو) وانضم أيضا عدد لا بأس به منهم ..محمود المانسترلي ود. محمود القويسني ، وصلاح السحرتي وجمال علام وآمال المرصفي وأحمد قدري وغيرهم . أما عثمان فوزي فقد كان أحد مؤسسي مجموعة الضباط الأحرار في سلاح الفرسان ، واندمج هؤلاء الضباط في مجموعات التنظيم وأسهموا إسهاما كبيرا في عملها وخاصة في توزيع المنشورات بالبريد كذلك أسهمت حدتو فيما بعد في طباعة

منشورات الضباط الأحرار ، كما أسهم ضباطها إسهاما نشيطا وفاعلا ليلة ٢٣ يوليو (١٦) . كانت حدتو مشاركا نشطا فيما جرى يوم ٢٣ يوليو ابتداء من دور يوسف صديق منصور في التحرك مبكراً ساعة بقواته مما أفشل قدرة قيادة الجيش على إحباط تحرك الضباط الأحرار ، إلى دور أعضاء حدتو في سلاح البحرية المصرية ودعمهم للثورة رغم عدم وجود أعضاء لجماعة الضباط الأحرار في البحرية (١٧) .كما قام أحمد حمروش ليلة قيام الثورة بإبلاغ سكرتير عام حدتو(بدر) بالأمر مما جعل حدتو تبادر إلى إصدار أول منشور يؤيد الحركة في شوارع القاهرة صباح يوم ٢٣ يوليو (١٨) . ليس هذا فقط بل إن المعتقلين السياسيين من أعضاء حدتو بادروا إلى تأييد الثورة، حيث يقول زكي مراد عضو المكتب السياسي لحدتو« استقبلنا حركة الجيش داخل المعتقل بتأييد فوري ، وعلقنا على جدران المعتقل بيانا بذلك» (١٩) وعن هذا البيان يقول فتحي خليل إنه تولى صياغته تحت عنوان «نحن نؤيد هذه الحركة ونبتهج» (٢٠).

-٢-

الضباط الأحرار في الحكم

نشأ وضع جديد في مصر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وتحولت جماعة الضباط الأحرار من تنظيم سري إلى سلطة حاكمة ، وانعكس هذا الوضع الجديد على العلاقة بين السلطة الجديدة وحلفائها الشيوعيين ورغم ما كان بينهما من تعاون كامل ، ورغم ما قدمته حدتو من خدمات ومساعدات للضباط الأحرار فقد كانت هناك عوامل عديدة تدفع في اتجاه الصدام رغم التأييد الكامل الذي أبدته حدتو لحركة الجيش صباح ٢٣ يوليو والفترة التالية وقد أفرجت حركة الجيش عن المعتقلين السياسيين خلال خمسة أيام من ٢٣ إلى ٢٨ يوليو ومن ضمنهم بعض قيادات حدتو . لم يكن بيان التأييد الصادر من حدتو صباح يوم ٢٣ يوليو معبرا عن موقف كل الشيوعيين من الحركة ، فقد كان للحزب الشيوعي المصري موقف آخر مناقض حيث أصدر يوم ٢٦ يوليو الذي طرد فيه الملك فاروق منشورا يدين فيه حركة الجيش باعتبارها فاشية عسكرية (٢١) . وقد استفز هذا الموقف جمال عبد الناصر ، وحاول أحمد فؤاد أن يفسر له الفرق بين

التنظيمين ، لكنه لم يقتنع قائلا إنه من الصعب توضيح هذه الفروق للمسئولين أو للجماهير (٢٢) . كما أن معظم الحركة الشيوعية العالمية باستثناء الحزب الشيوعي السوداني قد أدانت الحركة ، وكذلك الاتحاد السوفيتي (٢٣)، الذى يتضح موقفه من فقرة فى مطبوعة رسمية هى دائرة المعارف السوفيتية جاء فيها «وفى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قامت مجموعة من الضباط الرجعيين بقيادة الجنرال نجيب والذين كانوا على علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالاستيلاء على السلطة فى مصر» (٢٤) وقد أثرت هذه المواقف بالسلب على علاقة السلطة الجديدة بحلفائها فى حدتو ، وعزز هذا التطور السلبى إعدام العاملين خميس والبقرى الذى أدى إلى توتر العلاقة بين الطرفين وزود المنظمات الشيوعية الأخرى بمادة دعائية ضد حدتو وموقفها المؤيد للحركة كما أصابها بالعزلة وأثر على قناعات قياداتها وقواعدها إزاء الحركة ، وتوالت المواقف التى تباعد بين الطرفين وعدم تجاوب السلطة الجديدة مع مطالب حدتو السياسية وتأسيس هيئة التحرير كتنظيم سياسى وحيد فى البلاد ، وفتح أبواب المعتقلات من جديد لتضم ١٤٤ من الأحزاب القديمة ، ٤٨ شيوعيا ، ٣٩ بتهمة الاتصال مع جهات أجنبية ، وفرض الرقابة على الصحف ومصادرة المجلات التقدمية كالواجب والكاتب اللتين تصدرهما (حدتو)(٢٥) واعتقال أحمد حمروش ، وإبعاد يوسف صديق إلى أسوان .

ونشطت (حدتو) فى الاتجاه المضاد فطرحت وثيقة سياسية قامت بجمع توقيعات عليها باسم «ميثاق الطبقة العاملة» تدور حول مطالب لها مغزاها فى هذا التوقيت بالذات (٢٦) منها مطالب وطنية عامة مثل:

١- الجلاء الكامل عن مصر والسودان ورفض أى تحالف مع الاستعمار.

٢- إجراء انتخابات برلمانية سريعة.

٣- إلغام الأحكام العرفية.

٤- الموافقة على مطلب اتحاد عام نقابات عمال السودان بالجلاء أولا ثم تقرير المصير.

٥-حماية تطور الصناعة الوطنية بالحد من دخول رؤوس الأموال الأجنبية وإلغاء كل المعاهدات والاتفاقات التى تسهل دخولها.

وتضمن الميثاق أيضا مطالب فئوية فى مقدمتها وضع حد أدنى للأجور ، التأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة ، إلغاء منع الهيئة التأسيسية للاتحاد العام للنقابات

من مزاولة نشاطها والسماح بعقد مؤتمرها ، تعديل كافة القوانين العمالية مع اشتراك ممثلى العمال فى هذا التعديل ،توسيع الحقوق والحريات التى حصل عليها العمال فى ظل أحلك الظروف وعلى رأسها إلغاء مواد قانون العقوبات المقيدة لحق الإضراب ، حق العمال فى تكوين نقاباتهم واتحاداتهم تكوينا ديمقراطيا بعيدا عن أى تأثير ،وحماية النشاط النقابى وإلغاء مكتب العمال أو البوليس السياسى فى مظهره الجديد ، حق العمال الزراعيين فى تنظيم أنفسهم بعيداً عن تدخل واضطهاد رجال الإدارة وحقهم فى الاشتراك فى مناقشة كل ما يتصل بحياتهم .وفى خطوة لها دلالتها نشطت (حدتو) فى اتجاه تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية مع الوفد والإخوان المسلمين فى أبريل ١٩٥٣ ضمت فى قيادتها النائب حنفى الشريف مندوبا عن الوفد ، والدكتور خميس حميده وعبد الحفيظ الصيفى عن الإخوان المسلمين ، وأحمد الرفاعى وزكى مراد عن حدتو، وقد قدمت هذه الجبهة للمحاكمة فى يوليو ١٩٥٤ ، وصدرت أحكام بالسجن تراوحت بين سنتين وعشر سنوات (٢٧). هكذا حدثت القطيعة بين حلفاء الأمس ، وبلغت أشدها فى أزمة مارس ١٩٥٤ ، واستمرت حتى عام ١٩٥٥ بعد أن عزز جمال عبد الناصر مكانته الدولية من خلال الدور الذى قام به فى مؤتمر باندونج . انتقلت حدتو من موقف التأييد للثورة والتعاون معها إلى العداء ، وشهدت أعوام ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ العديد من المواقف الصدامية وتوالت المنشورات التى تدين الحكم ومن أمثلتها بيان صادر فى سبتمبر ١٩٥٣ جاء فيه «إن اعتداءات العصابة الحاكمة المتتالية على الشعب لم تعد خافية على أحد ، لقد بدأت العصابة العسكرية بالتنكر لوعودها البراقة شيئا فشيئاً» . ومارست حدتو نقدا ذاتيا لموقفها من قضية خميس والبقرى ، وأقرت بخطأ موقفها من انقلاب ٢٣ يوليو الذى أدى إلى انعزالها عن طبقتها العاملة والعجز عن فهم تحركاتها إذ ذاك فهما سليما ، واعتبرت هذا الموقف نتيجة تحليل سياسى انتهازى يمينى يتحمل السكرتير العام السابق (بدر) مسئوليته.

وواصل الحزب الشيوعى المصرى هجومه على الثورة ، ومن أمثلته بيان فى مارس ١٩٥٤ عنوانه« فليواصل الوطنيون كفاحهم من أجل

إسقاط العصابة الفاشية ، وإقامة حكومة وطنية» ، وبيان آخر فى ٣٠ أبريل ١٩٥٤ يعلن فيه أن كوربيل جاسوس خطير مثل عبد الناصر وأفراد عصابته (٢٨) . وعندما سافر جمال عبد الناصر للمشاركة فى مؤتمر باندونج أصدر الحزب بيانه الشهير فى ١٢ أبريل ١٩٥٥ بعنوان «فاشى مصر المفلس يبحث عن المجد فى باندونج» . وهكذا راحت كل التنظيمات الشيوعية تتبارى فى إدانة الحكم ، وفشلت حدتو فى المحافظة على علاقتها بالضباط الأحرار وتطويرها ، ورغم أنها لا تتحمل وحدها مسئولية ذلك، بل كانت هناك مسئولية مشتركة للطرفين عن تدهور هذه العلاقة ، إلا أن خالد محيى الدين الذى لعب الدور الأكبر فى قيام هذه العلاقة ، يرى أن مسئولية الشيوعيين أكبر فى فشلها بقوله عن حدتو «لقد غرها أنها شاركت وأشركت فى صناعة هذا الحدث التاريخى ، لكنها نسيت الفارق الهام بين التعامل مع مجموعة قليلة العدد من الضباط يعملون سرا ، وبين التعامل مع ضباط يحكمون الوطن ويطمعون إلى تعزيز حكمهم هذا» «كما كانت حدتو متعجلة ، وربما تحت ضغط الحركة الشيوعية العالمية التى كانت تدين حركتنا وتتهمها بانها صنيعة للأمريكيين، وتصمها بأنها مجرد تعبير عملى عن الصراع الخفى والملتهب بين الاستعماريين الأمريكى والبريطانى ، وكانت من ثم تتهم حدتو وتدينها لأنها كانت تؤيدنا ، بل وكانت مشاركة وضالعة معنا ، وربما تحت هذا الضغط، وتحت ضغط المنظمات الشيوعية الأخرى التى كانت تتهمنا بأننا حركة فاشية ، وتتهم حدتو بالعمالة ، كانت حدتو تضغط من أجل مواقف مبدئية وواضحة وإعلان نوايا صريح وواضح من حركة الجيش وكان هذا صعبا بل ومرفوضا من قبل مجلس قيادة الثورة ، فالحركة عندما حكمت كانت راغبة فى الاستقرار وفى حماية هذا الاستقرار »(٢٩) وباختصار «كان اليسار فى ذلك الوقت يفتقد القدرة على التعامل المتوازن مع سلطة له علاقة قديمة بها ، لكنها أصبحت علاقة غير متكافئة ، ولم يعمل على الاحتفاظ بنقطة ارتكازية داخل السلطة وتنمية دورها . بل وأسرع بالتصادم بما أفقده علاقته بالسلطة نهائيا ، بل وأوقعه فى مواجهة مريرة معها» (٣٠) ومما سبق كله يتضح أن تحول العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو)

من التعاون إلى الصدام كانت له أسباب متعددة منها:

١- الانقسامية فى صفوف الحركة الشيوعية المصرية واختلاف المواقف من ثورة ٢٣ يوليو بين التأييد والإدانة ، وهو أمر لم يكن مقبولا من قيادة الثورة ، وكما ذكرنا فإن جمال عبد الناصر أوضح أنه أمر لا يمكن تفسيره للمسئولين أو الجماهير ، وقد ساهمت الانقسامية فى إضعاف موقف الطرف المؤيد للثورة ، وهيأت المجال للمزايدة بين التنظيمات الشيوعية على إدانتها.

٢- موقف الاتحاد السوفيتى والحركة الشيوعية العالمية ضد الثورة وتصويرها على أنها عميلة للولايات المتحدة الأمريكية ، وهو عنصر مؤثر فى موقف الشيوعيين المصريين ، ولم يكن باستطاعة أى منهم أن يتجاهله طويلا.

٣- قرارات السلطة الجديدة ومواقفها السياسية التى لا تتجاوب بالكامل مع مواقف الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى سواء فيما يتصل بالإصلاح الزراعى أو الحياة الحزبية أو الديمقراطية أو قضايا الطبقة العاملة ، واستقرارها فى النهاية على إلغاء الأحزاب وعدم إجراء انتخابات برلمانية والحكم من خلال سلطة استثنائية ومصادرة حق الأطراف السياسية الأخرى فى ممارسة نشاط سياسى.

٤- التصور الخاطئ لدى قيادة حدتو أن تعاونها مع جماعة الضباط الأحرار قبل الثورة يعطيها الحق فى المشاركة فى السلطة ، وتجعلها السلطة الجديدة لاتخاذ المواقف التى تراها صحيحة دون أن تعطى اعتباراً لتكون هذه السلطة من أجنحة بعضها يسارية وبعضها يمينية ، مما يؤدى فى الغالب إلى إتخاذ مواقف وسطية ترضى الجميع.

هذه بعض الأسباب لتحول العلاقة بين قيادة ثورة ٢٣ يوليو وحدتو من التعاون إلى الصدام، لكنها ليست كل الأسباب ، فهناك سبب أهم يوضحه طارق البشرى فى دراسة له عن «الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو» يقول فيها «إن من قام بثورة هو من سيحكم أو يطاح به ، بمعنى أن من واجبه أن يحكم ، وأن ليس أمامه خيار ترك السلطة ، فليست الثورة من أعمال الترف أو الهزل ، يشرع فيها الشارع ثم يتركها اختيارا ، وإنما هى أهداف بدئ بها واستقطبت قوى وهدمت قوائم واستفزت خصوما ، وهى مركب من ركبه لا ينزل عنة

وسط الموج إلا بمنزل ،كما أن من دخل حربا لا يخرج منها الا بنصر أو هزيمة .وأكثر من هذا فإن صورة الحكم وصياغة مؤسساته وأوضاعه بعد الثورة إنما تأتى على صورة الجماعة التى قامت بالثورة وأوضاعها المؤسسية وروابطها التنظيمية . هذه المسألة أقرب إلى أن تكون قاعدة تفرض نفسها على من قاموا بالثورة ، قبل أن يفرضوها هم اختياراً على غيرهم» -(٣١) .خلاصة هذا الرأى أن من قام بالثورة هو الذى سيحكم ، وأن الجماعة التى تحكم هى التى ستحدد طبيعة الحكم الجديدة ، ولم يكن ذلك بعيدا عن فكر جمال عبد الناصر منذ البداية عندما أسس جماعة الضباط الأحرار حيث اشترط على أعضاء الجماعة إنهاء ارتباطاتهم التنظيمية مع أى جماعة أخرى وأصدر قرارا بفصل عبد المنعم عبد الرؤوف عندما أكتشف أنه ما زال على صلة بالإخوان المسلمين ، ولم يقبل أن تتوحد جماعة الضباط الأحرار مع جماعات أخرى . يقول خالد محيى الدين إن علاقته مع أحمد فؤاد كانت علاقة فردية «إننى فضلت هذه العلاقة الفردية لأننى وجدت أنه من غير الملائم أن أكون أحد قادة تنظيم الضباط الأحرار ، بينما أتلقى أوامر أو تعليمات تنظيمية من جماعة أخرى أو تنظيم آخر» (٣٢)وعندما اقترح أحمد فؤاد أن ينضم ضباط حدتو إلى الضباط الأحرار اشترط (جمال عبد الناصر) أن ينضم الأعضاء فرادى .. أى كأفراد وليس كمجموعة . يقول خالد محيى الدين « ولكى أكون واضحا فإن هذا الشرط كان شرطا دائما عند جمال عبد الناصر ، فعندما عرضت عليه فكرة التوحد مع مجموعة جمال منصور رفض مسألة التوحد ، وأصر على أن ينضم أعضاء المجموعة فرادى إلى التنظيم وقبل جمال منصور ذلك، كذلك قبل أحمد فؤاد ، أو بالدقة قبلت حدتو» (٣٣) .إذن كانت جماعة الضباط الأحرار هى الأصل ، وكان تمايزها عن غيرها أمراً أساسياً ، يأتى بعد ذلك التعاون مع الآخرين حدتو أو الإخوان المسلمين أو الوفد . وإذا كان من يقوم بالثورة هو الذى سيحكم ، وأن جماعة الضباط الأحرار هى الأصل ، فإن جمال عبد الناصر تفهم ذلك مبكرا وقبل قيام الثورة ،ففى رواية لإبراهيم الطحاوى ، أنه خلال اجتماعات الضباط الأحرار قبل الثورة جرى الحديث عن مساوئ الأحزاب ويومها قال جمال عبد الناصر «أعتقد أننا لو سيطرنا على الموقف فى

مصر يوما ما ، فيجب علينا إيجاد هيئة شعبية صادقة ومنظمة تعمل من أجل مصر» (٣٤)

ويقول إبراهيم الطحاوى الذى عهد إليه بتنظيم هيئة التحرير أول تنظيم شعبى تقيمه الثورة ، إن عبد الناصر استدعاه فى أحد أيام شهر أكتوبر ١٩٥٢ وقال له : لقد يئست من أن تصلح الأحزاب نفسها وتسير فى ركاب الأحرار ولذلك فلابد من إيجاد هيئة جديدة(٣٥) وكلفه بإعداد دراسة حول هذه المسألة ، فتم الاتصال بأهل الرأى والفكر والصحافة والسياسة الذين لم تلوثهم الحزبية ، وكانوا مبدئيا حوالى ٨٠ سياسيا وقدم الطحاوى نتائج دراسته لعبد الناصر الذى أعاد النظر فيها وقدم مشروعا مقترحا بتسمية الهيئة هيئة التحرير(٣٦) والجدير بالذكر هنا أن الصاغ إبراهيم الطحاوى والصاغ عبد الله طعيمة اللذين أشرفا على إنشاء هيئة التحرير وإدارتها لم يكن لهما أى نشاط سياسى سابق سوى عضويتهما للضباط الأحرار . وهكذا يتأكد أن الصدام بين ثورة يوليو والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) بعد قيام الثورة ، ورغم تعاونهما السابق كان جزءاً من الصدام بين الثورة وكل الأحزاب السياسية ، وهو صدام لم يكن يعود فقط إلى الخلاف حول السياسات ، بل كان يجرى فى الأساس حول الوجود الحزبى نفسه(٣٧) ولعل هذا التوجه يعود إلى طبيعة الجماعة التى قامت بالثورة وهى جماعة عسكرية تشكلت من خلال قواعد الضبط والربط وإطاعة الأوامر ووحدة التنظيم مما لا يعطى مجالا لقبول تعدد التنظيمات أو وجود المعارضة.

بين التعاون والصدام

تميز الماركسيون المصريون دائما بتغليب العامل الوطنى فى علاقتهم بثورة ٢٣ يوليو على أى اعتبار آخر ، فإذا كانت القضية الوطنية هى التى جمعتهم بالضباط الأحرار فى أواخر الأربعينيات ، وكانت السبب الرئيسى للتعاون الذى استمر بينهم حتى قيام الثورة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فإن هذه القضية نفسها هى التى أعادتهم مرة أخرى إلى التعاون مع قيادة الثورة سنة١٩٥٦ ، رغم خلافهم معها ورغم وجود رفاقهم فى السجون والمعتقلات وكان جمال عبد الناصر يتخذ نفس الموقف ، يقول أحمد فؤاد عندما أشيع أن وكيل وزارة الخارجية الأمريكية يقدم إنذارا لجمال عبد الناصر بعد إعلان صفقة الأسلحة

استدعاني جمال عبد الناصر وطلب مني الاتصال بزملائي القدامى استعدادا لنضال سري مسلح ، ولكن وكيل الخارجية الأمريكية تراجع عن موقفه ». وقد أيد لطفي واكد هذه الواقعة . كان ذلك عام ١٩٥٥ حيث توالت الإشارات إلى تصاعد المواجهة بين قيادة ثورة ٢٣ يوليو والإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . يقول الدكتور فؤاد مرسي (سكرتير عام الحزب الشيوعي المصري في ذلك الوقت) في حوار له مع جريدة الأهالي يوم ١١/ ٩/ ١٩٨٥ عن هذه الفترة :«سرعان ما بدأت مواقف عبد الناصر تتبلور بعد مؤتمر باندونج ، ثم صفقة الأسلحة التشيكية والتصدي للأحلاف ومعركة تمويل السد العالي وتأميم قناة السويس ، ودعوة أمريكا لإسقاط النظام .عند ذلك بلغ تأييدنا لعبد الناصر مدى بعيدا وبدأ هو يدخل في معركة التنمية فطرحنا عليه من خلال المنشورات تأميم المصالح الفرنسية والبريطانية لكنه مصرها ثم أممت بعد ذلك ». ويضيف الدكتور إبراهيم سعد الدين إلى ذلك «وكان عام ١٩٥٦ قد تميز بتأميم القناة والعدوان الثلاثي وتصدى السلطة القائمة له ،كما كان من معالمه البارزة أيضا المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفيتي الذي أعاد تقييم دور البرجوازية الوطنية واعتبرها حليفا للقوى العاملة واتخذ قرارات بمناصرة حركات التحرر الوطني. وقد أدى هذا إلى جانب محاولة الثورة الصينية احتواء البرجوازية الوطنية تحت شعار «دع مائة زهرة تتفتح » ..أقول أدى هذان العاملان إلى حدوث تغيير من أقصى اليسار حيث الرفض الكامل إلى أقصى اليمين حيث التأييد الكامل (٣٩)

في هذا الوقت وفي ظل التطورات الجديدة بدأت تنمو داخل السجن وخارجه اتجاهات لإعادة التفكير في الموقف من جمال عبد الناصر . تبنى هذه الاتجاهات الجديدة أعضاء الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني الذين كانوا قد شاركوا في تأسيس الحزب الشيوعي المصري الموحد مع منظمات ماركسية أخرى ، وباسم هذا الحزب صدرت منشورات وتحليلات تعبر عن هذه التوجهات الجديدة . ساعد على ذلك تغيير الموقف الأممي من ثورة ٢٣ يوليو ، ومن حركة التحرر الوطني عموما . في أواخر أكتوبر ١٩٥٥ صدر منشور تحت عنوان بيان إلى الشعب المصري جاء فيه:« لقد انتزع الاستعمار من اقتراح مصر اشتراك الاتحاد

السوفيتي وأوكرانيا في لجنة تقرير المصير السودان .. وأزعج الاستعمار الأمريكي الإنجليزي الاتجاه الجديد في حكومة عبد الناصر الذي تجلى في الخروج على الأسواق الاستعمارية وتوسيع نطاق تجارتنا مع الكتلة الشرقية لصالح اقتصادنا القومي . كما أزعج الاستعمار الأنجلو أمريكي وقوفنا إلى جانب حركة السلام العالمي ورفض الأحلاف العسكرية ، ولقد أزعج الاستعمار الأنجلو الأمريكي أخيرا المعونة العسكرية التي قدمها الاتحاد السوفيتي لبلادنا في صورة طائرات حربية من طراز ميج واستعداد الاتحاد السوفيتي لتسليح الجيش المصري بالأسلحة الثقيلة .إن الديكتاتورية العسكرية تخضع لضغط استعماري سافر لأنها منفردة بالحكم وليس لها سند شعبي» (٤٠) وفي نوفمبر ١٩٥٥ تصدر اللجنة المركزية للحزب بيانا يتحدث عن خطة سياسية جديدة تقدم نقدا ذاتيا لمواقف الحزب السابقة «الذي ينبغي ذكره هنا ببساطة أن كفاحنا الحزبي كان يتميز باتجاه يساري حاد ، ففي تحديد موقفنا من سياسة الديكتاتورية العسكرية الخارجية لم يكن موقفنا من باندونج ، ولم يكن موقفنا من رفض الحلف العراقي- التركي إلا اتهاما للديكتاتورية بالمناورة والتآمر .. وكنا نتغافل دائما عما في هذه السياسة من اتجاه استقلالي . ولقد أدى هذا إلى موقف قوقعي يساري بحت في كفاحنا الجماهيري» (٤١)

وفي فبراير ١٩٥٦ تسقط كل التحفظات ، ويختفي تعبير الديكتاتورية العسكرية ، ويبرز بوضوح التأييد الكامل للتوجهات الوطنية لثورة ٢٣ يوليو . يتضح ذلك من برقية بعث بها أعضاء اللجنة المركزية المعتقلون بسجن الواحات إلى جمال عبد الناصر : «إننا نحن الشيوعيون نؤيد سيادتكم ومواقفكم ، نؤيد مواقفكم في مؤتمر باندونج التاريخي ، ونقدر تقديرا عاليا دوركم في هذا المؤتمر وفي اتخاذ قراراته وفي السعي لوضعها موضع التطبيق ، ونؤيد موقف حكومتكم المعادي للحلف التركي العراقي وضد كل الأحلاف العسكرية، وضد الإمبريالية المعتدية ، ونؤيد نضالكم من أجل وحدة البلدان العربية في نضالها ضد الامبريالية ومن أجل حماية أراضيها ونؤيد نصوص مشروع الدستور التي تنص على أن العمل حق لكل مواطن والتي تجعل من التأمينات الاجتماعية في حالة

العجز أو المرض أو الشيخوخة حقا مكفولا للمواطنين» (٤٢) . وواصل الشيوعيون تأييدهم لسياسات جمال عبد الناصر ومواقفه الوطنية طوال عام ١٩٥٦ ، بما فى ذلك تأييد تأميم قناة السويس ، والاشتراك فى المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثى ، ودخول متطوعين منهم إلى مدينة بور سعيد لتنظيم المقاومة الشعبية ضد قوات الاحتلال ونجاحهم فى تأسيس الجبهة المتحدة للمقاومة الشعبية »(٤٣) . وأدى الشيوعيون المصريون دورهم الوطنى كاملا فى هذه الفترة ، وواصلوا تأييدهم للنظام فى مواجهة مشروع إيزنهاور« إن وحدتنا الوطنية ستقوى وتتدعم بمزيد من اليقظة والانتباه ، وإن تآمر الرجعية لن يزيدنا إلا التفافا حول حكومتنا الوطنية الباسلة . عاشت وحدتنا الوطنية .عاش بطل تحررنا جمال عبد الناصر ،، يسقط مشروع إيزنهاور» (٤٤) .وفى سبتمبر ١٩٥٧ يصدر بيان عن الحزب الشيوعى المصرى المتحد الذى ضم كافة الفصائل الماركسية الكبيرة يؤكد من جديد نقد ممارساتهم السابقة «والشيوعيون لا يخشون أن يعترفوا بأخطائهم الماضية أمام الجماهير فى صراحة وأمانة ، وفوق هذا يعلم الجميع أننا قد عدلنا موقفنا منذ زمن طويل ، وأننا نقف فى طليعة القوات الوطنية المصممة على الدفاع عن الحكومة الوطنية وكافة المكاسب الشعبية(٤٥) .كما تتضمن النشرة الداخلية للحزب فى نفس الوقت (سبتمبر ١٩٥٧) تحليلا للرفيق خالد انتهى إلى استنتاج جديد:« الثورة المصرية هى ثورة برجوازية وطنية ديمقراطية من نوع جديد تتم فى ظروف عالمية ومحلية متقدمة ، وظروف انتصار الاشتراكية عالميا ، وانتصار الشعب داخليا وبخاصة الطبقة العاملة ، وهى ثورة ديمقراطية معا يتولاها تحالف وطنى لا شعبى وتقوده البرجوازية الوطنية ، وتلعب فيه الطبقة العاملة متحالفة مع الجماهير الشعبية دورا قياديا . إنها ثورة جديدة فى التاريخ لا يمكن أن تقارن بالثورة البرجوازية التقليدية ، ولا بالثورة البرجوازية الجديدة كثورة الصين الشعبية «والبرجوازية الوطنية المصرية هى برجوازية من نوع جديد لم يسبق له مثيل فى التاريخ فهى ليست البرجوازية التقليدية . إنها تقدمية فى عالم احتضار الرأسمالية .. وهى برجوازية يغزوها الفكر الاشتراكى .. وتتعلق بالإشتراكية العالمية بوصفها النظام الوحيد الذى يمكن

ويريد أن يعاونها فى مهمة تطوير بلادها(٤٦)
.وفى ظل هذا المناخ الجديد فكريا وسياسيا
تأسس الحزب الشيوعى المصرى يوم ٨ يناير
١٩٥٨ شاملا كل المنظمات الماركسية التى
توحدت حول خط المساندة لحكم عبد الناصر ،
وكانت الظروف مهيأة لتطوير أوجه التعاون بين
ثورة يوليو والماركسيين المصريين إلى مستوى
أرقى ، وكانت هناك بالفعل إمكانية حقيقية لبدء
مرحلة جديدة فى مصر أساسها وحدة كل
القوى الوطنية والتقدمية حول برنامج مشترك
لحماية وتطوير الاستقلال السياسى
والاقتصادى لمصر وتصفية العلاقات
الاجتماعية المتخلفة . ويلفت النظر بشدة أنه قد
صدر فى هذه الفترة(عام ١٩٥٧) كتاب« تطور
الحركة الوطنية» تأليف شهدى عطية الشافعى
يتضمن برنامجا كاملا لتحقيق ذلك يطرح رؤية
فكرية وسياسية لا تختلف كثيرا عما تبناه
جمال عبد الناصر بعد ذلك فى الميثاق الوطنى
. يقول شهدى عطية الشافعى فى هذا الكتاب
:«فليس أمام مصر إذا أرادت رفع مستوى
شعبها المادى والثقافى ، وإذا أرادت أن تكون
جبهة عربية حقا ، إلا أن تسلك طريق التطور
الاشتراكى فى اقتصادها .وليس هناك طريق
واحد لتحقيق الاشتراكية ، فهناك عدة طرق ،
كل طريق منها يتفق وظروف البلد وطبيعة
اقتصاده ومدى تقدم أو تخلف هذا الاقتصاد
وعلاقات القوى الاجتماعية والسياسية فى
داخله . ولكن مهما تعددت طرق التطور إلى
الاشتراكية ، إلا أن جوهرها الاقتصادى
يستمر واحدا ، أن تصبح المصانع والتجارة
والخارجية ومعظم التجارة الداخلية ملكا لدولة
العمال والفلاحين ، وأن تصبح الأرض بالتدرج
ملكية جماعية للزراعيين الذين يفلحون الأرض
بأنفسهم . ولكن هل معنى هذا أنه من الممكن
اليوم التحول فورا إلى الاشتراكية فى مصر؟
.إن مثل هذا الأمر ليس من السهل حدوثه
.فاقتصادنا متخلف ، ولا زال من الممكن أن
يلعب النظام الرأسمالى والملكية الفردية لبعض
وسائل الانتاج دورا فى نهضة البلاد
الاقتصادية(٤٧) . ويطرح شهدى عطية
الشافعى المهام الأساسية المحققة لهذا الهدف
تحت عناوين المحافظة على استقلالنا ،
وتحطيم العوائق فى سبيل تطورنا (وتشمل
تصفية بقايا الإقطاع وتصفية الاحتكار) ،كما
يطرح مهام زيادة القطاع الحكومى ، وتخطيط
الاقتصاد القومى ، وتدعيم النظام التعاونى ،

ومواصلة الحصول على المساعدات الأجنبية غير المشروطة ، وسياسة جديدة للضرائب ليتحول عبئها إلى القادرين ، وأسس جديدة لتوزيع الأرباح والأجور والجبهة الوطنية المتحدة. كان الماركسيون المصريون باختلاف توجهاتهم يتطلعون فى هذا الوقت إلى المشاركة فى العمل الوطنى من أجل دعم وتطوير استقلال مصر السياسى والاقتصادى وتقدمها الاقتصادى والاجتماعى وكانوا يأملون أن تتم هذه المشاركة فى إطار ديمقراطى من خلال جبهة وطنية متحدة وكانوا يعتقدون. بإمكانية أن يتحول الاتحاد القومى (التنظيم السياسى الوحيد آنذاك) اطلوا لهذه الجبهة ، التى كان يراها شهدى عطية الشافعى جبهة طبقات تضم الطبقات والعناصر المعادية للاستعمار والصهيونية فى الخارج والمعادية للإقطاع والاحتكار فى الداخل . جبهة تضم الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين والطلبة وصغار أصحاب المتاجر والمصانع الصغيرة والرأسمالية الوطنية بكافة أقسامها متوسطة وكبيرة وأثرياء الريف . هذه الجبهة يجب أن تضم كافة المنظمات الجماهيرية القائمة من نقابات عمالية واتحاد عام لها ومن نقابات مهنية ونقابات عمال زراعية واتحادات فلاحين وتنظيمات جماهيرية لها كجبهة فى المصانع والقرى والأحياء ، وهى جبهة سياسية سيكون فيها تناقضات وصراع طبقى يحل ديمقراطيا وسلمياً. لم تعترف ثورة يوليو بحق التنظيم السياسى المستقل وبوجود تنظيمات سياسية خارج التنظيم السياسى الوحيد المعترف به (هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى) ، لكنها تغاضت عن النشاط السياسى والجماهيرى الماركسى خلال فترة احتدام الصراع الوطنى ضد الاستعمار والصهيونية فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ وكانت هناك اتصالات خلال هذه الفترة بين ممثلين للحكم ومندوبين عن التنظيمات الماركسية لبحث كيفية تنظيم التعاون بين الطرفين ، ولم تتخل ثورة يوليو عن المبدأ الذى اعتمده جمال عبد الناصر منذ تأسيس جماعة الضباط الأحرار وهو أن من يريد الانضمام إليها له ذلك بشرط أن يتم الانضمام كأفراد وليس كتنظيم ، وبالتالى فإن فكرة الجبهة التى تتكون من تنظيمات مستقلة كانت مرفوضة وهو ما تأكد فى نهاية المطاف للماركسيين المصريين عندما رتب الدكتور يوسف إدريس فى أكتوبر ١٩٥٨ لقاءً بين أنور

السادات سكرتير عام الاتحاد القومى ومحمود أمين العالم ممثلا للحزب الشيوعى المصرى حيث دعا أنور السادات الماركسيين إلى الانضمام للاتحاد القومى كأفراد ،ولكن محمود أمين العالم رد عليه بأنهم مستعدون للتعاون التنظيمى داخل الاتحاد القومى محتفظين بمنبرهم المستقل (٤٨) .وكان الرد العملى اعتقال عدد محدود من الشيوعيين بعدها بيومين ، ثم اعتقال كل الشيوعيين من كل التنظيمات بعدها بشهرين فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٨.

هكذا فإن الذين تجمعوا حول الموقف الوطنى المشترك فى مواجهة الاستعمار تفرقوا مرة أخرى نتيجة لاختلاف الموقف من قضية الديمقراطية . وكانت هناك أسباب أخرى للفرقة مثل وحدة مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ التى عارضها الحزب الشيوعى السورى ورفض حل نفسه ،كما انتقدها الماركسيون المصريون ،وتصاعد دور الشيوعيين فى ثورة ١٤ يوليو (تموز) سنة ١٩٥٨ بالعراق ، وتصفيتهم العناصر القومية فى الثورة ، وانفجار خلاف علنى حاد بين مصر والاتحاد السوفيتى بسبب ذلك فى نهاية ١٩٥٨ .كان هناك خلاف فى ذلك الوقت حول رؤية كل من الطرفين للقومية العربية ،وكان هناك خلاف مع الاتحاد السوفيتى ، لكن السبب الرئيسى لانتهاء التعاون بين الثورة والماركسيين كان هو إصرارهم على حقهم فى العمل التنظيمى المستقل، واختلاف رؤية كل منهما للديمقراطية.

الاندماج فى تنظيمات الثورة

قضى الشيوعيون ما يقرب من خمس سنوات فى السجون والمعتقلات عانوا خلالها من المعاملة القاسية وعندما استعادوا حريتهم عام ١٩٦٤ كانت مياه كثيرة قد جرت فى النهر ، وكانت أحوال مصر قد تغيرت بصورة جوهرية ،فقد فشلت الوحدة بين مصر وسوريا بانقلاب عسكرى مولته الرجعية السورية والرجعية العربية ، واكتشف جمال عبد الناصر إنه لا يمكن جمع كل الطبقات فى تنظيم واحد واعترف بانقسام المجتمع إلى طبقات وبالصراع الطبقى وبحتمية الحل الاشتراكى لمشاكل مصر المزمنة ، وحققت ثورة ٢٣ يوليو إنجازات ملموسة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى طريق العدالة الاجتماعية والحد من الاستغلال ، وتحققت مشاركة العمال فى الإدارة والأرباح ، وتم استكمال قانون

الإصلاح الزراعي لتحديد سقف أقل للملكية الزراعية ،وتأميم وسائل الإنتاج الصناعية الأساسية تنفيذا للقرارات الاجتماعية عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، وصدر الميثاق الوطنى فى مايو ١٩٦٢ كإطار فكرى للثورة تضمن تحديدا واضحا لحدود القطاع الخاص والدور القيادى للقطاع العام فى التنمية ، وتأسس الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم سياسى وحيد فى البلاد يقوده جهاز سياسى سرى باسم طليعة الاشتراكيين ،أعلن جمال عبد الناصر أنه الحزب الاشتراكى الذى يتعين أن يجمع كل الاشتراكيين فى مواجهة تجمع الرجعيين فى حزب واحد . ولم يكن هذا الذى جرى بعيدا عن البرامج المرحلية التى طرحتها التنظيمات الشيوعية ، بل كانت تسير فى الاتجاه العام الذى حددته هذه البرامج . وكانت ثورة ٢٣ يوليو قد نجحت أيضا خلال السنوات الخمس الأولى من الستينيات فى مواجهة الضغوط الاستعمارية ،والتصدى لمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على المنطقة ، وساندت الثورة حركات التحرر الوطنى فى الوطن العربى وأفريقيا وبلاد العالم الثالث ، وطورت تحالفها مع الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى وتلقت منه مساعدات اقتصادية وعسكرية هائلة ، كما نجحت الثورة فى اكتساب مكانة قيادية مؤثرة فى الوطن العربى ،وتصاعدت إلى درجة كبيرة الروح القومية العربية ، ومن خلال هذه الإنجازات مصريا وعربيا ودوليا عزز جمال عبد الناصر مكانته كزعيم بارز يحظى بشعبية هائلة فى مصر والوطن العربى . فى ظل هذه التطورات استدعى جمال عبد الناصر فى صيف ١٩٦٣ أحمد فؤاد وأخبره أنه ينوى بناء تنظيم حديدى «مثل اللى كان عندكم» يقصد التنظيمات الشيوعية ، وأنه لا توجد خلافات جذرية بين الثورة وبين الماركسية فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وطلب منه ترشيح عشرة أسماء لعضوية هذا التنظيم .كانت هذه المقابلة فى حضور حسن إبراهيم ، ومحمد حسنين هيكل ،وعلى صبرى، وسامى شرف ، وانتهت إلى تكوين فرع خاص تقوده لجنة مشكلة من أحمد فؤاد وأحمد حمروش والدكتور عبد المعبود الجبيلى (٤٩) .ونما هذا الفرع من طليعة الاشتراكيين نموا سريعا واستقطب إليه عناصر ماركسية ناضجة فكريا وسياسيا فى مجالات الثقافة والصحافة ، كما انضم إليه

عدد من الشيوعيين الذين خرجوا من المعتقلات ، ويبلغ عدد الذين انضموا إلى هذا الفرع ما يزيد عن ٢٥٠ عضوا معظمهم يصلح كادرا قياديا مؤثرا فى مجال عمله أو سكنه (٥٠) . وعندما قدمت بعد ذلك خريطة تنظيمية بأسماء شيوعيين لتسكينهم فى طليعة الاشتراكيين فى مواقع مختلفة رفض جمال عبد الناصر هذه الفكرة(٥١) . يقول أحمد حمروش إنه فى ظل هذه الظروف« كان صعبا من الوجهة العملية أن تجد التنظيمات الشيوعية فرصة عمل تؤدى فيها دورا مميزا بعيدا عن قيادة جمال عبد الناصر فى هذه المرحلة التى كان يتحرك كل شئ فيها نحو التطبيق الاشتراكى ، وكان اختيارا قاسيا لها أن ترفض فكرة الاندماج فى التنظيم الرسمى والعلنى الوحيد حيث تتاح فرصة عمل أكبر وسط الجماهير بطريقة قانونية(٥٢) .كانت هناك مقدمات لهذا التحول فى موقف الشيوعيين المصريين وقبولهم فكرة الاندماج كأفراد فى تنظيمات الثورة ، فقد شهدت الفترة الأخيرة من سنوات الاعتقال وبعد صدور الميثاق الوطنى مناقشات حول هذه التطورات انتهت إلى تبنى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) فكرة وجود مجموعة اشتراكية فى قمة السلطة العليا ينبغى دعمها ومساندتها ضد الأجنحة الرجعية فى السلطة ، وتبنى الحزب الشيوعى المصرى فكرة التطور اللارأسمالى فى بلدان العالم الثالث. كانت هذه الأفكار هى المقدمة الطبيعية لصدور قرارات بحل التنظيمات الشيوعية لنفسها والانضمام كأفراد إلى الاتحاد الاشتراكى العربى . يقول أحمد الرفاعى أحد قيادات حدتو:« يتعين علينا أن نعود للأفكار والإطار العالمى اللذين سادا فى هذه الفترة ..فعلى الصعيد الفكرى سادت نظرية النمو غير الرأسمالى ،وهى فكرة لم تكن تتضمن وضوحا لدى القيادة السوفيتية .. ثم أن الحزب كان قد تآكل ليس بسبب الإرهاب والتعذيب كما يقول السذج ، وإنما لأن عبد الناصر سحب البساط من تحت أقدام الجميع ، لأن عبد الناصر تقدم وتجاوز كل الشعارات التى كانت مطروحة .. ولم يكن بالإمكان المزايدة على عبد الناصر ، وإلا تحولنا إلى المغامرة اليسارية (٥٣) . ويقول الدكتور فؤاد مرسى سكرتير عام الحزب الشيوعى المصرى فى ذلك الوقت : «كنت مؤيدا لفكرة الحل. ولقد قلت ساعتها ربما لا تتمشى هذه الفكرة تماما مع المبادئ ، لكنها

كانت شيئا ضروريا ضرورة ملحة ، وأمر فرضته الحقائق الملموسة .لقد هجرنا الكثيرون ، ولم يبق سوى القليلين الذين يدافعون عن قضية الشيوعية ، وكان النظام يرفع ذات شعاراتنا . ورفع عبد الناصر شعار بناء مجتمع اشتراكى على أساس من مبادئ الاشتراكية العلمية ، وكان يسعى لتجميع المناضلين داخل حزب طليعى كان مفترضا أن يصبح قيادة الاتحاد الاشتراكى .وهكذا لقد فكرنا فى الأمر على أساس عملى وليس على أساس المبادئ .لقد قلنا إن هذا ليس موقفا مبدئيا ولكنه ضرورة مفروضة علينا كى نستطيع مجرد الاستمرار والبقاء .كى نستطيع الاستمرار كشيوعيين كان يتحتم علينا أن نحل الحزب وهذا هو التناقض» (٥٤) فى الرابع عشر من مارس ١٩٦٥ اجتمع الكادر القيادى للحزب الشيوعى المصرى(حدتو) وممثلو مناطقه المختلفة ، وتم فى هذا الاجتماع الموسع الموافقة الإجماعية على إنهاء الشكل التنظيمى المستقل للحزب .وتجسيد هذا التنظيم فى شخص واحد هو كمال عبد الحليم وتفويضه بالتعبير غن هذا التيار . وقد قام كمال عبد الحليم فى نفس الاجتماع وبمجرد اختياره بإنهاء الشكل التنظيمى للحزب المستقل . وفى أبريل ١٩٦٥ عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى اجتماعا موسعا يضم مسئولى المناطق ، وسكرتارية منطقة القاهرة ، ومسئولى العمل الجماهيرى ، وقرر الاجتماع بالإجماع إنهاء الشكل المستقل للحزب .وتكليف كافة أعضائه بالتقدم– كأفراد –بطلب عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى .والنضال من أجل تكوين حزب اشتراكى واحد يضم كل القوى الثورية فى بلادنا . وبهذه القرارات حقق الشيوعيون المصريون الشرط الذى لم يتنازل عنه جمال عبد الناصر أبدا .وهو أن من يريد أن يشارك فى العمل الوطنى تحت قيادته فلينضم إلى تنظيمات الثورة فرديا قام الماركسيون بعد ذلك بدور كبير ومؤثر فى تنظيمات الثورة ومؤسساتها ، فشارك ثلاثة منهم فى إدارة التنظيم الطليعى التى كانت تتكون من ١٢ عضوا (عبد المعبود الجبيلى وأحمد حمروش ومحمود أمين العالم) .وشاركوا أيضا فى صياغة محاضرات وبرنامج إعداد كوادر منظمة الشباب الاشتراكى (الدكتور محمد الخفيف ، الدكتور عبد الرازق حسن ، الدكتور حسن خليل ،

الدكتور ابراهيم سعد الدين) ، وتولوا مسئولية المعهد العالى للدراسات الاشتراكية تحت قيادة أمين المعاهد بالاتحاد الاشتراكى العربى الدكتور ابراهيم سعد الدين . وقاموا بدور قيادى وإشرافى فى الصحافة (خالد محيى الدين ، أحمد حمروش ، د. رشدى سعيد، د. محمد الخفيف ، صلاح حافظ ، أبو سيف يوسف ، ميشيل كامل ..إلخ) كما قاموا بدور مماثل فى المسرح وأجهزة الثقافة والنشر(نعمان عاشور، سعد كامل ، محمود أمين العالم .دعبد العظيم أنيس).

خاض الماركسيون المصريون معارك فكرية مهمة داخل التنظيمات السياسية وفى الصحافة وأجهزة الثقافة .وناضلوا من أجل طرح الأفكار الأساسية للاشتراكية العلمية ، ونجحوا فى تشكيل تيار يسارى حقيقى داخل هذه التنظيمات وفى الحركة النقابية العمالية والمهنية وفى صفوف الشباب . وكانوا فى طليعة المدافعين عن استمرار الثورة وإنجازاتها بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وانقلاب مايو ١٩٧١ ، وقدموا نموذجا إنسانيا قلما يتكرر عندما غلبوا مسئولياتهم تجاه المجتمع والوطن على جراحهم الشخصية ومانالهم من الأذى خلال سنوات السجن والاعتقال .وكان لنشاطهم الفكرى والسياسى فضل كبير فى استمرار المقاومة لسياسات الردة عن مبادئ ثورة ٢٣ يوليو وإنجازاتها طوال السبعينيات والثمانينيات وحتى الآن.

ملاحظات ختامية

وفى نهاية هذا العرض لتطور العلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والماركسيين المصريين وتذبذبها بين التعاون والصدام يصبح من المهم أن نستخلص من هذه التجربة الإنسانية أهم دروسها المستفادة ، وأن نرصد الأسباب التى حالت دون استمرار التعاون بين الطرفين ، رغم إنتمائهما إلى الحركة الوطنية المصرية ، ورغم اتفاقهما فى الأهداف الكبرى للنضال الوطنى المصرى ، ورغم الحاجة الملحة لوحد النضال الشعبى المصرى فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وما أكثرها .وفيما يلى نعرض بعض الملاحظات الختامية حول هذه التجربة:

أولا:- كان العامل الحاسم فى الصراع بين ثورة يوليو والماركسيين المصريين هو قدرة الثورة على الإنجاز ، ونجاحها فى تصفية النظام القديم ، وإنهاء الاحتلال الأجنبى

وتمصير الاقتصاد المصرى، وتأكيد الإرادة السياسية المستقلة لمصر وتصفية الإقطاع ، وتنفيذ مشروعات كبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الطبقات الكادحة والمحرومة ، ودورها العربى والإقليمى والعالمى المؤثر ، بينما كانت التنظيمات الماركسية تعانى من العزلة الجماهيرية ، وتفتقر إلى الارتباطات العضوية العميقة بالكتل العريضة من الشعب . ولا يعنى ذلك التهوين من أثر عمليات القمع التى تعرض لها الماركسيون المصريون وما ترتب عليها من إضعاف تأثيرهم فى المجتمع.

ثانيا:- لعبت الانقسامية والتشرذم فى صفوف الحركة الماركسية المصرية دورا مدمرا ليس فقط لعلاقة الثورة بالماركسيين ، بل أيضا وهذا هو الأهم فى عدم مقدرة الحركة الماركسية على إدارة صراع متكافئ مع السلطة ، وعجزها عن بناء قطب سياسى قادر على قيادة حركة جماهيرية منظمة ومؤثرة فى الصراع حال تعدد التنظيمات الماركسية واختلاف مواقفها السياسية دون بناء حزب شيوعى مصرى له ارتباطاته القوية بالطبقة العاملة وفقراء الريف والكادحين عموما .هذا على عكس ما حدث فى العديد من أقطار العالم الثالث كالصين والهند وفيتنام وجنوب أفريقيا وغيرها وما يزال هذا القصور قائما حتى الآن وهو ما يهدر تضحيات الماركسيين المصريين ويضعف تأثيرهم على التطورات السياسية فى البلاد.

ثالثا:- رغم أن اندماج الماركسيين فى تنظيمات الثورة كأفراد بعد حل تنظيماتهم الحزبية كانت له آثار إيجابية مهمة فكرية وثقافية وسياسية وتنظيمية إلا أن حل هذه التنظيمات وغياب قطب ماركسى مستقل فى المجتمع المصرى كانت له آثار سلبية على المدى الطويل عندما تعرضت إنجازات الثورة ومبادئها للخطر وعجزت تنظيمات الثورة عن مواجهتها ، بل وسارعت معظم قياداتها إلى الانضمام لقوى الثورة المضادة.

رابعا:- كانت القضية الوطنية عامل توحيد لمختلف القوى الوطنية والتقدمية ولعبت دورا فى عودة التعاون بين الثورة والماركسيين رغم أى خلاف بينهما وكان موقف قيادة الثورة من قضية الديقراطية هو السبب الأساسى للخلاف بينهما كما كان لإصرار جمال عبد الناصر على تمايز جماعة الضباط الأحرار وتنظيمات الثورة بعد ذلك أثره فى رفض فكرة التحالف مع تنظيمات أخرى واشتراط الانضمام لتنظيمات الثورة كأفراد لإمكانية ممارسة

وتمصير الاقتصاد المصرى، وتأكيد الإرادة السياسية المستقلة لمصر وتصفية الإقطاع ، وتنفيذ مشروعات كبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الطبقات الكادحة والمحرومة ، ودورها العربى والإقليمى والعالمى المؤثر ؛ بينما كانت التنظيمات الماركسية تعانى من العزلة الجماهيرية ، وتفتقر إلى الارتباطات العضوية العميقة بالكتل العريضة من الشعب . ولا يعنى ذلك التهوين من أثر عمليات القمع التى تعرض لها الماركسيون المصريون وما ترتب عليها من إضعاف تأثيرهم فى المجتمع.

ثانيا:- لعبت الانقسامية والتشرذم فى صفوف الحركة الماركسية المصرية دورا مدمرا ليس فقط لعلاقة الثورة بالماركسيين ، بل أيضا وهذا هو الأهم فى عدم مقدرة الحركة الماركسية على إدارة صراع متكافئ مع السلطة ، وعجزها عن بناء قطب سياسى قادر على قيادة حركة جماهيرية منظمة ومؤثرة فى الصراع حال تعدد التنظيمات الماركسية واختلاف مواقفها السياسية دون بناء حزب شيوعى مصرى له ارتباطاته القوية بالطبقة العاملة وفقراء الريف والكادحين عموما .هذا على عكس ما حدث فى العديد من أقطار العالم الثالث كالصين والهند وفيتنام وجنوب أفريقيا وغيرها وما يزال هذا القصور قائما حتى الآن وهو ما يهدر تضحيات الماركسيين المصريين ويضعف تأثيرهم على التطورات السياسية فى البلاد.

ثالثا:- رغم أن اندماج الماركسيين فى تنظيمات الثورة كأفراد بعد حل تنظيماتهم الحزبية كانت له آثار إيجابية مهمة فكرية وثقافية وسياسية وتنظيمية إلا أن حل هذه التنظيمات وغياب قطب ماركسى مستقل فى المجتمع المصرى كانت له آثار سلبية على المدى الطويل عندما تعرضت إنجازات الثورة ومبادئها للخطر وعجزت تنظيمات الثورة عن مواجهتها ، بل وسارعت معظم قياداتها إلى الانضمام لقوى الثورة المضادة.

رابعا:- كانت القضية الوطنية عامل توحيد لمختلف القوى الوطنية والتقدمية ولعبت دورا فى عودة التعاون بين الثورة والماركسيين رغم أى خلاف بينهما وكان موقف قيادة الثورة من قضية الديمقراطية هو السبب الأساسى للخلاف بينهما كما كان لإصرار جمال عبد الناصر على تمايز جماعة الضباط الأحرار وتنظيمات الثورة بعد ذلك أثره فى رفض فكرة التحالف مع تنظيمات أخرى واشتراط الانضمام لتنظيمات الثورة كأفراد لإمكانية ممارسة

العمل السياسي.

• الهوامش:

١- أ. ف توفتونوفيتش -ثورة الضباط الأحرار، كتاب الأهالي رقم ٣٠ القاهرة ديسمبر ١٩٩٠ ص١٢.

٢- ثورة الضباط الأحرار ، المرجع السابق ، ص١٣.

٣- د. رؤوف عباس (تحرير) ، أربعون عاما على ثورة يوليو ، طارق البشرى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة يوليو ١٩٩٢ ص٥٧- ٥٨.

٤- ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ، ص٧٨.

٥- خالد محيي الدين -والآن أتكلم- الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢ ، ص٦٣.

٦- د. رفعت السعيد -منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠ -١٩٥٧ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص١ وما بعدها.

٧-أحمد حمروش -شهود يوليو ، الطبعة الأولى ، شهادة أحمد فؤاد ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت يونيو ١٩٧٧ ، ص٥١.

٨- شهود يوليو ، المرجع السابق ص٥٢.

٩- طارق البشرى -الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢ ،الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٢ ، ص٤٢٦.

١٠- الحركة السياسية ، المرجع السابق ، ص٤٤٥.

١١-ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ص٤٤.

١٢- ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ص٤٥.

١٣- شهود يوليو ، شهادة أحمد فؤاد ، مرجع سابق ، ص٥١.

(١٤) ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ص١٠٢.

(١٥) شهود يوليو ، شهادة أحمد فؤاد ، مرجع سابق ، ص٥١.

١٦- والآن أتكلم ، مرجع سابق ، ص٦٨.

١٧- ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ص١٠٢.

١٨- شهود يوليو ، شهادة أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص٣٩.

١٩- شهود يوليو ، شهادة زكى مراد ، مرجع سابق ص١٦٧.

٢٠- شهود يوليو ، شهادة فتحى خليل ، ص٢٦٠.

٢١- شهود يوليو ، شهادة زكى مراد، مرجع سابق ص١٦٨.

٢٢-شهود يوليو ، شهادة أحمد فؤاد، مرجع سابق ص٥٤.

٢٣- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ، ص٩٨.

٢٤- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ،ص٩٨.

٢٥- ثورة الضباط الأحرار ، مرجع سابق ص١٢٩.

٢٦- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ، ص٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨.

٢٧- شهود يوليو ، شهادة زكى مراد ، مرجع سابق ، ص١٧٠ ،١٧١.

٢٨- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ص٢٧٠.

٢٩- والآن أتكلم ، مرجع سابق ،ص٩٧.

٣٠- والآن أتكلم ، مرجع سابق ، ٩٨.

٣١- أربعون عاما على ثورة يوليو ،مرجع سابق ، ص٨١.

٣٢- والآن أتكلم ،مرجع سابق ، ٦٨.

٣٣- والآن أتكلم ، مرجع سابق ،ص٦٨.

٣٤- أربعون عاما على ثورة يوليو ، مرجع سابق ، ٨٣.

٣٥- أربعون عاما على ثورة يوليو ، مرجع سابق ص٨٠.

٣٦- أربعون عاما على ثورة يوليو ، مرجع سابق ، ص٨٣.

٣٧- أربعون عاما على ثورة يوليو ، مرجع سابق ،ص٧٦ ، شهود يوليو مرجع سابق ص٢٨٠.

٣٨- شهود يوليو ، مرجع سابق ، ص٥٥.

٣٩-شهود يوليو ، شهادة د. إبراهيم سعد الدين ، مرجع سابق ص٢١.

٤٠- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ، ص٢٦.

٤١- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ص٢٦٥.

٤٢- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ، ص٢٧٣.

٤٤- منظمات اليسار المصرى ، مرجع سابق ،ص٢٩٤.

٤٥- د. رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ١٩٥٧- ١٩٦٥ ، شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص١٤٦ ،١٤٧.

٤٦- تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ، المرجع السابق ص٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦.

٤٧- شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ -١٩٥٦ ، الطبعة الأولى ، دار شهدى للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مرجع سابق ، ص٤٥٦.

٤٩- شهود يوليو ، شهادة أحمد فؤاد ، مرجع سابق ص٤٩.

٥٠- أحمد حمروش ،مجتمع جمال عبد الناصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٥ ، ص٢٤٣.

٥١- مجتمع جمال عبد الناصر ، المرجع السابق ص٢٤٤.

٥٢- مجتمع جمال عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص٢٤٥.

تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، مرجع سابق ، ص٢٧٠.

تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ، مرجع سابق ص٢٧٦.

ثورة يوليو..
وحركة التحرر الوطنى العالمية

■ حلمى شعراوى

يبدو أن خمسين عاما ليست بالزمن الطويل ، فهانحن فى يوليو ٢٠٠٢ نعيش ظروفا يومية تدفعنا وقائعها بدرجة أو بأخرى لاستحضار الكثير من وقائع ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر . نستحضر ظروفا تذكر بمواجهة الاستعمار التقليدى والاستيطانى من جهة كما تذكر بانطلاق الامبريالية الأمريكية وخطواتها نحو الهيمنة العالمية . وفى قلب هذه العملية التاريخية نستحضر دور الدولة الوطنية وحركة التحرر العالمية منذ الحرب العالمية الثانية.

وقد فرضت ثورة يوليو ١٩٥٢ نفسها فى لحظة حاسمة من تاريخ العالم الذى كانت تنفرد به الامبريالية العالمية ، ويبدو أن وجود " يوليو" فى قلب حركة التحرر العالمية قد شكل سنداً كبيراً لمعسكر المقاومة- الاشتراكى والوطنى – مما أجل تلك الهيمنة الامبريالية الشاملة ، حوالى نصف قرن !

ومن الطبيعى أن يكون هذا الإحساس هو الذى دفع مفكراً مثل جمال حمدان ليضع ثورة مصر بين أحداث تحررية كبرى فى التاريخ الحديث مثل الثورة الفرنسية والاشتراكية السوفيتية بحكم نزوعه الرومانسى لوضع مصر فى قلب العالم..

لكننا بعيداً عن أجواء الرومانسية نستطيع أن نضع ثورة يوليو أمام أسئلتها التاريخية التى تبقيها دائماً حدثاً رئيسيا فى عالم التحرر الوطنى ، ليس فقط بما صنعته أو قدمته ، ولكن أيضا بآثار التخلى عنها مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين ، حين سقط سقفها على يد السياسة الساداتية الجديدة ١٩٧١/١٩٧٣.

وقد لانستطيع فى هذه العجالة أن نقدم

تفصيلات عن كل ماجرى ، ولكننا يمكن أن نطرح بعض أسئلة يوليو ، أو بعض الأسئلة حول يوليو ، بما يفيد استمرار التأمل فيما بعد " يوليو".

أولا : هل انطلقت " ثورة يوليو " من فراغ؟

ثانيا: مرجعية التحرر الوطنى ، أم نظرية الدوائر الثلاث.

ثالثا: ممارسات التحرر الوطنى وخاصة فى أفريقيا.

رابعاً : نكسة ١٩٦٧ لم تحاصر حركة التحرر الوطنى.

خامسا: مرجعية مايو .. وتساؤلات أهل يوليو.

أولا: هل انطلقت ثورة يوليو من فراغ؟

لم تكن ثورة يوليو « مشروعا ثوريا » لمصر فقط ، وإنما حركة تحرر وطنى أصيلة لمصر وعوالمها المحيطة ، هكذا لابد أن نتخيل كيف صاغ جمال عبد الناصر عوالمه تلك مع زملائه، وهو الضابط العائد من عملية مقاومة للاستعمار الاستيطانى فى فلسطين ، وهو المعلم فى الكلية الحربية وكلية الأركان مدرسا وقارئا لمادة الشرق الأوسط والفكر الاستعمارى حوله ، وهو المراقب الذكى للحدث العالمى عقب الحرب العالمية الثانية ، وجذور الفكر الوطنى فى الحركة المصرية من الوفد والحزب الوطنى ومصر الفتاة والاخوان المسلمين والحركة الشيوعية.

لابد أن نتصور هنا أن قراءته كانت " سياسية " أكثر منها اجتماعية ، فالحدث" السياسى" كان كبيرا ولافتا بل وسائداً بقدر التعتيم على الحدث الاجتماعى العالمى . وكانت ردود الفعل فى مصر ماقبل يوليو ، ردوداً على الحدث السياسى والسياسات العالمية فى لندن وواشنطن بأكثر مما كانت على التطورات الاشتراكية فى موسكو وبكين . لم تكن بارزة أمام شباب يوليو تحليلات النظام الرأسمالى العالمى وآلياته الجديدة بعد الحرب قدر مابرزت معالم الحرب الباردة فى مبادئ ترومان ١٩٤٧ لمواجهة معسكر الشيوعية والسوفيت ، ومشروع مارشال واقامة حلف الأطلنطى لانهاض حركة أوروبا وحمايتها أمام حماية السوفيت لأوروبا الشرقية، ثم صدام المعسكرين المبكر فى شبه جزيرة منشوريا أو الحرب الكورية . تضادلت عندئذ دلالات ونماذج ثورة الصين واستقلال الهند واقامة باكستان ، وتراجع بريطانيا وفرنسا عن وعودها لشعوب المستعمرات فى آسيا وأفريقيا.

لم تكن مصر أمام عبد الناصر مجرد" مستعمرة" تطالب بالاستقلال ، لأن الواقع أن " وطنية الاستقلال" فى مصر ، شرعت قبل " يوليو" فى مواجهة المشروع الاستعمارى ، حيث وقفت القوى الوطنية مع حكومة الوفد لدفع " وطنية الاستقلال" أمام المشروع الاستعمارى والامبريالى فى حدود دولة الاستقلال الوطنى عند الوفد ، وليس مشروع الدولة الوطنية على نحو ماشرعت فيها الناصرية عقب ذلك . لقد أسقطت وطنية الاستقلال نظام ١٩٣٦ للتحالف المصرى البريطانى بالغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١، ورفضت الدخول فى حلف عسكرى مباشر مع بريطانيا ، كما رفضت الاشتراك تحت العلم الأمريكى فى الحرب الكورية ، ورفضت نظام الدفاع المشترك والبيان الثلاثى ١٩٥٠ أيضاً والذى طرحته القوى الاستعمارية والامبريالية معا – بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة . بل إن مصر الوطنية رفضت وساطة أمريكية مع بريطانيا لتحقيق الاستقلال" المنشود" مقابل دخول مصر نظام الدفاع المشترك الأمريكى البريطانى فى ذلك الوقت قبل يوليو ١٩٥٢ . إذن فقد استحضر عبد الناصر ورفاقه بالضرورة تلك " الخريطة السياسية " والتخطيطات التى تتضمنها ليدرك أن الاستعمار حقيقة عالمية وأن التحرر الوطنى لابد أن يكون عالميا بدوره حتى ولو لم يكن ملف كل ذلك ناضجا على مستوى الثقافة السياسية بهذا الوضوح . ولأننا نعلم أن السياسة الخارجية هى دائما انعكاس للأوضاع الداخلية فان مجتمع " الاستقلال الوطنى" بقيادة الوفد ، لم يكن يطرح أكثر من مطامح بعض القوى البرجوازية المحلية " للاستقلال" وليس للصدام مع النظام الرأسمالى العالمى ، وسوف تكون تلك المسألة هى إحدى مسائل ثورة يوليو ١٩٥٢ فيما بعد ذلك بعقد من الزمان على الأقل ، وخلال مشروعها لبناء الدولة الوطنية فى مصر ، لكن هذا المشروع الجديد" ليوليو" لم يكن قائما على نظرية " القطع التاريخى" مع ماقبله على نحو مايصوره البعض ، بقدر ماكان تعميقاً لتيار الحركة الوطنية فى مصر ، وإن لم يكن ابن" الحركة الوطنية الديمقراطية " التى يرى البعض أنها كانت مرشحة بدورها للإنطلاق.

ثانيا : مرجعية التحرر الوطنى أم نظرية الدوائر الثلاث؟

منذ اللحظات الأولى بدا واضحاً أن زعامة " يوليو" تفكر فى مشروع وطنى كبير لمصر ،

مهدت له مواقف الوطنية المصرية من جهة لكنها كانت تحتاج لبناء دولة وطنية مستقلة من جهة أخرى . لعل ذلك ماتكشفه حسابات التفاوض بشأن الجلاء مقترنة بمفاوضات " المسزلة السودانية" ولن أدخل هنا فى تفاصيل هذه المسائل التى لاتدخل فى موضوع بحثنا الآن ، ولكن حساب أن بناء الدولة الوطنية فى مصر لايحتمل جهد حماية السودان الشاسعة من الوجود الثقيل للانجليز فيها وحولها فى حوض النيل مع دعم القوى الاستعمارية الأخرى ، هذا الحساب الذى يجعل اتفاقية السودان تسبق اتفاقية الجلاء عن مصر " لايمكن أن يكون محض صدفة ، ولامجرد السعى إلى السلطة فى مصر بأى ثمن . ولعل ذلك يذكرنا بأن مبادئ " حق تقرير المصير" هى التى تصدرت مشروع الثورة الاشتراكية من قبل على يد لينين وهاهى تتصدر مشروع ثورة التحرر الوطنى فى مصر ، وذلك خلافا لمبادئ " نشر الثورة" لمصالح البرجوازية على يد قيادة الثورة الفرنسية من قبل . ليس مصادفة أن جاء مبدأ حق تقرير المصير فى السودان هو نافذة مصر على أفريقيا ، كما كان مؤتمر باندونج بدلالته الأوسع هو نافذتها على آسيا . لابد أن رسالة القوى الاستعمارية قد وصلت زعامة " يوليو " باستحالة البقاء هناك فى ظل هذا النفوذ الاستعمارى ، وإن ذلك قد دفع هذه الزعامة للتفكير فى القفز على هذا الموقف والقيام " باحتواء مضاد " عبر تخليص مصر أولا . ألا يدخل فى هذا نشر الصحف المصرية تباعا لأنباء مقابلات القيادات المصرية لزعماء من " الماوماو" وأوغندا ونيجيريا فى يناير ١٩٥٤ فى رسائل مضادة لبريطانيا المتآمرة فى السودان . ولقد ذكرنا أن عبد الناصر كان دارسا لمسائل ومشروعات القوى الامبريالية الكبرى تجاه الشرق الأوسط ، ولابد أن نتصور كيف بدا له " الزحف الأمريكى" بالفعل بديلاً للحضور الاستعمارى التقليدى ، ومواجها جديداً أيضاً لتيارات التحرر من الاستعمار ، وعلى المحللين أن يقوموا كيف تعاملت الزعامة الشابة مع هذا المشهد ككل . ولنتذكر هنا قوة تحولات السياسة البريطانية إزاء شرق السويس فى إطار الهجوم الأمريكى ومشروعاته لإقامة منظومة الدفاع عن الشرق الأوسط ، والأحلاف المقترحة لتنفيذها .. الخ وقد يفيد هنا تأمل زيارات وزراء أمريكيين لمصر تباعا فى هذه الفترة (دالاس ٥٣ ثم أكتوبر ١٩٥٥ ووزير مالية أمريكا ديسمبر ١٩٥٥).

وقد دفع ذلك القيادة المصرية أن تدخل فى " حوارات" مباشرة مع السلطان الأمريكى الجديد بدت غير مفهومة وقتها إلى حد كبير ، بل ومازالت تدخل فى قاموس بعض المناقشات حتى الآن نتيجة شواهد عن وجود مساعدات أمريكية مباشرة لمصر وفق برنامج النقطة الرابعة الأمريكية ، وعن طروح أمريكية حول الوساطة مع بريطانيا أولاً ثم إسرائيل من أجل تنفيذ " خطة شاملة" للمنطقة سميت " ألفا" فى بعض المصادر . ولكن هجوما إسرائيليا على غزة فى فبراير ١٩٥٥ دفع بحضور المسألة الفلسطينية كلها دفعا أمام الزعامة الجديدة فى مجال العمل الدولى . ولنستحضر هنا توابع هذا العدوان لنرى معنى الفارق بين حجم اعتداء محدود فى غزة فى فبراير ليجرى توقيع اتفاقية دفاع مع سوريا مع تأييد سعودى لها فى مارس ١٩٥٥ ، والذهاب إلى باندونج بأكبر وفد حضر المؤتمر فى أبريل ١٩٥٥ ثم إعلان صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر ١٩٥٥.

فى تقديرى أن صياغة " استراتيجية يوليو" عن علاقتها الخارجية فيما يعرف بالدوائر الثلاث" التى تضمنها كتيب فلسفة الثورة عام ١٩٥٤ لاتعبر عن الفلسفة الحقيقية وراء هذه الخريطة من الوقائع والمشاهد التى عاشتها ثورة يوليو لحوالى عقدين من الزمان فى تلك الفترة ، بل أننى أعتقد أن مرجعية " الدوائر الثلاث " لاتتوفر لها مصداقية كبيرة كمضمون أو أداة تحليل لتظل مرجعية التحرر الوطنى كبنية أسستها البراجماتية الناصرية فى فترتها الأولى ورسختها مبادئ التحرر الوطنى على الصعيد العالمى كله بعد الحرب العالمية الثانية تظل هى الجديرة بالاعتبار . إن نظرية " الدوائر الثلاث" لاتخدم إلا هيكلة جامدة لتحركات " يوليو"، وإن خدمت مسائل " الانتماء" أو الهوية التى مازالت موضع الجدل . ولفهم دور ثورة يوليو التاريخى على الساحة العالمية والتى تمثلها ساحة التحرر الوطنى ومعركتها مع الامبريالية العالمية ، فاننى أرى الفصل بين القضايا التاريخية والثقافية وبين قضايا الاستراتيجية التى تلتزمها بنية " الدولة الوطنية" الناصرية فى عالم التحرر الوطنى . إن بنية الدولة الوطنية مفهوم متكامل للاستقلال والتنمية المعتمدة على الذات وعلى بنية اجتماعية اقتصادية ذات توجه ديمقراطى و بناء تحالفات اقليمية وعالمية تساند هذا التوجه الوطنى ولاتعوقه وهذا ماأتصوره معنى الدولة الوطنية فى مصر يوليو . ومع أننا لانريد

التوسع في هذا الجدل أيضاً فانني أضع بعض عناصر المشهد التي قد تساعد مختلف الأطراف على التحليل:

* قفزت العديد من القضايا الأفريقية وحماية وادي النيل من النفوذ الاستعماري قرينة وعقب اتفاقية السودان مباشرة وأصبح مبدأ تقرير المصير حاكما لموقف مصر في أوغندا وكينيا (مساعدة الماوماو) ونيجيريا (الاستعمار البريطاني) واريتيرا .. وذلك في تحركات سابقة على اللقاء بثوار الجزائر أنفسهم رغم أن الانطلاق مع كتلة الوطنية المغاربية عموما كان في إطار التحرر من الاستعمار الفرنسي وليس بناء الوحدة العربية مثلا بدءاً من المغرب.

* كانت " باندونج" النافذة التالية مباشرة والتي فتحت على آسيا ولقاء معسكر التحرر الوطني بالمعسكر الاشتراكي عن طريق الصين وماقام من علاقات استراتيجية وثيقة عقب ذلك مع الهند وليس مع الباكستان ، وأعقب ذلك اللقاء بيوغوسلافيا وقبرص واليونان لدواعي التحرر وعدم الانحياز وليس مع تركيا المسلمة حيث بدأت تحالفات اسلامية مضادة معظم الوقت لدائرة التحرر الوطني.

* كان انعقاد مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية والأسيوية بالقاهرة في الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٥٧ نافذة كبيرة على قضايا التحرر الوطني عاد بالقاهرة إلى أفريقيا بقدر ما تأكدت الدائرة الأسيوية في باندونج ، وقد اقترن ذلك بالوحدة مع سوريا كما تعالت نغمة مقاومة الاستعمار والامبريالية على نغمة القومية العربية رغم أن العدوان الثلاثي على مصر كان قد عبأ الجماهير العربية بشكل بدا مفاجئا للمحللين ، ومازال يذكر حتى الآن تقريبا بحس المفاجأة لغياب ثقافة سياسية من حول ذلك رغم شيوع فلسفة الثورة لعدة سنوات ، ولكن الشعوب العربية نفسها لم تنس الدور الهندي الأسيوي عموما - إلى جانب الدور الاشتراكي - في الوقوف ضد العدوان الاستعماري.

* إن كان التحرك الجماهيري العربي هو قاعدة استراتيجية الدائرة العربية ، وهو ماله من أسس ثقافية ومطامح شعبية وطنية ، فان التحرك السياسي المنظم وشبه المؤسسي كان قاعدة الانطلاق في الدائرة الأفريقية (مجموعة الدول المستقلة ١٩٥٨ - الدار البيضاء ١٩٦١ - منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣) ، ولذا فقد ظل ثقل مصر التحرري في دائرة عدم الانحياز ذات التأثير المعروف في النظام الدولي فترة

تفعيلها لعدة عقود معتمداً علي الدائرة الأفريقية المؤسسة ثم الأسيوية ، ولم تكن الدائرة العربية لمؤدلجة أحيانا ولامؤسستها فى الجامعة العربية هى السند الرئيسى لمصر فى هذه الساحة.

* يمكن لأي محلل أن يراجع مدى حضور الدائرة الاسلامية فى استراتيجية يوليو حتى يعرف أنها لم تتفاعل معها فى أى وقت ، بل إن التناقضات معها غلبتها فى معظم الأوقات وكانت المعارك مع الأحلاف الاستعمارية قرينة تحالفات دائمة لهذه المشروعات داخل الدائرة الاسلامية.

نستطيع أن نقول الآن أن نظرية " الدوائر الثلاث" لم تكن إلا رداً متواضعاً - فى صياغتها تلك - على ثقافة سياسية شائعة مع بداية يوليو - وذات عمق لاينكر فى الواقع المصرى - حول انتماءات مصر العربية والمتوسطية وحتى الفرعونية ، وعندما صيغت بعض الأفكار القريبة من زعامة يوليو ممثلة فى أعمال مثل " مصر ورسالتها " فى الخمسينيات أو عن " شخصية مصر" فى منتصف الستينيات فانها لم تشعر قادة يوليو بمصداقية مرجعيتها لما تمضى فيه ، كما لم يكن فلاسفة القومية العربية المعروفين ذوى نظرة شاملة للتحرر الوطنى على صعيد عالمى . ولذا فان " ميثاق العمل الوطنى" فى مطلع الستينات يكاد يكون الوثيقة الأصدق تعبيراً عن يوليو وليس صدفة أن تجاهل الميثاق الاشارة للصياغة المبسطة فى فلسفة الثورة ليتحدث - كوثيقة للتحرر الوطنى والاجتماعى - بقدر ماوسعه التعبير إزاء زخم معسكر التحرر والاشتراكية فى تلك الفترة.

ثالثا: ممارسات التحرر الوطنى ، وخاصة فى أفريقيا

لسنا بصدد تقييم ممارسات فى عصر مختلف ، فلكل عصر ظروفه وأبعاده ، ولكنا لابد أن نعى أننا كنا بصدد بنية وطنية ذات نزوع استقلالى وطنى ، وأن هذا المطلب مازال قائما حتى فى ظروف العولمة بل وللحماية من سياسات العولمة ، وذلك فى ضوء علمنا أيضا أن لاسياسة خارجية دون أن تعبر عن طبيعة البنية الداخلية . وأظننا شعرنا بذلك منذ اللحظات الأولى لثورة يوليو فى قرار التسليم بحق تقرير المصير للسودان ، ذلك القرار الذى لم يتحرك عالميا - إلا بالكفاح المسلح الصينى أو الكفاح السلمى فى الهند . ولعله المبدأ نفسه الذى دفع ثورة يوليو للوقوف بقوة وراء حق الشعب الكينى والزيمبابوى فى أسبقية

ملحوظة حتى عن دعمها لثورة الجزائر . والأسئلة التى تطرح نفسها هذا تقترن بحركة التحرر الوطنى العالمية كلها عقب الحرب الامبريالية الثانية ، وعن مدى جذرية التطلع للاستقلال عن النظام الرأسمالى العالمى والامبريالى ببنية اقتصادية واجتماعية تضمن دعم التوجه السياسى فى هذا الفضاء . والحق أن المعسكر الاشتراكى نفسه لم يستطع حتى هذه الفترة إلا أن يكون" مشروع انفصال " عن ذلك النظام عن طريق نظام اشتراكى دولتى فى الاتحاد السوفيتى نفسه ، وفى إطار الرغبة فى كسب هذا المعسكر لحركة التحرر الوطنى أصبح النموذج السوفيتى هو السائد ولم تكن خيارات يوليو الاجتماعية لتصل لأبعد من ذلك، ولم تساعد الحركة الشيوعية العربية نفسها لدفع أفكار حول التجربة الصينية ، بينما كانت بؤرة الجذب الأخرى هى الهند بديمقراطيتها الليبرالية الرأسمالية التى لم تطرح الانفصال بدورها.

من هنا كان توجه يوليو – الدولة الوطنية – إلى تصفية الاستعمار كخطوة أولى ثم إلى المشاركة فى بناء كتلة التحرر الوطنى التى اتخذت إطاراً لها حركة عدم الانحياز : ليس صدفة أن بدأت العلاقة بقيادات حركات التحرير الأولى والوافدة إلى مصر عقب استقلال السودان – من الدول المحيطة بحوض النيل ، كينيا – أوغنداً – اريتريا – الكونغو – تشاد. وأعقب ذلك الالتفاف على إسرائيل فى العالم العربى ببروز الدور المصرى مع سوريا وفى لبنان والصراع مع الأردن . كان ذلك لحماية ظهير الدولة الوطنية وبابها الشرقى بالضرورة ثم انطلقا إلى الحضور على الصعيد الدولى بتكتل أسيوى أفريقى ، شعبى وحكومى أسس لكتلة الحياد الايجابى ثم عدم الانحياز ، تلك الكتلة التى أجلت عولمة الامبريالية لعدة عقود رغم عدة قدرة كتلة التحرر الوطنى على الخروج الفعلى من النظام الرأسمالى العالمى ، التوسعى الامبريالى بطبعه.

لقد توثقت العلاقة بشكل ملفت بين عبد الناصر ونهرو وتيتو تحديداً . وتشير هذه العلاقة الخاصة واجتماعات " بريونى" فى يوغوسلافيا أن رسالة "ما " صدرت عن هذه الاجتماعات إلى طبيعة الكتلة الجديدة ، غير النظامية.

رسالة إلى الغرب أن الزعماء الجدد عازمون على التحرر الوطنى من الاستعمار وإن استمرت علاقة المصالح بالمعسكر

الرأسمالى ، ورسالة إلى الشرق أنهم لن يقبلوا بمبادئ الحرب الباردة وسياسة الأحلاف ومعاداة الشيوعية ، لكن ستبقى اختياراتهم " خاصة" فى مسائل الاشتراكية وتحفظاتهم قائمة على الأممية الشيوعية نفسها . فالى أى حد قبل المعسكر أن هذه الرسائل أو أتاحوا لهذه الصيغة أن تكون قابلة للعمل ؟ هذه كانت معركة التحرر الوطنى ووقائعها العديدة ؟

انطلقت الهند على الصعيد الأسيوى محاولة دائما تحييد الصين بتوازن مع السوفيت حتى اشتد الصراع الصينى السوفيتى فعزلت الصين نفسها بعد حرب محدودة مع الهند بدت فيها الخاسرة أمام قوة التحرر الوطنى وحليفها السوفيتى.

وانطلقت يوغوسلافيا تنشط وتدعم البنية الاقتصادية للكتلة الجديدة التى حمتها من الضغط السوفيتى . وانطلقت ثورة يوليو على الصعيد الأفريقى والعربى ووراءها كتلة التحرر الوطنى.

لقد كانت ثمة أحداث كبيرة كفيلة أن تردى تجربة يوليو منذ وقت مبكر لولا وجودها وسط ساحة التحرر الوطنى . فانهيار الوحدة مع سوريا ، والصعوبات الدائمة فى لبنان ، وتعثر دورها فى اليمن ، واشتداد الصراع الفرنسى مع الثورة الجزائرية ، والقلق الزئبوبى الأمريكى من اتفاقية مياه النيل مع السودان ، والفشل فى انقاذ لومومبا فى الكونغو بانتصار الثورة المضادة ، وتراجعات كتلة الدار البيضاء فى الطريق لبناء منظمة الوحدة الأفريقية ، كل ذلك كان فوق طاقة تجربة منفردة مثل ثورة يوليو ، لكنها اكتسبت قوتها من حشد التحرر الوطنى الذى كان يضيف الجديد كل يوم من نمو البرجوازية الهندية حتى تنامى دور الثورة الكوبية على الحدود الأمريكية وفى حديقتها الخلفية فى أنحاء أمريكا اللاتينية . وقد تعمقت علامات وأدوار ثورة يوليو بقوة على طول هذه الساحة.

ويمكن هنا إجمال بعض عناصر هذا المشهد فى عجالة :

* ساحة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٠ وقرار حق الشعوب فى تقرير مصيرها.

* قيام منظمة الوحدة الأفريقية ، وإقامة لجنتها لتحرير المستعمرات من دار السلام إعلانا لحق التدخل المسلح فى المستعمرات وبدعم من القوى التقدمية والمحافظة لبدء الزحف على مناطق الاستعمار التقليدى والاستيطانى فى الجنوب الأفريقى وكذا إعلان

منظمة التحرير الفلسطينية ليقوم الشعب الفلسطيني بدوره فى التحرر الوطني.

* اتخاذ القاهرة منفذا لأكثر من عشرين حركة تحرر وطنية أفريقية ، تخاطب العالم من القاهرة عبر أكثر من خمسة وعشرين محطة اذاعة موجهة لأفريقيا.

* تحالف مع أدوار خاصة وقوية مثل دور دولة الجزائر الجديدة تحت شعارات للعالمثالثية ، ودور غانا لترسيخ حركة الجامعة الأفريقية ، ودور تنزانيا بشعارات الاشتراكية الأفريقية المتحالفة مع الصين وليس السوفيت ، مع نموذج جماعى أفريقى بألا يسمح للصراع الصينى السوفيتى بتعويق حركة التحرر الوطني.

* الانتباه إلى ضرورة دعم حركة عدم الانحياز السياسية ببنية للتفكير الاقتصادى عبر انعقاد مؤتمر التجارة والتنمية بالقاهرة عقب اجتماعات القمم العربية والأفريقية وعدم الانحياز ٦٤/١٩٦٥ وانطلاق مجموعة الـ ٧٧ (الانكتاد) التى مازالت تحمل بقايا دعوة نظام اقتصادى عالمى جديد منذ هذه الفترة وحتى الآن.

* الاستجابة - وإن فى حدود - مع انطلاقة جيفارا والمهدى بن بركة لبناء ساحة أوسع وأعمق للتحرر الوطنى فى إطار مؤتمر القارات الثلاث الذى عقد بهافانا عام ١٩٦٦ ، وأثار رعبا فى معسكر الامبريالية كلف القائدين المناضلين حياتهما ، بل كلف الكتلة كلها ماهو أكثر من ذلك.

رابعا : نكسة ١٩٦٧ لم تحاصر حركة التحرر الوطنى.

لم تكن ضربة ١٩٦٧ موجهة لثورة يوليو فى مصر وحدها وإنما كانت إنتقاما امبرياليا لايمكن إنكار آثاره . وقد تعالج أوراق أخرى أسباب هذه النكسة وكيف أن" يوليو" أكلها أبناؤها مثلما انتهكها الآخرون . لقد تفجرت عناصر الانتهاك على صعيدها الاجتماعى بأكثر مما تأثرت حركة التحرر الوطنى العربية والأفريقية بهذا الحدث المروع . ويبدو أن بقاء شخص عبد الناصر والشروع العاجل فى إعادة بناء الجيش الوطنى ليرد الفعل بفعل مناسب ، كان حجر الزاوية في بقاء أبنية الدولة الوطنية رغم هزيمتها ومن ثم بقاء الروح فى حركة التحرر الوطنى ، ذلك أن المراقب يمكن أن يرى بوضوح أن موجة التحرر الوطنى قد احتفظت بزخمها ، ومن حول مصر فى قسم كبير منها دون أن يكون لهذه النكسة أثرها الخارجى بقدر ماكان التأثير فى الداخل

، ومن هنا انطلق مبدأ تأثير الأوضاع الداخلية على السياسة الخارجية لمصر وبشكل فلكى بعد ١٩٧٣/٧١.

فمع وقوع الهزيمة ١٩٦٧ لم يسقط تحالف قوى التحرر الوطنى مع المعسكر الاشتراكى حيث دعم السوفيت اعادة بناء القوة الجديدة للجيش المصرى فى ظل شعارات تحرير الأرض بالقوة ، ولكن المخاوف تزايدت على صعيد قوى التحرر الأخرى نتيجة ضغط القوى الامبريالية الذى تجسد فى حذر كتلة عدم الانحياز مباشرة كما بدا فى قرارات الأمم المتحدة فى ذلك الحين . ومع ذلك فلا يمكننا أن ننسى أثر المقاومة الفيتنامية المدعومة من المعسكر الاشتراكى أيضاً على معنويات حركة التحرر العالمية وتفجير المواقف داخل وخارج معسكر الرأسمالية والامبريالية عام ١٩٦٨ و (حركات الشباب والنساء ..الخ) . ولأن نغفل وقوع ثورات السودان وليبيا والصومال ، على المستوى العربى وتزايد الضغط على الاستعمار البريطانى فى اليمن ، وتطور الشعور الوحدوى فى سوريا والتقدمى بالجزائر . وإعلان ميثاق طرابلس ، ومع رفض ثورة يوليو للاستسلام ، اندفعت روح المقاومة الفلسطينية وانضمت لحركات الكفاح المسلح لأول مرة بعد عقدين من قيام الكيان الصهيونى . وقدمها عبد الناصر بنفسه لموسكو ، وهى تشرع فى دفع أعمال الكفاح المسلح بل ودفع جناحها القومى فكرة السياسى لآفاق أوسع من الثورية وتبنى الماركسية . هذا فيما هو من حول مصر يوليو مباشرة. أما على الصعيد الأفريقى ، فقد انطلقت مناطق أوسع من المستعمرات بعد ١٩٦٧ لدائرة الكفاح المسلح بعد اعتمادها لفترة فلسفة النضال السياسى ، وهذا ماحدث فى روديسيا وناميبيا وجنوب أفريقيا ، كما تقدم زحف حركة التحرر فى غينيا بيساو وأنجولا وموزمبيق ولمعت أسماء كابرال ونيتو وموندلانى لأول مرة على الساحة العالمية . ومع تصاعد الكفاح المسلح من فيتنام حتى بيساو نضجت الأفكار الاشتراكية ، وجرت مراجعات النموذج السوفيتى فى أكثر من موقع بين الثوريين والقوميين الوطنيين فى الوطن العربى وأفريقيا على السواء.

أما فى مجال الاقتصاد السياسى للنظام العالمى فقد اكتسبت المواجهة ملمحا جديدا فى تجارب وتحالفات مابعد ١٩٦٧ ، بدءاً عن دفع البناء فى السد العالى ومروراً بالصناعات الحربية المشتركة بين مصر والهند ويوغوسلافيا (١٩٦٦/٦٨) ، وصولاً إلى

مؤتمرات وإلحاح النطالب العالمثالثية بمراجعة النظام الرأسمالى الامبريالى من أجل نظام اقتصادى عالمى جديد ، بل وبروز فلسفات الاعتناد على الذات فى تنمية مستقلة ، قد تكون تحالفات بلدان الجنوب ساحتها والتيسيرات الاشتراكية سندها.

إن روحا متوثبة بهذا الشكل فى ساحة التحرر الوطنى عقب ١٩٦٧ مباشرة كان يمكن أن تعنى " حالة علمية" أخرى فى طريق بناء عالم مختلف . لكن جمود الأوضاع الاجتماعية فى المنطقة العربية ، وصعوبات انتقال النظم الأفريقية - خاصة بعد موجة الانقلابات العسكرية - من دولة الاستقلال إلى مشروعات الدولة الوطنية ، واشتداد الصراع الصينى السوفيتى دون أخلاقيات اشتراكية حقيقية ، لم تكن لتضمن لثورة يوليو أو غيرها تجديد بيئة التحرر الوطنى بقدر ماتوفر لها من عناصر التجديد ، ومن هنا تهيأت الأوضاع لانكسار يوليو وحركة التحرر الوطنى العالمية كلها بعد نكسة ١٩٦٧ ببضعة سنوات ، مشيرة إلى درس أساسى ومازال ذى معنى، وهو أنه فى البدء كان التحرر الوطنى ، وأن الدولة الوطنية ببنيتها التحتية ، ودائرة التحرر الوطنى لم تشكلا أممية تقليدية ، ولذا يستحيل استمرار بنية كهذه دون البنية الاجتماعية الديمقراطية المناسبة ، وهذا مالم يتح استمراره من قبل مؤسسات يوليو ، أمام هجوم مايو ١٩٧١.

خامسا: مرجعية مايو .. وتساؤلات أهل يوليو

لاأدرى لماذا لايعترف الكثيرون الآن بأن ثورة يوليو نفسها مسئولة جزئياً أو كلياً عما جرى لحضورها ونهجها التحررى أو الاجتماعى بدليل السرعة التى تم بها التحول الكبير عنها ، يشاركها فى ذلك حلفاؤها فى الداخل والخارج على السواء ، ولأن ذلك ييسر فهمنا لما جرى من بعد " كحالة أخرى" وأنه لامعنى للقول أننا دائما فى يوليو..

لقد قامت شرعية " يوليو" على بنية اقتصادية واجتماعية معينة وصيغة سياسية بل ودستورية معينة ، وتحالفات وأدوار معينة وهذا ماشكل مشروع الدولة الوطنية الناصرية.. فهل أن تغير كل هذه المقولات إلى مانعايشه الآن لايعنى أننا لسنا فى رحاب يوليو ؟ وأننا فى مصر أخرى غير مصر يوليو ؟ ومن حق من يرتضيها أن يطرح لنا قناعاته ، وأسس مشروعيته ؟ بينما يراجع أهل يوليو حساباتهم وتحالفاتهم إزاء أسئلة العصر الملحة ؟ كما أن حلف اليسار كله مطالب بالمراجعة؟

١٠- مراجعات مايو ١٩٧١

لست بصدد الحديث عن " انقلاب " أو" ثورة تصحيح" أو" ردة" .. إلى آخر مايخص مناقشات التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على يد قيادة مايو ١٩٧١ ، ذلك أن هذا الحدث الكبير قد شارك فيه " يوليويون" كبار شاركوا أيضاً فى صياغة سياساته ، وضمنوا إنجاح انقلابيته لبعض الوقت حتى تبلور فى مصر أخرى " ، قد يكونوا أرتضوها أو لم يرتضوها ، لكن ذلك ليس من اختصاص بحثنا ، نشير فقط إلى أننا ماز لنا نرى أن السياسة الخارجية هى انعكاس لأوضاع داخلية بالضرورة . ويضع ذلك أمام أصحاب مايو أسئلة حول طبيعة الطبقة الجديدة التى التهمت مكالسب يوليو ، طبيعة الكاريزما القيادية الجديدة ، وكيف سخرت الاعلام والثقافة والاجتماعيات ، طبيعة اليسار الذى حوصر ، والمارد الذى انطلق باسم الدين ليواجهه ، بل وطبيعة النمط " الليبرالى" الذى فرض ، وفئات المثقفين واليساريين الذين عملوا فى إطاره . ومن هذه البنية نفسها انطلقت المواقف من قضايا التحرر الوطنى عالميا وعربياً وأفريقياً.

* فاذا كان الالتزام العربى ليوليو تجاه فلسطين والصراع العربى الصهيونى قائما ، فكيف يمكن تفسير فك التحالف مع المعسكر الاشتراكى بهذه السرعة ، دون وقائع جذرية إلا جذرية التوجه الجديد ، خاصة تجاه معسكر التسليح ، الذى بدأت به علاقة التحرر الجديدة ليوليو فى الخمسينيات . وكيف ستبقى يوليو مع بيانات التحالف الاستراتيجى مع الولايات المتحدة رأس النظام الرأسمالى العالمى ومركز التحالف مع " العدو الصهيونى" الذى قامت يوليو على مواجهته؟

* كيف لانربط بين تحولات ثورة مايو - النميرى فى السودان وبين تحولات سياسة مصر تباعا فى أفريقيا ، تجاه الثورة الأثيوبية ، وتجاه ثورة التحرير فى أنجولا والتعامل مع سافمبى ، ومشاركة الغرب فى شابا الكونغو بل والتعاون الأمنى مع نظام إيان سميث فى روديسيا ، واحتضان نظم موبوتو وعيدى أمين .. ومعنى ذلك أن بوابة السودان التى انطلقت منها مصر بحق تقرير المصير وحماية حوض النيل أصبحت تنطلق منها إلى مسارب مايو الجديدة بنادى السفارى" مع المغرب والسعودية والكونغو وروديسيا.

* كيف عولجت أو استثمرت نتائج حرب أكتوبر المجيدة وقد تفاعلت الوقائع الصغيرة

لتؤدى إلى القطيعة العربية هنا وهناك رغم مشهد التضامن العربى من حول حرب أكتوبر؟ كما انفض الارتباط بالهند ويوغوسلافيا – واستبدلت بها ايران الشاه وتركيا الأطلنطى؟

إذن فنحن لم نعد أمام يوليو التحرر الوطنى وجبهته العريضة ، ومحاولاتها للخلاص من سيطرة نظام الرأسمالية العالمية الامبريالى ، وإنما أصبحنا أمام مقاربات جديدة ، لم تتعلق فقط بممارسات سياسية يمكن الرجوع عنها ولكن البنية التحتية الداخلية كانت تمهد لها فى ظل تحليلات وتنظيرات مختلفة بالتأكيد.

ثانيا: مسائلة أهل يوليو وحلفائهم :

اختلطت التحليلات " اليوليوية" مع التحليلات الماركسية فى كثير من المراحل والظروف دون أن يتقدم الجهد المشترك لدفع مواقف حماية " الثورة" من التردى ، مهما تغيير خطاب " الدولة" القائمة ، ولنتأخذ بعض مايخص دائرة التحرر الوطنى فى إيجاز:

* أدى مفهوم" الرأسمالية الوطنية غير المستغلة " فى الخطاب الناصرى إلى مسالك ضرورية على سياسات الانفتاح فى السبعينات ، كما أدى مفهوم" طريق التطور اللارأسمالى " الماركسى القبول الضمنى برأسمالية الدولة .. الخ ولم يلحظ كلاهما إمكان ابتلاع النظام الرأسمالى العالمى وآلياته الوحشية للطريقين ، بينما كانت تحليلات مدرسة التبعية التى ترددت مفرداتها كثيرا فى مصر تؤدى – مع تطوراتها فى التحليل – إلى موقف نقدى مبكر للسوفيت من جهة وموقف جذرى أعمق من النظام الامبريالى كأساس للمحافظة على قاعدة الثقافة السياسية للتحرر الوطنى فى مصر والعالم العربى (نشير إلى وثائق تفاهمات سعودية ايرانية أمريكية حول رفع سعر البترول منذ ١٩٧٢ وقبل مظاهر البطولة والتضامن البترولية فى ١٩٧٣).

* يبدو الحوار الناصرى مع الاسلاميين متغافلا عن نتائجه السياسية الخارجية فالأممية الاسلامية ذات طابع خاص ومحكم من جهة ، وهى رأسمالية بالضرورة ومن ثم يصعب دفعها أو الاندفاع بها فى عالم أوسع للتحرر الوطنى بمعنى المواجهة المشتركة للرأسمالية الامبريالية بمفهوم ناصرى سابق ، قد يكون ذلك قد عوق حركة جبهة اليسار مجتمعا بما فيها الناصريين – تجاه حركة تحرر واسعة معادية للامبريالية ولها وجود لاينكر على مستويات شعبية مختلفة ضد العولمة وغيرها ، واليسار فى مصر مستمر فى

بحث أشكال فوقية للأحزاب الشيوعية على مستوى عربى أو عالمى لم تشهد لها فاعلية تذكر فى مجال التحرر الوطنى الديمقراطى المنشود . من ثم لاتساعد أطراف التحالف التقدمى الناصرى اليسارى على استمرار خط يوليو نفسه فى العمل على مستوى بلدان الجنوب وحركة شعوبها الأفريقية الأسيوية.

* أصبح التوجه القومى الناصرى محافظا ومنكفئا على الذات بشكل ملفت ، وتمثل دوائر تحركه العربية نموذجاً واضحاً لذلك كما وتمثل صياغاته للصراع العربى الصهيونى جوهر التحرر الوطنى العربى مثالية لاتتفاعل حتى مع القوى الوطنية الأخرى السائدة فى المنطقة ، ومن ثم تبدو مثالية انعزالية – ولايساعد اليسار التقليدى على تطوير هذا الموقف مع حليفه الناصرى ، حيث يبدو راغبا فى عزل نفسه بدوره عن هذا الاتجاه القومى ، فالى جانب مشاكله القديمة مع صياغة الوجود الصهيونى فى المنطقة ، فانه يكتفى بدعم الحلول الفلسطينية القاصرة والعاجزة ، ولم يقبل بالصمود أو دعم " حل الدولة الديمقراطية " للقضية الفلسطينية حتى بعد نجاح هذا الحل فى نموذج جنوب أفريقيا وإرتضاه اليسار العالمى والوطنية الاقليمية ، ويوقعه ذلك فى صياغات حول" مستقبل السلام " تباعد بينه، وبين كثير من التيارات الوطنية أو القومية ، ويعطى تبريرات لحركة التحرر الوطنى خارج الوطن العربى بل وداخله بالقبول بالوضع الراهن الذى يحمل فى طياته فرص نجاحات أخرى للمشروع الصهيونى والامبريالى.

وختاما

لعل احتفالية مرور خمسين عاماً على ثورة يوليو أن تعيد زخم الحوار الأصيل والفعال بين القوى الوطنية والديمقراطية فى مصر والوطن العربى والحركة الأفريقية الأسيوية . إن ثورة يوليو نفسها فى صيغتها الوطنية ليست إلا نتاج هذا التفاعل نفسه الذى ازدهر أو تعثر بفضل ممارسة حميمة لمنطلقات التحرر الوطنى الذى بقينا دائما نحلم بعمقه الوطنى الديمقراطى.

ثورة يوليو :
ما لها وماعليها

■ وديـــــع أمــــين

توافق هذه الأيام الذكرى الخمسين لثورة يوليو ١٩٥٢ المجيدة التى غيرت وجه الحياة على أرض مصر وزرعت الأمل فى قلوب المصريين والشعوب العربية وجعلتهم يحسون بالكرامة والعزة القومية . وأن المرء أينما ولى وجهه فى أنحاء البلاد سيرى وجه جمال عبد الناصر .. إن الحديث عن إيجابيات الثورة أمر معروف وليس بحاجة إلى التكرار، فقد أفاضت فيه الصحافة والكتابات الكثيرة من قبل ويدرسها التلاميذ فى المدارس ، ويكفى أن أول تأميم للمصالح الاستعمارية فى العالم العربى كان قناة السويس ، وأن أول انتصار عسكرى على الاستعمار كان انتصار بور سعيد . وإذا كان لليسار انتقادات لسلبيات وأخطاء التجربة الناصرية فهى تتركز أساسا حول قضية الديمقراطية والحريات ، وهو انتقاد لأفكار ومواقف الرئيس الراحل كبشر ليس فوق مستوى النقد ، ما دام أن هذا النقد بعيدا عن التجريح والإساءة الى شخص وروح القائد والزعيم.

لقد أيد اليسار عبد الناصر ولا يزال ويكاد هو الوحيد بين القوى السياسية فى مصر الذى انتقد عبد الناصر ووقف الى جانب الثورة طوال أعوامها رغم السجون والمعتقلات وتحمل الانتقادات والبذاءات والتجريح من قوى اليمين المختلفة وما زال بسبب هذا التأييد . ومن هنا تجئ هذه المناسبة للحديث فى هذا الموضوع الهام والتعرف على السلبيات والأخطاء التى صاحبت التجربة ومازال تلاحق عبد الناصر بعد رحيله . وإن انتقادات اليسار لأخطاء وسلبيات التجربة الناصرية ونضال اليسار ومساندته للثورة كانت بهدف أن تكون الثورة فى وضع أفضل مما كان والحفاظ على التجربة والحرص على تطورها وتقدمها إلى الأمام ..

ولكن هذه الإنجازات والتحولات الاجتماعية كانت فى الواقع رهينة بوجود الزعيم والقائد على قيد الحياة فى السلطة .. فقد أعقب رحيل الزعيم -كما رأينا -انقضاض أعوان وشركاء الأمس على السلطة والانفراد بها بزعم « ثورة التصحيح » وكأن ماحدث طوال ١٨ سنة كان كله خطأ فى خطأ . ولم تمض فترة من الزمن حتى رأينا تردىً الأوضاع فى كثير من المجالات والانحراف التام عن سياسة الزعيم الراحل الداخلية والخارجية ، ولم تقم المؤسسات التى تدافع عنها ضد كل انحراف أوردة .. ولاشك أن المسئول عن هذا التردى والانحراف هو للأسف الرئيس عبد الناصر نفسه .. وأنها كانت نهاية طبيعية ومنطقية لسياسة طويلة استمرت زهاء ١٨ سنة تتمثل فى غياب الديمقراطية وتغييب الشعب صاحب المصلحة عن السلطة وفرض الوصاية على الشعب والانفراد بالحكم . أنها ولاشك من الأخطاء الفادحة التى يختتم بها نظام عبد الناصر وثورة يوليو هذه المرحلة التاريخية . وكان فى الإمكان حماية الثورة والتجربة من الأخطاء والانحرافات التى اتجهت إليها سواء فى حياته أو بعد رحيله.

علاقة قديمة

أن علاقة الشيوعيين واليسار بثورة يوليو بدأت قبل الثورة عن طريق أحد التنظيمات الشيوعية « حدتو» وكان هناك تعاون مشترك بين تنظيم « الضباط الأحرار» وتنظيم « حدتو» ويقول خالد محيى الدين عضو تنظيم الضباط الأحرار وعضو مجلس الثورة :« وبدأ تنظيم « الضباط الأحرار» يفتح أبوابه للشيوعيين من أعضاء« حدتو» وانضم إلينا عدد لابأس به منهم .. واندمج هؤلاء الضباط فى مجموعات التنظيم وأسهم اسهاماً كبيرا فى عملنا ، وخاصة فى توزيع المنشورات بالبريد ، كذلك أسهمت « حدتو» فيما بعد فى طباعة منشورات « الضباط الأحرار» كما أسهم ضباطها إسهاماً نشيطاً وفاعلا معنا ليلة ٢٣ يوليو .

وكان عبد الناصر قد وافق على انضمام الضباط الشيوعيين داخل تنظيم الضباط الأحرار ، وكان يعلم أن هناك تنظيما شيوعيا يهدف إلى إسقاط الملكية وإعلان الجمهورية وطرد الاستعمار وتطبيق الاشتراكية ، إذن الأمر لم يكن سراً . إن تاريخ كفاح الشيوعيين فى ذلك الوقت ضد السراى والاستعمار البريطانى والرجعية هو تاريخ مكتوب لحسن الحظ ومعروف منذ أعقاب الحرب العالمية

الثانية وما قبلها ، من أجل تحقيق الاستقلال الوطنى وتحقيق الجلاء وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ والاشتراك فى معارك الفدائيين فى منطقة القناة وحرث الأرض والتمهيد لنجاح الثورة الوطنية القادمة أيا كان القائمون بها ،كما أن دورهم فى إنقاذ ثورة يوليو من الفشل هو تاريخ مكتوب أيضا .وعلى حد قول البكباشى لطفى واكد وهو من الضباط الأحرار « لولا دور البكباشى يوسف صديق فى إنقاذ الثورة لكنا تعلقنا على أعواد المشانق» .. ويقول خالد محيى الدين : إن البكباشى يوسف صديق قد حقق عملاً تاريخياً هاماً ، وإنه قد أسهم بشكل كبير ومباشر فى إنجاح حركتنا . وقد كانت شجاعته الحاسمة والآمرة فى آن واحد عاملا من عوامل نجاحنا»(٢).

مطالب مشروعة

كان من الطبيعى أن يكون مطلب الشيوعيين بعد نجاح ثورة يوليو هو تحقيق الديمقراطية وإطلاق الحريات السياسية وإقامة جبهة وطنية من القوى والأحزاب الوطنية وإقامة عدالة اجتماعية وإطلاق الحرية النقابية وحرمان الطبقات الرجعية وأحزابها من ممارسة الحقوق السياسية وأن لا حرية لأعداء الشعب وتأميم الاحتكارات الرأسمالية والمصالح الاستعمارية والمؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين وتأميم قناة السويس ، وإلغاء البوليس السياسى وإطلاق سراح الشيوعيين واليساريين من السجون والمعتقلات والاعتماد على المعسكر الاشتراكى . وأنه لاسبيل لإقامة حكم وطنى وضمان استقرار الحكم بدون تحقيق هذه الإنجازات الاقتصادية والسياسية ، أى وضع البلاد فى أيدى الطبقات الوطنية صاحبة المصلحة فى الثورة عن طريق أحزابها الوطنية الديمقراطية والتقدمية.

لكن كما تبين كانت هناك أشياء أخرى» لقد ظهر فى الأيام الأولى أن الثورة بدأت تتجه إلى قبول الأشياء التى كانت الحركة الوطنية ترفضها ، النقطة الرابعة قانون استثمار رأس المال الأجنبى .. كانت هناك فعلا أرضية تمهد لهذا الأمر والرغبة والتفاهم مع الولايات المتحدة ، الاتجاه الثورى لم يكن قد وضح بعد . وكانت الطبقة الرأسمالية فى مصر سعيدة جدا فى ذلك الوقت بحكم عبد الناصر ، يمثلهم اتحاد الصناعات (وعبد الرحمن حمادة) رئيس مجلس إدارة شركة المحلة كان صديقا لمجلس قيادة الثورة ، ويقول لهم مجئ الثورة قد أنقذ مصر من الراية الحمراء ، يعنى كان

فى نظرهم أن الثورة لازم تقوم بإصلاحات متعددة تقوم بمنع الشيوعية " (٣).

رفض الثورة

ثم كانت الصدمة ذلك أن الثورة التى تولت السلطة نتيجة نضال وتضحيات الحركة الوطنية وسائر الجماهير الشعبية وكان من المنطقى أنها ستستجيب للمطالب الديمقراطية العادلة ، وإذ بالثورة تتنكر لمطالب القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية. وإذ بها تلوث أيديها بدماء العمال الفقراء فى كفر الدوار بسبب تظاهرهم من أجل حقوقهم المشروعة وإعدام العاملين خميس والبقرى ، ثم ماكان من أزمة مارس ١٩٥٤ وأحداثها المريرة واختراع المظاهرات العمالية المزيفة لتأييد الثورة وضد مصالحهم الأساسية ، ثم طرد عشرات العناصر اليسارية والديمقراطية من أساتذة الجامعات . ثم ماكان من خروج العناصر اليسارية وهما البكباشى يوسف صديق والصاغ خالد محيى الدين من عضوية مجلس قيادة الثورة بسبب خلافه مع عبد الناصر لعدم إيمانه بالديمقراطية.

ويقول خالد محيى الدين عضو مجلس الثورة فى ذلك الوقت فى توضيح أحداث مارس ١٩٥٤ : « فلما حدثت أحداث ١٩٥٤ كانت وجهات نظرنا أنه إزاء هذا الموقف الذى فيه السلطة مطلقة وبعد حل الأحزاب هذه الأشياء التى تمت أنه فى غياب الديمقراطية ممكن يحدث انحراف للحكم ، لأنه لاتوجد أية مساءلة فأنت سائر تضرب كل القوى واحدة وراء الثانية ، وبعد ذلك فإن السلطة المطلقة ممكن تقرر أى شئ . النقطة التى أريد أن أبرزها أنه كان هناك رغبة فى وجود حياة ديمقراطية. وأنا بقول وجهة نظرى فى ذلك الوقت ، وكان جزء كبير من الحركة الديمقراطية فى مصر واليسار أيضا كان رأيه ذلك ، يعنى أنا لم أكن أقول هذا بمفردى .. وكان فيه رأى أنه لابد أن يكون هناك حكم برلمانى ، لأنه مادام المجتمع لن يغير نظامه الاجتماعى – مجرد الإصلاح الزراعى هذا لايعتبر شيئا كبيرا – ومادامت هناك طبقات فإن من حقها أن تعبر عن نفسها وإلا فإن طبقة معينة تمسك الحكم . ولهذا السبب كان اتجاهنا فى مارس ١٩٥٤ إلى الديمقراطية "(٤).

من الأحزاب الشيوعية

لقد أيدت «حدتو» الثورة عند قيامها « حدتو» ثم عادت واختلفت مع الثورة من أجل

الديمقراطية ، كما اختلفت معها أحزاب شيوعية أخرى اعتقادا منها بأن ماحدث هو انقلاب عسكرى فاشى ودكتاتورية عسكرية ، واستمرت الأخطاء المتبادلة والتخبط من الجميع فترة من الزمن ، ثم انتهت هذه الفترة وبدأت الأمور تتضح أمام الجميع مع بدايات عام ١٩٥٥ وتبين أن ماحدث هو ثورة وطنية بأسلوب غير تقليدى ، ووضح موقف الثورة من حلف بغداد الاستعمارى ، وتوقيع صفقة الأسلحة التشيكية وكسر احتكار السلاح مع الغرب والاعتماد على المعسكر الاشتراكى فى الصراع مع الاستعمار وتأميم قناة السويس ، هذه الانجازات الهامة التى كانت تلقى التأييد من جانب الشيوعيين.

الدفاع عن الوطن والثورة

وجاءت معركة قناة السويس والعدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، وأدركت قيادة الثورة أنها مهددة بسبب العدوان الثلاثى ووجودها وسط محيط من الأنظمة الرجعية العميلة للاستعمار وإسرائيل ، وأن القوى الرجعية مازالت قوية وتتربص بالثورة فى الداخل . لم تجد أمامها من تأمن وتطمئن إليهم غير الشيوعيين وكافة القوى الوطنية وجموع الشعب المصرى البطل ، وقامت بتوزيع السلاح على الشيوعيين ليدافعوا عن بلادهم ، الذين قاموا بتكوين لجان المقاومة الشعبية لشمال القاهرة . ونجح الشيوعيون فى فتح الطريق أمام المخابرات المصرية للدخول إلى بور سعيد والخروج منها . وذلك بشهادة رجال المخابرات أنفسهم أمام المحاكم، وحين انتهت الحرب قام الشيوعيون بتسليم السلاح لحكومة عبد الناصر وظلوا يساندون الثورة وحكم عبد الناصر والوقوف بجانبه والتصدى للقوى الرجعية فى الداخل ، وذلك بالرغم مما تسببه لهم سياسة عبد الناصر فى الداخل من آلام وملاحقة المباحث والمخابرات لهم . وهم فى نفس الوقت لم يرهبهم التعذيب والقتل فى سجون ومعتقلات الثورة فى تغيير موقفهم المبدئى من الثورة . كانوا هم وحدهم -دون كافة القوى السياسية القادرين على انتقاد سياسة عبد الناصر المعادية للديمقراطية وذلك من موقف المساندة له وتجديد مطالبهم المشروعة فى حرية تكوين الأحزاب الوطنية والديمقراطية وإطلاق الحريات النقابية وحرية الصحافة ، وذلك من أجل حماية الثورة وضمان الاستقلال الوطنى والاعتماد على الجماهير المنظمة فى حماية الثورة بدلا من الاعتماد على الأجهزة البوليسية ولكن دون جدوى.

ويتحدث محمد حسنين هيكل عن الحدود الضائعة بين الوطنية والشيوعية بقوله :« فى معركة السويس كانت هناك شبه جبهة وطنية فى مواجهة العدوان الاستعمارى ، وكان موقف العناصر الشيوعية يصدر عن عداء للاستعمار لاشك فيه . ولكنها كانت تريد بعد ذلك أن تحصل على اعترافنا الفعلى بها ، وكانت الشيوعية تريد أن تحول هذا الاندفاع إلى غير وجهته الوطنية الصحيحة» (٥) .. وكما يبدو أن هذا الخطأ السياسى عن الحدود الضائعة بين الوطنية والشيوعية ظل غائبا طوال عشرات السنين لايعلم أحد عنه شيئا حتى جاء محمد حسنين هيكل والرئيس عبد الناصر ليكتشفا أخيرا هذه الحقيقة التى كانت غائبة عن القاموس السياسى وعن حركات التحرير الوطنية الديمقراطية فى المستعمرات فى العالم الثالث ، وأن الشيوعيين غير وطنيين ، ولكى يعملا على فرز العناصر الشيوعية عن الجبهة الوطنية الأصيلة فى العالم العربى.

كان عبد الناصر مصمما على إدارة الدولة بنفسه بالاعتماد على الأجهزة البوليسية والمخابراتية والاستعانة بقيادات المباحث العامة التى خدمت النظام الملكى الاستعمارى والاستفادة بخبرتهم فى مكافحة الشيوعية وفى تصفية القوى اليسارية والديمقراطية واستمرار هذه الأجهزة فى ملاحقة الشيوعيين والزج بهم فى السجون والمعتقلات وقتل من قتل على أيدى هذه الأجهزة الرهيبة ، وحدث ولا حرج عن دور هذه الأجهزة وزوار الفجر فى إثارة الخوف والرعب بين المواطنين وحقها فى اعتقال أى إنسان لمجرد إبداء الرأى أو الشبهات وتعذيبه وارساله وراء الشمس دون أن يعلم أحد عنه شيئا.. حقا لقد أعطت الثورة الإنسان المصرى الكثير ولكنها سلبته فى نفس الوقت الكثير أيضا من حريته وإرادته فى تحديد مصيره الذى يميز الإسان ويشعره بكرامته وإنسانيته ، وأقنعته بأن عليه أن يأكل فقط . وأن عليه أن يترك التفكير فى أمر مستقبله إلى القائد والزعيم .. لقد تجاوزت التجربة الناصرية كل الحدود والتدابير المشروعة التى تحمى بها نفسها . حتى أدى الخوف الى تفشى السلبية والنفاق والرياء والمداهنة فضلاً عن فقدان قدرة الإنسان على التفكير المستقل . الأمر الذى من شأنه أن يؤدى الى تخريب الإنسان من الداخل . وهذه واحدة من أكبر سلبيات التجربة الناصرية . هذا فى الوقت الذى كانت الأجهزة تحصى على المواطن حركاته وأنفاسه كانت قيادات الجيش

غارقة فى الملذات والمؤامرات ، وكانت النتيجة هزيمة ١٩٦٧ المريرة والتى أسفرت عن ضياع هيبة مصر العسكرية ومكانتها الدولية.

الوحدة المصرية السورية

كانت تجربة الوحدة المصرية السورية فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ من المقدر أن يتحقق معها حلم العرب التاريخى فى إقامة الوحدة العربية ، هذا فيما لو تمت كما يجب على أسس ديمقراطية صحيحة تراعى الظروف الموضوعية الخاصة لكل من البلدين . لقد طلب عبد الناصر أن تكون الوحدة اندماجية وفورية ، كما اشترط أن يتوقف النشاط الحزبى فى سوريا وأن تقوم الأحزاب بحل نفسها ، وعدم تدخل الجيش فى السياسة وانصرفت القوى الحاكمة فى القطرين الشمالى والجنوبى إلى ترديد الأغنيات الوطنية والعاطفية والشعارات الاستراتيجية عن القضاء على الحواجز الإقليمية وعوامل الفرقة والتجزئة ، وتحقيق الكيان العربى الواحد . وفى مصر حذر الحزب الشيوعى المصرى الذى كان يتعرض للمطاردة والتعذيب فى السجون من الوحدة الاندماجية الفورية مع سوريا ، ودون الأخذ فى الاعتبار الظروف التاريخية والتطور السياسى والاجتماعى والوضع الاقتصادى ، وطالب بالاتحاد الفيدرالى على أسس ديمقراطية صحيحة .. وفى سوريا « أعلن الحزب الشيوعى السورى ترحيبه بالوحدة وأنه أرادها وحدة قوية لها صفة الديمومة ، وطالب بأن تؤخذ فى الاعتبار الظروف المحلية فى كلا القطرين ، وكذلك التدرج فى عملية الوحدة ، ذلك هو السبيل إلى تذليل المصاعب، كما وعد التصويت للوحدة فى استفتاء عام »(٦) . وفى سوريا أعلنت الأحزاب حل نفسها ورفض الحزب الشيوعى حل نفسه . وسرعان مابدأت الحملة ضد الشيوعيين فى سوريا واضطر الحزب إلى العمل السرى والنزول تحت الأرض . وقد كلفه ذلك تضحيات جسيمة والزج بأعضائه فى السجون وتعرض أعضائه لعمليات التعذيب الوحشية واستشهد منهم من استشهد وبخاصة أحد أبرز قياداته « فرج الله الحلو» والتخلص من جثته فى الأحماض على أيدى أجهزة عبد الحميد السراج رئيس المخابرات ووزير الداخلية والحاكم الفعلى لسوريا والذراع الأيمن للرئيس عبد الناصر فى سوريا . هذا فى الوقت الذى كان فيه الشيوعيون فى مصر يتعرضون للتعذيب والقتل والنوم على الأسفلت وتكسير الحجارة فى ليمان أبى زعبل والواحات على أيدى هذه

الأجهزة الرهيبة.

ويقول محمد حسنين هيكل : « حين قامت الوحدة المصرية -السورية كانت الحدود ضائعة ما بين الوطنية العربية وما بين الشيوعية . وسبب ذلك أن الشيوعيين حاولوا الوقوف فى الجبهة الوطنية أثناء الحرب مع الاستعمار فى المعركة ضد الأحلاف(٧) . وكان الشيوعيون فى الخط الوطنى ويساعدون فى المعركة بكل قوتهم من أجل أهدافهم بالطبع . وكانت أهدافهم فى ذلك الوقت متشابكة مع أهداف القومية العربية مختلطة بها إلا أن هذا التسلل وفرز العناصر الشيوعية عن الجبهة الوطنية العربية الأصلية كان أمراً لابد من مواجهته » (٨) وقامت تجربة الوحدة بعملية فرز كانت ضرورية وأخرجت من الصف الوطنى العربى ماكان قد تسرب إليه من العناصر الشيوعية (٩) ومن هنا يتبين أن عبد الناصر الذى كان يعرف أهداف الشيوعيين ، ولم تعرفه عناصر الجبهة القومية التقدمية التي كانت تحكم سوريا قبل مجئ عبد الناصر ولم يكن يردد مثل هذه الأكاذيب فى سوريا سوى القوى الرجعية وحدها لتشويه موقف الحزب الشيوعى مصدر الخطر الرئيسى بالنسبة لها .. وسرعان مابدأت الخلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل سوريا ومحاولة فرض الاتحاد القومى التنظيم السياسى الواحد فى مصر كبديل لتنظيم الجبهة القومية التقدمية من الأحزاب والقوى الديمقراطية فى سوريا التى كانت تشترك فى السلطة حتى زمن الوحدة، وفى ظل معاداة الديمقراطية والحريات العامة وشعار العداء للشيوعية ومطاردة العناصر الوطنية واليسارية كان يتم الاعتماد على العناصر الرجعية والتعاون معها وهو ما اعترف به الرئيس عبد الناصر عقب حادث الانفصال أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى أواخر أكتوبر ١٩٦١ بقوله : « إن الرجعية تسربت إلى الاتحاد القومى وأن الوضع الثورى لم يعد له وجود» .. ومن المفارقات العجيبة أيضا والمثيرة للسخرية أن « مأمون الكزبرى» المحامى ورئيس الاتحاد القومى فى سوريا هو نفسه أول رئيس وزراء لحكومة الانفصال وهو نفسه محامى الشركة الخماسية الاحتكارية التى أممت فى ٢٣ يوليو ١٩٦١ وزوج ابنة رئيس مجلس إدارتها . ومن هذه المفارقات والسخرية المرة أن « اللواء عبد الكريم زهر الدين» مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة لدولة

الوحدة ونائب رئيس الجمهورية هو أيضا أحد العسكريين الذين قادوا عملية الانفصال والإطاحة بالوحدة صبيحة يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ . وقد أصدر الحزب الشيوعى السورى عقب الانفصال بيانا يوضح فيه موقفه المبدئى الذى يختلف أساساً عن مواقف القوى السياسية الأخرى التى شاركت فى عملية الانفصال جاء فيه :« أنه ليست فكرة الوحدة المصرية -السورية التى فشلت بل فشلت طريقة معينة معادية للديمقراطية فى تحقيق هذه الوحدة " .(١٠) كذلك فإن الرئيس عبد الناصر فيما بعد وفى محادثات الوحدة عام ١٩٦٣ نقد نفسه لإشتراط الوحدة بحل الأحزاب التقدمية فى سوريا ، لأن تجربة الأحزاب فى سوريا تختلف عن تجربة الحزبية فى مصر» .(١١)

نفس الأخطاء القديمة

إن معركة عبد الناصر التى افتعلها ضد الحزب الشيوعى وجبهة الأحزاب والقوى الديمقراطية فى العراق هى نفس أخطاء ومآسى السياسة الناصرية والتدخل فى شئون العراق والدول العربية الأخرى . وانطلاقاً من الإيمان بالوحدة والقومية العربية فقد رفع الحزب الشيوعى العراقى شعار «الاتحاد الفيدرالى» ،كذلك دعت الأحزاب العراقية «الاستقلال» والحزب «الوطنى الديمقراطى» إلى إقامة وحدة فيدرالية واتحادية ، إلا أن عبد الناصر أصر على وحدة بعضوية تلغى الدولة المستقلة وإلغاء الأحزاب الديمقراطية ، وأنه لا يقبل بأقل من تصفية الجبهة القومية الديمقراطية التى قامت بالثورة وتضم البعثيين والناصريين وأن تلغى نفسها . وإن الوحدة يجب أن تكون تحت قيادة مصر . وحدة اندماجية وفورية مثل سوريا ، ودمج جميع المنظمات السياسية والاجتماعية فى تنظيم سياسى واحد يخضع لمصر ولمفهومها الإيديولوجى أى «الاتحاد القومى» الأمر الذى يعنى تسليم العراق وأحزابه الوطنية وتنظيماته الديمقراطية والنقابية المناضلة التى تحملت عبء الكفاح ومرارة السجون وتعليق رؤوس الشهداء الأبطال فوق أعواد مشانق نورى السعيد طيلة السنين الماضية، وتقديمها هدية لعبد الناصر ولكى تصنع بها البيروقراطية العسكرية مثل ما حدث فى نكسة الانفصال السورية، وكذلك هزيمة يونيو ١٩٦٧ فى مصر والتى لا تزال حركة التحرر العربية تتجرع مراراتها وتعاني من تداعياتها وآثارها السلبية حتى اليوم وسرعان ما قامت أجهزة الإعلام

فى ج . م. ع بشن الهجوم على الشيوعيين العراقيين والرئيس العراقى اللواء عبد الكريم قاسم ومحاولة تشويه صورته واتهامه بالجنون بهدف مساندة القوى المؤيدة لعبد الناصر فى داخل العراق وتأليب القوى السياسية الداخلية ضد بعضها البعض والوقيعة بينها .وفى مصر قام الحزب الشيوعى المصرى فى ذلك الوقت بحملة تفضح التدخل المصرى فى العراق وترفع الشعارات التى تعارض فيها تدخل عبد الناصر فى شئون العراق . ويتم القبض على المئات من أساتذة الجامعات المصريين والأطباء والمهندسين والمدرسين والكتاب والصحفيين والمحامين ورؤساء النقابات والقيادات العمالية والموظفين حتى امتلأت بهم جميع السجون والمعتقلات وكانت خطابات الرئيس عبد الناصر ومقالات محمد حسنين هيكل فى الأهرام تهاجم الاتحاد السوفيتى والشيوعيين العرب وتتهمهم بالعمالة ، وكان هناك من يروج فى الصحف والإذاعات بأن المعركة ضد الاستعمار قد انتهت ، وبأنه لم يعد هناك استعمار ، وبأن المعركة بدأت مع الشيوعيين ، لقد شغل عبد الناصر نفسه بتلك الحرب غير المقدسة والتفرغ لتصفية ثورة العراق والتدخل فى شئونه الداخلية ، هذه الآفة التى كان يعتبرها من حقه كزعيم وقائد عربى كبير التدخل فى شئون الدول العربية الأخرى . ويدافع محمد حسنين هيكل عن هذا التدخل فى شئون العراق بقوله: « كانت الوحدة -يقصد الوحدة مع سوريا- عملية دفاع طبيعية قامت بها الأمة العربية وأنها حققت أغراضها ، أسقطت حلف بغداد ، وارغمت الخطر الشيوعى أن يتراجع عن سوريا ، وأن توجه إليه ضربة شديدة فى العراق »(١٢). لكن هيكل لم يوضح حتى فوضت الأمة العربية عبد الناصر للتدخل فى شئون الدول العربية الأخرى؟ ولقد تبين أن الاذاعة التى كانت تساند انقلاب العقيد «عبد الوهاب الشواف» الفاشل فى العراق فى مارس ١٩٥٩ كانت تذيع نداءاتها من دير الزور فى منطقة الجزيرة شمال شرقى سوريا ج. ع .م وفى الثامن من فبراير ١٩٦٣ وقع انقلاب البعث العراقى الذى أطاح بحكم الجبهة القومية الديمقراطية وفى نوفمبر ١٩٦٣ أطاح إنقلاب «العقيد عبد السلام عارف» المعروف بميوله الناصرية بحكم البعث العراقى ، وتردد «أن مصر كانت تساند الانقلاب فى ذلك الوقت».

مرحلة جديدة

كان الشيوعيون فى السجون والمعتقلات عندما أعلنت التأميمات الكبيرة التى شملت البنك الأهلى وبنك مصر وغيرهما من وسائل الإنتاج عام ١٩٦١ وازداد تأييد الشيوعيين واليسار للثورة ، وقد أعقبها صدور الميثاق الوطنى فى ٢١ مايو ١٩٦٢ كوثيقة تؤكد اتجاه الثورة نحو الاشتراكية العلمية كطريق وحيد للتنمية الاجتماعية لصالح غالبية الشعب.

كان تأييد الشيوعيين واليسار للتجربة الناصرية دائما على أساس تأييد الإجراءات الثورية والعلمية . لقد اقترب اليسار من التجربة الناصرية والثورة ،كما اقتربت الثورة أيضا من الشيوعيين واليسار بهذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى أعلنتها الثورة . وبعد حوالى عامين ونصف عام أفرج عن الشيوعيين فى أبريل ١٩٦٤ ، ودارت المفاوضات بين المسئولين فى الثورة وبين القيادات الشيوعية ، والتى انتهت بحل الأحزاب الشيوعية والدخول مع الثورة فى تجربة جديدة والدخول فى الاتحاد الاشتراكى.

وكما كان موقف اليسار دائما هو أن يضع ثقله وراء الثورة وترجيح كافة الإيجابيات على السلبيات ،فقد كان الموقف فى منتصف ١٩٦٤ يفرض على الشيوعيين مساندة الثورة والسير بها إلى الأمام وخاصة مع بروز الطبقة الجديدة التى بدأت كاتجاه معوق للثورة وانطلاقا من الأسس الفكرية بهذه التجربة ووقوف مصر على أرضية الأفكار الواردة فى الميثاق الوطنى ، الذى يخددان مستقبل مصر هو المستقبل الاشتراكى على أساس منهج الاشتراكية العلمية ، والاتجاه إلى تصفية النفوذ الاستعمارى السياسى والاقتصادى ، وتصفية الملكية الإقطاعية الكبيرة للأرض وتوزيع الأراضى على الفلاحين ،وتصفية الرأسمالية الكبيرة ، التى كانت موجودة ، قبل الثورة وحتى عام ١٩٦١ ،وإقامة قطاع عام كبير يقوم أساساً على تأميم المصالح الاستعمارية والأجنبية، ويقوم على الاستثمارات التى اقتطعت من تضحيات ملايين الشعب المصرى ،والأخذ بأسلوب التخطيط العلمى الذى يعتبر أساساً لنهضة مصر ومستقبلها ، والأخذ بمبادئ التعاون فى الزراعة وفى مجال التسويق والإنتاج ، والتأكيد على الدور القيادى للقطاع العام فى التنمية ، وتبنى الميثاق فكرة الصراع الطبقى ،والاعتراف بأن هناك صراعا بين الطبقات الاجتماعية وأن الصراع الطبقى حتمى ، وتبنى الدولة لفكرة عدم الفصل بين الحرية السياسية

والحرية الاجتماعية. كما نص الميثاق على وجود تنظيم سياسي واحد ووجود حزب طليعي داخل الاتحاد الاشتراكي .لقد أكدت الأحداث تطور فكر عبد الناصر منذ فلسفة الثورة في ١٩٥٢ حتى الميثاق الوطني في مايو ١٩٦٢ وهو ما يجب تدعيمه والتمسك به وأن هناك الكثير من الفكر النظري ما زال في فكر عبد الناصر ..

ولكن هذه الآمال لم يقدر لها أن تتحقق . لقد فشلت الخطة الخمسية عام ١٩٦٥ نتيجة نقص الموارد الخاصة بالتنمية ، ثم جاءت كارثة هزيمة يونيو ١٩٦٧ التي هزت هذا الأمل بالنسبة للقائد الذي كان يرغب في تحقيقه . وجاءت وقفة الجماهير في ٩ و١٠ يونيو تأكيداً على تمسك الجماهير بالقائد والزعيم كما كانت بمثابة تفويض من الجماهير للقائد في إصلاح ما أفسدته النكسة وإعادة بناء القوات المسلحة والثورة العسكرية لمصر . وتولى عبد الناصر الوزارة ومقاليد الأمور ، كما كشفت الأحداث عن بروز نمو في قطاع المقاولات والتجارة الذي أفرز اتجاهات وقوى فكرية معادية للتقدم والاشتراكية .ولم يتخل اليساريون عن دورهم في الوقوف خلف القائد والزعيم ، وإثارة كل القضايا الخاصة باقتصاد الحرب والتعبئة الشعبية والعسكرية والتصدي للطبقة الجديدة ، وإعداد البلاد لحرب التحرير الوطنية وتعبئة كل طاقات البلاد من أجل التحرير والتنمية.

وجاء بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ بمثابة برنامج عمل لسد الثغرات ومعالجة النواقص التي أدت إلى النكسة والتي تتعلق بالقضاء على المناخ الفاسد الذي كشفت عنه النكسة ، هذا من جهة .ومن جهة أخرى كان تمسك اليسار بحق النقد جعلهم ضيوفاً دائمين على السجون والمعتقلات بين الحين والآخر حتى وفاته .المهم ألا تبقى السجون والمعتقلات خالية من اليسار والماركسيين ، وإلا لمن وجدت هذه السجون والمعتقلات إذن ؟! وحتى يظل سيف التهديد مصلتاً على رقاب الماركسيين واليساريين ويقدر عدد هؤلاء المعتقلين نحو ١٤٠ شخصا معظمهم من الكتاب والصحفيين والعمال والموظفين.

هوامش:

١) خالد محيي الدين «والآن أتكلم» ص٦٨.

٢) خالد محيي الدين ، مرجع سابق ص١٥٠.

٣) خالد محيى الدين «اليسار المصرى يحاور توفيق الحكيم» الطليعة : يناير ١٩٧٥ ص٢٨، ٢٩.

٤) خالد محيى الدين «اليسار المصرى يحاور توفيق الحكيم» الطليعة : يناير ١٩٧٥ ص٢٨.

٥) محمد حسنين هيكل «ما الذى جرى فى سوريا» ص١٥١ ، ١٥٢.

٦) الوحدة العربية وموقف الحزب الشيوعى منها: تبيه إرشيدات «النهج» دمشق العدد ٩، السنة الثالثة ١٩٨٥ ص١٨٦.

٧) محمد حسنين هيكل : مرجع سابق ص١٦.

٨) محمد حسنين هيكل: مرجع سابق ص١٧.

٩) المرجع السابق . ص١٨.

١٠) ظهير عبد الصمد « الوقت» اللبنانية ، يوليو ١٩٦٤ ص١٠٥.

١١) د. جمال الأتاسى «الثقافة العربية ٧١» ، ٢١ تشرين الثانى ، السنة ١٥ العدد ٦ . ص ١٥ عدد خاص عن الوحدة العربية.

١٢) محمد حسنين هيكل : مرجع سابق ص٦.

قالوا

* على المرء ألا يكون كالنملة يجمع لنفسه فقط ، ولايكون كالعنكبوت .. ينسج خيوطا واهية .. وإنما يجب أن يكون كالنحلة يأخذ رحيق الزهور ويعطى عسلا شهيا.

صلاح أبو سيف

* كان كل انتصار على نفسى ، بمثابة إدارة المفتاح لاغلاق باب سجنى.

أندريه جيد

* إن العالم منذ سقوط الاتحاد السوفيتى ، أصبح يحكم من تل أبيب ، أما واشنطن فهى نائبة الحاكم.. ومهمتها الوحيدة هى تدجين الخيول العربية وجرجرتها إلى حدائق البيت الأبيض ، حيث الصهيل ممنوع ، والرفض ممنوع والعنفوان ممنوع.

نزار قبانى

يوليو عبد الناصـــــر والأفـق المغلـق

□ محمــد صالـــح عبد الســـلام

بعيداً عن نيات ورغبات الزعيم . بل بعيداً حتى عن قراراته وخطبه . كيف نرى يوليو عبد الناصر ١٩٥٢ ــ ١٩٧٠ ؟ إن ما تجســد في الواقع وعلى الأرض هو ما يمكن وصفه . وكشف محتواه . ورصد أفقه .

إن توازن القوى التقليدية الحرج عشية ٢٣ يوليو. وعجز هذه القوى عن حسم قضية السلطة . والتوتر المتصاعد في أوساط الطبقات الشعبية . كان الخلفية والمدخل لحسمها بواسطة مجموعة من صغار ضباط الجيش (الضباط الأحرار) بهذه السرعة والسهولة . رغم وجود قوات الاحتلال البريطاني !!!!

لتنفرد في لحظة بهذه السلطة بلا شريك أو مناوئ وبدون خطة عمل أو تصور شامل . فقط الستة أهداف العامة الشهيرة.

إلا أن المجتمع المصري كان يضمر مشروعا للتطور الرأسمالي . تعجز طرق التراكم الرأسمالي التقليدية القديمة التي فات زمانها عن تحقيقه . في الأوضاع الإمبريالية للرأسمالية العالمية . وتشوه بنية الرأسمالية المصرية.

هذا المشروع المكبوت سقط في حجر السلطة الجديدة المنفردة الفاقدة لرؤية كيفية تحقيقه.

التـراكم الرأسمالـي

إن جوهر هذا المشروع هو إنجاز التراكم الرأسمالي . ولا بديل لتحقيقه سوى عن طريق الدولة . المالك لأكبر نصيب في الاقتصاد القومي . والمسيطر على إدارته وتسييره . لقد

بدأ هذا الطريق المتردد والمتعرج بإصدار قانون الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ م ، ووصل إلى ذروته فيما سمى التحولات الاشتراكية والتأميمات الكبرى أوائل الستينيات . مرورا بقانون الاستثمار الأجنبي والتمصير والمؤسسة الاقتصادية.

لقد تحقق هذا التراكم الرأسمالي البيروقراطي الهش . الذي ارتكز على خلل هيكلي عميق (خطة خمسية أولى وأخيرة — ٥٩ / ٦٠ — ٦٤ / ٦٥) وأنتج تجربة لتحقيق هذا التراكم قصيرة العمر وهزيلة القيمة . بالمقارنة بتجارب أخرى أطول عمرا وأكثر قوة .

لحظـــــة البدايــــــة

رغم كل الشروط التاريخية والجغرافية التي أحاطت بالتجربة الناصرية ، إلا أن هذا لا ينفى طبيعة وحجم التراكم الرأسمالي البيروقراطي المتحقق ، مما يجعلنا ننظر للحظة بداية التجربة الناصرية ومقارنتها بلحظات البداية لتجارب التراكم الرأسمالي البيروقراطي الأخرى.

ففارق كبير بين لحظة بداية التجربة السوفيتية (على سبيل المثال) لتحقيق هذا التراكم بثورة قامت بها الجماهير المنظمة ، قادها حزب يمتلك رؤية شاملة ، ولحظة البداية الناصرية كانقلاب عسكري من داخل السلطة ، لا يمتلك رؤية شاملة ، وفارق كبير بين تأييد الجماهير لها ، وبين الجماهير المنظمة الفاعلة.

يبدو أن لحظة البداية هي لحظة فارقة في طبيعة تجارب تحقيق التراكم الرأسمالي البيروقراطي من حيث طولها الزمني ، واتساعها ، وعمقـــــها .

ديموقراطية اجتماعية أم لزوم ما يلزم

اتفقت كل تجارب الرأسمالية البيروقراطية ، على تحقيق التراكم الرأسمالي بالاستبداد السياسي . والطرق الإدارية . واستفحال دور الأجهزة الأمنية ، وعبادة الفرد ، والحزب السلطوي الواحد ، و الإعلام الموجه ، وشعارات الاشتراكية والعدالة ، وإدراكها لأهمية التعاون مع التجارب المماثلة (على المستوى الرسمي) ومساعدة حركات التحرر الوطني لمناوأة الرأسمالية العالمية (بحكم التناقض المرحلي)

وكان موضوعيا لتحقيق تراكمها الرأسمالي إن تعيد إنتاج العمل وتطوره لإدارة وتسيير مشروعاتها ، دون رقابة على فائض القيمة ، بالتالي كان ما يسمى المكاسب الاجتماعية المختلفة ، لا غنى عنها لتحقيق هذا التراكم و الحشد الجماهيري – فرادى – حول التجربة / الزعيم ، فكانت هذه المكاسب في إطار لزوم ما يلزم.

وعند سقوط هذه التجارب أو بالأحرى التحاقها أو إلحاقهـا بالسوق الرأسمالي العالمي بمواقع الالتحاق المختلفة من حيث القوة والضعف حسب طبيعة التجربة ، تم العصف بهذه المكاسب ، وتركت الجماهير — فرادى — عرايا ، مجردة من أي سلاح للدفاع عن هذه المكاسب ، إن الأفق مغلق بهذا المعنى ، لهذه التجارب، في علاقته بشعارات التجربة وأمانيها الزائفة بالنسبة للجماهير.

الأفــق المفتـــوح

تظل برامج وشعارات هذه التجربة بشكل عام مطروحـة الآن ، مجتمـع المشاركـة الشعبية ، يفتح الأفق بواسطة الطبقات الشعبية صاحبة المصلحة في تقدم الوطن ، ومصداقية الشعارات.

هذا الأفق المفتوح مرهون بانتزاع الحقـوق الديمقراطيـة محليـا وإقليميـا وعالميـا ، باعتبـار الديمقراطية في المحصلة النهائية هي آلية دائمة للمساواه ، وليست مجـرد أن المواطـن يسـاوى صـوت انتخابي ، مهما كانت نزاهة العملية الانتخابية.

إن فتح هذا الأفق مرهون بالانتصار المتصاعد في هذه المعركة الكوكبية التي تتضافر فيها جـهود ونضال القوى الديمقراطية من أجل إنسانية اكثر عدلا وحريـــــة.

ثورة ٢٣ يوليو

وأسس الحكم الديمقراطى ١٩٥٢-١٩٥٤

أنــــور فتـــح البــــاب

شكلت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ منعطفاً هاماً فى تاريخ مصر المعاصر سواء بالسلب أو الإيجاب وقد كانت أكثر أوجه النقد التي وجهت للثورة موقفها السلبى من قضيتى الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولعل النزوع اللاديمقراطى لثورة يوليو له أسبابه الموضوعية والذاتية ، فمن الأسباب الموضوعية ضعف التراث الديمقراطى المصرى منذ مطلع التاريخ الحديث لعوامل داخلية وخارجية .. ففى البدايات ومع قيام الثورة العرابية والتى حملت أول مشروع لحياة نيابية ديمقراطية فى مصر وضعت الثورة دستور ١٨٧٩ الذى يعتبر «مشروعا متقدما بالنسبة للظروف التى صدر فيها وتضمن أهم الأفكار الدستورية العصرية فى ذلك الوقت »(١) ونال معارضة شديدة من جانب إنجلترا وفرنسا حتى انتهى الأمر بالاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢.

كذلك فإن التجربة الليبرالية التى أعقبت قيام ثورة ثورة ١٩١٩ والتى بدأت بصدور دستور ١٩٢٣ قد ووجهت بكثير من المشكلات والعقبات التى حرمت الشعب المصرى من أن ينال حقوقه الدستورية وثمار الديمقراطية بما واجهته من مؤامرت الاحتلال والقصر وأحزاب الأقلية المختلفة

وقصور حزب الأغلبية (الوفد) عن تعبئة الجماهير فى مواجهة فاصلة مع القصر والاحتلال وتحوله فى وزارته الأخيرة ١٩٥٠ -١٩٥٢ إلى مهادنة القصر الملكى والسعى لإرضائه .وعلى العموم فإن الوفد على طول تاريخه لم يخرج عن كونة حزبا ملكيا دستوريا يلتزم بأساليب الكفاح السلمى فى مجالى الديمقراطية وحل القضية الوطنية(٢).

ولعل مثالب هذه المرحلة كانت أحد الدوافع الرئيسية لقيام ثورة ٢٣ يوليو بما شاب هذه المرحلة من اضطراب سياسى واستمرار للتدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية ولعل أخطر أشكالا لتدخل حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢.

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بدأت فى إعادة النظر فى جدوى النظام الليبرالى ومؤسساته من أحزاب وصحافة واستقلال للقضاء والجامعات وساعدها على ضرب هذا النظام هشاشة النظام السياسى فى مصر الذى كان سائداً منذ دستور ١٩٢٣ ولا شك أن الثورة استطاعت فى الفترة ما بين ١٩٥٢ / ١٩٥٤ أن تقوض أسس النظام السياسى القديم ووضع أسس نظامها السياسى القائم على الحكم الفردى وغياب المؤسسات المستقلة والحريات السياسية فيما أسماه الثوار(بالشرعية الثورية).

وقد برز الطابع المعادى لليبرالية لثورة يوليو فى استعانتها فى بدايتها برموز سياسية معادية للوفد رمز المرحلة وأكثر الأحزاب جماهيرية،ومن أبرز تلك الشخصيات على ماهر باشا المعروف بميوله الأوتقراطية التى أظهرها أثناء الحرب العالمية الثانية فى موالاته لدول المحور فضلا عن مشاركته فى الوزارات الانقلابية ضد دستور ١٩٢٢ كوزارات أحمد زيور ،محمد محمود، وإسماعيل صدقى وهى وزارات أهدرت سلطة الأمة واعتدت على الدستور ثم ألغته.

ثم استعانت الثورة بالثلاثى عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة، وسليمان حافظ وكيل مجلس الدولة وفتحى رضوان المحامى البارز ورئيس الحزب الوطنى الجديد وأحد مؤسسى مصر الفتاة فى الثلاثينيات ويذهب صلاح عيسى للقول بأن «هؤلاء الرجال الثلاثة كانوا ممن فقدوا الثقة فى أن الحكم الدستورى القائم على تعدد الأحزاب قادر على أن يحقق أحلام الوطن»(٣) ،بل يذهب إلى القول «بأن هؤلاء وحدهم لم يكونوا المحرضين على الانقلاب على دستور ٢٣ بل كانت هناك «جماعة الإخوان المسلمين التى كانت تتوهم فى خلال الشهور الأولى من العهد الجديد أنها إذا ما شجعت الضباط على التخلص من الأحزاب القائمة والدستور فلن يبقى غيرها فى الساحة»(٤).

كذلك فإن الضباط أنفسهم لم تكن تعوزهم تلك النزعة الديكتاتورية فقد كان معظمهم قد انتمى

إلى جماعات معروفة بعدائها للنظام الديمقراطى وسعيها لتقويضه ، كمصر الفتاة ،الإخوان المسلمين ،الشيوعيين الذين كانوا يرفضون النظام الليبرالى باعتباره نظاما يعبر عن ديكتاتورية طبقية ، وأنه تفريغ للديمقراطية الحقيقية من محتواها كما زعموا.

كذلك فإن شخصيات رئيسية فى مجلس قيادة الثورة كعبد الناصر والسادات لم تكن تخفى إعجابها بأفكار أتاتورك والتجربة الكمالية فى تركيا ومنحاها الاستبدادى فى إعادة النظام إلى تركيا وما توهموه من بناء سياسى واقتصادى كانت تروج له الدعاية الكمالية ومشاركتهم فى محاولات اغتيال سياسى كمشاركة عبد الناصر فى محاولة اغتيال مصطفى النحاس باشا وتوجيه الاتهام للسادات بالمشاركة فى اغتيال أمين عثمان باشا الذى دعا لقيام تحالف أبدى بين مصر وإنجلترا مما يظهر تغليبهم لنزعة العنف على الحوار الديمقراطى السلمى.

فضلا عن اقتناعهم وبشكل خاص جمال عبد الناصر بفكرة المستبد العادل والتى ظهرت بواكيرها فى رواية عودة الروح لتوفيق الحكيم والتى كان يكن لها عبد الناصر إعجابا خاصا والتى شاعت بشكل واسع فى أعقاب التدهور السياسى فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية.

وإتجهت الثورة لضرب الأحزاب السياسية وإضعافها كرمز من رموز الليبرالية فطلبت منها تطهير صفوفها وصدر قانون تنظيم الأحزاب الذى اشترط «بأن من يرغب فى تكوين حزب سياسى عليه إبلاغ وزير الداخلية بخطاب موصى عليه بعلم الوصول لوزير الداخلية وللوزير الحق فى الاعتراض على تكوين الحزب خلال شهر»(٥).

ثم صدر قرار بإلغاء دستور ١٩٢٣ فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ وكان واضحا أن دستور ٢٣ لم يعد يتناسب والطبقة المتوسطة التى وثبت للسلطة ولم يكن منطقيا أن تترك دستورا يحرمها من فرض تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها (٦) ثم تلاه قرار حل الأحزاب السياسية فى ١٧ يناير ١٩٥٣ وبدء فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات.

وتبع ذلك إعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ وتعيين اللواء محمد نجيب كأول رئيس للجمهورية ليزداد الاستقطاب فى مجلس قيادة الثورة ما بين المحرك الرئيسى لتنظيم الضباط الأحرار جمال عبد الناصر والرمز الذى استعان به الضباط محمد نجيب والذى اعتقد بأنه سوف يمارس سلطة حقيقية لرئيس جمهورية مما عجل بحدوث الصراع فيما بينهما والذى انعكس على عملية الفرز التى شملت مجلس قيادة الثورة باستبعاد للعناصر الفاقعة أيديولوجيا سواء بالانتماء للإخوان المسلمين أو الجماعات اليسارية (٧) .

كذلك وصلت الأزمة قمتها فى أزمة مارس ١٩٥٤ والتى يحلو لبعض المحللين تصويرها

باعتبارها صراعا بين جناح ديمقراطى فى مجلس قيادة الثورة بزعامة محمد نجيب وآخر دكتاتورى بزعامة عبد الناصر ، ويصور صلاح عيسى طرفى هذا الصراع بأنهما " كانا يؤمنان بأن الحكم الصالح لمصر هو النظام الذى يلعب فيه الحاكم الفرد دور الأب الحازم الذى يدرك مصلحة أولاده القصر وأنه ليس فى حاجة إلى التعرف على رأيهم واستشارتهم فيما يتخذه من قرارات .. فهم فى حاجة إلى حكم أبوى مركزى قوى "(٨).

وقد تزامن هذا المنحى الدكتاتورى مع صدام حاد مع القوى السياسية الفاعلة فى مصر بعد التخلص من الأحزاب السياسية وعلى رأسها الوفد فكان لابد من التخلص من القوى الأخرى كالإخوان المسلمين التى صدر قرار بحل جمعيتها فى ١٥ مايو ١٩٥٤ ثم إصدار أحكام عنيفة ضد قياداتها بعد حادثة المنشية وإعدام رموز لها كالمحامى عبد القادر عودة وأحكام متشددة ضد أعداد كبيرة منها ثم الصدام مع الشيوعيين الذين كانوا منقسمين منذ البداية تجاه الثورة مابين اتجاه (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى . حدتو) المؤيد للثورة والاتجاهات الأخرى التى كانت ترى فى الثورة (فاشية عسكرية) واستغلت الثورة هذا الانقسام لتنكل بالحركة الشيوعية فى حملات متتابعة.

وبدأ دور جهاز الأمن السياسى فى التضخم وقام بحملات اعتقال فى فترات متعددة خاصة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ويناير ١٩٥٣ وسبتمبر ١٩٥٣ وفى مارس ١٩٥٤ وأكتوبر ١٩٥٤ ، وشملت هذه الاعتقالات خاصة الأخيرة منها آلاف من التيارات الحزبية سواءً القديمة أو الحديثة ... كذلك امتد الأمر لتوجيه ضربات ضد الجامعة والحركة الطلابية كان أبرزها صدور القانون ٥٠٨ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤ والذى يرخص لمجلس الوزراء القواعد الخاصة بشروط قبول الطلاب ونظام تأديبهم ويجيز نقل أعضاء هيئات التدريس إلى وظائف أخرى ويمنح مجلس الوزراء الإشراف على تشكيلات الجامعة"(٩) .

كذلك صدر فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٤ قرار بفصل ٤٢ عضوا من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية والمعروفين بنشاطاتهم السياسية العامة مثل د. عبد المنعم الشرقاوى، ود. لويس عوض ، ود. عبد العظيم أنيس ، ود. فوزى منصور ومحمود أمين العالم إلخ ، كذلك صدر قانون تطهير الصحافة ووضعت الصحف تحت الرقابة المشددة".. وفى ١٥ أبريل ١٩٥٤ لحل مجلس نقابة الصحفيين، كذلك مجلس نقابة المحامين وأمر بانتخاب مجالس جديدة وأنيط بوزير العدل إصدار قرار بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين"(١٠) .

ومن هنا نخلص بأن الفترة مابين ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى مطلع ١٩٥٥ كانت فترة فاصلة فى

تاريخ مصر وضع فيها النظام الناصرى مرتكزات حكمه الفردى وتأميمه لمجريات الصراع السياسى والاجتماعى فى مصر واحتكار السيطرة على الحياة المدنية فى مصر وإهدار استقلال القضاء والجامعات والحركة النقابية والتى سوف تصبح منهجاً تحكم به مصر بتنويعات مختلفة حتى عصرنا الحاضر.

الهوامش:

١- صلاح عيسى : الثورة العرابية - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٢ ص ١٩٣

٢- راجع بشأن الصراع حول دستور ٢٣ والصراع بين الوفد والقصر:

أ- د. على شلبى ، ود. مصطفى النحاس جبر - الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٣١/ ١٩٣٦ - الهيئة المصرية العامة.

ب- د. عبد العظيم رمضان - الصراع بين الوفد والعرش - مكتبة مدبولى ١٩٨٥.

٣- صلاح عيسى : دستور فى صندوق القمامة - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - القاهرة ٢٠٠١ ص ٣٢

٤- صلاح عيسى : المرجع السابق ص ٣٢

٥- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ج١ - مكتبة مدبولى ط٣ - القاهرة ١٩٨٣ ص ٢٤٠

٦- أحمد حمروش : المرجع السابق ص ٢٦٥

٧- راجع فى ذلك : أحمد حمروش قصة ثورة ٢٣ يوليو (شهود يوليو ج٤) ، وشهادات خالد محيى الدين ويوسف صديق وفتح الله رفعت.

- حول أزمة مارس د. عبد العظيم رمضان ، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ، وشهادات خالد محيى الدين ويوسف صديق وفتح الله رفعت.

- خالد محيى الدين والآن أتكلم - مركز الأهرام للترجمة والنشر ط القاهرة ١٩٩٢

٨- صلاح عيسى : المرجع السابق ص ٥٥

٩، ١٠ طارق البشرى : الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو (١٩٥٢ - ١٩٧٠) - كتاب الهلال القاهرة ديسمبر ١٩٩١ ص ١٨٧ ، ١٨٩.

يـوليـو والثقـافـة

فـريـدة النقـاش

قدمت يوليو إلى الساحة الفكرية السياسية مجموعة من الأفكار الكبرى التى خاضت الثورة معاركها الرئيسية تحت راياتها مثل القومية العربية ، الحياد الإيجابى ، عدم الإنحياز ، الإشتراكية ، المساواة ، التحرر الوطنى والاستقلال القومى ، الملكية الاجتماعية للثروة ، تذويب الفوارق بين الطبقات ، قيادة القطاع العام للتنمية ، التعليم حق ، العمل حق ، سيادة الشعب ، الثقافة خدمة لاسلعة ، الأرض لمن يزرعها والمصنع لمن يبنيه وأشركت العمال فى إدارة مصانعهم ومنشآتهم تجسيدا لهذه الفكرة الأخيرة .

وكانت هذه الأفكار الكبرى مادة أساسية فى الإعلام الذى إندمج فى الثقافة معظم سنوات الثورة فلم تبق أفكارا نخبوية بل باتت أفكارا شعبية حتى أنها كانت موضع سخط عميق عبر عنه كتاب الرجعية وممثلو القوى المحافظة فى المجتمع الذين دافعوا عن ماأسماه جمال عبد الناصر مجتمع النصف فى المائة وخاضوا المعركة ضد الثورة فى ميدان الأفكار تحت اقنعة دينية غالبا.

وأنشأت ثورة يوليو بنية تحتية ثقافية واسعة فى كل من التعليم والمسرح والسينما والنشر وبشكل خاص هيئة قصور الثقافة فنشرت بيوت وقصور الثقافة التى زادت الآن على أربعمائة موقع وأنشأت الهيئة العامة لقصور الثقافة ، وهذا يعد إنجازا خطيرا جدا ، كبيرا جدا وأكبر من شبيهه الفرنسى لأن الشبيه الفرنسى لايؤدى الرسالة الكبرى للهيئة العامة لقصور الثقافة فى مصر، حيث أن هذه الهيئة كانت رسالتها ومازال هى ديمقراطية التثقيف ، وحققت إنجازا ماديا فى المسرح وكما يقول ألفريد فرج فى الأهرام ٢٠٠٢/٧/٥" فى سنة ١٩٥٢ كان لنا مسرح قومى واحد ثم اصبح لدينا خلال عشر سنوات أربعة عشر مسرحا قوميا ، وكل مسرح من هذه المسارح كان أكبر من المسرح القومى الذى جاءت الثورة ووجدته ، وهذه المسارح إنقسمت إلى قطاعات وهى القطاعات التى نراها اليوم

وهى البيت الفنى للفنون الشعبية . البيت الفنى للمسرح ، والبيت الفنى للأوبرا وكل بيت له خمس أو سبع فرق.

وواصلت الثورة مشروع " طه حسين " الطموح لنشر التعليم فى كل ربوع الوطن مع تأمين مجانيته " فى الثمانينات بينت رسالة ماجستير عن الأصول الاجتماعية لأساتذة الجامعة ، أن ٦٣٪ منهم لم يكن بإمكانهم أن يتعلموا فى الجامعة لولا وجود المجانية والثورة وهى احصائية أوردها الدكتور رفعت السعيد فى مجلة المحيط يوليو ٢٠٠٢.

ويقدم الروائى يوسف القعيد شهادته عن التعليم التى هى نموذج للغالبية العظمى من مبدعى جيله الذين لم يكونوا ليصبحوا كتابا أو فنانين أو مهنيين دون مجانية التعليم فيقول

" كان الإقطاعيون هم الذين يحددون من يذهب إلى الكتاب أولا ، ثم المدرسة بعد ذلك، ويحرمون من لايريدون ذهابه إلى المدرسة فضلا عن أن المدرسة كانت فى المركز وبعيدة جدا عن القرية ولولا قيام ثورة يوليو ، ولولا انشاء مدرسة فى القرية ماكنت قد تعلمت .." الأهرام ٢٠٠٢/٧/٥.

كذلك كان إنشاء أكاديمية الفنون يشكل نقلة نوعية فى أساليب رعاية الدولة الثقافة والمثقفين حيث توسعت وتنوعت معاهدها وتعلم فيها آلاف الفنانين والفنيين من ابناء الفئات الوسطى والطبقات الشعبية الذين طبعوا الفنون الجديدة بطابعهم وعبروا عن قضاياهم ورؤاهم الجمالية والتحق بها المئات من كل أرجاء الوطن العربى فأسهمت فى تكوينهم الثقافى لتصبح هذه الأكاديمية رافدا قويا لفكرة القومية العربية بحكم علاقاتها بالتكوين الوجدانى لملايين المواطنين العرب عن طريق أبنائهم الذين تعلموا فنون السينما والمسرح والموسيقى والنقد فى هذه الأكاديمية فى فترة تشكل الوعى القومى بالذات فى مواجهة الاستعمار والخروج بالفنون من حالة الفولكلور البسيط الى البناء الغنى المركب وامتلاك القدرة على التعبير الجديد.

وأنشأت الأكاديمية مدرسة ومعهدا للباليه ليتوطن هذا الفن الرفيع فى مصر وأسست له فرقة أخذ جمهورها يتسع باستمرار.

وبينما تطورت السينما التى دخلت إلى مصر فى نهاية القرن التاسع عشر لتنتج مائة وواحد وأربعين فيلما عن طريق القطاع العام فى الفترة التى عاشها هذا القطاع شهد المسرح عصره الذهبى فى الخمسينات والستينات حيث كان منبرا ديمقراطيا وأداة نقد.

وولدت مع الثورة مجموعة من الفنون القومية الجديدة التى لم تكن معروفة إلا فى دوائر محدودة مثل فنون السيرك والرقص الشعبى الذى تكونت عدة فرق له وأصبح راقصوها وإداريوها ولاعبوها

موظفين فى وزارة الثقافة ومثل فن الكاريكاتور الذى كان حكرا على الرسامين الأجانب ولكنه تبلور كفن قومى فى ظل الثورة وأسوق هنا شهادة " لجمعة" وهو واحد من ألمع فنانى الكاريكاتور قول فيها :

إن الكاريكاتير قبل ثورة يوليو كان يرسمه متمصرون أجانب ، وأول رسام مصرى هو محمد عبد المنعم رخا الذى رسم وهو عنده ١٨ سنة ، ثم جاء بعده زهدى العدوى ثم طوغان و عبد السميع ، الذى يعد بداية رسامى الكاريكاتير حسب المفهوم العالمى بأن رسام الكاريكاتير هو المفكر وصاحب الرسم ، إذ قبل عبد السميع كان مايسود الصحافة المصرية هو أن تضع الجريدة فكرة للرسام والرسام يرسمها ، وهو مااستمرت عليه أخبار اليوم حتى الآن ، أما عبد السميع فقد كان يفكر ويرسم مايفكر ، ثم بدأت مرحلة اعتبرها بداية حقيقية للكاريكاتير الجديد فى مصر حيث أرسيت قواعد الكاريكاتير كما هو معروف مع بدايات صباح الخير عام ١٩٥٦ وظهور كوكبة كبيرة من الرسامين وضعوا أسسا جديدة لهذا الفن ، على رأسهم جورج بهجورى وصلاح جاهين وبهجت عثمان وإيهاب شاكر وحجازى وصلاح الليثى وناجي ورجائي ومحيى اللباد ورؤوف عياد.

هذا الجيل من رسامى الكاريكاتير كانوا يؤمنون بمبادئ الثورة لأن هذا الجيل فى أغلبه عندما قامت الثورة لأن هذا الجيل فى أغلبه عندما قامت الثورة وعندما بدأوا فى صباح الخير كان عندهم ٢٠ سنة أى تربوا قبل الثورة ، لكنهم كلهم آمنوا بمبادئ الثورة وكانوا مع الفقراء ، كما كانوا فيما بعد مع ماسمى بالثورة الاجتماعية أو المبادئ الاجتماعية الخاصة بالاشتراكية ، ولم يكن بينهم وبين الثورة أى تناقض ولهذا السبب سنلاحظ أن كل رسامى الكاريكاتير المصريين ارتضوا تماما أن يمشوا فى ركاب الثورة ، لكنى اقول إن هذه الكتيبة من رسامى الكاريكاتير فى صباح الخير مهدوا الأرض أمام الثورة فى تغيير مفاهيم اجتماعية كثيرة فقد اهتم رسامو الكاريكاتير فى كل هذه المجموعة بأن يرسموا الكاريكاتير الاجتماعى الذى يمهد الأرض أمام الثورة فى التغييرات الاجتماعية ، فألف صلاح جاهين مثلا مجموعة من رسوم الكاريكاتير ، منها (قيس وليلى)، و(عنتر وعبلة) وهنا كان يحاول أن يقول إن المرأة كيان اجتماعى يستطيع أن يفكر ويقود ، لأنه فى قيس وليلى كانت المرأة هى صاحبة الفعل وقيس هو صاحب رد الفعل ، وفى عنترة وعبلة كانت المرأة هى المخ وعنتر هو العضلات ، وهو كان يؤكد هذه الحقيقة بشكل رائع جدا وجميل وبسيط للغاية ، فكان يدخل إلى القلب ويغير فى العقل دون أى شئ من المسائل الاعلامية الجافية.

وبعد الثورة هذه المجموعة من الرسامين لم تكن عليهم اية رقابة أو توجيه بالمرة ، لكن كان هناك إيمان حقيقى بداخلهم بهذه الأهداف وبمبادئ الثورة وبعمل الكاريكاتير .. ومن وجهة نظرى

فان الكاريكاتير عندما أدرسه الأن أجد أنه كان كاريكاتيرا على أعلى مستوى من الجودة والقيمة ، لأنه لم يحاول أن يأخذ السلوب الدعائى إطلاقا ورسموه كما يجب أن يكون الكاريكاتير الفكرى إذ كان هناك دائما وأبدا وراء كل كاريكاتير سبب هدف اجتماعى حتى ولو كان بعيدا ".

ودشن تأميم قناة السويس فكرة إسترداد الثروة الوطنية فى بلدان العالم الثالث خاصة بعد أن نجحت مصر فى الاحتفاظ بالقناة رغم الحرب التى شنتها عليها بريطانيا وفرنسا متحالفتين مع إسرائيل .. وتواكبت الذاكرة المستعادة مع الثروة الوطنية المستعادة ، حيث أخذت مصر التى كانت تستعد لخوض معركة بناء السد العالى بعد استعادة القناة ، تبحث عن خصوصيتها فى الأيدى المبدعة والعقول الخلاقة لأبنائها المزهوين بانتصارهم على الغرب الاستعمارى ، وبزعيمهم الذى برز واحد من قادة حركة التحرر الوطنى وصانعى باندونج وحركة عدم الانحياز ، وكان طبيعيا أن تبرز روح البحث عن خصوصية فى مواجهة الاستعمار والصهيونية ، بدءا من تحديد دزائر ثلاثة للانتماء الحضارى والثقافى – السياسى هى العربية والأفريقية والاسلامية فى كتاب فلسفة الثورة الذى إستبعد الدائرة الانسانية الأشمل التى تضم القوى التقدمية فى الغرب الاستعمارى نفسه ، وتضم أيضا آسيا الناهضة التى تمتد أرض مصر وثقافتها فيها . وصولا إلى مفهوم الاشتراكية العربية ذات السمات الخاصة جدا التى بدأت تعاونية ثم طورها الجدل الثقافى المجتمعى لتصبح الطريق العربى إلى الاشتراكية التى هى واحدة أى الإشتراكية تتأسس على نفى استغلال الانسان للانسان وتمكين البشر من السيطرة الكاملة على مصائرهم.

وكان الاتساع الهائل لقاعدة الفئات الوسطى نتيجة للحراك الاجتماعى عبر التعليم من جهة وسياسة تذويب الفوارق بين الطبقات من جهة أخرى أحد أهم إنجازات ثورة يوليو على صعيد بناء القاعدة الاجتماعية الصلبة للثقافة الحديثة والمجتمع الجديد فإتسم ذلك المجتمع بدرجة من التماسك كانت هذه الفئات الوسطى هى لحمتها وهى أيضا معمل إنتاج الأفكار والرؤى الجديدة من أجل المستقبل . وفى أوساطها دارت الصراعات الفكرية الكبرى.

وفى تلك المرحلة الناصرية الأولى كانت مصر تمتلك أهم عوامل الاستقرار والقوة برغم أى ظروف . بسبب صلابة هذه الطبقة وتفاعلها القوى مع مجريات الأمور.

المثقفون وثقافاتهم . والطالعون الى نهار الحق والعدل والحرية، ابناء هذا الشعب الذين تعلموا فى مدارسه وجامعاته وطلعوا من ضميره لكى يدفعوا عنه ويزودوا عن حماه . ويبنوا مؤسساته لبنة لبنة . هؤلاء هم الذين سروا حاجز اليأس وعبروا بنا من الهزيمة إلى النصر .." كما يقول كاتب مناديا بإنقاذ الطبقة الوسطى من عملية الإزاحة إلى حواف الحياة وهامشها فى مصر ونزولها المتواصل الى قاع

المجتمع (د. أحمد الدرة ، انقاذ الطبقة الوسطى ضرورة وطنية ، جريدة الأخبار ، القاهرة ٢٠٠٢/٧/٩)

ومع ذلك بقيت الإشكاليات الكبرى قائمة دون حل سواء فى ذروة انتصار الثورة أو فى ظل انكسارها الآن.

فرغم الاتساع الكمى الهائل فى التعليم الذى وصل فى مرحلة الازدهار إلى بناء مدرستين كل ثلاثة ايام فإن هذا التعليم لم يعرف أى نوع من الاصلاح الجذرى فى مناهجه وطريقة تنظيمه وبقيت ديمقراطيته كمية لأنه لا المعلمون ولا الطلاب كان لهم قول حيث سيطر العسكر والبيروقراطية وبقى التعليم منقسما بين الدينى والمدنى وبين الأجنبى والوطنى، ولم تطو قط صفحة التلقين ، ومازال الشكوى منه قائمة . ولم يتسلح الطلاب بأدوات النقد والتساؤل وروح الحوار والمسؤولية ، وبقيت مفردات العلم مفصولة عن مناهجه وفلسفته ولم تتلاشى المرتكزات المعرفية للعصور الوسطى.

كذلك طغى الاهتمام بالجانب الدعائى للمشروعات الثقافية الكبرى على هم تطويرها ، فكان هناك إحتفاء كبير على سبيل المثال بانشاء جامعات جديدة دون عناية بتجديد المناهج ومواكبة الجديد فى العلوم ، رغم وفرة البعثات التى زادت كما وتراجعت نوعا. كما تراجعت أيضا روح البحث العلمىؤ وحريته .

بل إن الجامعة تعرضت لما سمى بالتطهير حيث جرى طرد عدد من الأساتذة بناء على تقارير أمنية وهى الظاهرة التى تكررت بعد ذلك فى الصحافة المملوكة للاتحاد الاشتراكى والتى طرد منها صحفيون لايرضى عنهم النظام وفى واحدة من هذه الحملات جرى فصل طه حسين الذى كان ينشر مقالا أسبوعيا فى إحدى الصحف ثم كان تطهير الجامعة مرة أخرى فى آخر أيام السادات وقد تابع الدكتور " محمد ابو الغار" فى كتابه الهام الصغير" إهدار إستقلال الجامعات " كيف تفاقمت ظاهرة العدوان غلى هذا الاستقلال مع ثورة يوليو وحتى الآن حتى اصبحت عملية الإصلاح الجذى للجامعات عسيرة ايما عسر.

وبقى الاصلاح فى الأزهر إداريا إجرائيا ." وكان خريجو الأزهر لايزيدون على ألف طالب كل عام قبل عام ١٩٥٢ وهم الآن يزيدون على مائة ألف كل عام طبقا للدكتور عبد المعطى بيومى المصور ١٢ يوليه "

ولكن هذا التوسع لم يشكل انتصارا حاسما للمدارس الجديدة فى التفسير والتأويل التى قالت بتاريخية النص الدينى عنوانا على الحداثة وبقى ذلك التداخل الضمنى قائما بين العلوم الشرعية والعلوم الحديثة التى أدخلها الاصلاح الجزئى إلى الأزهر كذلك بقيت البرامج والمواد الدينية فى

أجهزة الاتصال الجماهيرى دون تغيير جذرى مع الباسها ثيابا تلائم الاختيارات السياسية للثورة دون أن تجرؤ أو تغامر – ان شئت – بإدخال طريقة جديدة تاريخية أى واقعية للتفكير بالدين.

وكانت الثورة قد دخلت مبكرا فى صراع سافر مع جماعة الاخوان المسلمين بعد شد وجذب ومحاباة لهم حين جرى حل الأحزاب وإستثنيت جماعة الإخوان عام ١٩٥٣ وفى عام ١٩٥٤ حاولت الجماعة اغتيال عبد الناصر بإطلاق الرصاص عليه فى حادثة المنشية المشهورة بالإسكندرية وهو يلقى خطابا سياسيا ، ثم تجدد هذا الصراع بعنف مأساوى عام ١٩٦٥ وأعدم سيد قطب على إثره ليصبح علما ومعلما لجماعات التطرف الدينى.

وفى كل هذه الصراعات لم يبلور النظام مشروعا واضح المعالم للاصلاح الدينى أو لموقفه من الدين . بل ظل يتعامل بصورة أداتية براجماتية مع الإخوان المسلمين ليؤكد للجماهير المعزولة عن الصراع والمذعورة من عنفه أنه هو الأكثر إسلاما من الإخوان المسلمين الذين يعارضونه بالسلاح.

وإنطلاقا من هذا الموقف البراجماتى الخالص وئدت فى المهد محاولة شجاعة لوضع دستور جديد عصرى .. مدنى وديمقراطى يتأسس على مبدأ المواطنة.. ولم يتضمن فى مسودته الأولى نصا على تحديد دين رسمى للدولة معتبرا أن الدولة لابد أن تكون دولة المواطنين كافة بصرف النظر عن دياناتهم ، حيث الدين علاقة خاصة بين الانسان وربه لاشأن للدولة بها ، وإذ الدولة العلمانية الديمقراطية والتى تفصل تماما بين الدينى والسياسى وتمثل كل مواطنيها هى الحد الأدنى للحداثة وللدخول إلى العصر بقوة .. وهى نفسها الدولة التى تحمى حرية العقيدة وممارسة الطقوس وتدعيم دور العبادة.

وفى ذلك الحين كان تراث المرحلة الليبرالية الأولى فى بداية القرن مايزال حيا فى الأذهان ونابضا وكان المجتمع قابلا للموافقة على مثل هذا الدستور وإستيعاب ضرورته التاريخية . ولكن نظام الثورة الذى إستخدم الدين شأنه شأن القوى الدينية التى حاربها ساهم فى إستبعاد هذا المشروع وإستبداله بمشروع آخر فى سياق دستور آخر تماما هو دستور ١٩٥٦ ينص على دين للدولة هو بطبيعة الحال الدين الاسلامى وهو النص الذى تعتبره الجماعات الدينية بكل ظلالها أساس شرعيتها حتى لو لم يعترف بها القانون . وهى المادة التى اعتبرتها جنبا إلى جنب النص على أن مبادئ الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع فى مجادلاتها داخل السجون اساسا لشروعية قتل الحاكم أو المفكر الذى تصنفه هى مرتدا..

والحق أن هذا التراث الذى إستخدم الدين فى الصراع السياسى ونكص عن إصدار دستور جديد عصرى، هو الذى بقى حيا حتى الأن فى إتجاه بعض الجماعات الناصرية والقومية بكل ظلالها

لاعتبار الجماعات الدينية هى الحليف الرئيسى الذى لابد أن تنشئ الائتلاف السياسى الدائم معه بصورة براجماتية صريحة إذ ترى أن الجماعات الدينية تصل بسهولة إلى الجماهير وتقيم علاقات وثيقة معها ، وذلك دون أى اعتبار لفكرة تجديد المجتمع التى كانت فكرة ضمنية فى منظومة الأفكار الناصرية المؤسسة ، والتى لابد أن تتضمن بالضرورة تجديد الدين وفصله تماما عن السياسة.

وكانت قضية تحرير المرأة لهذا السبب تحديدا واحدة من الإشكاليات الثقافية الكبرى فى ظل ثورة يوليو وهى أيضا قضية الحداثة بامتياز . كانت ولاتزال .

ورغم أن ثورة يوليو فتحت الباب واسعا للنساء لكى يدخلن إلى التعليم والعمل والمشاركة السياسية إلا أنها – وباسم الدين أيضا – ابقت على جوهر القيود التى كبلت المرأة فى نطاق الأسرة وأخضعتها للهيمنة الأبوية بحكم قوانين الأحوال الشخصية التى صدرت عام ١٩٢٩ وهى بكل المقاييس قوانين مقيدة للحريات مازال قائمة حتى الآن رغم التعديلات الجزئية وهى تحيل إلى الأسرة والزوج مهمة قمع المرأة وتقييد حريتها مما أفضى الى بروز تناقضات هائلة فى العلاقات الاجتماعية والأسرية وإلى تردى وضع المرأة ومكانتها رغم اسهامها المتزايد فى الإنتاج الاجتماعى وفى بناء الأسرة.

وتمثل كعب أخيل لثورة يوليو فى هذه المقايضة العقيمة للحريات العامة التى جرت مصادرتها بالحقوق الاجتماعية مثل مجانية التعليم والصحة دعم السلع والمساواة فى الأجور وتأمين حق العمل والثقافة التى كانت خدمة لاسلعة ، وسرعان ماتبين أن تكميم الأفواه وملاحقة المعارضين من اليمين واليسار ، وسن القوانين الاستثنائية وفتح السجون والمعتقلات وعسكرة المؤسسات العامة بما فيها مؤسسات الثقافة والتعليم ، واعتماد نظام الحزب الواحد الذى هيمنت عليه البيروقراطية وقوى الأمن قد فتح الباب للكارثة التى حلت بالبلاد سنة ١٩٦٧ وللانقلاب السهل على الخيارات الوطنية والاجتماعية للثورة بعد ذلك لتدخل البلاد فى مرحلة جديدة عنوانها الانفتاح الاقتصادى والليبرالية الجديدة والدخول الى العولمة دون قوة ذاتية حامية بسبب تضعضع الأساس الاقتصادى – الاجتماعى للاستقلال الوطنى – ولو النسبى – فى هذا الزمن الجديد ولهذا كله بقيت الحداثة فى بلادنا ناقصة أو بالأحري واقعة برانية لم تصبح أى من مقتضياتها وضروراتها مفروغا منها.

ورغم كل التناقضات داخل نظام يوليو والمراحل المختلفة التى مر بها فقد كان هناك دائما مايشابه التوافق بين الأجنحة المختلفة على التعالى على النظريات والفلسفات واعتماد التجربة وحدها مرجعية ومحكا والإحتكام للنتائج العملية وحدها للخيارات.

ويمكن أن اقول دون مغالاة - احتقار التاريخ حيث بدأ تاريخ مصر الحديث فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولم تكن الخبرة الثمينة فى هذا التاريخ منذ الحملة الفرنسية مرورا بتجربة محمد على والثورتين العرابية وثورة ١٩١٩ تعنى شيئا لثوار يوليو الذين واجهوا كل من اليمين واليسار فى الثقافة والسياسة فاستقر فى وعيهم أنهم يمثلون الوسط والتجربة فهذا هو الاتحاد القومى اتحاد يجمع بين أبناء الوطن الواحد لا إنحراف الى اليمين ولا إنحراف الى اليسار " كما قال جمال عبد الناصر عام ١٩٥٨ والوسط والتجربة هما مفهومان يلتقيان تماما مع الموقع الاجتماعى الذى انحدر منه ثوار يوليو ابناء الطبقة الوسطى الصغيرة التى تتطلع الى مايمكن أن نسميه توازن المصالح الطبقية. هذا التوازن الضمنى الذى جعلها تبتدع وصفا جديدا للراسمالية حين تفرق بين راسمالية مستغلة وراسمالية غير مستغلة ، لتضم الأخيرة الى التحالف الطبقى الواسع الذى كانت تتطلع إلى بنائه من العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية غير المستغلة ، ودون أن تعترف أن لهذه القوى الاجتماعية منظماتها وطلائعها السياسية والنقابية التى كانت قد تشكلت فى الصراع الوطنى والاجتماعى الضارى الذى مهد لقيام ثورة يوليو وكان ينضج ويستوى فى رحم البلاد منذ ثورة ١٩١٩ فى بداية القرن وتعاملت مع هذه القوى الاجتماعية كأفراد جرى للمتهم داخل الاتحاد القومى ثم الاشتراكى وفشل ذلك كله فشلا ذريعا .

ويصف الدكتور فخرى لبيب مفارقة تطور الصراع بين يوليو وحلفائها الموضوعيين على النحو التالى قبل عام ١٩٥٢ كانت مصر " تمور بقوى التغيير نحو الأمام ـ نحو المستقبل ، نحو الأفضل ، وجاءت الأحداث بالحزب العسكرى الوطنى الى السلطة ـ وكان هذا الحزب دون شك جزءا من قوى التقدم فى مواجهة الإقطاع والإستعمار والأجزاء من الرأسمالية المرتبطة بكليهما. لقد إستهدف هذا الحزب - وحقق - تغييرات وطنية واقتصادية واجتماعية مهمة فى نطاق الثورة الوطنية ، إلا أنه افتقد الرؤية الصحيحة لباقى قوى الثورة ، وضرورة التحالف معها ، كما إفتقد أيضا الرؤية الصحيحة لضرورة المشاركة الفعالة لجماهير الشعب على أسس ديمقراطية . ومن هنا ، ونتيجة ظروفه الذتية وطبيعة رؤيته المحدودة لحركة التاريخ والثورة ومدى التغيير اللازم وأسسه وقواه ، قاتل بشراسة كى ينفرد بالسلطة دون باقى قوى الثورة ، بل والأدهى من ذلك أنه وجه ضربات قاتلة إليها ـ كما إنفرد بصنع القرار والوصاية على الشعب ، لا الاعتماد عليه والسير به نحو تحقيق أهداف التغيير . لقد عمل نيابة عن الشعب لا بالشعب.

إن نفى الديمقراطية عن الشعب واللجوء الى الأساليب الديكتاتورية الباطشة مع قوى الثورة والتقدم الحليفة أضر بقوى الثورة أبلغ ضرر ـ وشغلها بالصراع فيما بينها بدلا من التوحد فى الصراع

ضد العدو المشترك . لقد دفع بالتناقضات الثانوية فيما بين قوى التقدم الى مستوى تجاوز التناقض الرئيسى فى مواجهة الأعداء.."

ويضيف إن ذلك كله " فتح أوسع ثغرة أمام القوى المضادة ، الساعية الى النكوص والردة لتنفذ من هذه الثغرة ، وتضرب الثورة ، وتعمل على الإجهاز عليها باسم تصحيح المسار وتحقيق الديمقراطية المفتقدة .." - فخرى لبيب الشيوعيون وعبد الناصر نقلا عن المحيط الثقافى.

ورغم أن وثائق يوليو المتقدمة انتقدت الديمقراطية البورجوازية فى سعيها لإرساء نوع جديد منها يتجاوز الديمقراطية الطبقية فان استبعادها للشعب من ساحة العمل السياسى الحر جعلها عاجزة عن ابتكار ماهو جديد . وكلما أنشأت إطارا لبناء هذه الديمقراطية الجديدة قفزت عليها أما قوى الأمن أو الانتهازيون والمتسلقون الذين يعملون فى ظل أى سلطة ، بل إن أبنيتها الجديدة فتحت الباب أمام ممثلى الطبقات القديمة الأكثر دربة ومهارة لكى تقفز الى قيادتها ، وقد كانت لى تجربة شخصية فى لجنة العشرين بالاتحاد الاشتراكى العربى حين رشحت نفسى فى أول تشكيل للاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٣ فى وكالة أنباء الشرق الأوسط ورأيت كيف قفز أبناء العائلات القديمة وأغنياء العهد الجديد الى قيادة التنظيم الذى أراده عبد الناصر شعبيا.

ورغم الانجازات الواسعة فى مجال العدل الاجتماعى والحرية الاجتماعية والتقدم الاقتصادى والنجاح ى تحقيق استقلال وطنى من طراز جديد لايكتفى بجلاء قوات الاحتلال ، أو بالواجهات السياسية للاستقلال من علم ونشيد وحكومة ، ولكنه يستند أيضا الى التحرر الاقتصادى واستقلال الإرادة الوطنية وتصفية علاقات التبعية للرأسمالية العالمية فى مجالات الاقتصاد والسياسية والثقافة والفكر ، ويرتبط ذلك كله بمحاربة الاستعمار والسيطرة الأجنبية فى كل أرجاء الوطن العربى.

رغم هذا كله فقد واجهت الثورة أزمة واضحة فى حل مشكلة الديمقراطية السياسية ، وتعميق الحريات السياسية .." كما يشهد خالد محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة فى كتابه مستقبل الديمقراطية فى مصر - كتاب الأهالى - مارس ١٩٨٤.

وهنا نجد أنفسنا أمام مفارقة أخرى.. انه بينما كان التعليم الواسع قد أتاح الفرصة لأبناء الطبقات الشعبية لكى يدخلوا الى ساحة الإبداع الثقافى بكل قوة ، فان تغييب الديمقراطية ومصادرة الحريات العامة فى التعبير والتنظيم والأحزاب والاعتقاد قد حرمهم من الإبداع السياسى لابتكار ديمقراطية تتجاوز الديمقراطية البورجوازية حقا ، فضاعت على يوليو فرصة ثمينة لأحداث تغيير جذرى فى المجتمع المصرى ، وتجديده من كل جوانبه تغيير كان يمكن أن يصبح النكوص عنه صعبا . وهكذا كان النكوص ممكنا بل سهلا.

وحدث ذلك التدهور العام في الحياة السياسية الذى نعيشه الآن فى ظل التعددية المقيدة وترسانة القوانين المعادية للحريات التى انحدرت الينا من نظام يوليو.

وتقع المسؤولية " عن تدهور وانحطاط الخطاب السياسى العربى على صعيد النخب الحاكمة والمعارضة وعلى صعيد الجماهير فى عنق " الدولة المعصومة وهو التشخيص الدقيق للدولة الاستبدادية التى سادت كنمط للحكم العربى طوال النصف الثانى من القرن العشرين كما يقول صلاح عيسى فى كتابه " دستور فى صندوق القمامة ص ١٣٣

وأسهم مثقفون بيروقراطيون تكنوقراطيون ونخبويون متعالون على الشعب هم الغالبية والذين يقدمون المثل الأعلى الشائع أمام الأجيال الجديدة فى انتاج هذا الخطاب تأييدا للسلطة القائمة وهو ماسماه صلاح عيسى أيضا ".تيار النفاق الأكاديمى الذى دفع كثيرين من أساتذة الجامعات لكى يسخروا العلم لدعم الاستبداد"

وهكذا جرى تهميش تيارات فكرية رئيسية فى الصراع السياسى – الثقافى إذ لم يتح لها فى ظل سطوة الإعلام وقبضة الدولة أن تطرح مشروعها على المجتمع بشكل صحى وعقلانى سواء فى ذلك التيار الليبرالى الديمقراطى أو التيار الماركسى.وسيطر المثقف الوضعى التقنى على المشهد وأصبح هو المثل الأعلى الذى يروج له الإعلام وتتشكل منه النخبة السياسية والثقافية فى المواقع الرسمية كافة.

وخارج السلطة يصارع الشيخ أو مثقف المشروع الدينى من أجل الهيمنة ويحتل مساحة لايستهان بها من المشهد . ويخوض المعارك من أجل صياغة مناهج التعليم على نحو خاص.

وفى نفس الوقت " تجرى عملية استعادة وهمية لماضى الأمة التليد . والنظر الى هذا الماضى الذى اصبح مقدسا باعتباره مخزون هوية الأمة وعلامتها الخاصة .

وأزيح كل من المثقف الليبرالى الديمقراطى والمثقف الاشتراكى الماركسى إلى الهامش .

فى ظل عملية الالحاق الواسعة التى تترتب على التدويل " تجتاحنا العولمة ونحن عاجزون عن الولوج إليها بندية وتكافؤ حيث مازلنا نستورد أكثر مما نصدر ونستهلك أكثر مما ننتج ومن بين مانستورده ونستهلكه رؤى وأفكار مابعد الحداثة والليبرالية الجديدة وعبادة السوق التى تنفعل بها أكثر مما نتفاعل معها .

وللديناميكية الثقافية اساس اقتصادى اجتماعى قانونى هو مختل وراكد فى حالتنا وحيث مازلنا نعيش فى ظل سلطان يكفل لنا حق النوم كما قال الفنان المسرحى الراحل محمود دياب ولابد لنا أن نستيقظ أولا. وللثقافة دورها الرئيسى فى هذه اليقظة حين تتحرر من التجارى – الاستهلاكى الشائع وهو تحرير يرتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية والحريات من جهة وحيث تقف مصر وبلدان الوطنى العربى فى ذيل الأمم فى هذا الميدان وفقا لتقرير التنمية البشرية الأخير للأمم المتحدة ، وبالخيارات السياسية من جهة أخرى بعد أن اثبتت الخيارات القائمة فشلها ودخلت فى أزمة مستحكمة.

عبد الناصر :

الكاريزما .. والعصر

■ محمد فرج

لا يمكن الحديث عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر بعيدا عن شخصية ودور قائدها وزعيمها «جمال عبد الناصر» ، فتلك الثورة المصرية التى يجرى الحديث عنها كثورة عربية ، يجرى الحديث عنها أيضا كثورة ناصرية ، ويقولون عنها ثورة عبد الناصر ، وعن النظام الذى نشأ عنها: نظام عبد الناصر، حتى أولئك الذين لم يعترفوا لها بمفهوم الثورة، يتحدثون عنها باعتبارها انقلاب الضباط ، أو حركة العسكر ، ويتفقون فى الحديث عنها بصيغة :« انقلاب عبد الناصر».

ودون الخوض فى أحاديث ومفاهيم وفقه الخلاف بين الانقلاب والثورة، ودون الخوض فى حقيقة الدور الذى لعبه «اللواء محمد نجيب» فى ثورة يوليو قبل وأثناء وبعد قيام الثورة، فإننا نلاحظ مركزية دور عبد الناصر ، فى الخلافات والتقييمات المتعددة لدور وطبيعة وحقيقة ثورة يوليو فى مصر ، فالوجود المتلازم بين الشخصية والحدث قوى عند محبى عبد الناصر وكارهيه ، عند حرس الثورة والحرس المضاد ،عند أصدقاء ثورة عبد الناصر والمعادين أى عند أعداء الثورة وزعيمها وحلفائهما.

وتأتى المطابقة بين ثورة يوليو وعبد الناصر فى تعبير «ثورة عبد الناصر» من الحلف المعادى للثورة على سبيل الإدانة ، ولكى تكون الإدانة أشد يظهر تعبير «انقلاب عبد الناصر» ، وذلك بغرض التأكيد على الطابع الفردى الانقلابى للثورة ، أى كحركة انقلابية ، وبغرض التأكيد على الطابع الفردى ، الشخصى ، الديكتاتورى لزعيم الانقلاب ، أو حتى الثورة ،

ونظام حكمها.

كما تأتى المطابقة– أحيانا– بين الثورة وعبد الناصر فى تعبير «الثورة الناصرية» أو «الثورة العربية الناصرية» من داخل حلف الثورة على سبيل الفخر ، بغرض التأكيد على دور عبد الناصر –بين الضباط الأحرار ، وبغرض التأكيد على استمرار الثورة الناصرية فى صورة اتجاهات وتكوينات وأحزاب ناصرية فى مصر وفى العالم العربى.

وبين الإدانة والفخر ، الإدانة بالنقد والابتعاد ، والفخر بالحب والانتساب ، نستطيع أن نجد الروابط الوثيقة بين ثورة يوليو وعبد الناصر ، بين عبد الناصر ورفاقه ، بين الحدث وظروفه الموضوعية ، بين السمات الموضوعية والسمات الشخصية، يستطيع الباحث الموضوعى أن يرى الحدث فى اتجاهاته الموضوعية وشروط تحققه دون إغفال لدور الفرد فى التاريخ ، ودون مبالغة أو تهوين.

الزعامة الشخصية لعبد الناصر

فمن المؤكد أن جمال عبد الناصر كان مختلفا –فى اتساق –عن زملائه من الضباط الأحرار ، الأمر الذى هيأه لأن يتقدم الصفوف ، وأن يتحرك بينهم باعتباره القائد ، ومن المؤكد أنه لا يستطيع أن يكون كذلك دون كفاءات خاصة ، إذ لا يستطيع أحد مهما كان أن يفرض زعامته على جماعة معينة دون قبول هذه الجماعة ، حين يكون الانضمام لمثل هذه الجماعة تطوعيا ، أي حين تكون القيادة أمرا لا ينبع من الوظيفة أو الرتبة.

فالسمات القيادية لعبد الناصر التى استمدها من مصادر متعددة حتى أصبحت لصيقة بشخصيته – من وجوده فى الجيش وما يتيحه من طرائق الحركة المنضبطة ، والأساليب التنظيمية ، والتعليمية ، وغير ذلك مما هو معلوم وغير معلوم من المصادر الأسرية وغيرها من مصادر تكوين الشخصية –قد بدأت تظهر مبكراً عنده وعند غيره من الضباط ونحن نستطيع أن نتلمسها عند عبد الناصر من حقائق بسيطة جداً ، أهمها وضعه بين الضباط الأحرار ، وعلاقة تنظيمه العسكرى بما سبقه من محاولات مشابهة ، فوضعه بين الضباط الأحرار ، يتيح لنا الآن التأكد من قدرته على تنظيم وقيادة جماعة وطنية ، يتسم أفرادها بالتنوع الفكرى بحيث ينتمى بعضهم لتيار الإخوان وبعضهم للتيار الاشتراكى مروراً بالتيارات الوطنية العامة والديمقراطية ، وبروزه كقائد بين هذه التركيبة لا تعنى سوى قدرة قيادية على صنع –أو

المسـاهمـة فى صنع- التناغم بين كـفـاءات واتجاهات متنوعة ، وهى قدرة قيادية تنظيمية ، تفتقدها جماعات سياسية كثيرة.

أما علاقة تنظيمه-الضباط الأحرار -بما سبـقـه من تنظيمـات وطنيـة داخل القـوات المسلحة ، فهى علاقة تؤكد الدور القيادى لعبد الناصـر ، حـيث يقـوم أفـراد التنظيـمـات والمنظمات والمحاولات السابقة بقبول الانضمام الفردى لتنظيم عبد الناصر الجديد ، بما يعنى قبول هذه الجماعة القيادية دون غيرها بما فيها من علاقات وأوضـاع قيادية ، وهو أمر يعكس قدرة هذه الجماعة القيادية الجديدة وأفرادها على المستوى التنظيمى والمستوى السياسى ، ويقدمـهـا كـمنظمـة تمتلئ بالكفاءات المتنوعة والشخصيات المقبولة والمشهود لها ،الأمر الذى يعود لأفراد هذه المنظمة ويعود لعبد الناصر فى نفس الوقت.

ونريد هنا أن نضـيـف أن السـمـات الشخصية لعبد الناصر تنتمى لحزمتين من الأسبـاب أو العوامل المباشـرة ، فـالسـمـات الشخصية القيادية فى ذلك الوقت المبكر هى نتاج لتفاعل سمات شخصية قيادية سابقة على تنظيم الضباط الأحرار ، وسمات جديدة نشأت من داخل العلاقات القيادية بين الأفراد فى تنظيم الضباط ، بما يحمله الأفراد من خبرات تنظيمية وسياسية سابقة ، فلكل من عبد الناصر ويوسف صديق وأنور السادات وخالد محيى الدين وعبد اللطيف البغدادى وجمال سالم وصلاح سالم ..إلخ خبرات خاصة ، كان لتفاعلها القدرة على إنتاج خبرات سياسية وتنظيمية جديدة ، أنتجت وأعطت لعبد الناصر كـقـائد تمكن من البـروز القـيـادى وسط هذه الجماعة سمات قيادية جديدة وخبرات جديدة وكفاءات جديدة ، كان من أبرزها على الإطلاق القدرة على إحداث التناغم بين هؤلاء الأفراد باتجاهاتهم السياسية المختلفة وخبراتهم وكفاءاتهم المتنوعة، وكان أهم منتجات هذه المرحلة المبكرة هى قبول واعتراف أفراد جماعة الضباط الأحرار بقيادة عبد الناصر ، وقبول الجماعات العسكرية السابقة بالاعتراف بالضباط الأحرار كتنظيم معبر عن الجميع ، وقبول تيارات الحركة السياسية الوطنية المصرية ، من الإخوان المسلمين حتى القوى الاشتراكية بالتعاون مع تنظيم الضباط والمشاركة فيه بعناصر عسكرية واعتباره شكلاً قيادياً جبهوياً.

«لو» بين الشخصى والموضوعى

ولا يقبل التاريخ استخدام الحرف« لو» ،

فبعض الكتابات التى تتناول ثورة يوليو وعبد الناصر من باب انطلاقها من القوات المسلحة نقداً لها ، يقولون «لو» لم يبادر الضباط الأحرار بانقلابهم لاندلعت «الثورة الشعبية » وغيرت الواقع المصرى جذرياً .

وبعيداً عن مناقشة الحقائق حول إمكانات إندلاع الثورة الشعبية الجذرية فى ذلك الوقت -أى فى منتصف القرن العشرين- فإن «لو» السابقة على اندلاع الثورة بصورة أخرى، تبحث عن ظروف مصر الموضوعية باعتبارها كانت حبلى بالثورة، وهذا أمر حقيقى، لكنه يؤكد سمة أخرى من سمات عبد الناصر وتنظيم الضباط الأحرار القيادية ، حيث تقدم هذا التنظيم- كسمات ذاتية- بالتفاعل مع ما هو موضوعى، باستيعاب حقائق الواقع ومتطلباته ، برفع الشعارات التى تعبر عن جملة الاحتياجات الوطنية والاجتماعية بوجوهرها القضاء على الاستعمار وأعوانه كمقدمة للإصلاح الزراعى والتصنيع ، وغير ذلك من القضايا التى كانت مطروحة من كافة تيارات الحركة الوطنية .

ذلك أن السمات الشخصية للقادة والزعماء السياسيين والمصلحين الاجتماعيين لا تتم أو تتحقق بمعزل عن الشروط الموضوعية ، المقروءة من هؤلاء الأفراد وهذه الجماعات قراءة صحيحة موضوعية أيضا، لكن ما هو موضوعى لا يستبعد أبداً ما هو ذاتى فى إطار ما أصبح معروفاً ومعترفاً به من حقيقة دور الفرد فى التاريخ ، الفرد الاجتماعى فى سياقه الموضوعى إن صح التعبير.

وكمثال فقط دعونا نستخدم «لو» ، فلو لم يتقدم «يوسف صديق» بالحملة الميكانيكية للثورة قبل الموعد بساعة كاملة لفشلت الثورة ، وكان لعبد الناصر ورفاقه وضع آخر لا يعلمه إلا الله .

لكن ما نقصده بالموضوعى هنا ، هو ما نطلق عليه بأوضاع وطنية وإقليمية ودولية ذات سمات معينة ، كان لوجودها وضع حاسم فى قيام ثورة يوليو وتقدمها على المستويات الوطنية والقومية والدولية ، الأمر الذى أكد الدور الزعامى ، القيادى ، الكاريزمى لعبد الناصر على كافة الأصعدة ، والذى وضع لثورة يوليو حجمها ونجاحاتها وانكساراتها ، انتصاراتها وهزائمها ونكساتها.

عصر عبد الناصر:

فقد قامت ثورة يوليو فى« مفترق طرق» على المستوى الوطنى ، و«مفترق طرق» على المستوى الدولى ، فعلى المستوى الوطنى كانت

تيارات الحركة الوطنية المصرية تواجه مأزق الانتقال من فشل الأحزاب المعبرة عن النخبة السياسية لكبار ملاك الأرض المتداخلة مع الرأسمالية الوطنية، فى تحقيق الجلاء التام للقوات البريطانية عن مصر عبر أساليب المفاوضات والحركة السلمية ، باتجاه نمو أشكال من الكفاح المسلح لقوات الاحتلال، وقصورها عن مواجهة دسائس القصر وألاعيب وفساد أحزاب الأقلية.

وكان تنظيم الضباط الأحرار- خاصة بعد الهزيمة المرة فى حرب فلسطين . هو أحد أبرز الأشكال الجبهوية المعبرة عن مشاكل هذا الانتقال ، الأمر الذى جعله يتقدم كجماعة قيادية قادرة على الفعل الثورى المسلح ، من داخل أجهزة الدولة ، أى من داخل الجيش .

وعلى المستوى الدولى كان العالم يعيش فى مفترق طرق بين أشكال وأساليب الاستعمار القديم- البريطانى الفرنسى -وظهور الاستعمار الجديد بقيادة أمريكا ، الأمر الذى أنشأ «مرحلة انتقالية» تتسم بتفكك قبضة الاستعمار القديم وأساليب الاحتلال العسكرى أمام ضربات الحركة الوطنية فى المستعمرات فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وعلى المستوى الدولى أيضا برز «الانقسام العالمى» بقوة بين الشرق(الاشتراكى) والغرب الرأسمالى ، وهو انقسام يتفاعل كشرط موضوعى مع تفكك قبضة الاستعمار القديم، مع نمو حركات التحرر الوطنى ، منتجاً شروطاً موضوعية مواتية لنجاح ثورة يوليو فى مصر ، وتقدمها كثورة مساندة لثورات التحرر الوطنى فى الجزائر واليمن وليبيا والعراق ، وقادرة على مد يدها إلى ثورات التحرر الأفريقية والآسيوية واللاتينية ، وهى الظروف التى مكنت عبد الناصر من البروز كزعيم وطنى فى معارك التمصير والتأميم وبناء السد العالى والإصلاح الزراعى والتصنيع ..إلخ، ومكنته من البروز كزعيم قادر على التفاعل مع زعماء ذلك العصر مثل نهرو وتيتو وخروتشوف ، ليعطى أبعاداً قومية وحدوية وعالم ثالثية ودولية لا يمكن انكارها فى حركة عدم الانحياز وغيرها ، ووضعته فى دائرة الصراع ضده فى محاولات مستمرة لكسره وهزيمته.

«عبد الناصر الراهن»

إن سمات زعامة عبد الناصر كانت نتاج عصر «الانتقال» من ذبول وانهيار الاستعمار القديم وجيوش احتلاله فى صورة تقلص الامبراطورية البريطانية ، وبداية بروز الاستعمار الجديد والإمبريالية المسيطرة على

الاقتصاد والأسواق ،وعصر «الانقسام» بين الشرق والغرب ونمو حركات التحرر الوطنى والثورات السياسية والاجتماعية المحاطة بتلك الظروف، تلك التى أنتجت القيادات الوطنية لذلك العصر : غاندى ونهرو ، وسوكارنو ، وتيتو ، ولومومبا ، ونكروما ،وكاسترو وماوتسى تونج .. وغيرهم ، وثورته كانت كثوراتهم فى السمات الرئيسية..

لكن يبدو أن الحياة دارت دورة كاملة ،منتجة النظام العالمى الجديد ذى القطب الواحد ، وفى القلب منه الهجوم الأمريكى الكاسح لأمركة العالم ،فى إطار من تجديد الرأسمالية لنفسها وانتقالا إلى الكوكبة ، وهجومها فى ظل «العولمة» لرسملة العالم ، واختراق السيادة الوطنية للدول عبر نشاط الشركات متعدية الجنسيات ،وعبر الهجوم الصاروخى المسلح وحرب التلفزيونات..

فهل يحتاج هذا الوضع الجديد لعبد الناصر بسماته القديمة ، وهل يستطيع العالم النامى أن ينتج زعامات وحركات تحرير تعيد الفردوس المفقود، أى تعيد عصر الثورات الوطنية التى انكسرت ، أم أن لكل عصر ثوراته وزعاماته؟.

قالوا

*** إنما اللغة مظهر من مظاهر الابتكار فى مجموع الأمة ، فاذا هجعت قوة الابتكار ، توقفت اللغة عن مسيرها ، وفى الوقوف التقهقر ، وفى التقهقر الموت والاندثار**

جبران خليل جبران

*** ما أضيق فكرى ، مادام لايتسع لكل فكر**

ميخائيل نعيمه

*** لكى يكون المرء انسانا ، لابد أن يجد شيئا يضحى من أجله.**

جان بول سارتر

فـــكـــرة

مبادرة الإيجاد واتفاق ماشاكوس

أستند إتفاق السلام بين الحكومة السودانية ، والحركة الشعبية لتحرير السودان فى «ماشاكوس»الكينية ، على مبادرة الإيجاد التى أطلقتها السلطة الحكومية للتنمية فى شرق أفريقيا فى عام ١٩٩٤ بناء على طلب من الحكومة السودانية ومبادرة الإيجاد التى عرفت بإعلان المبادئ ، إتفقت فيه الحكومة السودانية والحركة والجيش الشعبى لتحرير السودان على أن تشكل بنود الإعلان ، الأساس الذى يتم بموجبه حل النزاع فى السودان.

وتنص بنود الإعـــلان ، على أن الطرفين يقبلان الالتزام ، بأن تاريخ وطبيعة النزاع السودانى ، تظهر بوضوح أن الحل العسكرى، لا يمكن أن يقود إلى سلام دائم واستقرار فى البلاد وأن الحل السلمى والعادل يجب أن يكون هدفا مشتركا لأطراف النزاع ، كما يجب التأكيد على حق تقرير المصير لمواطنى جنوب السودان لتحديد وضعهم المستقبلى ، عن طريق الاستفتاء كما يجب على كل الأطراف أن تعطى الأولوية للمحافظة على وحدة السودان ، شريطة أن تضمن المبادئ التى ستلى فى الإطار السياسى والقانونى والاقتصادى للبلاد ومن بينها : أن السودان مجتمع متعدد الأعراق والإثنيات والديانات والثقافات ، وأن القانون يجب أن يكفل المساواة السياسية والاجتماعية الكاملة بين كل المواطنين ، ويجب التأكيد على حق تقرير المصير على أساس الفيدرالية ، الحكم الذاتى لكل أهل المناطق المختلفة ، وأن تقوم بالسودان دولة ديمقراطية علمانية تكفل حرية الاعتقاد والعبادة وتفصل الدين عن الدولة ، ويجوز للدين والأعراف أن تكون أساسا لقوانين الأحوال الشخصية .كما يجب تقسيم الثروة بطريقة مناسبة وعادلة بين كل المواطنين ،كما تكون حقوق الإنسان كما هو معترف بها دوليا جزءاً لا يتجزأ من هذه الترتيبات ويجب تضمينها فى الدستور، الذى يجب أن ينص هو وكل القوانين على استقلال القضاء وفى حالة عدم الاتفاق على المبادئ السابقة، يكون للطرف المعنى الخيار فى تقرير المصير ، بما

فى ذلك الاستقلال عن طريق الاستفتاء على أن يتم الاتفاق على ترتيبات انتقالية تتفاوض أطراف النزاع حول مدتها ومهامها ، وعلى اتفاق لوقف إطلاق النار يتم تنفيذه كجزء من التسوية الشاملة للنزاع فى السودان.

إعلان مبادئ الإيجاد يوضح أن فكرة الانفصال التى وردت فى اتفاق «ماشاكوس» لم تكن جديدة أو مفاجئة كما تروج بعض الكتابات . بل إن الحكومة السوادنية نفسها قد وافقت قبل إعلان المبادئ بعامين فى عام ١٩٩٢ ،فى حوار ممثليها مع ممثل الحركة الشعبية فى فرانكفورت على مبدأ حق تقرير المصير ، الذى أصبح بعد ذلك جزءا من أدبيات كل الحركة السياسية السودانية.

يحدد اتفاق ماشاكوس الفترة الانتقالية بست سنوات ، يمكن خلالها للحكومة المصرية ولأطراف عربية أخرى ، الدفع فى اتجاه بناء الثقة بين طرفى الاتفاقية فى السودان ، لالتزام الحكومة السودانية بإنهاء كافة أشكال المظالم التى يشكو منها الجنوبيون ، لكى يأتى تصويتهم فى الاستفتاء الذى يجرى فى نهايتها لصالح الوحدة لا الانفصال.

ووحدة السودان تبدأ بدولة تفصل بين الدين والسياسة ، وتقيم مشاريع تنمية متوازنة وتعترف بالتعددية الدينية والثقافية والعرقية وتلتزم بالديمقراطية وحقوق الإنسان ، وليس بإطلاق الشعارات وكيل الاتهامات المرتبكة والمتناقضة لاتفاق «ماشاكوس» الذى يوقف فى نهاية المطاف حرب أهلية أجاعت السودان ودمرته.

ووقف الحرب الأهلية ينبغى أن يكون مصلحة مصرية وعربية ، كما هو مصلحة سودانية وأفريقية بصرف النظر عن الأطراف التى سعت إلى إبرامه وإنجاحه؟

أمينة النقاش

قالوا

* **إن عاقبة الجبن ، أوخم من عاقبة السلامة**

نجيب محفوظ

* **لكل شئ طريق ، وطريق الجنة العلم**

الامام على بن أبى طالب

* **المهم هو مايفعله المرء فى هذه الدنيا ، وليس كيف جاء إليها**

إيزابيل الليندى

فكــــرة

معـــــاداة الســـاميـــة

وفقا للموسوعة البريطانية .. فان العداء للسامية يعنى اتخاذ موقف مناهض لليهود كمجموعة دينية أو عنصرية . وأول من استخدم تعبير " معاداة السامية" هو الألمانى " ولهيلم مار" فى عام ١٨٧٩ لكى يصف الحملات المضادة لليهود التى كانت تجرى فى وسط أوربا فى ذلك الوقت . ورغم أن هذا التعبير واسع الانتشار الآن .. إلا أن الموسوعة البريطانية تعترف بأن ثمة خطأ فى تفسير وتعريف تعبير " معاداة السامية" حيث إنه يستخدم فى وصف كل أنواع التمييز ضد جميع الساميين بينما العرب وشعوب أخرى تنتمى إلى الجنس السامى ، ومع ذلك فانهم ليسوا هدفاً لمعاداة السامية.

والتعبير المذكور غير ملائم فى وصف التحيزات والتصريحات والتصرفات المناوئة لليهود.

فمعاداة السامية لدى النازيين الألمان ، والتى بلغت الذروة فى المحرقة ، لها أبعاد عنصرية .. فقد اضطهدت اليهود باعتبار أن لهم خصائص بيولوجية معينة.

وفى العالم الإغريقى - الرومانى ، كانت الخلافات الدينية وراء نزعة العداء للسامية.

فقد كان رفض اليهود الاعتراف بالآلهة التى تعبدها شعوب أخرى سبباً لإثارة الغضب والسخط . واشتعل التنافس بين اليهود ، والمسيحية ثم حدثت القطيعة بعد تدمير الرومان للهيكل فى عام ٧٠ بعد المسيح . وأخذ المسيحيون يتحدثون عن مسئولية اليهود عن صلب المسيح وكيف قتلوا " ابن الله".

وعبرت تعاليم الكنيسة عن العداء لليهود والاحتقار لهم ، وبخاصة أن المسيحية تعتبر أنها جاءت برسالة لخلاص العالم وأن المسيح افتدى البشر ولم يعد هناك مكان لليهودية التى لم يعد لها معنى سوى التمرد على الله.

وقد تخلت الكنيسة الكاثوليكية عن هذا الموقف عقب المحرقة ثم جاء إعلان الفاتيكان فى "NOSTRA AETATE" (فى

عصرنا) فى عام ١٩٦٥ الذى قام بتنقيح تعاليم كنيسة روما حول اليهود واليهودية . فقد اعترف الفاتيكان بمشروعية الديانة اليهودية (كدين متصل) وقام بتبرئة اليهود من قتل المسيح . وتغيرت طقوس صلاة يوم الجمعة الحزينة لكى تكون أقل حدة تجاه اليهود . بل إن بابا روما اعترف بدولة إسرائيل فى عام ١٩٩٣ عقب توقيع اتفاقيات أوسلو بوقت قصير. وعند زيارته لإسرائيل فى مارس عام ٢٠٠٠ ، وصف بابا روما معاداة السامية بأنها معاداة للمسيحية بالطبيعة واعتذر عن اتخاذ المسيحيين فى السابق لموقف العداء للسامية.

* * *

كان معظم اليهود قد استمروا يرفضون الدين الجديد مع انتشار المسيحية فى القرون الأولى بعد المسيح . ونتيجة لذلك نظر المسيحيون إلى اليهود كغرباء مقضى عليهم بالهجرة المستمرة والارتحال الأبدى (وهو ماتصوره أسطورة اليهودى التائه) بسبب موقفهم المعادى للمسيح وكنيسته.

وعندما سيطرت الكنيسة المسيحية فى الإمبراطورية الرومانية أوحى زعماؤها للأباطرة باصدار قوانين تعزل اليهود عن بقية المجتمع وتحد من حرياتهم على أساس أن سلوك ومواقف اليهود تهدد السيطرة الدينية المسيحية . وترتب على ذلك اضطرار اليهود - بايقاع مطرد - للإقامة على هامش المجتمع الأوروبى . وتم حرمان اليهود فى معظم أوربا ، خلال العصور الوسطى ، من حقوق المواطنة ومن تولى وظائف فى الحكومة أو الجيش ، وجرى استبعادهم من عضوية نقابات التجار والصناع.

وفى أواخر القرن الحادى عشر أطلقت الحملة الصليبية الأولى موجة من العنف المعادى للسامية فى فرنسا والإمبراطورية الرومانية ، ووقعت مذابح فى " ورمس" وتربيه (تقعان فى ألمانيا الآن) وميتز (فى فرنسا الآن) وشهد القرن الثانى عشر لأول مرة إطلاق شائعة كاذبة لتضليل الجمهور حول طقوس القتل أو جريمة الدمّ ، وهى الزعم بأن اليهود يستخدمون أطفالاً مسيحيين ليكونوا أضاحى فى عيد الفصح اليهودى للحصول على دمهم لإعداد خبز بلا خميرة، وتم إحياء هذه الأسطورة فى شرق ووسط أوربا لتصبح فى الثلاثينيات جزءاً من الدعاية النازية.

وثمة أداة أخرى لممارسة معاداة السامية فى القرن الثانى عشر هى الشارة الصفراء التى يضعها اليهودى إجباريا لكى تدل على أنه يهودى ، وقد أحياها النازيون أيضا .

وترجع عمليات عزل السكان اليهود عن بقية أفراد المجتمع فى أحياء مغلقة(جيتو) داخل المدن إلى العصور الوسطى . واستمر هذا العزل حتى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فى معظم أنحاء أوربا.

ومع نمو التجارة الأوروبية فى أواخر

القرون الوسطى، أصبح بعض اليهود من أنشط قطاعات السكان فى التجارة والصرافة وإقراض الأموال ... الأمر الذى أثار الضيق والسخط فى أوساط المجتمع. وأدى هذا الغضب (من النشاط الاقتصادى اليهودى) على خلفية التحيزات الدينية التقليدية إلى الطرد القسرى لليهود من عدة دول وأقاليم ، منها انجلترا عام (١٢٩٠) وفرنسا (القرن الرابع عشر) وألمانيا (الخمسينيات من القرن الرابع عشر) والبرتغال (١٤٩٦).

وبلغ اضطهاد اليهود الذروة فى أسبانيا عام ١٤٩٢ حيث تم طرد السكان اليهود بأعدادهم الكبيرة هناك بعد طول إقامة.

ولم يسمح بالبقاء فى أسبانيا إلا لليهود الذين اعتنقوا الديانة المسيحية . أما الذين اشتبه فى أنهم مازالوا يتمسكون بالدين اليهودى ، فقد قدموا إلى محاكم التفتيش.

وأسفرت عمليات الطرد الجماعى عن انتقال مراكز الحياة اليهودية من أوربا الغربية إلى تركيا ثم إلى بولندا وروسيا.

وظلت فكرة أن اليهود يجسدون الشر تشكل محور حركة الإصلاح الدينى البروتستانية . وساعد اعتماد مارتن لوثر، زعيم تلك الحركة ، على الإنجيل كمصدر وحيد للسلطة المسيحية فى إشعال غضبه على اليهود لرفضهم للمسيح ، وكتب يقول :" نحن نستحق اللوم لأننا لم نقتلهم ، بل نسمح لهم بأن يعيشوا بحرية فى وسطنا رغم جريمة القتل التى ارتكبوها واللعنة التى حلت بهم وتجديفهم على الله وكذبهم وافتراءاتهم "

وقد أكد النازيون على هذه الآراء التى نبذتها الكنيسة اللوثرية الإنجيلية البروتستانتية فى أمريكا عام ١٩٩٤.

فى عصر التنوير لم يعتبر المفكرون أن اليهود مسئولون عن صلب المسيح ، ولكنهم حملوهم مسئولية المظالم التى ارتكبها أتباعهم. وكان هذا هو موقف " دنيس ديدرو" وفولتير اللذين هاجما اليهود كمجموعة تنفر من المجتمع وتمارس طقوس " دين بدائى وخرافى"

ومع اندلاع الثورة الفرنسية الكبرى فى عام ١٧٨٩ وظهور شعارات الحرية والإخاء والمساواة ، أصبحت حقوق المواطنة تشمل اليهود . غير أن الاحترام لحقوق هؤلاء اليهود كان مشروطاً برغبة اليهود فى التخلى عن عاداتهم البالية وتمسكهم بهوية مشتركة . وكان هذا معنى الشعار الذى رفعته الثورة فيما يخصهم " « كل شئ لليهود كأفراد ، ولا شئ لليهود كشعب ».

وكانت فرنسا فى طليعة حركة أفراد المساواة المدنية والقانونية لليهود. وأدى غزو نابليون بونابرت للولايات الألمانية إلى تحرير اليهود فى بعض هذه الولايات ، ولكن اليهود واجهوا بعد هزيمته ، سلسلة من النكسات القانونية.

وحتى فى فرنسا نفسها ، فان التحرير لم يكن يعنى إنهاء العداء للسامية . فمع ظهور

القومية كعنصر حاسم فى المجتمع الأوروبى فى القرن التاسع عشر ، اكتسب العداء للسامية طابعاً عنصرياً بدلاً من الطابع الدينى ، نظراً لأن الشعوب المتجانسة - عرقياً - لم تشعر بارتياح لوجود عناصر يهودية " غريبة " بينها. وانبثقت نظريات تؤكد أن اليهود جنس أدنى من " الأجناس " الآرية.

وبطبيعة الحال .. لم تتردد بعض الحكومات فى أن تجعل من اليهود " كبش فداء" للمظالم الاجتماعية والسياسية القائمة.

وفى أواخر القرن التاسع عشر ، أصبحت معاداة السامية حركة منظمة لها أحزابها السياسية فى ألمانيا والنمسا.

وخصصت الإمبراطورية الروسية مناطق محددة يقيم فيها اليهود وفى فرنسا ، تركت قضية الضابط فى الجيش الفرنسى الذى يدعى ألفريد دريفوس عام ١٨٩٤ آثاراً سيئة فى الحياة السياسية الفرنسية بعد أن اتهم - زوراً - بالخيانة ، لأنه يهودى واتسع نطاق حملات العداء للسامية بعد أن نشر البوليس السرى الروسى فى بداية القرن الماضى " بروتوكولات حكماء صهيون" ، وهى عبارة عن مسبودة مؤامرة يهودية للسيطرة على العالم . وتقول الموسوعة البريطانية إن هذه البروتوكولات " مزورة".

غير أن عاصفة العداء للسامية انطلقت من عقالها فى ألمانيا النازية تحت قيادة أدولف هتلر (من ١٩٣٣ حتى ١٩٤٥م)، وبلغت مستوى مخيفاً لم يقتصر على ألمانيا وإنما تجاوزها إلى أماكن أخرى.

ففى فرنسا ظهرت حركة معادية للسامية تحت اسم " الكاجولار" **CAGOU- LARDS** " " أى الرجال ذوى الغماء "(الغطاء الذى يغطى الرأس والعنق) ، وفى المجر ، تأسست حركة " الصليب السهم " ، وفى بريطانيا ، تشكل " الاتحاد البريطانى للفاشيين "، وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، ظهرت الجمعية الألمانية - الأمريكية الموالية للنازية و" القمصان الفضية".

وطرح النازيون الألمان ماأسموه " الحل النهائى للمسألة اليهودية" .. وهو قتل جميع اليهود واستئصالهم من الجنس البشرى.

واستندت النازية إلى فكرة تفوق الجنس الآرى . وأصبح العداء للسامية فى ألمانيا النازية سياسة رسمية، يجرى تعليمها فى المدارس وشرحها فى المجلات العلمية ومعاهد الأبحاث .. كما يجرى الترويج لها عبر أجهزة دعاية قوية . وتمت إقامة معسكرات الإبادة النازية فى أوشفتز وشليمنو وبيلزيك وماجدانيك وتريبلينكا خلال الحرب العالمية الثانية حيث هلك عدد كبير من اليهود إلى جانب العناصر الديمقراطية واليسارية والليبرالية التى عارضت الحكم النازى الهتلرى.

* * *

ومن هذا العرض التاريخى نستنتج أن

العداء للسامية كان يتركز فى أوربا والولايات المتحدة وليس فى العالم العربى .. بل إن العرب لاعلاقة لهم - من الأساس - بكل الحركات المعادية للسامية.

ولم يحدث أن تردد فى أى ركن من أركان العالم العربى أن اليهود جنس أدنى من العرب .. فالعرب ساميون مثل اليهود، وبالتالى فان اتهام العرب أو المصريين بمعاداة السامية .. حكاية مفتعلة من أولها إلى آخرها للتغطية على جرائم شارون ضد الشعب الفلسطينى واستخدامه نفس الأساليب النازية الهتلرية بعد أن أصبحت إسرائيل هى أداة السيطرة الاستعمارية الجديدة على العالم العربى وثرواته.

والعداء لإسرائيل لايعنى - عند العرب - العداء لليهودية ، ومع ذلك ، فان من يكشف الستار عن جرائم إسرائيل واغتصابها لأراضى الشعب الفلسطينى وسلبها لحقوقه القومية .. أصبح يتعرض للاتهام بمعاداة السامية . بل إن إسرائيل وحماتها يحاولون أن يربطوا بين مقاومة العدوان والاحتلال والتوسع الإسرائيلى وبين الإرهاب والعداء للديمقراطية ومناهضة الحضارة الغربية.

وتستند الحملة الصهيونية - الغربية إلى مغالطات تحاول تصوير الإسرائيليين باعتبارهم الضحية ، وتحاول الإيهام - بالتالى - بأن كل من يقف في وجه جرائمهم يعد متواطئاً مع أعداء السامية.

وهؤلاء يريدون تجميد الوعى العالمى عند لحظة المحرقة. ومنذ سنوات طويلة ، نلاحظ جهوداً أيديولوجية ودعائية منظمة لتكوين " عقدة ذنب" لدى الغرب ، وخاصة الأوروبيين تجاه اليهود مع تنمية هذه العقدة باستمرار .. رغم أن الشعوب الأوروبية - بوجه عام - قاومت النازية ، وضحت القوى اليسارية والديمقراطية ، على امتداد الساحة الأوروبية بالكثير فى النضال ضد هتلر ، ودفع الكثيرون من القادة حياتهم ثمناً لهذا النضال.

والملاحظ أيضا أن معزوفة معاداة السامية تظهر كلما اشتدت موجات الإدانة العالمية لسياسة القمع والقتل الجماعى والحصار والاغتيالات وتدمير المنازل ومصادرة الأراضى والاستيطان التى تمارسها إسرائيل يوميا ضد الشعب الفلسطينى.

بل إن القاعدة الفكرية التى تحكم التعامل الإسرائيلى مع الفلسطينيين .. تنبع من نظرة عنصرية تعتبر العرب جنساً أدنى لايختلف عن " الصراصير" و" النمل" والزواحف كما عبر عن ذلك جنرالات وحاخامات فى إسرائيل.

وكلما تصاعدت مشاعر الغضب إزاء جرائم الحرب الإسرائيلية ، تحاول إسرائيل قلب الحقائق وإلصاق تهمة معاداة السامية بالعرب ، وتحويل السبب إلى نتيجة والعكس.

ويشتد الحصار على الدوائر الصهيونية فى العالم بسبب التوجه الأوربى الجديد الذى يرى ضرورة التمييز بين الصهيونية واليهودية.

والرأى السائد الآن فى الدوائر العلمية والسياسية الأوربية أن نقد ومعاداة الصهيونية - وهى حركة سياسية وفكرية لايزيد عمرها على قرن وربع قرن - لايعنيان بالضرورة معاداة اليهودية بصفتها تقليداً دينياً وثقافيا عمره ٥٥٠٠ سنة.

ويقول الكاتب السياسى الأمريكى تيم وايز (وهو من أصل يهودى) أنه من الضرورى الفصل بين المفهومين ، حيث يمكن للمرء أن يعارض الصهيونية دون أن يكون متحيزاً ضد اليهود بصفتهم يهودا ، كما أن تأييد إسرائيل لايمنع بالضرورة من أن يكون المرء مدانا بمعاداة السامية.

ويرى الكاتب اليهودى - الأمريكى ريتشارد كوهين أن المساواة بين معاداة السامية ، من ناحية ومهاجمة إسرائيل والصهيونية ، من ناحية أخرى .. هو أمر يشبه ماكان يفعله النازيون الألمان.

واليهودية عقيدة وتراثق دينى. أما الصهيونية فانها فكرة وعقيدة سياسية قام على أساسها الكيان الإسرائيلى ، وهى تمثل حركة استعمارية تنادى بتكوين وطن لليهود على حساب شعب آخر ينكرون عليه كل حقوقه القومية .. وتم تشريد الملايين من أبنائه فى كل أصقاع الأرض.

وحتى بعد أن اكتفت قيادة الشعب الفلسطينى بنسبة تقل عن ٢٢ فى المائة من أراضى فلسطين التاريخية - وقدمت هذا التنازل التاريخى من أجل « مصالحة تاريخية». يطالب القادة الإسرائيليون باغتصاب هذه النسبة الباقية أو معظمها على الأقل ، ولذلك يوسعون شبكة المستوطنات ويصادرون المزيد من الأراضى الفلسطينية كل يوم ، ويحولون الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق غير صالحة لسكنى البشر من الفلسطينيين.

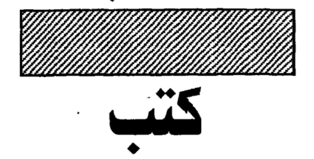
إنها الطبعة الجديدة للنازية.

والصهيونية حركة عنصرية أدينت بالفعل فى الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ باعتبارها شكلا من أشكال العنصرية بموجب القرار رقم ٣٣٧٩ قبل أن تتدخل الولايات المتحدة وتمارس أبشع الضغوط لإلغاء هذا القرار فى سبتمبر عام ١٩٩١.

ولايمكن توظيف تهمة معاداة السامية كمبرر لحرب الريادة التى تشنها الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين .

وكما يعترف الكاتب الأمريكى تيم وايز ، فان الإجراءات القمعية الدموية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى تمثل إحدى صور معاداة السامية .. فالصهيونية ربما تكون أكثر أشكال معاداة السامية عمقا ورسوخا فى أرض الواقع الآن نتيجة لما ألحقته من شقاء وبؤس بالفلسطينيين ، كما يقول هذا الكاتب الأمريكى.

نبيل زكى



كتب

١ - كريم مروة يتذكر: موقف الماركسية من الدين

٢ - الصحة فى مصر وسيناريوهات المستقبل

موقف الماركسية من الدين

■ كريم مروة

في كتاب «كريم مروة يتذكر فيما يشبه السيرة» الذي يصدر قريبا عن دار المدى، تحدث المفكر اللبناني في فصل منه عن علاقته برجال الدين، وموقف الماركسية من الدين. وكريم مروة (مواليد ١٩٣٠) هو كاتب ومفكر لبناني وأحد أبرز قادة الحزب الشيوعي اللبناني. وفي الحوار التالي معه الذي أجراه «صقر أبو فخر» يكشف «مروة» عن جوانب هامة من شخصيته وتفكيره.

** علاقاتي، اليوم، مع عدد من رجال الدين المسلمين والمسيحيين تعود إلى بعض مواقف عندي صدرت في كتب وكتابات ومحاضرات عبرت فيها عن نقد بعض مواقف الماركسيين والعلمانيين من الدين. وذكرت في كتاباتي هذه بمواقف لماركس وإنجلز ولينين من الدين، وكيف أنها مختلفة عما ألصق بهم وبالماركسية والدين، من دون أن أدخل في جهد غير مجد للتوفيق بين مختلفين لا يمكن التوفيق بينهما، أي الدين بما هو دين، والماركسية بما هي فلسفة مادية. إذ اعتبرت إن ما هو أهم من ذلك هو دعوة الأحزاب الشيوعية خصوصاً، واليسارية والعلمانية عموماً، حتى وهي تدعو إلى فصل الدين عن الدولة، إلى إقامة علاقات حقيقية مع المؤمنين من كل الأديان، ومع أحزابهم، في النضال من أجل تحقيق الحرية والسعادة للناس. وأطلقت فكرة، لاقت اعتراضات في بعض الأوساط الماركسية؛ تشير إلى أن الإيمان، مثل عدم الإيمان، هو مسألة شخصية. وما زلت أدافع عن هذه الفكرة

منذ أن بدأت أتصدى لهذا الموضوع في أول كتاب لي يعالج طبيعة ومصادر وتجليات الأزمة في الحركة الثورية العربية ، هو كتاب «كيف نواجه الأزمة» ، الصادر في صيف عام ١٩٧٤. وظلت كل هذه الأبحاث وكل هذه الافكار تتصدر كتاباتي حتى الآن . وآخر كتابين عالجا هذه القضايا ، أثارا اهتماماً ، هما كتاب «حوارات» (١٩٩٠) وكتاب «حوار الايديولوجيات»(١٩٩٧) . وقد أتاحت لي هذه الكتابات فرصة اللقاء والنقاش ، في محاضرات وندوات متعددة مع هذا الوسط الصعب ، أعني الوسط المرتبط بالفكر الديني وبالأحزاب وبالمؤسسات الدينية.

أذكر من هذه اللقاءات تلك التي دعيت إليها بعد صدور كتاب« حوارات» في عام ١٩٩٠ وهي : ندوة في المركز الثقافي في بعقلين ، شارك فيها كل من الدكتور عبد الرحمن منيف والدكتور عصام خفاجي وسمير سعد مراد وسمير أبو حمدان ، وندوة أقميت في صيدا ، بدعوة من الدكتور مصطفى دندشلي ، شارك فيها السيد محمد حسن الأمين والشيخ إبراهيم المصري ، عضو قيادة الجماعة الإسلامية ورضا سعادة ، من حركة أمل ، فضلا عن مصطفى دندشلي نفسه . وندوة في بعلبك، حضرها الشيخ جعفر المهاجر وعدد كبير من ممثلي التيارات السياسية بما فيها التيارات الإسلامية وندوة مماثلة في الهرمل ، ندوة من نوع مختلف في القرعون ، بدعوة من الدكتور جورج حجار ، شارك فيها عدد من الأساتذة الجامعيين .كما لبيت في عام ١٩٩١ دعوة من اتحاد الطلاب المسلمين لإلقاء محاضرة تميزت بالنقاش الصريح ، الذي تجاوزت فيه وتجاوز الحضور الحساسيات السياسية والدينية ، وقد حضرها قياديون من حزب الله .كما حاضرت في مركز الإمام الخميني الثقافي في عام ١٩٩٣ حول رسالة الإمام الخميني ، التي وجهها إلى جورباتشوف يدعوه فيها إلى التخلي عن الشيوعية والدخول في الإسلام . وشاركني في الندوة الشيخ حسن حمادة . وأعتبر أن مجرد دعوتي لإبداء رأيي في الرسالة وكان رأيا مختلفا بوضوح عن الرسالة ، تعبير عن روح تسامح عالية .

وجميع هذه اللقاءات والندوات والمحاضرات تميزت بالصراحة والحرية في النقاش وكانت ، بالنسبة إلى أول مدخل إلى هذا الوسط من الباب الواسع ، من دون أفكار مسبقة من قبل الداعين ومن دون أفكار مسبقة من قبلي ومن دون مساومة من أحد منا حول أفكاره .

وإذا شئت فإننى أقدم لك نماذج من أسماء رجال الدين ، الذين يسعدنى أن تكون علاقاتى مع أصحابها علاقات ود واحترام وفى المقدمة من هؤلاء السيد على مهدى إبراهيم ، الذى تستمر علاقتى معه منذ مطلع السبعينيات والسيد محمد حسين فضل الله والمرحوم الشيخ محمد مهدى شمس الدين والمطران غريغوار حداد والمطران جورج خضر والشيخ عبد الأمير قبلان والسيد محمد حسن الأمين والشيخ محمود فرحات والسيد هانى فحص والسيد كاظم إبراهيم ، وأذكر من التاريخ الأول أسماء الشيخ محمد جواد مغنية والشيخ عبد الله العلايلى والسيد موسى الصدر والشيخ صبحى الصالح والشيخ أحمد العجوز والمطران نيفون سابا والخورى طانيوس منعم والمطران بولس الخورى ، والأب انطون مالك ، الذى كان فى صور كاهناً ، وأصبح فى مينا بوليس فى أمريكا مطراناً وقد التقيت به فى عام ١٩٧٨ فى مدينة مينابوليس ، إذ جاء ، بعد سماع كلمتى فى الاحتفال الذى أقيم حول لبنان ، ليذكرنى بتاريخ قديم من العلاقة بينه وبين والدى فى الأربعينيات . أما المطران بشارة الراعى فلما ألتق به ، لكننى اشتركت معه فى حوار صريح على الهاتف فى إذاعة «مونت كارلو» حول زيارة قداسة البابا إلى كوبا.

إلا أننى أحب أن أضيف إلى ما تقدم تفصيلا مهما عن لقائى مع ثلاثة رجال دين كبار هم : البطريرك مار نصر الله صفير والإمام الشيخ محمد مهدى شمس الدين والعلامة السيد محمد حسين فضل الله . وقد جاءت هذه اللقاءات فى الفترة التى أعقبت اتفاق الطائف وانتهاء الحرب الأهلية .اللقاءان مع البطريرك صفير ومع الإمام شمس الدين حصلا فى نهاية عام ١٩٩٠ ، بعد خروج العماد ميشال عون من القصر الجمهورى وبدء مرحلة السلام الأهلى وكان جورج حاوى أطلق فى تلك الفترة سلسلة تصريحات يوضح فيها موقف الحزب الشيوعى من الدين ، بهدف تبديد الأفكار السائدة التى تعتبر الحزب الشيوعى معاديا للدين . وأعلن فى تصريحاته تلك أن الحزب الشيوعى ليس حزبا ملحداً ، بل هو حزب سياسى تتسع صفوفه لكل المناضلين من أجل التغيير ، بمعزل عن انتماءاتهم الدينية وغير الدينية ، مؤمنين وغير مؤمنين وهو ما نصت عليه أنظمته الداخلية على الدوام . وأذكر أن كلا من البطريرك صفير والإمام شمس الدين نصحانا بألا نكثر من مثل هذه

التصريحات حول الإلحاد ، لأنها لا تفيد فى شئ مما نبتغيه منها وقالا لنا، بوضوح ، إن الممارسة السياسية وحدها هى التى يلتفت إليها الناس ويولونها اهتمامهم ، فيما يتعلق بالحزب الشيوعى ، وبأى من الأحزاب العلمانية الأخرى.

ولعل أهم ما سمعته من رجل دين هو ما قاله لنا الشيخ شمس الدين فى هذا الصدد ،وهو يبتسم ابتسامة عريضة ، لا تخلو من السخرية : ليس ثمة إيمان مطلق ،ولا كفر مطلق . فالمؤمن يتعرض فى أقصى حالات إيمانه للحظات شك، عندما يعجز عن تفسير ظاهرة من الظواهر الخارقة . والأمر ذاته بالنسبة للذى لا يؤمن بوجود الخالق . إذ هو يعجز عن إثبات نفيه هذا، فضلا عن أنه يجد نفسه فى لحظات معينة عاجزاً عن تفسير ظاهرات خارقة ، فيقتله الشك فى يقينياته . وأردف قائلا: ألا ترون أن كثرة من بين كبار العلماء ممن يقتحمون أسرار الكون والحياة تنتمى إلى جمهور المؤمنين بدياناتهم المختلفة؟ وقد أتيح لى، بحكم علاقاتى برجال الدين ، أن أسمع مثل هذا الكلام مع المطران غريغوار حداد والمطران جورج خضر والسيد محمد حسن الأمين والأب يوسف مونس . وأحب ،هنا ، أن أنقل ما قاله لنا ، ذات مرة السيد محمد فضل حسين الله ، بهذا الخصوص ،وهو ما أشار إليه فى اللقاء الذى أجرته معه جريدة «السفير» بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠١ ، إذ قال « كنت مرة فى مجلس مع مثقفين منهم كريم مروة وحبيب صادق وغيرهما . قلت لهم ليس هناك ملحد . لأن الإلحاد يحسم بعدم وجود الله . ولكن يجب قيام الدليل على عدم وجود الله . لأن النفى الحاسم الجازم يحتاج إلى دليل ،كما إن الإثبات الحازم يحتاج إلى دليل... من يستطيع أن يقول أن الله ليس موجوداً؟! مثلما قال جاجارين عندما صعد إلى الفضاء : لم أر الله. قد يقول شخص غير مسلم: لم يثبت عندى الدليل على وجود الله ،ولكن ليس عندك دليل على العدم» .أما الإمام موسى الصدر فقد قال لنا، فى زمن سابق(١٩٧٤) كلاماً من نوع آخر ، تميز بقدر عال من المسئولية ، وبأفق واسع ،وبنظرة حكيمة بعيدة المدى ،كنا نلتقى به ، يومذاك ، للمرة الأولى ،وقد تم اللقاء بواسطة المحامى زكريا رعد فى منزله وبحضوره ،وكنا ثلاثة من قيادة الحزب الشيوعى : جورج حاوى وعلى العبد وأنا، تحدث إلينا ، يومذاك ، بلهجة الواثق من كلامه ، فى ظروف كانت تبدو له ولنا

شديدة الصعوبة ، حافلة بالمفاجآت ، لا تبشر بإمكانات التغيير فى لبنان ، فى زمن قريب ، لا فى شروط مشروعه هو، ولا فى شروط مشروعنا . قال ما مضمونه : نحن محكومون بالتعاون فيما بيننا ،من دون أن نحشر أنفسنا فى تحديد صيغة علنية وعملية لهذا التعاون . يكفى أن تكون شعارات حركة المحرومين قريبة من شعاراتكم ، ولذلك فإن من المبكر ، المبكر جدا ، الحديث عن احتمال تحول الاختلاف القائم بين عمامتى وبين ايديولوجيتكم إلى خلاف وفراق!.

■ **لديك كتابات عديدة تعالج فيها موضوع الدين والموقف الماركسى من الدين .ما هو موقفك حقا من الدين؟.**

** هذا الموضوع دقيق وشائك . وقد عالجته فى بعض كتبى ،كما ذكرت لك، قبل قليل ، ولن أدخل هنا فى تفاصيل تلك المعالجات ...بل سأجيب باختصار .والاختصار فى مثل هذه الحالات يحمل احتمالات التعسف والخلل . وأعتقد أننا سنظل بحاجة إلى مزيد من البحث فى هذا الموضوع من أجل التخفيف من الآثار السلبية لردود الفعل بين التيارات الفكرية المختلفة ، وبين العلمانيين والدينيين خصوصاً ،هنا وهناك. وهى ردود فعل تغذيها الدوائر المعادية لحركة التقدم فى بلداننا ، من داخلها ومن خارجها .وما أحب أن أقوله باختصار ، هو أن الدين ظاهرة اجتماعية تاريخية وهى قد ولدت مع الإنسان منذ فجر التاريخ ، وشكلت وعيه الأول . إن عمر الأديان السماوية يزيد على ثلاثة آلاف سنة ، لكن الوعى الدينى أبعد من ذلك بآلاف السنين . وقد شكل الدين ملاذا للبشر فى مواجهة أسئلة صعبة ومحيرة ، من جهة ،لا تجد أجوبة عنها إلا فى الغيب ، وأسئلة سهلة، من جهة ثانية ، يمكن الجواب عنها عندما تتوافر الشروط لذلك . وهى شروط بشرية لا علاقة لها بالغيب والغيبيات . الأولى تتصل بالوجود وبأسراره ، والثانية تتصل بالحياة اليومية ، وبالطموح إلى جعله أكثر حرية وعدالة وإنسانية.

إن باستطاعة الفلاسفة أن يقولوا ما يريدون فى تصورهم للعالم : كيف نشأ وكيف تطور وكيف يزول . لكن أصحاب المشاريع المتعلقة بتحسين حياة الناس معنيون بأمور أخرى تمحور حول هذا الموضوع ، بالذات ،أى جعل حياة الناس أفضل . لذلك فلا يعنينى ، كسياسى ومناضل من أجل التغيير ، الجانب الأول من الوعى عند الإنسان ،المرتبط بالغيبيات .فذلك شأن يخص أصحابه ، ولا

قدرة لى على الجدل فيه .ما يهمنى من وعى الإنسان هو ضرورة أن يمتلك الحرية أولا ، التى تتيح له امتلاك المعرفة بأن تحسين شروط حياته أمر مختلف عن تلك الأمور المتعلقة بأسرار الوجود. لأن تغيير شروط الحياة أمر بشرى .والإنسان وحده المعنى بحل القضايا المرتبطة به فى مختلف جوانب حياته وفى مختلف مراحلها . إن الإيمان هو، فى اعتقادى ،مسألة شخصية .كذلك هو الحال بالنسبة لعدم الإيمان .أما المشترك بين المؤمن وغير المؤمن فهو البحث الجاد عن الوسائل واستنباط المشاريع التى تساهم فى تحرير الإنسان من العبودية ،وتحقيق السعادة له . لذلك أقول إن على الشيوعيين والاشتراكيين ، وعلى العلمانيين عموماً ، ألا ينظروا إلى الأديان والمتدينين كأخصام ، بل عليهم أن يجذبوا هؤلاء المؤمنين إلى أفكارهم ومشاريعهم ، وأن يجهدوا فى التفتيش فى الأديان وفى الأفكار الاصلاحية على اختلافها عما هو مشترك بينها من أمور تتعلق بالإنسان وبكل ما يتصل بتأمين الحرية له فى شئون حياته المادية والروحية إن المهمة الأساسية للاشتراكيين هى العمل على تعظيم جيش المناضلين من أجل تحقيق التغيير فى خدمة الإنسان وتحرره وتقدمه وسعادته. وقيم الاشتراكية ومُثلها ،ومشروعها السياسى عندما يجرى تجديده وتطويره وتأمين شروط تحقيقه ، هى ، بالنسبة إلى كاشتراكى ، الطريق الأقصر إلى تحقيق هذا الهدف.

وها أنا أزودك ببعض المقتطفات التى أنتقيها من كتابات ماركس وإنجلز ولينين واستشهدت بها فى كتبى الثلاثة : «كيف نواجه الأزمة» «وحوارات» و«حوار الايديولوجيات».

■ دعنا إذن ، ننشر هذه المقتطفات فى سياق هذا الجواب؟.

** فى كتاب «كيف نواجه الأزمة» ،وتحت عنوان «الماركسية والدين والمحرك الأساسى للتطور» استشهدت بالمقتطفات التالية من كتابات لينين ، مقدما لها بما يلى:

.« فى الحقيقة فإن هذا الوضع هو الأساس فى موقف الماركسية من قضية الدين،وهو موقف لا يعادى الدين كدين، بل يعادي استخدامه كأداة من أجل إبقاء الجماهير العمالية والفلاحية ، ولا سيما فى البلدان المتخلفة التى تضطهدها الإمبريالية واحتكاراتها ، فى حالة دائمة من الخمول ، أسيرة الغيبيات ، بعيدة عن المشاركة

الضرورية فى النضال من أجل الدفاع عن مصالحها وإزالة الاستغلال عن كاهلها»..

«يقول لينين فى مقاله عن «الاشتراكية والدين» : «إن البرجوازية الرجعية تسعى فى كل مكان لتسعير الأحقاد الدينية- وقد بدأت تفعل ذلك عندنا- لكى تشغل انتباه الجماهير بهذا الجانب وتحولها عن المشاكل الاقتصادية والسياسية الجوهرية فعلاً ، هذه المشاكل التى تحلها الآن البروليتاريا الروسية المتحدة عملياً فى النضال الثورى».

وفى مكان آخر يقول لينين: «يجب أن يصبح الدين قضية خاصة، هذا هو التعريف المألوف لموقف الاشتراكيين من الدين . وإنه لمهم أن نحدد بدقة مدلول هذه الكلمات تجنباً لكل سوء فهم . على الدولة ألا تدس أنفها فى قضية الدين والجمعيات الدينيةلا ينبغى لها أن ترتبط بسلطة الدولة . لكل إنسان حرية الاعتقاد بأى دين يشاء أو عدم الاعتراف بأى دين من الأديان ، أى حرية أن يكون ملحدا أو مؤمناً، حال الاشتراكيين . ولا يجوز التسامح مع الفوارق المدنية بالمعتقدات الدينية».

وفى مقاله عن موقف حزب العمال من الدين يتحدث لينين عن إمكانية انتساب المتدينين للحزب الاشتراكى ، فيقول: «إذا جاء كاهن إلينا ليقوم بعمل سياسى مشترك وقام بمهمته فى الحزب ، بكل وجدان ، دون أن يعارض برنامج الحزب ، كان بإمكاننا أن نقبله فى صفوف الحزب الاشتراكى -الديمقراطى ، لأن التناقض بين روح برنامجنا ومبادئه وبين عقائد الكاهن الدينية قد يبقى ، فى هذه الأحوال ، تناقضا خاصا بالكاهن يتعلق به شخصياً.

ويتابع لينين فى المقال نفسه: «ينبغى لنا أن نقبل فى صفوف الحزب الاشتراكى -الديمقراطى جميع العمال الذين لا يزالون يؤمنون بالله. وليس هذا وحسب ؛ إنما ينبغى لنا أيضا أن نعمل على اجتذابهم إلى الحزب . إننا نعارض إطلاقا أقل إهانة توجه لعقائدهم الدينية . ولكننا نجتذبهم لكى نربيهم بروح برنامجنا».

تلك كانت استشهاداتى بأقوال لينين حول الدين التى عرضتها فى كتابى «كيف نواجه الأزمة»؟.

أما فى كتاب «حوار الايديولوجيات» فقد استشهدت بما قاله ماركس وإنجلز بصدد الموقف من الدين فى فصلين من الكتاب ، الفصل المتعلق بالنقاش مع الإمام الخمينى والفصل المتعلق بدور العوامل الروحية فى

تكوين الوعى الاشـــتــــراكى . وأورد هذه النصوص من دون ربطها بسياق بحثى.

يقول ماركس عن هذا الموضوع ، بالنص ، فى مقدمه كتابه فى «نقد فلسفة الحق عند هيجل»:

«الدين هو النظرية العامة لهذا العالم ، خلاصته الموسوعية ،منطقه فى صيغته الشعبية مناط شرفه الروحى ، حماسته ،جزاؤه الأخلاقى ، تكملته المهيبة ، أساس عزائه وتبريرة الشامل .إنه التحقيق الخيالى لكينونة الإنســان ، لأنه ليس لكينونة الإنسان واقع حقيقى . إذن ،فالنضال ضد الدين هو، بصورة غير مباشرة ، نضال ضد ذاك العالم الذى يشكل الدين عبيره الروحى . إن الشقاء الدينى هو تعبير عن الشقاء الواقعى . وهو ، من جهة أخرى ، احتجاج عليه . الدين زفير المخلوق المقموع ، قلب عالم لا قلب له .كما أنه روح شروط اجتماعية لا روح فيها. إنه أفيون الشعوب».

وفى مقاله «برونو باور» والمسيحية الأولى يتحدث إنجلز عن الدين ، رداً على الذين يستهزئون بالظاهرة الدينية ، بأن ظاهرة سيطرت خلال ١٨٠٠ عام على عقول البشرية المتحضرة ، وجعلت الامبراطور قسطنطين ، صاحب المطامح اللامحدودة ، يعتنق المسيحية الأولى بالنص : «إذا أردتم أن تأخذوا فكرة صحيحة عما كانت عليه الجماعات المسيحية الأولى فلا تقارنوها بالجماعات الدينية فى أيامنا . إنها تشبه ، على الأكثر ، الفروع المحلية للجمعية العالمية للشغيلة» . ويقول إنجلز نفسه فى مقاله «إسهام فى تاريخ المسيحية الأولى» :« إن تاريخ المسيحية الأولى يقدم نقاط تماس ملفتة للنظر مع الحركة العمالية المعاصرة .فالمسيحية ، كهذه الحركة ، كانت فى بدايتها حركة مضطهدين .لقد ظهرت فى البدء كدين العبيد وللمحررين، للفقراء والمحرومين من الحقوق ، للشعوب المستعبدة التى شردتها روما .كلاهما ، المسيحية والاشتراكية العمالية ،تبشران بالخلاص القريب من العبودية والبؤس. المسيحية تضع هذا الخلاص فى العالم الآخر ، فى حياة ما بعد الموت ، فى السماء ، فى حين تضعه الاشتراكية فى هذا العالم ، من خلال تحويل المجتمع .كلاهما يلاحقان ويطاردان ، ويتعرض أعضاؤهما للحرمان ، ويخضعون للقوانين الاستثنائية ، الأولى كعدو للجنس البشرى ، والأخرى كعدو للحكومة والدين والعائلة والنظام الاجتماعى». نضيف إلي كل ذلك ما جاء فى

كتاب «العائلة المقدسة» ، على لسان ماركس ، من رد عنيف على الهيجليين الشباب الذين يضعون الدين في موضع العدو ، معتبراً هذا الموقف هو تمويه للعدو الحقيقي ، العدو الطبقي.

ويتضح من هذه الاستشهادات السريعة ، التى تؤكد المنهجية العلمية للماركسية فى تعاملها مع الظاهرات التاريخية بموضوعية ، إن الماركسية ، رغم تعارضها فلسفيا مع الدين ، لم تجعل من المشروع الاشتراكى المرتبط باسمها هدفا لنقده ، بل نظرت إليه وقيمته كنتيجة من النتائج التى أفرزتها العوامل الاجتماعية التاريخية المتعددة . واعتبرت أنه شكل معين للوعى لا يجوز النظر إليه بتبسيط ، بل فى حركته منذ نشوئه ، كرد فعل على الظلم فى شروط تاريخية معينة ، وكمستوى معين من موقع معين للدفاع عن القيم الإنسانية والروحية والتبشير بها . وإذ ننظر إلى الأديان ، وأكثر تحديداً الاسلام فى الوقت الراهن فى بلداننا ، فاننا نجد أنها تستخدم ، مثلما كان يحصل فى العصور الغابرة ، كغذاء روحى فى تطعيم الحركات السياسية والاجتماعية الكبرى- كما يشير إلى ذلك انجلز -لكى تصبح هذه الحركات أكثر قدرة على تعبئة أوسع الجماهير حولها . ذلك أن الوعى الدينى وهو الذى يجمع فى تكوينه بين ما هو بسيط وما هو متقدم، يشكل عاملا بالغ التأثير فى استقطاب جماهير المؤمنين المهيئين ، بفعل هذا الوعى الذى يمتلكونه ، للانخراط بشكل قوى فى الدفاع عما يبدو لهم أنه مصلحتهم المباشرة ، أكان ذلك من أجل بناء مجتمع يحقق لهم أحلامهم ومطامحهم التى تحددها لهم قيم الدين الذى ينتمون إليه ، أم من أجل تقريب المسافة بين واقعهم على الأرض وبين جنتهم التى فى السماء من هنا خطورة ما تستخدمه بعض الحكومات والتيارات الدينية صاحبة المشاريع السياسية الرجعية من شعارات ديماجوجية تستهوى وتستقطب هذه الجماهير ، وتدفعها فى نشاط مناقض فى جوهره لمشاعرها الدينية ولمصالحها الدنيوية . وهذا ما يؤكد الأهمية القصوى التى يرتديها الطرح الصحيح من قبل حركات التغيير- ولاسيما تلك التى ترتبط باسم الاشتراكية -للمهمات الملموسة التى ينبغى أن تلتقى مع المصالح المباشرة لهذه الجماهير ، وألا تتعارض ، بأى شكل من الأشكال ، مع مشاعرهم وعقائدهم الدينية ، بل على العكس من ذلك ، ينبغى أن تنسجم هذه المهمات وتتطابق مع الجوهرى من هذه

المشاعر والعقائد ، وتضع الشعارات السياسية في قالب شكله ومضمونه منسوجان من القيم الإنسانية والروحية التي هي من صلب جوهر الدين . وإنه لبالغ الدلالة في هذا السياق ، التذكير بما قاله الإمام علي بن أبي طالب في إحدى خطبه المعروفة ، متوجها إلى جمهور المؤمنين ، يحثهم على الكفاح من أجل تحسين ظروف حياتهم على الأرض وعدم الاكتفاء بجنة السماء: «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً» ، موحداً ، بذلك ، بشكل رائع ، بين جنتي الأرض والسماء .هنا ، بالذات ، تبرز أهمية الدعوة من جديد إلى الإصلاح الديني وهي الدعوة التي كان قد أطلقها في أواخر القرن التاسع عشر اثنان من كبار رواد النهضة هما السيد جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده ، وتابع الدعوة لها رواد نهضويون جدد في الربع الأول من القرن العشرين كان أبرزهم الشيخ علي عبد الرازق في كتابه الشهير «الإسلام وأصول الحكم» ، الذي حوكم بسببه من قبل علماء الأزهر ، وأبعد من منصبه الديني . فمن شأن العودة إلى الإصلاح الديني والدعوة له أن يشكلا تقاطعاً مع التطور العقلاني في موقف العلمانيين الاشتراكيين وغير الاشتراكيين من الدين ، التطور الذي يقطع الطريق على المتاجرين بالدين لإبقاء بلداننا أسيرة تخلفها ، من جهة ؛ وأسيرة أنظمة الاستبداد ، من جهة ثانية . ففي ظل هذا التخلف في الوعي تقوى مواقع الظلاميين الخارجين من كهوف التاريخ ومن محاكم التفتيش في القرون الوسطى ، . حركات ومؤسسات دينية وأنظمة حكم استبدادية قروسطية.

غير أنني في كتاب «حوارات» لم أستشهد بنصوص بقدر ما ناقشت أفكارا قديمة وحديثة وقدمت إسهامي فيما اعتبرته محاولة في تجديد نظرتي إلى الدين من موقع الماركسية ، وباسم المشروع الاشتراكي لتغيير العالم.

■ **ينوء العالم العربي تحت وطأة مشكلات كثيرة ومستعصية .وقد أضيفت إلى مشكلاته المزمنة ظاهرة السلفية المعاصرة ، الأمر الذي أدخل هذا العالم في بلبلة واضطراب وسوء حال . كيف تفسر ، صعود السلفية الجديدة .وكيف تنقد ما يحدث الآن في هذا السياق؟.**

** هناك سببان أساسيان لصعود السلفية ، السبب الأول هو الاستبداد السائد في أنظمة الحكم في بلداننا ، بمختلف مستوياته ، وغياب الحرية وتغييبها . ذلك أن سلطات الاستبداد ،

أيا كان نوعها ، إنما تغلق الطريق أمام التطور وأمام الحرية الفردية والعامة ، وتستأثر بالقرار وبالشأن العام وبالسلطة . وبعضها يحول كل البلاد إلى ما يشبه الشركة الخاصة ويعين شخصه وأصحابه أعضاء حصريين فى مجلس إداراتها ! وفى ظل وطأة هذا الاستبداد تفتقد الشروط لإنتاج تطور وتقدم حقيقيين، وتفتقد الشروط لحل مشاكل الناس ، أو للأمل بحلها وتحقيق السعادة لهم ، بمستوياتهم الواقعية ، السبب الثانى: هو فشل المشاريع التغييرية الكبرى لاسيما المرتبطة بالاشتراكية. و هذا الفشل هو الذى افسح المجال لبروز ظاهرات كانت تراجعت فى الفترات السابقة . وللسلفية ، هنا تعبيرات شتى لا تنحصر فى الحركات الدينية ، فثمة سلفيون ماركسيون وسلفيون قوميون ، ذلك أن الماركسى عندما يعجز عن تطوير أفكاره ، ويستنجد بالنصوص الماركسية القديمة ، يصبح سلفياً ، أى يعود فى تفكيره وفى تحليله للظاهرات إلى ما يسميه هو الأصول (!) لإراحة نفسه . والقومى الذى يهرب من الحاضر المأزوم إلى التراث ، مستنجدا به لحل أزماته ، هو سلفى أيضا .

السلفية ، إذن ، تأتى كنتيجة للاستبداد السلطوى ، وكنتيجة للعجز عن إحداث التطوير فى الفكر ، والفشل فى صياغته المشاريع المختلفة للتغيير . ولا شك أن إشاعة الديمقراطية وفتح المجال أمام الحوار الحر، ثم إعادة الاعتبار للمشاريع الفكرية والسياسية الكبرى وتجديدها ، هما الكفيلان ، فى مدى زمنى معين ، بالحد من تفاقم ظاهرة السلفية ، بأشكالها وأنواعها المختلفة ، ولاسيما تلك التى تشكل مصدرا لسيطرة أفكار رجعية ، ومصدرا لممارسة أساليب قمع لحرية الرأى والنشاط ولحرية اختيار أنماط الحياة والسلوك . ففى ظل الديمقراطية تزدهر التعددية التى تقوم على الاعتراف بالآخر ، والخروج من حالات الانغلاق على الذات ، ومظاهر احتكار الحقيقة . إن القمع يولد قمعاً من نوع آخر . قمعاً من موقع القهر . والنماذج على ذلك كثيرة فى بلداننا . ولا نحتاج إلى كثير جهد لتحديد أمكنة وجودها وأشكال تجليها ومظاهر البشاعة فيها.

الصحة فى مصر وسيناريوهات المستقبل

جهد كبير لسمير فياض ومنتدى العالم الثالث

د. عبد المنعم عبيد

فى سفر ضخم أنيق الطباعة للمكتبة الأكاديمية (٧٤٠ص) قدم منتدى العالم الثالث من أعمال الدكتور سمير فياض منفرداً ، هذه الدراسة الفياضة التى تلت انتاجاً غزيراً لمنتدى العالم الثالث من تسعة أعمال سابقة. وقد شكلت هذه الأعمال جواً فكرياً حاشداً فى قضايا تنمية مصر الحيوية الإنسانية ، مهد الطريق لتفهم المشكلة الصحية فى مصر.

وقد تصدى الدكتور فياض لهذا الجهد الكبير كراهب يسارى ، آخذاً نفسه بالجد والجهد ، مصاحباً لنا فى عمله الذى هو أشبه بمركب سياحى ضخم يخوض به لججج الحوارات والخطط والأفكار الدولية ، وعباب مساهمات الهيئات المالية والدولية حول الفقر وما يسببه وما ينتج عنه ، وحول المشكلة الصحية من منظور هذه الهيئات . ويدعونا الباحث إلى النظر معه إلى الأمام فى كل هذه الخطط والأفكار ، من منظور مصرى ، وإلى التأمل تحت أقدامنا فى قاع سفينته الزجاجية الشفافة لنرى أغوار وتضاريس وأرضية مصر وسكانها وأوضاعها المتخلفة الراهنة ، البادية فى الزيادة الانفجارية التى حدثت فى سكانها فى القرن العشرين ، وتزاحم السكان وتكدسهم ، وظروف الوهن الاقتصادى وتخلف النظام التعليمى وتعثر الثقافة ومحدودية -التوجه السياسى وشكلية العمل الديمقراطى الشعبى الجاد.

وفى تقديمه لهذا العمل الرائع يعبر الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله عن اعتزازه بالعمل وبالمؤلف معاً وبتفرغ المؤلف لخدمة الشعب ، .

مفضلا ذلك على العمل الخاص أو الكسب المالى ، وبملازمة الفكر للممارسة طيلة رحلة حياة ، وبالتوجه إلى ساحة العمل السياسى فى صفوف اليسار المصرى بكل حماس وثقة ، وبتكامل صورة المعالم ، العامل ، المفكر المناضل الوطنى المنحاز إلى مختلف فئات الفقراء والمهمشين ومحدودى الدخل ، هذا إلى تواضع جم ورغبة فى النقاش وأمل فى الاستفادة من آراء الغير فى كل ما طرحه من قضايا هامة».

ضخامة العمل المرجعى الراهن .. وأين الاطلاع والاستيعاب .وكيف الطريق إلى العمل؟.

ولئن كانت الأعمال التسعة السابقة لمنتدى العالم الثالث حول مشروع تنمية مصر قد تناولت أغلب إشكاليات التنمية الإنسانية بالعمق الكافى فإننا نخص بالاهتمام عند مناقشة المشكلة الصحية البحث المتميز عن« التنمية فى عالم متغير» للدكتور ابراهيم العيسوى والذى أسهب فى توضيح ما حدث من تطور فى مفهوم التنمية بالتحرر الإنسانى والتحرر من التبعية والاستغلال من خلال التنمية المستقلة ، المتطلعة إلى الاهتمام بتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية فى الدول النامية ، ومواجهة تخريب البيئة وتعزيز الحريات والمشاركة الديمقراطية فى إدارة شئون المجتمع والدولة. كما ألقت دراسة دكتور العيسوى ضوءاً على أفكار الليبرالية الاقتصادية الجديدة فيما يتعلق بالتنمية فى العالم الثالث نلخصه هنا إذ ، نفيد ذلك فى فهم سلوك هذه الطبقة المتوغلة دوليا فى تناول قضية« الإصلاح الصحى» فى العالم الثالث ودور القطاع الخاص المتطلع إلى مد جذوره إلى شبكة التأمين الصحى الحيوية للشعب الفقير وتحويلها إلى مصدر للربح بإدعاء تطويرها وبث الحيوية فيها وبافتراض توفير جودة عند الحد الأدنى للفقراء ، تسمح برفاهية صحية وعلاجية للقادرين والأغنياء «من كل على قدر ما يملك ولكل على قدر ما يدفع» !

ولننظر كيف ناقش بحث دكتور العيسوى قضية التنمية بين التخطيط واقتصاد السوق وأهمية الاستنارة بكليهما حسب ظروف التنمية وخاصة حين يكون للتخطيط أداة فنية تعمل فى سياق اجتماعى وسياسى لتعبر الخطة عن أساليب حسم التناقضات بين مصالح فئات المجتمع ،كما أن التحرر الاقتصادى والاعتماد على سطوة السوق فقط يوضح كيف أوجدت الدولة حدوداً لتطبيق الرفاهة فى المجتمع الرأسمالى التى أصبحت عبئا ثقيلاً يلزم التخفف منه ، فما بالنا وحل مشاكل الفقراء الصحية.

وفى سرد الدكتور العيسوى لدروس وكادر

التنمية الصحية نجد ما يساعدنا -في صدد الدراسة الموسعة للدكتور سمير فياض- على لم شمل المتفق عليه من أسس للحوار بين ما يطلق عليه «سيناريوهات التنمية حتى عام ٢٠٠٢».

فلنبق في أذهاننا هذه المحاور التنموية حتى لا نتوه في دراسة دكتور فياض الضخمة . لنحتفظ بالبوصلة الهادية التي نبهنا إليها دكتور العيسوى ونسترشد بدروسها التي تؤكد أهمية استيعاب مفهوم التنمية للأبعاد الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والبيئية إلى جانب البعد الاقتصادى ، وذلك أن التنمية هي عملية تحرر إنساني للفرد من الفقر والقهر والاستغلال وتقييد الحرية ، وذل الاعتماد على الخارج ، وقيود التبعية والاستغلال وتقييد الإرادة الوطنية وهشاشة المجتمع أمام الصدمات الخارجية . للتذكر أيضا **أنه ما دام البشر هم هدف التنمية ووسيلتها فينبغي أن تهتم التنمية باشباع الحاجات الإنسانية لعموم الناس وباشراكهم وبشكل فعال في اتخاذ القرارات المؤثرة في حياتهم وحياة أبنائهم والأجيال** المقبلة ، والحفاظ على البيئة وتوازناتها ، وتطوير قاعدة الموارد الطبيعية بانتظام من أجل إتاحة فرص إعادة البناء والتجدد الذاتي . وتؤكد دراسة دكتور العيسوى- التي تشكل الأساس المتين المتفق عليه لما تلاها من دراسات وخاصة دراسة دكتور فياض عن الصحة في مصر- **على أن أهداف التنمية المستقلة الصحيحة لا تتحقق إلا من خلال تغييرات جوهرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية المجتمع تعيد ترتيب علاقاته الداخلية وتكون محصلة لنضال سياسي ونتاج إرادة واعية وتخطيط محكم لتحقيق أهداف محددة.** يحتاج تحقيقها إلى التغلب على مقاومة شرسة من أصحاب المصلحة، مما يتطلب توفير حوافز كافية ليقبل الناس بنضالياتهم على صنع التقدم الصعب ، من خلال التنظيم الجيد لصفوف القوى الساعية لتحقيق تنميتها المستقلة ، وليس هناك أقوى من حافز المشاركة الفاعلة والتشاور المستمر مع الناس في تحديد الأهداف والوسائل ، **كما أن حشد كل الجهود الممكنة- للقطاعات : العام والخاص والتعاوني- والتضافر الإقليمي عامل ضروري لإنجاز ذلك** . كما يلزم توفير حزمة سياسات تخاطب القضايا والمستجدات ، وتنشط القوى العديدة في المجتمع وتشركها بجدية في اتخاذ وتنفيذ متابعة قرارات التنمية ، من خلال إقامة «شراكة من أجل التنمية» بين قوى المجتمع كلها ،مع تقديم دور التخطيط الجاد على دور السوق دون إهمال السوق كما لفت نظرنا إلى الاستناد إلى عدد حيوى من المؤشرات التنموية

المتضافرة التى يمكنها أن ترسم صورة جيدة عن مدى التقدم على محاور التنمية السبعة.

وتم تذكيرنا بأن هذه المحاور السبعة هى **تحـرير البشـر من كل مّـا يعتـرض تطوير معارفهم وقدراتهم والارتقاء بها، واكتساب القـدرات والمهـارات لإطلاق طاقـات الإبداع الكامنة ، وإبناء قاعدة وطنية للبحث والتطوير العلمى والتقنية ، وتمكين البشر بتشغيل القادرين ، وإزالة قيود المشاركة فى صنع القرارات ، وتضييق الفوارق بين الطبقات فى سبيل إشباع الحاجات الإنسانية المشروعة دون إضرار بالحوافز التى تحافظ على إنتاجية العمل ، وألا يكون الاطراد المرغوب فى تحسين نوعية الحياة على حساب تامين احتياجات الأجيال التالية ، وأن يسعى الوطن لتعديل موقع اقتصاده فى نظام تقسيم العمل الدولى وأن يعيد ترتيب البيت من الداخل بإعادة توزيع السلطة السياسية لكى تصبح سلطة اتخاذ القرارات فى يد الطبقات والفئات صاحبة المصلحة** فى هذا النوع من التنمية حتى يتعمق الوعى بحقيقة التخلف وأسبابه ويعنى وعناصر التنمية الأساسية ويتم حشد الجهود ولإحداث التحولات الهيكلية المطلوبة العميقة لانجاز هذه التنمية.

المحاور التى تناولها كتاب د. سمير فياض عن الصحة فى مصر:

يضم الكتاب ستة أبواب كبيرة ،كنا نتمنى أن يبدأ الكتاب بالفصل الثانى عن «بروفيك» (مصر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والادارى .. ثم السكانى والصحى والبيئى) . وياحبذا لو ضم إلى هذا الباب الدراسة الواردة تاليا له عن الغذاء فى مصر .. إذن لكانت قد قدمت الدراسة إتساقاً فى مواضيعها يمهد بعد ذلك لدراسة القطاع الصحى فى مصر(الباب الرابع) ثم النظام الصحى برؤيته العالمية وإتجاهاته وجهوده الدولية (الباب الأول) وبرؤيته المصرية (الباب الخامس) وهما البابان الرئيسيان -الرابع والخامس- اللذان يشكلان «الموضوع الرئيسى» «الأول» فى الكتاب- ، والذى يفضى فى النهاية إلى« الموضوع الرئيسى الثانى» فى الكتاب فى الباب السادس والأخير ويتناول السيناريوهات المتعددة للعناية بصحة الشعب المصرى من وجهة نظر المؤلف إلى ما يعتقد أو يتصور أنه رؤى سياسية مختلفة فى هذا الموضوع الهام.

بل إن المؤلف ينصحنا فى المقدمة للقارئ المتخصص- البدء بقراءة الكتاب من الباب الخامس للإطلاع على الموجز التنفيذى للواقع الصحى فى مصر .

أما القارئ «الخبير بالقطاع الصحى الحالى» ، وأطروحات منظمة الصحة العالمية

فى برنامج الصحة للجميع .. فيمكنه التوجه مباشرة إلى الباب السادس والأخير ليحيط بالرؤى المختلفة المطروحة من التيارات والقوى السياسية حول موضوع مستقبل الصحة فى مصر».

لماذا اقتراحنا من جانبنا -واقترح المؤلف- خريطة أو بوصلة تهدى القارئ ببدايات للإطلاع من منتصف الكتاب لكى يجوس فى هذا العمل الضخم؟ السبب هو ضخامة العمل من ناحية ، كما أن حرص الكاتب على« الموسوعية» أغراه بألا يترك شاردة أو واردة فى موضوع الإصلاح الصحى أو فى قضايا الاقتصاد والسكان والبيئة والغذاء وغيرها ، إلا وقد خاض فيها . وقد كنا نود أن يربط الكاتب بين عرضه للقضايا الاقتصادية والسكانية وعرض من سبقه فى المواضيع نفسها فى كتابين هامين عن «السكان وقوة العمل فى مصر» ، وعن «قضايا البيئة والتنمية فى مصر» فى نفس سلسلة الأعمال البحثية لمنتدى العالم الثالث بما فيها من رؤى متخصصة وجداول وافية ومؤشرات إضافية، ويكتفى -بعد أن ألقى الدكتور فياض بعصاه -بقراءة بحثه الضافى الضخم بديلاً من كتب ثلاثة ، بل إن ذلك يدعونا إلى التوجه إلى المجموعة المشرفة على هذا المشروع الضخم بتوثيق «حوار دراسى تبادلى» منشور حول القضايا السكانية والوظيفية والبيئية والسياسية المشتركة وما احتوتها من جداول ومقارنات وأرقام ومؤشرات تشكل إتفاقا عريضا من ناحية وتفاديا للتكرار من ناحية ثانية . بل ربما دعونا المؤلف إلى إصدار ملخص واف لعمله الكبير- تأسيسا بسلفنا الصالح فى كتبهم التى تلقب بالشارح الكبير وبملخصاتهم الصغيرة المفيدة.

ولقد عكفت على قراءة هذا البحث المطول مرة وأعدت النظر مقلبا له مرات ، ثم قررت-من أجل هذا المقال- أن أسلك فى مسار به مسلكى الذى بسطته فيما سلف ، كى أزود القارئ برؤية واضحة لهذا الجهد الضخم ، فدلفت إلى استعراض البابين الرابع والخامس فى عجلة لن تغنى القارئ عن قراءتهما كلهما .

أولا: القطاع الصحى فى مصر (الباب الرابع-خمسة فصول من الفصل العاشر إلى الرابع عشر : من صفحة ٢٦٥ إلى صفحة ٤٣٣).

ويشرح الفصل العاشر منظمات القطاع الصحى فى مصر ويلخص نقاط القوة لوزارة الصحة فى أنها المسئول الأول عن صحة مصر.. وبها بعض الكوادر العالية القدرة والحماس ، وتحتاج إلى بعض التدريب وإعطاء المسئولية لكى تصبح عناصر التغيير (كيف؟)

ونجحت وزارة الصحة فى بعض البرامج المتعلقة بصحة الأطفال والتطعيم الممتد وتنظيم الأسرة(ولم يناقش هنا طبيعة التأثير الأمثل على الزيادة السكانية) ، وإنشاء شبكة كبيرة لتقديم الرعاية الصحية من الوحدات الأولية إلى المستشفيات «فى متناول أى مواطن (٩٥٪ من السكان) . ولكن المؤلف يطلب أن ترتفع فاعلية تلك الوحدات (كيف؟) وتتجاوب مع المجتمع المحلى(كيف؟) ،كما يجب اثارة التنبيه العام واليقظة فى المجتمع الصحى لتحديد الألويات الهامة للإصلاح الصحى وخيارات السياسة الصحية» (ما هى وكيف؟).

ويستطرد المؤلف فى وصف ما يعانى القطاع الصحى من نقائص : عدم التكامل فى الأداء وفى البيئة التنظيمية وفى تقديم الخدمات الصحية المجزأة بين عدد من مقدمى الخدمة الصحية بأنظمة محدودة مغلقة، وهناك غياب للرؤية المجتمعية(؟) وتسيد الخدمة العلاجية على حساب الوقاية والرعاية الصحية الأولية ، وغيبة الحوافز(؟) وغياب القدرات المؤسسية اللازمة لتنظيم القطاع الصحى(؟) ،كما أن البنية التشريعية الحاكمة للقطاع الصحى بنية مقيدة فى التوظيف والادارة والتمويل والتشغيل المحلى والذاتى الهادف لتوليد موارد خاصة ومركزية الشراء والصيانة ، والخوف من المسئولية والاسترخاء فى الأداء (ص٢٩٤) أما عن عيوب وزارة الصحة البنائية والوظيفية فتتلخص فى التكدس ، والتعقد بعشرات القطاعات مع تنظيم رأسى بلا تواصل ، وعدم وضوح الأدوار التنظيمية والمسئوليات ، ومركزية السلطة وعدم تحديد مستوياتها ، وتعقد الصلات بحوالى ٢٩ وزارة وهيئة تقدم خدمات صحية!.

ويواصل دكتور فياض سرده لعيوب البناء والأداء الصحى الواضح فى غياب التوازن الواجب بين الوظائف الاستراتيجية والوظائف التشغيلية (ولماذا لا يقوم شعب كبير بتشغيل مؤسساته على قواعده التعاونية والتضامنية) ، والاغراق فى تفاصيل العمل الإدارى ، ونقص القدرة على على التخطيط الاستراتيجى وتحليل السياسات والتخطيط القطاعى للقوى البشرية ، وضعف أنظمة تشغيل مقدمى الخدمة، وغياب أنظمة اعتماد الوحدات الصحية ، ونقص قدرات تنظيم وإدارة الاستثمارات فى قطاعات الصحة. أما نظم تقديم الخدمة -وخاصة العلاجية -فهى ضعيفة الكفاءة فقيرة التوعية . ودور مديريات الصحة بالمحافظات محدود فى تخليق السياسات وصناعة القرار .-

ويستعمل المؤلف نفس فكرة سرد نقاط القوة ونقاط الضعف لمناقشة حالة التأمين الصحى ، هذه المؤسسة الهامة لصالح الشعب

المصرى ، إذ أنها ذات قوة بنائية ووظيفية» تجعل منها قوة مشكلة لمستقبل الرعاية الصحية ونظام تقديمها فى مصر من خلال إدارة الافراد ونظام التمويل من الاشتراكات وإسهامات المنتفعين ، ووجود الممارس العام ونظام الإحالة إلى الأخصائى والرعاية الداخلية فى مستشفى ، وتوفير كل ما هو ضرورى -من خلال مواردها- لتصميم برنامج الإصلاح الصحى(؟) وقدرتها بفضل قوتها الاقتصادية على تشكيل أنظمة التعاقد ، ووجود بدايات لنظم إدارة المعلومات . أما عن نقاط الضعف فتركز على عدم اكتمال بنائها التنظيمى بعد(؟!) . أو بنيتها المؤسسية المختصة بأعمال التخطيط الاستراتيجى وتنمية السياسات ، وليس لها سلطات على التحكم فى اشتراكات وإسهامات منتفعيها والحزمة الطبية اللازمة لهم طبقا للتمويل المتاح ، وليس لها معدلات وسياسات نموذجية أو كتب تعليمات إدارية عصرية ، وبالتالى فهناك ضعف فى المتابعة الدقيقة التى تحقق الجودة وخفض التكلفة ، هذا مع مركزية فى اتخاذ القرارات فى المشتريات والتمويل والتشغيل ، وصعوبة تعديل حزمة الخدمات والاشتراكات طبقا للتضخم مما يؤدى إلى عجز تمويلى متراكم . وهناك ضعف قدرة الهيئة فى مجال التنمية البشرية ، وفى إدارة المشتريات السلعية بكفاءة وأمان ، وفى إيجاد نظم للدفع محفزة للسلوكيات الإيجابية لمقدمى الخدمة ، والتحكم فى أسعار الخدمات المكلفة والاستثنائية ، والتحكم فى استهلاك الدواء وترشيده أو تطوير نظم المعلومات وأساليب الجودة وترقية الخدمات الصحية.

وينبه المؤلف إلى الدور الجيد الذى تلعبه منظمة صحية أخرى هى المؤسسات العلاجية التى تتمتع بنقاط إيجابية كثيرة فى نظم التسعير والتكاليف والحوافز .ولكن بها العديد من السلبيات بإلحاق مستشفياتها بوزارة الصحة ومركزية بنيتها الكونفدرالية وعجزها المالى .أما قلعة المستشفيات الجامعية فيغيب عن أدوارها العالية التخصص دور ملموس فى مجال الرعاية الصحية الأساسية والوقائية ، واتباعها أكثر فأكثر نظام العلاج بأجر ، مع ضعف فى الادارة ومحدودية فى الاستفادة من إمكاناتها وغيبة التفكير الاستراتيجى القومى لديها .وكذلك أشار المؤلف إلى تناثر القطاع الخاص وتفاوت الجودة فيه رغم قيامه بالتعامل مع عدد كبير من مرضى العيادات الخارجية ، وغياب أى مشاركة من جانبه فى أى حوار صحى للوصول إلى استراتيجية شاملة لمصر.

ويناقش المؤلف- فصلاً جديداً فى هذا الباب- مشاكل وملامح «البنية التحتية للقطاع الصحى» ، بما يتميز به من طاقة سريرية

والفنيين وسوء التوزيع الجغرافى خاصة للوجه القبلى ونقص القوى البشرية للتوليد وطب الأسرة وضعف نظم وخبراء التدريب والتنظيم والتخطيط والاقتصاد والتمويل ومن هنا انخفاض جودة الأداء وغياب كتب ووثائق التعليمات والإرشادات الطبية والمهنية وجزئية الفائدة من مجهودات التعليم الطبى المستمر ، وقصور نظام التوظيف وظروفه المحفزة للإيجابية والجودة . وهناك تشوهات الأداء البشرى للقطاع الخاص وإنعدام للمعلومات المتاحة حوله . وهناك غياب لمساهمة وزارة الصحة فى المقررات الدراسية الطبية .كما أن هناك نقصاً فى التنسيق بين وزارة الصحة والتخطيط والمالية والجامعات والنقابات والهيئات النيابية.

ويشير الفصل الثالث عشر إلى مشاكل الانتفاع بالخدمات الصحية وانخفاض معدلات الأداء بها وغياب الأدلة وغياب الأدلة الاسترشادية فى العمل وضعف قواعد المعلومات واعتماد نظام التمويل والتشغيل الرأسى بدلا من التشغيل بواسطة المجتمع المحلى .

أما الفصل الرابع عشر فهو من أغنى أجزاء العمل بالإحصاءات المفيدة عن الأداء المالى للنظام الصحى فى مصر ، ويتضح منه تضخم الانفاق الصحى من جيوب المواطنين (٥٧-٦٠٪) مع تعدد فى آليات التمويل وعدم توجيهه إلى السكان الأكثر احتياجا وعدم ضمان تحريك موارد مالية مستقرة مما يؤدى إلى عدم كفاية تمويل الوحدات والهيئات وعجزها وسداد العجز عشوائيا بواسطة الحكومة، مع غياب ترشيد الموارد مما يضر بجودة الأداء مع زيادة الانفاق على مبانى وتجهيزات الخدمات . ويزيد من تفاقم المشاكل إلى تفاوت قدرة السكان على الوصول إلى الخدمة طبقا للتقسيمات الجغرافية والطبقية وتجزئة تمويل الشرائح السكانية ، وكذلك فإن نظام الدفع لمقدمى الرعاية أصبح عشوائيا لا علاقة له بالانتاجية أو باحتواء ارتفاع الأسعار أو تشجيع المرضى على الاستخدام الرشيد والفاعل للخدمات الصحية ما دام غير مرتبط بمعايير الجودة ربط الأجر والحوافز بتحقيقها.

بيت القصيد : كيفية مواجهة النقائص والحفاظ على نقاط القوة فى النظام الصحى:

فى الباب الخامس يستعرض المؤلف:

١- **نقاط القوة التسع**: الدولة (رسميا) ترعى كل المواطنين مجانا(؟!) أو تأمينيا ، وتتيح ولوج المواطنين (فيزيقيا) للوحدات ، من خلال قاعدة تحتية هائلة من الوحدات والقوى البشرية مع إمكانية الحصول على نوعية راقية من الخدمات التقنية(؟!) وإتاحة الأصناف الدوائية (؟) مع مستوى جيد للتطعيم الإجبارى

(نعم) ، وتناقص معدل نمو السكان (؟ بما يكفى) وحصول ٨٠٪ على المياه (تقابل مشاكل بيئية مستجدة خطيرة) مع تزايد النسبة المالية المخصصة حتى وصلت إلى ٤٪ (المتوسط العالمى ٤ر٧٪).

٢- **فالمشاكل البنيوية التى تحد من كفاءة وفاعلية النظام الصحى فى مصر فهى:**

ارتفاع لا زال فى وفيات الأمهات ، والأطفال الرضع ، والأطفال تحت سن خمس سنوات ، والتفاوت فى كل ذلك بين الحضر والريف ، والمعدلات الأقل فى مقاومة الأمراض السارية ومحدودية التعامل مع الأمراض غير المعدية ، وصعوبة تغيير نمط الحياة والمسببات الاجتماعية (التدخين والمخدرات والحوادث وفرط التغذية) وسوء التغذية . ولا يغطى التأمين إلا أقل من ٤٠٪ من المواطنين ، وهناك تجزئة فى تقديم الرعاية الصحية مع عشرات من الهيئات الوزارية وخدمات الهيئات الاقتصادية والتأمينية والقطاع الخاص وهكذا فالخدمات غير عادلة وغير متاحة للجميع ومحدودة الكفاءة ، ويتحمل الفقراء نسبة مئوية أكبر من دخلهم للإنفاق على الرعاية الصحية مع تناقص فى الضرائب مع ارتفاع الدخل وهناك تفاوتات فى الانفاق العام والصحى بين الحضر والريف وبين شرائح الدخل(يحصل الفقراء على ١٦٪ والأغنياء على٢٤٪) ومحدودية انتفاع الفقراء بالدعم الدوائى ، وتفاوت فى وفيات الأطفال بين المحافظات(١:٣) ووفيات الأمهات (١:٥) وتنظيم الأسرة وتوزيع الأطباء(١:٦) وفى التردد على العيادات ودخول المستشفيات .

وقد سبق الاشارة إلى نقائض كفاءة الادارة، والتمويل والانتفاع (كررها المؤلف فى مواضع سابقة) وفى الجودة والفاعلية وإشباع الخدمات(سبق تكرارها) .

مرتكزات النظام المستقبلى

إن التأكيد المحمود والمشهود للمؤلف فى ص٤٥٦ والمنسجم مع رؤية مجموعة الدراسة لمنتدى العالم الثالث فى مشروع ٢٠٢٠ عن أصول التنمية الشعبية الإنسانية المرتجاه ، إن هذا التأكيد للمؤلف يتجلى فى قوله أنه لن تفيد أية وسائل غير علمية وعملية فى الارتقاء بالوضع الصحى ، دون تصور استراتيجى متوافق عليه شعبيا ، يحقق أوضاعا تحسينية لعلاج النقائص والسلبيات ، لإيجاد القاعدة الضرورية لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية ثم يقوم بتحويل الاستراتيجية إلى خطط متتابعة ، ذات أهداف قابلة للقياس وتعزيز العوامل الضرورية لتحقيق الهدف ، ومراجعة التخطيط باستمرار لتعديل الانحراف أو تعديل الخطط ، وتوفير المدخلات الضرورية والعمليات النمطية قدر الإمكان للوصول إلى أفضل مخرجات وأجود

خدمة صحية بأقل تكلفة فى حدود أولويات الخطة والاختيار ، ولن يتحقق قبل رفع متدرج لموازنة الانفاق الصحى الحكومى إلى ٥ر٧ ٪ وتحمل القطاع العائلى لمثله ، وتوفير متدرج للكوادر ، وتوفير القدرة على الإدارة العصرية ، وتوفير المناخ المجتمعى الديمقراطى المحجم للفقر المحافظ على البيئة المتعامل بكفاءة مع الحوادث ، وتعميم المرافق ، وتشجيع أنماط الحياة والسلوكيات المعززة للصحة.

إلا أن المؤلف يعود بعد سطور قليلة ليتحدث عن «أوضاع تحسينية فى إطار الأوضاع القائمة» ويسرد قائمة طويلة لما تقترح الهيئات الدولية وخاصة هيئة المعونة الأمريكية وتتعلق بالكفاءة التقنية والتكلفة الأدنى وجودة الخدمة وتوافرها .. ولا أتبين كيف يرى المؤلف امكانية ذلك عمليا فى إطار ما سبق وقدم عن تقييمه للنظام الصحى القائم وربما كنا فى حاجة لمناقشته فى فكرة ص٤٥٧ عن وجوب التركيز على دور حكومى ضرورى للتعامل مع الإيجابيات والسلبيات فى الجودة الناتجة والتكلفة المتحققة والإتاحة عند الحاجة».

إلا أن المؤلف سرعان ما يعود إلى صواب فكرته عن التنمية الشاملة كما أكد هو إليها منذ سطور سابقة وأكدت عليها دراسة دكتور العيسوى المشار إليها فى أول المقال ،عن «وجوب تسيد المفهوم التأمينى بمعناه القومى الشامل الذى باتساعه يمكنه تجنب مخاطر نقص التمويل المزمن وتحقيق دور الكتالة البشرية كمشتر له اليد العليا فى سوق العرض والطلب من أجل شراء الخدمة من موقع القدرة والقوة لصالح المجموع السكانى» مع تأكيد دور الدولة كراع لاستمرارية توقف التمويل فى ضوء مشاكل عولة الاقتصاد والتحول فى نمط الأمراض والتطورات الاقتصادية المستقبلية.

ويقدم المؤلف عرضا وافيا (٤٥٩-٤٧٥) من الدراسات المستقبلية لمنظمة الصحة العالمية ! يتعلق بتوفير الصحة للجميع حتى عام ٢٠٢٠» إلا أننا ننبه إلى طوباوية الإعلانات الدولية- العامة من حيث التطلعات وكأنها ممكنة، والصعبة من أجل التحقيق إذا اكتفينا برفعها كعلم مرفرف على بنايات متصدعة»!

فمن السهل أن نتحدث عن الحصول على الطعام الكافى والمتوازن والماء السليم صحيا ، والمسكن الصحى ، والملابس اللائقة بشريا والملائمة مناخيا !! يا سلام! إعطنى ذلك واترك لى العناية بصحتى ودعنى أعيش فى دعة وأموت فى سعادة.

إن هذه المتطلبات الحيوية اللازمة لسلامة صحية شاملة يواجهها تحديات خطيرة فى العالم الثالث وخاصة فى مصر حيث اشتد الاستقطاب الاجتماعى وبان الوهن على قدرات

الفقراء .

أما الحصول على الأمان من البطالة والمرض والعجز وتقدم العمر فينطبق عليه المثل القائل (ما هو خاطر الأعمى..؟ قيل قفة عيون) ومن هنا كثر الحديث حول التنمية وبؤرتها الإنسان الذى له حقوق ، واستئصال (؟) الفقر وتقوية وضع المرأة فى التنمية المتمسكة بالأولويات الاجتماعية مع إطار منفتح وعادل للتجارة والاستثمار والتكنولوجيا .

إن كل هذه المتطلبات لوجود جنة الفقراء كفيلة بتحقيق «الأهداف العشرة المستقبلية للصحة للجميع» ، بدءاً بالعدالة (تقزم الأطفال) واستمرارية الحياة (قصف حياة الأطفال والأمهات) وتغيير مسارات أوبئة خطيرة واستبعاد غيرها وتحسين الطعام والمأوى وتوفير مقاييس لتعزيز الصحة وسياسات تتبنى الصحة للجميع وتنفذها وإتاحة الوصول إلى رعاية صحية متكاملة جيدة مع وجود أنظمة معلومات ترصدية للأمراض ومساندة البحوث الصحية» . وكل ذلك لن يجدى معه مجرد تقليل السلبيات وتحسين الايجابيات!.

أمنيات الهيئات الدولية .. كلام كثير .. تكرر الإطالة فى فى الباب الأول:

إن المؤلف الكريم قد أحس بوضوح كم الأمنيات وحسن رص الأهداف والمؤشرات فى كلام فى كلام حين يتحول إلى التنفيذ فى بلادنا .فقد أدمنت أجهزة الحكم لدينا« عادة علنية «خطيرة هى ذكرها لأمنيات ومقولات ومؤشرات الهيئات الدولية وكأنها تتبناها ، وعندما يمر (الوقت المحدد من آلما آت عام ١٩٧٨ حتى عام ٢٠٠٠) فلا مانع من فترة سماح حتى ٢٠٢٠ مع إثارة الغبار الكثيف عن برامج (التحديث) والتعبير عن الحكمة الصائبة فى خطورة الزيادة السكانية ، وكأننا نقول ..ها نحن حذرناكم فلم تفعلوها .

وللقارئ المحب للتكرار حول الأمانى وأوج القصور ونقاط القوة فله أن يرجع إلى عشرات الصفحات فى تسهيل الكتاب فى موضوع أفاض فيه منتصف الكتاب حول الأفكار والجهود والنظم العالمية المقدمة (مع إضافة مستبشرة حول إمكانيات المستقبل فى العلاج الجينى أو الإصلاح الجينى ، لا بأس بها وقد أعجب بها دكتور سمير فياض من فيض ما تغص به شبكة الانترنت وتلفزيون المستقبل).

والآن ماذا يرى أصحاب السيناريوهات من المجموعات الاقتصادية فى مصر فى قضايا المسألة الصحية؟.

إذا نظرنا إلى خاتمة هذا العمل المرجعى الكبير(ص٧١١ –٧٢٢) أرشدنا المؤلف إلى:

–الزيادة السكانية وتزايد أسعار السلع والخدمات مع ارتفاع ظاهرى فى دخل الفرد وانفاقه مع تناقص قدرته فى الحصول على

سلة السلع الضرورية والارتفاع المتوسط وانتسار الفقر بمعيار الحد الأدنى على الرغم من التحسن المحدود بمعيار الحد الأدنى (وهل علينا أن نراجع انتشار وعمق الفقر فى السنوات الخمس الماضية مع عمق أزمة النظام الرأسمالى مؤخراً واحتمالات تنذر خطيرة للصراع والحرب فى المنطقة العربية؟).

– تزايد تخلى الدولة عن دورها التقليدى فى تقديم السلع والخدمات.

–انتقال عبء الانفاق على الصحة إلى القطاع العائلى.

–انشقاق المجتمع إلى مجتمع الفقراء والمهمشين ومجتمع المتيسرين وانعكاس ذلك بوضوح فى مجالات الصحة والغذاء والسكان والمرافق ونمط المعيشة وسلم القيم، وزيادة الانفاق على الرعاية الثالثية والعلاجية (والحقيقة إننا نرى أن تأخر التعامل مع المرض أصبح ضرورة حياتية نظراً لعدم قدرة المرضى ولا رواتبهم بالتعامل مع الأمراض فى خطواتها الأولى ما دام كل امرئ يسعى على قدميه حتى يقعد).

–لا قدرة على الحصول على نصيب عادل كفء من الرعاية الصحية (المجانية المتاحة) والتأمينية المتفاوتة الجودة المتدهورة الآداء والتى لا غنى عنها فى نفس الوقت (فالإنسان مريض وكذلك الحيوان والنبات والبيئة وكذلك النظام الصحى).

والسيناريو المرجعى (النظام الحالى) يحس بوطأة الأعباء السابقة (فقد أوجدها) وهو يركز على برنامج إصلاح صحى مقترح من الهيئات الدولية، وإن كان تحت وطأة تزايد مشكلات الأزمة المالية الراهنة قد أجل النظر حتى فى هذا المشروع للإصلاح . وقد استعرض المؤلف أسس البرنامج المقترح لما سماه «الإصلاح الصحى» –والذى تم تأجيل النظر فيه– ص٥١٠–فى تطلعه إلى توفير حزمة رعاية صحية أساسية للكافة يتم تجريبها فى ثلاث محافظات بمعونة مقدمة من عدد من المنظمات : البنك الدولى والاتحاد الأوروبى وهيئة المعونة الأمريكية مع محاولة زيادة عناصر ومكونات هذه الحزمة الطبية الأساسية.

آملا أيضا فى توسيع نطاقها لتشمل باقى المحافظات ، وتهدف من تقديم هذه الخدمة إلى انقاص متدرج ومتسارع لأمراض ووفيات الأمهات أثناء الولادة ، وحديثى الولادة والرضع والأطفال تحت سن الخامسة ،مع انقاص معدلات الخصوبة لتقليل الزيادة السكانية إلى ٥ر١ بالمائة وزيادة الاهتمام بالصحة العامة والتطعيم الشامل وتقديم الرعاية المنظمة بالعيادات الخارجية التى تنشئها وزارة الصحة بمعونة دولية فى صورة قرض (فائدة منخفضة وبإشراك وحدات

عيادات القطاع الخاص . ويتم التمويل من خلال صندوق قومى مركزى شامل له فروع بالمحافظات ، هو صندوق التأمين على صحة الأسرة يمول من الموازنات المقررة للصحة والتأمين والوزارات ، ودفع رسم على زيارة العيادة الصحية ومن الضرائب على السلع الملوثة للبيئة (مثل الضرائب على الدخان والسجائر) مما يعنى ضمنيا الأمل فى استمرار الشعب فى التدخين حتى يمكن زيادة الضريبة اللازمة للتأمين على تلاميذ المدارس ، وقلة هذه الضريبة لو أقلع الشعب عن التدخين) . وهناك أمل فى أن يلعب تقديم هذه الخدمات المنتظمة دور حارس البوابة الذى سيقلل (عبور) المرضى إلى حيث يوجد الاخصائيون وأسرة المستشفيات . وقد أعتبر أى (إصلاح) فى أحوال المستشفيات إنما هو مرحلة (ثانية) لا يتم الاقتراب منها علنيا الآن وإنما يتم تحويل العلاج فى جزء كبير منها إلى علاج يسمى (الاقتصادى) بواسطة لوائح ادارية وزارية يتم وضع قواعدها بصورة خفية منظمة صامتة تحت مبادئ سياسة تسمى(استعادة التكلفة) . ويتصور واضعوا سياسة الرعاية الصحية الأولية(التأمين الأولى على صحة الأسرة) أنه قادر على أن يصبح هو المتعاقد مع المستشفيات مستقبلاً لتحويل ما يراه من المرضى إليها حسب قوانين المنافسة والجودة

الاقتصادية، وحتى يتم ذلك مستقبلا فإن(ملل) الناس من تدنى كفاءة نظام التأمين على صحة الأسرة المقترح ربما يدفعهم إلى الاستمرار فيما هم فيه من اللجوء فى الرعاية الصحية الضرورية إلى العيادات والقطاع الخاص كما يفعلون الآن عند احتدام المرض وزيادة الصراخ حول الآثار الاستفحالية للأمراض مع نقص القدرة على مواجهتها بعد تضخمها كما كان هناك عدم قدرة على اكتشافها والتعامل معها قبل أن تحدث أو فى بداية وجودها . بل إن المنظرين الدوليين لبرنامج الإصلاح الصحى المتمحور حول التأمين على صحة الأسرة قد صرفوا النظر عن عمل الفريق الطبى طول الوقت وسمحوا باستغلال الوحدات الصحية بنظام العلاج الاقتصادى (وهو غطاء للعلاج الخاص) بعد الساعة الحادية عشرة ظهراً مما أفرغ المشرع فى بدايته من مضمونه الرئيسى حول فرق العمل وأهمية التسجيل الطبى والاكتشاف المبكر وشمولية التغطية وكفاءة الأداء وقياسه لحساب الزيادات فى الأجور التى ستمنح مقدمى الخدمة وغير ذلك من الكلام فى كلام. ويمكن الرجوع إلى موجز مشروع الاصلاح الصحى المقترح والمأسوف على تنفيذه فى ص٥٣٥ وما بعدها -والجدير بالعجب أن أدبيات هذا المشروع فى آلاف الصفحات

وزيارات الخبراء الأجانب بالمئات مئات ملايين الدولارات التى أنفقت على التحضير له كلها تشير إلى وجوب إجراء أوسع مناقشات جماهيرية ومع أهل الحل والعقد وفى المجالس النيابية ومع مقدمي الخدمة. ولكن كل ذلك لا يعدو أن يكون فى صورة اتفاقات بين وزارة الصحة والهيئات الدولية ويتم بمقتضى الأمر الواقع تناسيا وعدم العناية بنشرها أو إجراء أى حوار واسع حولها كما أن الحكومة تطرح- من باب زغللة النظر- مشروعات صحية بديلة تخرج من كم الساحر لتصوير الأمر وكأن هناك بدائل أقوى حول مؤسسات وأبنية أكبر من المؤسسات القاعدية الفردية تقدم مستويات أشمل من العلاج.

وبالطبع فإن موضة الحديث عن« أهمية التأمين الصحى» لا يمنع من أن ننظر إلى(كبشة) السيناريوهات المرجعية والرأسمالية الحديثة والإسلامية على أنها ستدور فى إطار خلافات بين فئات البرجوازية البيروقراطية أو الرأسماليين الجدد حول أى نوع من (البطة) التأمينية : هل هى البطة (المتريشة) والتى تسعى فيها شركات خاصة للتأمين الصحى لتحظى بمبان وأراض وممتلكات وأجهزة مستشفيات ومؤسسات هيئة(التأمين الصحى الحالى.ووزارة الصحة (فى الخفاء وعلى مهل وبالتدريج وبالإحلال ومن الباطن وغيرها) ثم الانتشار فى التأمين الصحى عند مستوى الرّعاية الأولية لتتخلص الدولة من عبء النظام التأمينى الحالى . وهنا ينصح المرجعيون فى النظام القائم زملاءهم فى الرأسمالية الجديدة بأن يقدروا لرجلهم قبل الخطو موضعها فى الدخول فى الجب العميق للفئات الشعبية عند مستوى الرعاية الصحية الأساسية المكلفة والاكتفاء من الغنيمة بصفقة العلاج على المستوى الثانى وإذا أمكن الثالث فى المستشفيات ، وهو نصيب- وأنتم تعلمون- عظيم-بالتعاون مع شركات التأمين وآليات النصب والاحتيال الدولية. ولن يخرج السيناريو المسمى بالإسلامى عن هيئة البطة (العرجاء) التى تتناول الأعشاب وتسبقها تجمعات الأعمال الخيرية فى المساجد وتلحق بها أفكارها حول الزواج المبكر ، فى إطار توليفة تأمينية مماثلة للتوجه الحالى . أما التوجه الاشتراكى التآزى فهو فى انتظار ما يأتى به الزمن الآتى فى إتجاه تحريك الناس للحصول على حقهم فى الكلام والمعرفة والتفهم والمشاركة وفهم الممكن وتذليل الصعاب لفرد شبكة أمان معقولة على قدر تعاوننا وجهدنا وأموالنا وصدقنا.

شكراً من القلب للدكتور سمير فياض . ولمزيد من الحوار الجاد بينى وبينه ،مع أمل اللقاء الأكيد .. هنا أو هناك.

وثائق

١ اتفاق ماشاكوس:

بين الحكومة السودانية وحركة قرنق

وثيقة :

اتفاق ماشاكوس
بين الحكومة السودانية وحركة قرنق

فى العشرين من يوليو من هذا العام ، وقعت الحكومة السودانية ، والحركة الشعبية لتحرير السودان ، فى « ماتشاكوس » شرق العاصمة الكينية نيروبى ، اتفاق إطار ينهى الخلافات بين الجانبين ويمهد لتوقيع اتفاق السلام تنهى الحرب الأهلية الممتدة فى السودان منذ نحو عشرين عاما.

وفى ما يلى نص الاتفاق:

المقدمة ، المبادئ ومراحل عملية الانتقال ، بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان

حيث إن حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان الجيش الشعبى لتحرير السودان(واللذين يشار إليهما لاحقا بالطرفين) قد اجتمعا بماتشاكوس ، كينيا ، من ١٨ يونيو(حزيران) ٢٠٠٢ وحتى ٢٠ يوليو (تموز) ٢٠٠٢ وحيث إن الطرفين أكدا حرصهما على حل النزاع السودانى بصورة عادلة ومستدامة بمخاطبة جذور المشكلة وخلق إطار للحكم يقوم على الاقتسام العادل للسلطة والثروة وضمان صيانة حقوق الإنسان ، منتبهين إلى أن النزاع السودانى أطول النزاعات الحالية فى كل أفريقيا ، وأنه حصد أرواح الملايين ، ودمر البنيات التحتية للبلاد وأهدر الموارد الاقتصادية ، وتسبب فى معاناة تفوق الوصف وخاصة بالنسبة لشعب جنوب السودان ، وواضعين فى الاعتبار المظالم التاريخية والتنمية غير المتوازنة بين أجزاء

السودان المختلفة والتى تستوجب المعالجة ، ومهتدين إلى أن اللحظة الحاضرة تتيح فرصة نادرة للوصول إلى اتفاقية سلام عادل تضع حدا للحرب، ومقتنعين بأن مبادرة سلام الإيجاد التى اكتسبت حيوية مضافة ، بقيادة صاحب الفخامة الرئيس الكينى دانيال أراب موى ، توفر الوسائل الكفيلة بحل النزاع والوصول إلى سلام عادل ودائم .، وملتزمين بحل، شامل وسلمى ، يصلان إليه عبر التفاوض ، لهذا النزاع على أساس إعلان المبادئ لمصلحة الشعب السودانى ، وعلى هذه الأسس يعلن الطرفان ، إنهما اتفقا على ما يلى :

الجزء (أ) (المبادئ المتفق عليها)

إن وحدة السودان القائمة على الإرادة الحرة لشعبه وعلى الحكم الديمقراطى والمساءلة والمساواة والاحترام والعدل ، لكل مواطنى السودان ، هى الأولوية بالنسبة للطرفين وستبقى كذلك، وأن رفع مظالم أهل جنوب السودان والاستجابة لطموحاتهم يصبح أمراً ممكنا فى مثل هذا الإطار.

١-٢ إن من حق أهل جنوب السودان أن يحكموا ويقرروا شئون إقليمهم وأن يشاركوا مشاركة عادلة فى الحكومة القومية.

١-٣ إن أهل جنوب السودان لهم الحق فى تقرير المصير ، ضمن أشياء أخرى عن طريق الاستفتاء لتحديد وضعهم المستقبلى.

١-٤ إن الدين والعادات والتقاليد مصادر للقوة الروحية ومصادر للإلهام بالنسبة لشعب السودان.

١-٥ إن أهل السودان لديهم إرث وتطلعات مشتركة مما يجعلهم ميالين إلى العمل سويا من أجل:

١-٦ إقامة نظام ديمقراطى للحكم يعطى الاعتبار للتنوع الثقافى والاثنى والعرقى والدينى وتعدد اللغات ومساواة الجنسين، لكل شعب السودان .

١-٧ إيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادى والاجتماعى للسودان ويستبدل الحرب ، ليس فقط بالسلام ، بل كذلك بالعدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، والتى تحترم الحقوق الأساسية ، الإنسانية والسياسية ، لكل شعب السودان.

١-٨ مناقشة الوقف الشامل لإطلاق النار لوضع حد للمعاناة والقتل فى صفوف الشعب السودانى.

٩-١ صياغة خطة لإعادة التوطين والاستقرار والتعمير وإعادة البناء والتنمية ، وذلك لمقابلة احتياجات تلك المناطق المتأثرة بالحرب ولإزالة الاختلالات التاريخية للتنمية وتوزيع الموارد.

١٠-١ صياغة وتطبيق اتفاقية السلام بصورة تجعل وحدة السودان خيارا جذابا وخاصة لأهل جنوب السودان.

١١-١ النهوض للتحدى بخلق إطار تنفذ فيه هذه المبادئ المشتركة بأفضل الصور ويعبر عنها بأحسن الصيغ ، لمصلحة كل شعب السودان.

الجزء ب(العملية الانتقالية)

من أجل حل النزاع لضمان مستقبل يعمه الأمن والرخاء لكل شعب السودان ومن أجل التعاون فى حكم البلاد ، يتفق الطرفان على تطبيق اتفاقية السلام وفق الترتيبات والأطر الزمنية والمراحل المنصوص عليها أدناه:

٢- ستكون هناك فترة تمهيدية سابقة للفترة الانتقالية مدتها ٦ أشهر.

٢-١ خلال هذه الفترة التمهيدية:

أ- تؤسس الهيئات والآليات المنصوص عليها فى اتفاقية السلام.

ب- إذا لم يكن ذلك قد تحقق بالفعل ، ينفذ وقف للأعمال العدائية مصحوب بخلق آليات المراقبة المناسبة.

ج- خلق آليات لمراقبة وتنفيذ اتفاقية السلام.

د- إنجاز كل التجهيزات لتنفيذ وقف شامل لإطلاق النار بأسرع ما يمكن.

ز- البحث عن المساعدات العالمية.

ر-خلق إطار دستورى لاتفاقية السلام والمؤسسات المشار إليه فى ١و٢ .

٢-٢ تبدأ الفترة الانتقالية بنهاية الفترة التمهيدية وتستمر ٦ سنوات.

٢-٣ خلال الفترة الانتقالية:

أ- تعمل المؤسسات والآليات التى أقيمت خلال الفترة التمهيدية وفق الترتيبات والمبادئ المنصوص عليها فى اتفاقية السلام.

ب- إذا لم يكن قد أنجز بعد ، يطبق عندها الوقف الشامل لإطلاق النار وتقام وتفعل الآليات الدولية للمراقبة.

٢-٤ تكوين آلية مستقلة للتقييم والمراقبة خلال الفترة التمهيدية وذلك لمراقبة وتأثر تنفيذ اتفاقية السلام ولإجراء تقييم على المدى المتوسط لترتيبات الوحدة المنصوص عليها فى

اتفاقية السلام.

١-٤-٢ تكوين آلية المراقبة والتقييم يكون على أساس التمثيل المتساوى بين حكومة السودان والحركة الشعبية(الجيش الشعبى لتحرير السودان) إضافة إلى ممثلين للجهات التالية لا يزيد عددهم عن ممثلين اثنين للجهة الواحدة.

* أعضاء اللجنة الفرعية حول السودان لدول إيقاد وهى(جيبوتى، إريتريا ، أثيوبيا ، كينيا ، وأوغندا).

* أعضاء الدول المراقبة وهى «(إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية).

* أية دول أخرى أو هيئات اقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان .

٢-٤-٢ : يعمل الطرفان مع هذه الآلية خلال الفترة الانتقالية بغرض تطوير وتحسين المؤسسات والترتيبات المكونة بموجب الاتفاقية وجعل وحدة السودان خيارا جذابا لأهل جنوب السودان.

٥-٢ فى نهاية العام السادس للفترة الانتقالية يجرى استفتاء تحت المراقبة الدولية تتعاون فى إجرائه حكومة السودان والحركة الشعبية و(الجيش الشعبى لتحرير السودان) من أجل : تدعيم وحدة السودان بالتصويت لتبنى نظام الحكم الذى أقيم بموجب اتفاقية السلام ، أو التصويت لصالح الانفصال.

٦-٢ يمتنع الطرفان عن إلغاء هذه الاتفاقية أو خرقها من طرف واحد.

النص المتفق حوله فيما يتعلق بدين الدولة

اعترافا بأن السودان بلد متعدد الثقافات والأعراق والإثنيات والأديان و اللغات وتأكيدا لعدم استخدام الدين كعامل للفرقة ، يتفق الطرفان على ما يلى:

١-٦ الأديان والأعراف والمعتقدات مصدر القوة الروحية والإلهام للشعب السودانى.

٢-٦ تضمن حرية المعتقد والعبادة والضمير لأتباع كل الأديان والمعتقدات والأعراف ولا يجوز التمييز ضد أى شخص على هذه الأسس.

٣-٦ تولى جميع المناصب ، بما فيها رئاسة الدولة والخدمة العامة والتمتع بجميع الحقوق والواجبات ، يتم على أساس المواطنة وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو الأعراف.

٤-٦ يمكن أن تجرى وتنظم كل الأمور

الشخصية والعائلية ومن ضمنها الزواج والطلاق والإرث والتنصيب والولاء ، وفق القوانين الشخصية (بما فيها الشريعة أو القوانين الدينية الأخرى أو العادات أو الأعراف) الخاصة بأولئك الذين يهمهم الأمر.

٥-٦ يتفق الطرفان على احترام الحقوق التالية:

-حرية العبادة والتجمع من أجل أداء الممارسات الدينية أو الممارسات الخاصة بالمعتقدات الأخرى وتأسيس وحماية الأماكن التي تقوم لأداء هذه الشعائر.

-إنشاء وحماية المؤسسات الخيرية والإنسانية التي تقتضيها الحاجة .

-صناعة وحيازة واستخدام كل المواد والأدوات المتعلقة بأداء الشعائر أو العادات الخاصة بأي دين ، بصورة تستوفي أداء الغرض المتوخى منها.

-تأليف وإصدار وتوزيع المطبوعات الخاصة بهذه القضايا.

-تدريس الديانات والمعتقدات في الأماكن المناسبة لأداء هذه الأهداف.

-السعي للحصول على المساهمات النقدية وغيرها من الأفراد والمؤسسات وتسلم هذه المساهمات.

-تدريب وتعيين وانتخاب وانتداب القادة الذين تتوافر فيهم الشروط والمستويات التي يتطلبها الدين أو المعتقد المعين .

-التمتع بالعطلات والاحتفال بالمناسبات وفق المبادئ والتعاليم التي ينص عليها الدين الذي يدين به الفرد المعين.

-إقامة الصلات والاتصال بالأفراد والمجموعات فيما يتعلق بالشئون الدينية المعتقدية ، على المستويين القومي والعالمي.

-لإزالة الشكوك حول هذه القضية لا يسمح بالتمييز ضد أي شخص من قبل الحكومة القومية ، أو الدولة أو المؤسسات أو مجموعة من الأفراد أو فرد واحد على أساس الدين أو المعتقد.

٦-٦ المبادئ الواردة في المواد ١-٦ إلى ٥-٦ تضمن في الدستور.

الجزء ت : هيئات السلطة

من أجل تفعيل الاتفاقات الواردة في الجزء (أ) يتفق الطرفان ، في إطار السودان الموحد الذي يعترف بحق تقرير المصير لأهل جنوب السودان ، على أنه وفيما يتعلق بتقسيم السلطات والبنية والوظائف المختلفة لأجهزة

الحكم ، فإن الإطار السياسي للحكم فى السودان سيكون على الوجه التالي:

١-٣ السلطات السيادية

١-١-٣ : يكون الدستور القومي للسودان هو القانون الأعلى فى البلاد . كل القوانين يجب أن تتوافق مع الدستور وينظم هذا الدستور العلاقات ويحدد السلطات والوظائف بين مختلف المستويات الحكومية كما يحدد فى نفس الوقت آليات اقتسام الثروة بين هذه المستويات ويضمن الدستور الوطني حرية المعتقد والعبادة وأداء الشعائر الدينية بكاملها ولكل المواطنين السودانيين.

٢-١ ٣: تكون لجنة قومية لمراجعة الدستور خلال الفترة التمهيدية وسيكون على رأس مهامها صياغة الدستور والقانون.

٣-١-٣ يجاز الإطار المشار إليه سابقا وفق آلية يتفق عليها الطرفان.

٤-١-٣ خلال الفترة الانتقالية تجرى عملية مراجعة شاملة للدستور

٥-١-٣ لا يعدل الدستور أو يلغى إلا عن طريق إجراءات خاصة وأغلبيات متفق عليها وذلك من أجل حماية مبادئ اتفاقية السلام.

٢- الحكومة الوطنية

١-٢-٣ يتفق على تكوين حكومة وطنية لتمارس الوظائف وتجيز القوانين التى تتطلب طبيعتها أن تجاز وتمارس من قبل سلطة عليا ذات سيادة وعلى المستوى القومي. وستأخذ الحكومة الوطنية فى الاعتبار ، فى كل القوانين التى تجيزها ، الطبيعة التعددية للشعب السوداني دينيا وثقافيا.

٢-٢-٣ : التشريعات التى تسن على المستوى الوطني والتى تطبق على الولايات خارج جنوب السودان ، يكون مصدرها التشريعي الشريعة وإجماع الشعب.

٣-٢-٣ : التشريعات التى تسن على المستوى الوطني والتى تطبق على الولايات الجنوبية و -أو الأقليم الجنوبي يكون مصدرها التشريعي الإجماع الشعبي وقيم وعادات الشعب السوداني ومن ضمنها تقاليده ومعتقداته الدينية مع وضع الاعتبار للتعددية السودانية فى حالة ما إذا كانت التشريعات الوطنية المعمول بها الآن أو المطبقة وكان مصدرها دينيا أو القوانين العرفية ، وكانت أغلبية سكان الولاية أو الإقليم لا يمارسون شعائر هذا الدين أو القوانين العرفية:

١- إما طرح تشريعات تسمح بـ أو تؤسس

مؤسسات أو ممارسات فى الإقليم متماشية مع دينهم أو أعرافهم أو .

٢- عرض القانون على مجلس الولايات لإقرارها بأغلبية الثلثين أو تقديم تشريعات وطنية تطرح مثل هذا المؤسسات البديلة الضرورية كما هو مناسب.

نص اتفاقية حول حق تقرير المصير لأهل جنوب السودان

لأهل جنوب السودان الحق فى تقرير المصير ، بين أشياء أخرى ،عبر استفتاء لتقرير أوضاعهم فى المستقبل.

-سيتم تأسيس مجلس مستقل وهيئة تقييم خلال الفترة الانتقالية لمراقبة تطبيق اتفاقية السلام خلال الفترة المؤقتة وستجرى الهيئة تقييما فى منتصف المدة لترتيبات الوحدة التى تم التوصل إليها طبقا لاتفاقية السلام.

-تشكل هيئة التقييم من ممثلين متساويين من حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ، ومما لا يزيد عن ممثلين ٢ ،من الدول والمنظمات الآتية:

* الدول الأعضاء فى اللجنة الفرعية حول السودان التابعة لإيجاد (جيبوتى وإريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا).

* دول مراقبة (إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) و..

* أى دولة أخرى أو هيئات دولية إقليمية يتم الإتفاق عليها من قبل الأطراف.

-ستعمل الأطراف مع الهيئة خلال الفترة المؤقتة بهدف تحسين المؤسسات والترتيبات المؤسسة طبقا للاتفاقية وجعل وحدة السودان جذابة لأهل جنوب السودان.

-فى نهاية الفترة المؤقتة التى تستغرق ٦ سنوات سيجرى استفتاء تحت رقابة دولية ، تنظمه حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان ، لأهل جنوب السودان لـ تأكيد وحدة السودان بالتصويت على تبنى نظام حكم مؤسس طبقا لاتفاقية السلام ، أو التصويت على الانفصال .

-تمتنع الأطراف عن أى شكل من أشكال التعديل والإلغاء من طرف واحد لاتفاقية السلام.

شركة الأمل للطباعة والنشر
(مورافيتلى سابقاً)



خالد محيى الدين
فارس
اليسار المصرى

الثمن
٥ جنيهات